مُحمّد نور الدّين

تركيا في الزمن المتحوّل

قلق الهويّة وصراع الخيارات



تركيا في الزمن المتحوّل

قلق الهويّة وصراع الخيارات

مُحمّد نور الدّين

تركيا في الزمن المتحوّل

قلق الهوِيّة وصِراع الخيارات

RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريّس للكتب والنشر

الاهداء

الى فاطمة وريم
وعادل وجلال

TURKEY IN A CHANGING TIME

BY

MOHMMAD NOUR EL-DIN

First Published in 1997

LONDON - BEIRUT

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 279 6

الغلاف: التصميم لمحمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

محتويات الكتاب

القسم الأول

الهوية في بعض خياراتها

القسم الثاني

اسلاميون في نظام علماني

القسم الثالث

اكراد باحثون عن خريطة

القسم الرابع

التنمية في خدمة السياسة

القسم الخامس

يهود أتراك أم أتراك يهود؟

القسم السادس
من الأدرياتيك الى سور الصين

القسم السابع
الشرق الأوسط الجديد: الملفات المفتوحة

القسم الثامن
المثلث «الشيطاني»

مقدمة

فهم الآخر

كلما كنتُ أعود من زيارة إلى تركيا، بإعلامها وباحثيها ومفكّريها وناسها العاديين، كان يتبدى أمام ناظري، وبأسى كبير، حجم الهوة التي تفصل الإنسان العربي، بمختلف شرائحه، عن معرفة (وبالتالي فهم) حركة مجتمع ونظام في دولة، كانت علاقتها بنا، وعلاقتنا بها، متطرفة في خياراتها: إما تكاملاً (عثمانياً) وإما انفصاماً (جمهورياً).

ولم يكن التقاعس عن فهم (ونضيف هنا تفهم) «الآخر» مقتصراً على طرف دون غيره، بل كان متبادلاً على جميع المستويات. ولا نفتئتُ على اعتدادنا (المشرقي) إذا أرجعنا علة ذلك، بصورة أساسية، إلى قصورنا عن التعاطي مع التحديات، الداخلية والخارجية، التي تواجه مجتمعاتنا، بأدوات العلم الشمولي، وتفكيك الموروث المزمن (العلاقات القبلية، النزعات التسلطية، الأمية، سوء توزيع الثروة، الإرهاب الفكري والسياسي) بعيداً عن هاجس الخوف من فقدان الخصوصية و«أصالة» الانتماء.

اليوم، وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين، لم تتغير صورة التعاطي القاصرة، المتبادلة، بين العرب والأتراك كثيراً كما كانت عليه. وإذا كان من حافز يدفع قدماً إلى إعادة النظر، ولو بصورة خجولة، بهذا الواقع الأليم، فهو حدث انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، واستشعار الخطر من إعادة فتح بعض الملفات القديمة مثل مسألتي الموصل ـ كركوك والإسكندرون.

لكن هذا الكتاب، ليس دراسة في العلاقات العربية ـ التركية. وهو إذا كان يزعم، أساساً، تقديم «معرفة» ما، ومعطيات تحليلية تشكل، على ما نظن، ما يؤهلها لسدّ ثغرة في الثقافة السياسية العربية، فإنه، في تناوله لقضايا تركية كثيرة ومتنوعة، يمثّل، بدوره، للأتراك، «نظرة» أخرى (عربية) قابلة للنقاش والتفاعل في إطار مفتوح لن يعدم فائدته.

إن قراءة «الآخر» (الذي قد يكون أيضاً إيرانياً أو روسياً أو أميركياً أو أوروبياً...) مطلوبة من الطرفين. وانعدام مراكز الدراسات العربية المعنية بالمتابعة اليومية للوضع التركي من مختلف جوانبه، يقابله كذلك ندرة الدراسات المنتظمة، ومراكز الدراسات الاستراتيجية المتخصصة بشؤون العالم العربي المعاصر في تركيا. وما يصدر بين الفينة والأخرى من دراسات أو تقارير استراتيجية هو أما مبادرات فردية أو صادر عن مراكز ومؤسسات ذات وظيفة أعم مثل: وقف دراسات الشرق الأوسط والبلقان (OBIV)، ووقف

الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتركيا (TUSES)، وقف الدراسات السياسية والاجتماعية (SISAV) أو مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باسطنبول (IRCICA).

لذا، في ظل غياب معرفة الآخر، تبدو طموحة أكثر من اللزوم، محاولات وضع أسس للتعاون، وحتى للنقاش، بين تركيا والعالم العربي، على الأقل بجزئه المشرقي. وتتحول، بالتالي، بعض التظاهرات أو «الحوارات»، الطارئة، ولأنها كذلك، إلى ما يشبه الفولكلور فتسيء وتخدع بدل أن تؤسس وتصحّح وتُرشد.

تركيا ـ الضرورة للعالم العربي، ليست مجرد مصير تاريخي مشترك معه امتد لأكثر من أربعمئة عام، وليست مجرد امتداد، حالي، جغرافي وديني إلى الشمال منه. إنها مجموعة من الأبعاد التي وفّرها موقعها الجيوستراتيجي، وماضيها العثماني، وتطلّعها الكمالي (نسبة لمصطفى كمال أتاتورك) والتحولات في العلاقات والموازين الدولية (التي اكتسبت أهمية استثنائية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي) وانعكست بدرجات متفاوتة على الجمهورية كياناً واتجاهات وتوجهات.

تركيا المسلمة ـ العلمانية، السنيّة ـ العلوية، التركية ـ الكردية، الليبرالية ـ المحافظة، المشرقية، الأوروبية، المتوسطية، البيزنطية، الطورانية، الشرق أوسطية... أكبر من أن تُحدد بنمط أو تُختصر برؤية ونقيضها. تركيا، هذه، ليست «واحداً»، بل مجموعة من تجارب وحالات، متناقضة متجاذبة، قد يعسر، إلى حد الاستحالة، تبلورها في «واحد» نهائي.

إدراك هذه التركيا، ومحاولة الإمساك بطرف نسيجها، مدخل أساسي لفهمها وتفهمها والتعاطي معها من جانبنا، كعرب، أو كمجموعة دول عربية أو مسلمة. وهذا الكتاب هو مجرد ملامح وإشارات إلى الطريق المؤدي، ظنّاً، إلى ذلك البلد ـ الحالات بقضاياه الداخلية وعلاقاته الإقليمية والدولية.

إن طموحنا للتعاون مع تركيا عبر فهمنا لها، هو أيضاً مسؤولية تركية في ضرورة فهمها وتفهمها لنا. ولما كان أساس العمل «النية» فإن بداية هذا الطريق، لدى الجانبين، لم تُرَ، برأيي، بعد، وإن كنا نشرب من مياه أكثر من نهر واحد.

محمد نور الدين

بيروت ـ صيف ١٩٩٦

القسم الأول

الهوية في بعض خياراتها

١ ـ

أثر تفكك الاتحاد السوفياتي على تركيا

سوف أحاول في هذا النص، أن أتعرّض لتأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على تركيا من خلال الإجابة على أسئلة ثلاثة، هي:

١ ـ ما هو تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على تركيا ككيان بحد ذاته ومن ثمّ على التوازنات الداخلية؟

٢ ـ ما هو تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على موقع تركيا ودورها الإقليمي؟

٣ ـ ما هو تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على موقع تركيا في التكتلات العالمية؟

أولاً: تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على الكيان التركي وتوازناته الداخلية:

طرح زوال الاتحاد السوفياتي، لأول مرة منذ سبعين عاماً، مسألة مصير الكيان التركي نفسه، الذي وضعت أسسه الجديدة (الجمهورية) في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣. فتركيا التي قطّعتها اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، استطاعت، على طريق تطويق خطط شرذمتها، إحراز مكاسب هامة تاريخية عبر اتفاقيتي موسكو (آذار/ مارس ١٩٢١) وقارص (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١) اللتين رسمتا الحدود الرسمية والحالية لتركيا مع الاتحاد السوفياتي بجمهورياته الثلاث: جورجيا، أرمينيا وأذربيجان (في نخجوان).

وجاءت معاهدة لوزان ١٩٢٣ لتحول دون توغل الغزل التركي ـ السوفياتي بعيداً، ومحاولة (ناجحة) لجذب تركيا إلى صفوف العالم الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي الذي كان قد تأسس للتوّ. بحيث بدا أن استمرار الكيان التركي، بجمهوريته الكمالية، على وثيق الصلة باستمرار الشروط التاريخية التي سادت في مطلع العشرينات من هذا القرن وانتجته هو والاتحاد السوفياتي.

بعد سبعين عاماً تنهار الكتلة الشيوعية ويتفكك الاتحاد السوفياتي وتنقلب، مع حرب الخليج الثانية، موازين القوى في الشرق الأوسط.

وجدت تركيا نفسها، فجأة ودفعة واحدة أمام أخطار المسألة الأرمنية، والمسألة الكردية (انطلاقاً من شمال العراق)، وانكشفت أمامها جمهوريات شقيقة، إسلامية ـ تركية، في القوقاز وآسيا الوسطى، وتشظت الكيانات السياسية في البلقان.

دولة من ستين مليوناً، أكبر جيش أطلسي، وجغرافيا تترامى أطرافها من البلقان إلى الشرق الأوسط والقوقاز، وسط دول جديدة ناشئة، صغيرة تتخبط في بحثها عن هوية ونظام سياسي ونمط اقتصادي جديد.

تلقف الزعيم التركي طورغوت أوزال، البارع أبداً في ابتداع الأفكار والمشاريع وإطلاق المبادرات، تُكر الظروف الإقليمية والعالمية المتغيرة، وطرح فكرة «العثمانية الجديدة» التي كان جنكيز تشاندار، المعلق المعروف ومستشار أوزال، أبرز المنظرين لها.

«العثمانية الجديدة»، باختصار وتكثيف، هي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين مروراً بالشرق الأوسط. أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزءاً من الدولة العثمانية، مضافاً إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى.

تبرير هذه «العثمانية الجديدة» أن تركيا، بتفكك الاتحاد السوفياتي، أصبحت في وضع - نقطة وسط يستحيل التوقف عنده ولا بد من التقدم إلى الأمام وبسرعة عبر دور إقليمي واسع، وإلاّ فإن التوقف، في ظل المتحولات العالمية، يعني التراجع ومواجهة الخطر الحتمي للتجزئة والضعف.

«العثمانية الجديدة» إذن هي نتاج تبدل الظروف التي وُلِدَ في ظلها كيان الجمهورية التركية. وهي بذلك، تجاوز لأحد أهم طروحات الكمالية في السياسة الخارجية حول الانكفاء، إلى حد الانعزال، عن التورط في ما يجري خارج الحدود وفقاً لشعار «سلام في الوطن، سلام في العالم» أي ما دامت تركيا بخير فالعالم أيضاً بخير. والتورط التركي الكامل في حرب الخليج الثانية كان ذروة التعبير البليغ عن إسقاط ذلك الشعار.

وإذا كانت «العثمانية الجديدة» هي البعد الخارجي للفلسفة الجديدة، فإن بُعدَها الداخلي تمثل في إطلاق محمد ألتان، الأستاذ الجامعي وزميل تشاندار في صحيفة «صباح»، فكرة «الجمهورية الثانية» التي تُختصر بتعميم كامل للديموقراطية والحريات بما فيها حقوق الأقليات (الكردية أساساً) في التعبير عن هويتها، وتغليب النزعة المدنية في المجتمع على النزعة العسكرية التي استبدت بالجمهورية الأولى منذ تأسيسها وما زالت.

وإذا لم يكن منتقدو «العثمانية الجديدة» بين الأتراك كثراً، فإن الأمر كان مختلفاً جداً مع طروحات «الجمهورية الثانية» التي اتُّهم الإسلاميون والماركسيون والأكراد و«عملاء الخارج» (شرقاً وغرباً) بالوقوف وراءها. حيث أنها تمسّ أحد أهم الأسس التي أفرزتها التجربة الكمالية في سنواتها الأولى واستمرت «دمغتها» حتى اليوم، وهي مؤسسة الجيش، حارس الكيان والنظام، حارس «الجمهورية الأولى».

ارتبطت في الأذهان مسألة الحفاظ على الكيان، باستمرار دور للجيش فاعل في الحياة السياسية. و«الجمهورية الثانية» بدعوتها إلى منح الأقليات حقوقها الثقافية والسياسية تُعتبر، من وجهة الايديولوجيا الرسمية، خرقاً لمبدأ لوزان في أنه لا توجد في تركيا أقليات عرقية بل دينية غير إسلامية فقط.

لقد أفرزت سجالات «الجمهورية الثانية» تجاذبات ايديولوجية وقومية حادة، ومع أنها اصطدمت بجدار الموقف الغاضب للمؤسسة العسكرية والقوميين المتشددين، إلاّ أنها كانت مظهراً معبّراً، من مظاهر التحول المستمر في اتجاهات التفكير داخل المجتمع التركي، على نحو يطرح على بساط التقويم وإعادة النظر، المنطلقات الأساسية للكمالية داخلياً وخارجياً، والتأثيرات الهامة المحتملة لذلك على خريطة تركيا ومحيطها الإقليمي.

إن تركيا، مع فكرتي «العثمانية الجديدة» و«الجمهورية الثانية»، تتجاوز أسس نشأتها الأولى، وما كان ذلك ليحدث لولا انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي.

أما على صعيد الصراع السياسي والفكري الداخلي، فإن سقوط الايديولوجية الشيوعية حرّر تركيا من ثنائية التجاذب بين اليمين واليسار، الذي طبع الحياة السياسية فيها خلال الستينات، واشتد في السبعينات. ومع أن هذا التجاذب قد خفّت حدته، لصالح اليمين، بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، إلاّ أنه ما كان ليختفي نهائياً لولا الانهيار الشيوعي والسوفياتي.

غير أن اختفاء التجاذب اليميني ـ اليساري، دفع إلى الواجهة بتجاذب آخر، كان موجوداً في الأساس، لكنه تحوّل الآن إلى محور الصراع السياسي والفكري داخل تركيا، وهو التجاذب بين الإسلاميين والعلمانيين (بمختلف أحزابهم اليمينية والديموقراطية الاشتراكية). إن الصراع الإسلامي ـ العلماني مرشح للاستعار بصورة حادة، خاصة مع تخلي أبرز الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية، وهو الحزب الشعبي الاجتماعي الديموقراطي (SHP)، عن برنامجه الاشتراكي، بموافقته على كامل مشاريع الخصخصة التي أعلنتها رئيسة الحكومة (السابقة) طانسو تشيللر وعُرفت بـ«قرارات ٥ نيسان» ١٩٩٤، وفقد بالتالي مصداقيته الايديولوجية، لتخلو ساحة أفكار العدالة والاشتراكية، لحزب الرفاه الإسلامي.

إن التبدل الذي طرأ على شكل الصراع الداخلي سوف يؤثر، خاصة مع اكتساب التيار الإسلامي مزيداً من النفوذ في السنتين الأخيرتين، على مجمل التطور الاجتماعي والثقافي والحضاري في تركيا وأيضاً على حركتها الإقليمية وعلاقاتها الدولية. وما كان هذا ليظهر لولا انهيار الاتحاد السوفياتي ايديولوجية وكياناً.

أيضاً كان لانفجار النزعات القومية التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفياتي، في المناطق المحيطة بتركيا، تأثير مباشر عليها، إذ انعكس ذلك مزيداً من الاستقطاب الداخلي على أساس عرقي بين الأتراك والأكراد. ومن تجليات ذلك نسبة ٨٪ الكبيرة، قياساً إلى حجمه الفعلي، التي نالها حزب الحركة القومية المتطرف في انتخابات ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤ البلدية. في حين وقفت الغالبية الكردية إما مقاطعة أو مؤيدة لحزب الرفاه الإسلامي.

إن الانشطار المتزايد للمجتمع التركي على أساس عرقي هو أحد تأثيرات تفكك الاتحاد السوفياتي.

ثانياً: تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على موقع تركيا ودورها الإقليمي:

وضع تفكك الاتحاد السوفياتي تركيا في حالة الدولة الأقوى في محيطها، من حيث كتلتها السكانية الكبيرة ومميزاتها الجيوسياسية، أو لجهة الفرص الكبيرة التي أتاحها هذا التفكك أمام تنامي القوة التركية دوراً واقتصاداً.

أولى هذه الفرص هي، بدون شك، انكشاف عالم تركي كبير كان محجوراً عليه في الغرفة السوفياتية لمدة سبعين عاماً، في القوقاز وآسيا الوسطى وحتى داخل الاتحاد السوفياتي الحالي نفسه، وله روابط عرقية ولغوية وثقافية ودينية مشتركة مع تركيا. وقد سعى أوزال إلى لمّ شمل هذا العالم في هيكلية تشابه جامعة الدول

العربية. فتبودلت اللقاءات والبعثات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، على مختلف المستويات، وتوجت بعقد أول مؤتمر قمة في التاريخ لرؤساء الدول التركية في أنقرة في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. ومع أن خطوات التنسيق والتقارب بين تركيا والدول التركية تشهد منذ أوائل ١٩٩٣، ولا سيما بعد خلع الرئيس الموالي لتركيا أبو الفضل التشي بيه في أذربيجان في حزيران/ يونيو من عام ١٩٩٣ تعثراً، إلاّ أن استقلال هذه الدول عن الاتحاد السوفياتي وفّر فرصة ذهبية أمام تركيا لبسط النفوذ وممارسة دور مؤثر في قلب آسيا.

كما تشكل الجمهوريات التركية الجديدة مصدر قوة للاقتصاد التركي. فهي سوق استهلاكية واسعة للمنتجات التركية، ومصدر لمواد خام تركيا بأمس الحاجة إليها وفي مقدمتها النفط والغاز. ولو قُدِّر لخط أنابيب النفط والغاز الذي اقتُرح مدّه من قازقستان وتركمانستان وأذربيجان، وصولاً إلى ميناء جيحان في خليج الإسكندرون على البحر المتوسط، بعد عبوره إيران، ويُعرف بخط باكو ـ جيحان، لو قدّر له أن يرى النور لمنح تركيا قوة اقتصادية هائلة. وليس بعيداً عن الصواب أن يكون من بين أهداف إسقاط التشي بيه الموالي لتركيا، الحؤول دون تنفيذ هذا المشروع الذي يضرّ بمصالح روسيا.

كذلك أتاح انهيار الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي، آفاقاً جديدة للتحرك التركي إقليمياً فطرحت أنقرة، والمبادرة دائماً لأوزال، مشروع إقامة منطقة تعاون اقتصادي للدول المطلّة والقريبة من البحر الأسود. وقد قطعت هذه المنظمة خطوات هامة على طريق تحوّلها إلى منظمة إقليمية فاعلة وتبدو، بين المشاريع والطموحات التركية، أكثرها واقعية وقابلية للنجاح.

وقد حاول أوزال كذلك، أثناء جولته في بعض دول البلقان في شباط/ فبراير ١٩٩٣ (أي قبل وفاته بشهرين)، إقامة منطقة تعاون اقتصادية أخرى تضم كلاً من بلغاريا ومقدونيا وألبانيا والبوسنة وكرواتيا، إضافة إلى تركيا، وتهدف في مرحلة أولى وصل هذه البلدان بشبكة اتصالات متطورة ومواصلات عمادها خط بري حديث يمتد من إسطنبول حتى تيرانا على البحر الأدرياتيك. وقد جدّد وزير الخارجية التركي (السابق) حكمت تشيتين أثناء إحدى زياراته إلى بعض هذه الدول البلقانية، إثارة هذه المشاريع.

مقابل هذه العوامل المؤثرة إيجابياً على موقع تركيا في محيطها والتي نشأت بعيد تفكيك الاتحاد السوفياتي، فإن عوامل أخرى سلبية، عديدة وخطيرة جداً على الوضع التركي، ما كانت لتقع أصلاً لولا انهيار الاتحاد السوفياتي.

لقد وضع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي دوائر الخارجية التركية أمام ارتباك هائل، وتركيا أمام خيارات صعبة واحتمالات غامضة.

فبين شيوعية الجار الشمالي (هو أيضاً، جغرافياً وسياسياً، شرقي وغربي) وبين لا شيوعيته، تفضل تركيا حتماً الخيار الثاني.

لكن بين خطر واحد واضح محدد وثابت على امتداد خمسين عاماً، هو الخطر الشيوعي، وبين مجموعة من الأخطار، منفصلة عن بعضها البعض، ولكل منها ظروفه وتعقيداته وتأثيراته المباشرة عليها، لن تكتم أنقرة

قلقها الشديد من الانعكاسات السلبية جداً على الكيان التركي لمشكلات مثل: المشكلة الأرمنية، والمشكلة الكردية، وبدرجة أخف تأثيراً أزمة البوسنة (بما هي تحجيم للحضور الإسلامي والتركي في البلقان وضرب مصداقية تركيا كـ «شقيق أكبر»).

إن الجميع يعرف أن ما يحول دون إقامة علاقات ديبلوماسية بين تركيا وأرمينيا، هو مطالبة الأرمن باستعادة أراضٍ يعتبرونها تاريخياً لهم وتقع الآن داخل تركيا، وكذلك دعوتهم تركيا للاعتراف بأنها ارتكبت مجازر ضدهم عام ١٩١٥.

المطلب الأول للأرمن يحدّد بوضوح جوهر التناقض بين مشروعين ما كانا، كلاهما، ليظهران من جديد، لولا تفكك الاتحاد السوفياتي، وهما مشروع أرمينيا الكبرى ومشروع تركيا الكبرى (أو المشروع الطوراني). وما يحدث في القوقاز واحتلال القوات الأرمنية لأراض أذرية تتجاوز حدود إقليم قره باغ، كما هم يرسمونه بأنفسهم، وتتصل بالحدود الإيرانية، يشير إلى أن المشروع الأرمني ليس وَهْماً أو تكتيكاً. بالمقابل فإن اقتراح حكمت تشيتين وزير خارجية تركيا مبادلة في الأراضي بين أذربيجان وأرمينيا بحيث يتأمن ممر بري دائم بين أرمينيا وقره باغ، مقابل ممر برّيّ مماثل بين نخجوان (التابعة لأذربيجان والمنفصلة عنها جغرافياً، لكنها تحاذي الحدود التركية) وأذربيجان، هو اقتراح يعني، في حال تحقيقه، إقامة أول صلة برية غير منقطعة بين تركيا وسائر أنحاء الجمهوريات الإسلامية ـ التركية ويكون بذلك خطوة هامة لجمع شمل «الأم» و«أبنائها».

إن ظهور المشكلة الأرمنية من جديد، يضع تركيا أمام احتمالات كثيرة تحاول ألاّ تمس وحدة أرضها وشعبها. وهي احتمالات ما كانت لتبرز لولاك تفكك الاتحاد السوفياتي الذي أفرز بدوره مشكلة أخرى مشابهة للمشكة الأرمنية، ولعلها أخطر منها وهي المشكلة الكردية.

كانت المشكلة الكردية موجودة في تركيا منذ أواخر العهد العثماني، واستمرت مع العهد الجمهوري بين انتفاضات وسحق مضاد لها. لكن هذه المشكلة لم تشكل في يوم من الأيام خطراً على الكيان التركي مثل الذي تشكله اليوم.

لقد أفرزت حرب الخليج الثانية دويلة شمال العراق الكردية التي أعلنت يوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. وتركيا بقدر ما أفرحها سحق القوة الضاربة لخصمها الإقليمي العراق، بقدر ما شعرت بالإنزعاج والقلق من تطور الأحداث في شمال العراق في اتجاه بلورة الشروط والظروف اللازمة لاكتمال بنية الدويلة الكردية. ذلك أن تأثير قيام دولة كردية في شمال العراق على وضع أكراد تركيا، مسألة لا لبس فيها.

وسبّب انهيار الاتحاد السوفياتي، تشعباً في المسألة الكردية داخل تركيا لم تعرفه قبل هذا الانهيار. فلأول مرة منذ سبعين عاماً تقيم موسكو صلات علنية مع الحزب الذي يحارب الدولة التركية وهو حزب العمال الكردستاني، ولا يتورع سفير روسيا السابق، في أنقرة، عن خرق الأصول الديبلوماسية بدعوته علناً في العام ١٩٩٣ ومن على منبر صحيفة تركية، إلى إقامة اتحاد فيدرالي على غرار الاتحاد الروسي بين أتراك تركيا وأكرادها. إن العامل الروسي الجديد، في المشكلة الكردية في تركيا، الذي لم يكن قبل تفكك الاتحاد السوفياتي، سيزيد من تعقيدات هذه المشكلة ومن أخطارها على الكيان التركي.

وفي مكان آخر من الشرق الأوسط، نجد تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي جلياً على العلاقات بين تركيا وسوريا، ففقدان سوريا للمظلة السوفياتية أفقدها أحد عناصر ممانعتها الأساسية إزاء محيطها الإقليمي، ومنها العلاقات مع تركيا. وكان محتملاً أن تكون الكفّة أكثر رجحاناً بكثير لصالح تركيا، لولا بدء مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل والتي في حال نجاحها، ستعيد من جديد خلط الأوراق في العلاقات بين تركيا وسوريا. إن اكتمال المسيرة السلمية في الشرق الأوسط، سيدفع بدمشق لتكون أكثر تشدداً وتطلباً في علاقاتها مع تركيا. لذا تبدو تركيا في سباق مع الزمن، وتحاول الحصول على أكبر قدر من المكاسب من سوريا قُبيل التوقيع على اتفاقية سلام بين الأخيرة وإسرائيل، ومن ذلك الإسراع في تنفيذ مشروع «غاب» والضغط بخصوص المسألة الكردية.

وانعكست تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط وتوقيع إتفاق غزة ـ أريحا المعروف بإتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣، ارتياحاً بالغاً في دوائر الخارجية التركية التي كانت تعاني، أثناء رسم سياستها في المنطقة، من عامل «الحسابات الدقيقة والمعقدة» للموازنة بين العرب وإسرائيل. وهو عامل كان يشلّ جانباً من حركة تركيا وفاعليتها في المنطقة. توقيع إتفاق غزة ـ أريحا أسقط نهائياً عامل الحذر في التخطيط لسياسة أنقرة إزاء العرب وإسرائيل الأمر الذي يتيح لها ممارسة دور أكبر في التطورات الجارية.

ثالثاً: تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على موقع تركيا في التكتلات العالمية:

لم يكن لتركيا منذ انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي في مطلع الخمسينات مشروعها الخاص. انضبطت حركتها، كما الإقليمية، كذلك العالمية، في إطار التوجهات الأطلسية سياسياً وعسكرياً، وفي مواجهة عدو رئيسي هو الاتحاد السوفياتي وكتلته الشيوعية، حيث كان لتركيا دور بارز وأساسي في هذه المواجهة.

زوال الخطر الشيوعي همّش أهمية تركيا الأطلسية من جهة، وأفسح المجال، من جهة أخرى، أمام ظهور قوى عالمية وإقليمية جديدة تحاول وراثة التركة الشيوعية، كما في البلقان وأوروبا الشرقية والوسطى، كذلك في القوقاز وآسيا الوسطى. وتبرز في هذا الإطار دولتان على صلة بالموضوع التركي وهما: ألمانيا الموحدة المندفعة بقوة إلى الساحة العالمية، وإيران التي يربطها الجوار الجغرافي والتواصل الحضاري والانتماء الديني الواحد مع آسيا والقوقاز.

تفكك الاتحاد السوفياتي أدخل العلاقات التركية ـ الألمانية، التي كانت جيدة لسنوات طويلة في مرحلة من التنافس والتوتر لم تعرفها من قبل. فساحات النفوذ الألماني التقليدية هي نفسها الساحات التي تطمح تركيا لممارسة دور وتأثير فيها مثل البلقان وآسيا الوسطى. وألمانيا ترى في تركيا العقبة الأكبر والمنافس الرئيسي أمام بسط نفوذها في هاتين المنطقتين.

واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، أدخل بدوره العلاقات بين تركيا وإيران مرحلة من التنافس والتجاذب الشديدين على كسب التأييد. وإذا كان جانب من هذا التنافس يلامس جوانب محض تركية ويدغدغ أفئدة الداعين إلى الوطن التركي الكبير، إلاّ أن أنقره في حركتها الآسيوية هي في الأساس جزء

من الاستراتيجية الأميركية لمواجهة الاتجاهات الأصولية ومنع انتشارها في آسيا الوسطى، ولتطويق إيران. وصراع المصالح والنفوذ هذا يفسر جانباً من التنسيق الألماني ـ الإيراني في آسيا الوسطى، مقابل التناغم الأميركي ـ التركي ـ الإسرائيلي.

أما على الصعيد الأوروبي، فإن تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الكتلة الشيوعية ودخول دول أوروبا الشرقية عهد اقتصاد السوق والديموقراطيات، أثر بشكل ملموس على حركة تركيا الأوروبية وبالذات إزاء رغبتها الانضمام الكامل لـ«الاتحاد الأوروبي». فتركيا، التي تحاول منذ اتفاق أنقرة ١٩٦٣، أن تصبح عضواً كاملاً في المجموعة الأوروبية، صُدمت بإعطاء الاتحاد الأوروبي أفضلية انضمام أعضاء جدد إليه لدول أوروبا الشرقية، الشيوعية سابقاً، التي «سرقت» الدور من تركيا التي يتوجب عليها الانتظار مدة أطول بكثير لحين وصول دورها.

وانطفاء أمل أنقرة في الانضمام القريب (على الأقل خلال العقدين القادمين) إلى «الاتحاد الأوروبي» انعكس نقاشات ساخنة داخل تركيا حول جدوى صرف الجهود لمثل هذا الانضمام. وقد يعزز فوز الإسلاميين المعارضين للانضمام، في الانتخابات البلدية (آذار ١٩٩٤)، وانحياز الغرب، ولا سيما دول «الاتحاد الأوروبي» إلى جانب الصرب ضد مسلمي البوسنة، مواقف الداعين لصرف تركيا نهائياً النظر عن جهودها للانضمام إلى «الاتحاد الأوروبي».

٢ - دوائر تركيا الثلاث

مذ انتهت الحرب الباردة، وانهار المعسكر الاشتراكي، تسعى القوى المختلفة داخل تركيا لتلمس آفاق التحولات العالمية، بهدف إدراك الموقع الحقيقي الذي يتعين على هذا البلد احتلاله في النظام العالمي الجديد، وخصوصاً على الصعيد الإقليمي.

وفيما كانت تركيا، لسنوات طويلة، مجرد عضو «طرفي» في حلف شمال الأطلسي في مواجهة خصم محدد ووحيد، هو الاتحاد السوفياتي وحلف فرصوفيا، فهي تجد نفسها الآن في موقع محوري حيال التطورات الجارية. وبقدر ما يعنيها مسار الأحداث في البلقان ويوغوسلافيا، فإنها في قلب الصراع الساخن في القوقاز بين أذربيجان وأرمينيا حول مسألة قره باغ، كما أن للأحداث في شمال العراق تأثيراً مباشراً في الوضع الداخلي التركي، كذلك لا يمكن لتركيا أن تنسحب من الصراع على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والتركية.

وإذ تقع تركيا وسط مروحة من الخيارات، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، فإن هذا الموقف يضاعف المسؤولية الملقاة على عاتقها، ويدفع بالأتراك، على ما يقول وزير خارجيتهم حكمت تشيتين، إلى اعتبار بلدهم «دولة كبرى»[1] وما يستتبع ذلك من ضرورة اتباع «سياسة كبرى».

كانت تركيا، منذ تأسيس الجمهورية فيها عام ١٩٢٣، تستوحي في سياستها الخارجية شعار مصطفى كمال الشهير «سلام في الوطن، سلام في العالم»، أي ما دام السلام الداخلي مستتباً، فالخارج بخير أيضاً. هذا النهج الانعزالي أوقع تركيا في حال «الدولة الهامشية» أو «الدولة الظل». وبعد سقوط الدور الوحيد الذي ارتضته تركيا لنفسها على امتداد عقود، كـ«مخفر أطلسي» أمامي في مواجهة الكتلة الشيوعية، بدأ «خفر» الانفتاح على الخارج ينقشع تدريجاً، واكتشف الأتراك فجأة أن لبلدهم من المميزات الجغرافية والمدنية، ما يجعله فريداً في نوعه، بعدما اختفى أحد أقطاب الثنائية العالمية وحلّت محله عشرات الدول الجديدة، في البلقان وشرق أوروبا ومحيط البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى. وهكذا اكتشف الأتراك أن تركيا هي، في الوقت نفسه، دولة أوروبية وآسيوية، وبلقانية وقوقازية وشرق أوسطية، وتنتمي إلى مجموعة دول البحر الأسود ومجموعة دول البحر الأبيض المتوسط، كما أنها إحدى دول «العالم التركي» الجديد وإحدى دول العالم الإسلامي؛ إنها في آن كل ذلك. ولهذه الخصوصية من الإيجابيات ما يمكن أن يحول تركيا إلى دولة إقليمية كبرى إذا تصرفت بحكمة، وإلاّ فهي قد تتحول إلى سلبيات تنتهي بتعميق أزمة الهوية والانتماء، وصولاً إلى التشويه وحتى الطمس النهائي لها.

إن أزمة البحث عن هوية محددة لتركيا، بعد سبعين عاماً من قيام الجمهورية، تبدو واضحة في هواجس الباحث والمعلق التركي شاهين ألباي، الذي يتساءل: «هل ستصبح تركيا عضواً في «الجماعة الأوروبية» خلال العقود الثلاثة المقبلة، أم أنها ستطور علاقاتها وتنميها بالولايات المتحدة الأميركية بعيداً من أوروبا؟ هل سنرى تغييراً في الاتجاهات الأساسية السياسية الخارجية التركية؟ وهل تتحول تركيا إلى دولة إقليمية بعيداً من التكامل

مع أوروبا؟ وهل يتألف اتحاد تركي كونفيدرالي؟ وهل تتأسس علاقات وطيدة بالعالم الإسلامي بحيث تكون تركيا جزءاً من إتحاد إسلامي قوي؟ ويجيب ألباي عن هذه التساؤلات: «قد يتحقق واحد من هذه وربما لا يتحقق أي شيء»[١]!

الدوائر الثلاث

يرى الخبير الاقتصادي التركي سينجر ديفيتش أوغلو أن تركيا تقع وسط بنية سياسية ـ جغرافية على الشكل التالي:

١ ـ الاتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال، الذي يشمل أيضاً روسيا وجورجيا وأرمينيا، وكذلك إسرائيل جنوباً (إذ يعدها الغرب المسيحي جزءاً من حضارته).

٢ ـ الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.

وسيكون لتركيا، بحكم توسطها هذه الدوائر الثلاث، أن تؤدي دوراً سياسياً واقتصادياً مهماً جداً[٢].

١ ـ الدائرة الأوروبية

تسعى تركيا منذ مطلع الستينات، لتكون عضواً في «الجماعة الأوروبية». وفي حين تواصل دول أوروبية، الواحدة تلو الأخرى، منذ ذلك الوقت إلى الآن، الانضمام إلى الجماعة، لا تزال تركيا تنتظر بت طلبها، الذي يبدو أنه لن يكون قريباً. ولم يثن الرفض الأوروبي رغبة تركيا وتصميمها على الانضمام.

ويعتبر الصحافي المعروف ايلهان سلجوق أن التفكير في تركيا خارج أوروبا يسقط ٢٠٠ سنة من تاريخها بحيث ان مثل هذه المقاربة لا يمكنها أن تحيا: «إن مجالات الجذب خارج أوروبا ضعيفة جداً، وسواء أردنا أم لم نرد، ولمصلحة تاريخنا، فإن مجال الجذب بالنسبة إلى تركيا سيكون أوروبا»[٣].

لقد كانت أوروبا، منذ القرن التاسع عشر، محط أنظار النخبة التركية. وكانت، إلى الأمس القريب، ذات جاذبية ثقافية وسياحية، وتعني الأوبرا والموسيقى الكلاسيكية وإيشاربات «هارمس». أما الآن فإن أوروبا هي المركز الصناعي والاقتصادي والفكري. إلاّ أن الخيار الأوروبي، كمركز جذب، شيء، والانضمام إلى «الجماعة الأوروبية» شيء آخر.

إن القائلين إن تركيا ستكون عضواً كاملاً في «الجماعة» خلال السنوات المقبلة باتوا أقلية، فيما يتكون شبه إجماع أو اقتناع «ضمني»[٤] بأن تركيا لن تكون أبداً عضواً كامل العضوية في الجماعة الأوروبية. ويردون ذلك إلى عاملين رئيسين:

أ ـ التضخم السكاني:

يقارب عدد سكان تركيا اليوم الـ ٦٠ مليون نسمة. ويتوقع أن يصل بعد ثلاثين سنة، إلى مئة مليون.

وهذا الرقم المرتفع يثير قلق أوروبا، إذ ستكون مضطرة، في حال انضمام تركيا، إلى تقديم ضمانات عمل لجميع هؤلاء. ويتساءل السياسي التركي خلوق أوزدالغا: لماذا يجب على ألمانيا وفرنسا وبريطانيا أن تقدم ضمانات عمل لمئة مليون إنسان؟ فيما يعتقد إيلهان تيكيللي أن قلق الجماعة الأوروبية من انعدام التوازن السكاني هذا يمكن أن يزول إذا ما انخفضت نسبة التكاثر في تركيا إلى ١,٥ في المئة(٥).

ب ـ التباين الحضاري:

تقتصر عضوية الجماعة الأوروبية، حتى الآن، على دول أوروبية مسيحية. والدولتان الوحيدتان، غير المسيحيتين، اللتان تقدمتا بطلب انضمام هما تركيا والمغرب. وقد علّل الرفض الأوروبي للطلب المغربي بعوامل جغرافية لكون المغرب دولة أفريقية وليست أوروبية. أما بالنسبة إلى تركيا، فعلى الرغم من أن قسماً من أراضيها يقع في أوروبا، ما زال الأوروبيون ينظرون إليها على أنها بلد آسيوي، بل يذهب البعض أبعد من ذلك عندما يعتبر أن «الموطن الطبيعي» للأتراك هو سهوب آسيا الوسطى. إن رغبة أوروبا في رؤية الأتراك يخرجون من أوروبا، والتي عبرت عنها صحيفة «الدايلي ميل» في ٢٣/ ١٩١٤/١١ بقولها: «لا يخامرنا أي شك في زوال الممتلكات العثمانية في أوروبا، تلك التي أخذت بالسيف...»(٦)، هذه الرغبة ما زالت حية في العقد الأخير من القرن العشرين، وقد عبّرت عنها اليونان عبر مطالبتها بإخراج الأتراك من كل الجزء الأوروبي، واعتبار هذا الجزء الأوروبي، إضافة إلى اسطنبول وأزمير ومناطق أخرى (آسيوية)، «أراضٍ محتلة»، وعبر الاحتفال في الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر من كل عام بـ«يوم الأراضي المحتلة»...

إذا نحينا جانباً العامل الجغرافي، لظهرت المجموعة الأوروبية وجهاً لوجه أمام تركيا مختلفة حضارياً وثقافياً.

إن المجموعة الإقليمية الأوروبية، إضافة إلى كونها ذات طابع اقتصادي، فهي، في أساسها، تكتل لمجتمعات ذات قيم ثقافية وسياسية مشتركة، ومختلفة عن تركيا. ويعترف الكاتب زلفي دجله لي(٧) بأن اقتصار الأسرة الأوروبية على مجتمعات مسيحية «يجعل من الصعب جداً على تركيا أن تأخذ مكاناً لها في إطار هذا التكامل».

وتريد أوروبا تأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينياً وفكرياً واقتصادياً. ويعرف المسؤولون الأتراك أن أوروبا التي لا تقول الآن «لا» نهائية لجهة الانضمام التركي وتقرنها بجملة شروط، لن تقول «نعم» كاملة، على الأقل في العقود القليلة المقبلة. ويقول الصحافي والكاتب الراحل موسى عنتر «عاداتنا وثقافتنا مختلفة، وهم [الأوروبيون] لا يريدوننا»(٨).

والخطوات التحديثية في تركيا المعاصرة، على أهميتها، لا تلغي واقع أن تركيا بلد مسلم وله وشائج قربى ومصير طبيعية مع محيطه الإسلامي. إلى ذلك فإن التباين التركي ـ الأوروبي اتسم لمئات السنين بطابع دموي، وإن هذه العداوة ما زالت تظهر من حين إلى آخر عبر سلسلة من الأحداث الكبيرة آخرها (في أواخر الثمانينات) محاولة السلطات البلغارية (السلافية) فرض الطابع البلغاري على مليون ونصف مليون تركي

يعيشون في بلغاريا منذ مئات السنين. كما أن السياسة اليونانية، القائمة على تهجير الأتراك في تراقيا الغربية (شمال غرب اليونان) وإلغاء أي أثر لهم، ما زالت مستمرة إلى الآن، إضافة إلى تفاقم النزعة العنصرية المعادية للأجانب، ولا سيما الأتراك منهم، في كثير من الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص ألمانيا. فكيف يمكن مجتمعاً تركياً متبايناً إلى هذا الحد مع المجتمعات الأوروبية أن يحلم بالوصول إلى قيم ومثل مشتركة معها وأن يكون جزءاً منها؟

ربما يكون بعض الخطوات (على الصعيد الاقتصادي) ممكن التحقق من دون الارتباط الوثيق بالذهنية الغربية، لكن القيم الأخرى تحتاج إلى «عصر تنوير» جديد للوصول إلى حد أدنى من القواسم المشتركة.

من الأمثلة البارزة على اختلاف القيم بين تركيا وأوروبا، المواقف الأوروبية من تطورات المسألة الكردية بعد ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٢. فقد دانت ألمانيا بشدة لافتة، سلوك الحكومة والجيش التركيين حيال أكراد جنوب شرق الأناضول، وألغت زيارتين مقررتين لوزيرين ألمانيين لتركيا وأصدرت قراراً بوقف تصدير السلاح إليها. كذلك امتنعت دانيال ميتران عن مرافقة زوجها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في زيارته الرسمية لأنقرة في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ احتجاجاً على انتهاك حقوق الأقلية الكردية في تركيا. ودان البرلمان الأوروبي في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ المعاملة التركية للأكراد، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة داخل تركيا حيث رأى فيه الرئيس التركي طورغوت أوزال «قراراً يدعم الإرهاب، وغير جدي»[٩].

هذه المواقف هي مجرد عيّنات للتباين بين تركيا وأوروبا. وكلما ظن الأتراك أنهم في طور تذليل عقبة أمام الانضمام إلى «الأسرة الأوروبية» كانت تظهر عقبة أخرى. وهذا ما حدا بصحيفة «جمهوريت» إلى إضافة «العقبة الكردية» إلى قائمة العقبات الكثيرة التي تشترط الجماعة على تركيا تجاوزها[١٠].

ينسب كثير من المراقبين إلى العامل اليوناني دوراً أساسياً في عرقلة الانضمام التركي إلى المجموعة الأوروبية، إذ يحق لأثينا، بموجب قانون الجماعة، استخدام «الفيتو» ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه. وهذا ما تمارسه اليونان فعلاً تجاه العديد من القضايا المتعلقة بتركيا، علماً أن نقاط النزاع الراهنة بين اليونان وتركيا متعددة، وأبرزها الجرف القاري في بحر إيجه، والخلاف على سبل تسوية المسألة القبرصية والقمع اليوناني لأتراك اليونان وتبني أنقرة قضية هؤلاء.

بين هذه المشكلات الثلاث تعد المسألة القبرصية المعضلة الأهم التي يحول استمرارها دون تحسين العلاقات بين تركيا واليونان. وهذا ما تؤكده التصريحات اليونانية، ومنها ما أعلنه رئيس الحكومة قسطنطين ميتسوتاكيس عن تعذر حصول أي تقارب مع تركيا قبل حل المشكلة القبرصية[١١].

إلاّ أن المعادلة اليونانية التركية هي صورة مصغرة عن المعادلة الأوروبية ـ التركية التي تتجاوز في العمق المشكلات المحدودة والطارئة التي يمكن تسويتها بطريقة أو بأخرى. ويرى الاقتصادي نفزات يالتشين طاش أن «الأمراض والعلل والنزاعات بين تركيا واليونان لن تزول خلال العقود الثلاثة المقبلة. إن اليونان منذ [الشاعر الإنكليزي] بايرون إلى الآن هي طفل أوروبا المدلل، الطفل الذي يبكي ويتفجع. والأوروبيون، بدورهم، يرون في اليونانيين أحد جذورهم الحضارية والطفل المظلوم الذي أنّ تحت الظلم التركي. لقد تأسست اليونان في

أواسط القرن الماضي في ظل هذه الظروف. وإذا تأملنا أياً من الموسوعات عن أوروبا نجد أن الخرائط ضدنا تتغير كل ٢٠ ـ ٣٠ سنة. والأمر نفسه ينطبق على خريطة قبرص. إن رجال السياسة اليونانيين، كما الأوروبيين، لا يرفضون ذلك. أنا لا أتوقع أي ترتيب للعلاقات التركية ـ اليونانية»[١٢].

هذه النظرة المتشائمة جداً تلتقي مع آراء قطاع كبير من النخبة التركية يرى أن التطرف القومي والنزعة الدينية لدى اليونانيين، هما العاملان الأكثر أهمية واللذان يتحكمان بمسار السياسة الخارجية اليونانية.

ولهذا التوجه اليوناني جذوره التاريخية التي تعود إلى عام ١٤٥٣، عندما دخل السلطان محمد الثاني (الفاتح) القسطنطينية، وما كان قد سبق ذلك وتلاه من استكمال السيطرة على كامل اليونان، وخصوصاً احتلال مدينة أثينا عام ١٤٥٦. وقد خضع اليونانيون للسيطرة العثمانية حتى عام ١٨٢٨ عندما انتزعوا استقلالهم عن الباب العالي بمساعدة أساسية ومباشرة من جميع الدول الأوروبية، على الرغم من الخلافات التي كانت تباعد بين هذه الدول. ومنذ تلك السنة ما فتىء اليونانيون يعدون جميع أراضي بيزنطية القديمة، الواقعة تحت سيادة الجمهورية التركية، أراضي محتلة، في حين لا يشيرون مطلقا إلى الأراضي البيزنطية التي تؤلف اليوم أجزاء من أراضي الدول الأوروبية الأخرى. بل إن اليونانيين حاولوا، بعد الحرب العالمية الأولى، عقب هزيمة الدولة العثمانية، «استعادة الأراضي المحتلة» بالقوة، فغزوا شواطىء تركيا الغربية في بحر إيجه واحتلوا مساحات واسعة من الأراضي التركية ولا سيما أزمير وضواحيها. إلاّ أن مصطفى كمال ورفاقه استطاعوا دحر المهاجمين واستعادة السيادة.

ويطرح الشاعر والمفكر الاسلامي (الشيوعي سابقاً) عصمت أوزه ل، لمواجهة النزعة اليونانية الأخرى، الدينية، إحداث ردة دينية قوية في تركيا بحيث تؤدي إلى التقاء الميول في البلدين وتحول الدين إلى عامل توحيد وسلام لا عامل فرقة وحروب. يقول: «إن الانتصار القوي للمسيحية الشرقية في اليونان وعودة الإسلام في تركيا سيحولان بحر إيجه إلى منطقة سلام»[١٣].

إلاّ أن للمؤرخ ميتيه طونجاي رأياً مغايراً، إذ يرى أن الدين هو العنصر الذي يفرق بين الشعبين، وإزالة هذا الخلاف يكون بإسقاط الدين كعامل مفرق ومحدد للعلاقات بين الشعوب[١٤].

إن اليونان، في عصر التكامل الأوروبي، لا يمكن أن تنطلق في سياستها الخارجية دون الأخذ بمصالح «الأسرة الأوروبية» التي هي عضو فيها، بحيث يمكن تفسير السلوك اليوناني تجاه تركيا، وفي كثير من جوانبه، في إطار موقف «الأسرة» الرافض ضمناً للانضمام التركي. كما أن الرعاية الأوروبية لـ«الطفل المدلل» يعود في جانب منه إلى كون اليونان هي دولة «المواجهة الوحيدة» مع العالم الإسلامي، فيما تركيا الدولة الوحيدة المواجهة للعالم المسيحي في أوروبا.

هل تعني كل هذه العقبات أن الأمل التركي في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية مجرد وهم؟ لا يستبعد البعض إمكان قبول تركيا عضواً في المجموعة، لكن من الدرجة الثانية أو الثالثة، أي عضواً غير كامل الحقوق. فانتهاء الحرب الباردة، الذي أبرز الدور الإقليمي المحوري لتركيا، أثر بالتأكيد سلباً في إمكان انضمام تركيا إلى المجموعة في وقت قريب، إذ ظهرت دول جديدة ميزتها الأساسية أنها تتفوق على تركيا بانتمائها حضارياً

ودينياً وثقافياً إلى المدنية الأوروبية. وسيكون لهذه الدول أفضلية أكيدة في الانضمام الى المجموعة الأوربية مثل النمسا والسويد والنروج وسويسرا وفنلندا. ويحتمل أن تتبعها كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ثم دول أوروبا الشرقية الأخرى، مثل بلغاريا ورومانيا وبولونيا وصولاً إلى روسيا نفسها. إن مثل هذا «البيت الأوروبي المشترك» يربك الطموحات التركية للانضمام، أو يؤجلها إلى وقت بعيد لا يمكن التنبؤ به.

يتبنى الرئيس السابق للبنك المركزي التركي ياووز جانيفي، نظرية الحلقات عند الحديث عن موقع تركيا في أوروبا. يقول: «البنية التي في أوروبا الآن هي نفسها ستتغير. ولا أظن أن «الأسرة» ستمنح الأعضاء الجدد، الحقوق نفسها الممنوحة لأعضائها الاثني عشر الحاليين. أن «الأسرة» سوف تنشئ حلقات في إطار بنية متغيرة. وتركيا ستكون في واحدة من هذه الحلقات»[١٥].

لا تزال مسألة انضمام تركيا إلى «الأسرة الأوروبية»، في نظر معظم الأتراك، غير واضحة. إلاّ أن البعض يتوقع الوصول لاحقاً إلى حل وسط يقضي بإقامة «علاقات خاصة» بين الطرفين دون الانضمام التركي الكامل. ومثل هذه الصيغة لا تمثل، كما قد يتوهم البعض، نكسة للجهود التركية في هذا المجال ولا تؤثر سلباً في مصالحها، بل إن هذه الصيغة تتيح لتركيا الإفادة الكاملة، دون أي قيود، من مميزاتها الجغرافية والاقتصادية والدينية، في سبيل تطوير علاقات في اتجاهات أخرى متعددة ومكملة، ليس بمحيطها فقط بل بمراكز الثقل العالمية الأخرى، مثل الولايات المتحدة واليابان، حيث يتفق الكثير من المفكرين الأتراك على أن الولايات المتحدة الأميركية تمثل، بعد أوروبا، نقطة الجذب الرئيسية الثانية بالنسبة إلى تركيا[١٦].

٢ ـ الدائرة الإسلامية

لا شك في أن اعتماد العلمانية، كأحد أسس النظام السياسي والحقوقي في تركيا، أثر سلباً في العلاقات التركية ـ الإسلامية، وساهم في تعميق العزلة التي اختارها أتاتورك وخلفاؤه من بعده. بل إن بعض المفكرين الأتراك المنتمين إلى التيارات الإسلامية، يرى أن حجر الزاوية في تحديد علاقات تركيا الخارجية هو مقدار الجذب الحضاري لهذا المركز أو ذاك. وعلى هذا، فإن الدول الإسلامية، في وضعها الراهن، بعيدة من أن تكون نقطة جذب تضاهي «الأسرة الأوروبية» أو الولايات المتحدة الأميركية. لذا لا ينتظر هؤلاء المفكرون أن تدخل تركيا في علاقات وثيقة مع الدول الإسلامية على المدى البعيد، لأنه لا يوجد في هذه العلاقات ما هو مغرٍ ومفيد.

يقول الكاتب الإسلامي إسماعيل قره، إن إبقاء تركيا لروابطها بالعالم الإسلامي يجب أن يُبعدها من أن تكون ذات حضور قوي في أوروبا، فتصبح أسيرة الشرقين الأوسط والأقصى (أي جمهوريات آسيا الوسطى). إن تركيا، يضيف قره، على الرغم من الروابط الدينية والثقافية والتاريخية الكاملة بهذين الشرقين، يتحتم عليها أن تكافح من أجل دور في أوروبا[١٧]. ويرى الشاعر عصمت أوزه ل أن الشيء المسمى العالم الإسلامي ليس حقيقة، لأن جميع الدول الإسلامية كانت مستعمرات سابقة وقادتها لم يحققوا أبداً استقلالاً حقيقياً يمكن أن يثمر تعاوناً متبادلاً بين دولهم. لكن أوزه ل، وإن كان يلغي المساهمة الإيجابية التي قد تقدمها الدول الإسلامية، فليس لنفي إمكان التعاون معها، بل لكي يظهر أن الدولة الوحيدة المؤهلة لقيادة العالم الإسلامي والتركي هي تركيا[١٨].

ويذهب موسى عنتر بعيداً في انتقاد العالم الإسلامي، قائلاً: «نحن لا نستطيع أن نرتبط بالعالم الإسلامي. إنهم قساة وبدائيون ولا احتمال للتغير عندهم، بل حتى لا أعطي احتمالاً ليكونوا بشراً. للورنس كلمة مشهورة: «العرب يتفقون في كل شيء ولكنهم يختلفون في الاتفاق». نحن لسنا راضين كلياً عن تركيا. لكن العرب متخلفون جداً. حتى إنه لا دستور عندهم. كل واحد يحمل بيده هراوة ويضبط بلده... إنهم جميعاً يشبهون أنور باشا وجمال باشا»[١٩].

في ضوء المتغيرات العالمية في السنوات الأخيرة، وانفتاح الدول بعضها على البعض، وبعد سقوط عصر الايديولوجيات الكبيرة، هناك مرونة جديدة، وإن كانت غير كافية، في التعامل التركي مع الخارج ومع العالم الإسلامي، بحيث إن أُسُس «ثوابت» السياسية التركية في الداخل والخارج بدأت تتعرض للاهتزاز. ومن ذلك ربط الكثير من المثقفين الأتراك تطوير علاقات تركيا بالعالم الإسلامي والعالم العربي، بشروط جديدة لم تكن متوافرة حتى في تركيا نفسها، ومن هذه الشروط تحقيق الديموقراطية وإزالة الاستبداد في أنظمة العالمين العربي والإسلامي. ويتوقف بعض الآراء التركية عند مسألة الديموقراطية والممارسة السياسية في الدول الإسلامية كسبب أساسي في برودة العلاقات بين تركيا والعالم الإسلامي، ويربط تطوير العلاقات، ولا سيما بـ«الجيران»، بتقدم العملية الديموقراطية في هذه الدول.

لا شك في أن انهيار الماركسية الاستبدادية سيؤثر في معظم الأنظمة الاستبدادية الأخرى في العالم، بحيث يبدو النزوع إلى الديموقراطية نزوعاً شاملاً وليس جزئياً. وعلى هذا يعتقد ميتيه طونجاي أن هيمنة الفرد أو العشيرة على السلطة في العالم العربي لن تستمر... وهذا سوف يقلص العداء للأتراك الذي تجذّر بالاستبداد[٢٠].

أما المسائل الأخرى التي تعوق إقامة علاقات طبيعية بدول المحيط الإسلامي فيحددها مثقفون أتراك بالمسألة الكردية، وبعدم تخلي سوريا عن المطالبة بلواء الإسكندرون، وبمشكلة المياه، وبالنظام الإسلامي الأصولي في إيران.

إن الاتجاه القائل بحتمية إقامة «علاقات اضطرارية» بالعالم العربي، مرشح للانتشار. فالتجارة، كما يقال، تجلب الصداقة، وعليه تبيع تركيا مياهاً للعرب، والعرب يبيعونها نفطاً. صحيح أن المسألة ليست مطروحة الآن على هذا النحو، إلاّ أن مشكلة المياه، على سبيل المثال، ستخلق أحداثاً وأزمات تنتهي بمحادثات وصفقات ومبادلات تجارية على أسس تنظيمية جديدة.

وخلافاً للعلاقة التركية ـ العربية، يرى الأتراك، أو بعضهم على الأقل، أن الخلاف مع ايران بنيوي مرتبط بافتراق النظام السياسي في البلدين: العلمانية التركية في مقابل الأصولية الإيرانية. في حين أن الأنظمة العربية، كتلك التي في سوريا والعراق، تتكئ، في الجوهر، على «قومية علمانية»، تلتقي بشكل أو بآخر مع علمانية النظام التركي. وعوض الدخول في حوار ثنائي صريح ومفتوح يرتكز على عوامل التقارب والمنافع المشتركة، فإن بعض المفكرين الأتراك يراهن على عوامل سلبية، لتليين المواقف الإيرانية المتصلبة تجاه تركيا. ومن ذلك الانعكاسات التي أحدثتها التحولات العالمية وتفكك الاتحاد السوفياتي وظهور دول جديدة مستقلة، وفي مقدمها دولة أذربيجان، إذ إن قسماً من أراضي أذربيجان التاريخية (وهو أذربيجان الجنوبية) يقع الآن ضمن

الحدود الإيرانية، ويعيش فيها نحو ٢٠ مليون أذري [٢٢]، أي ثلث سكان إيران، يتواصلون جغرافياً مع دولة أذربيجان. ويعوّل المفكر التركي طوران يازغان على العامل الأذري لتغيير المواقف الإيرانية تجاه تركيا[٢٣].

في المقابل، يرى نفزات يالتشين طاش أن على تركيا أن تقوم بالدور الذي «يفرضه عليها تاريخها» وهو دور «الدولة المفصل» بين الجنوب والشمال، ومن أجل ذلك فإن إقامة علاقات جيدة بالدول الإسلامية والدول التركية هو العنصر الأهم في المعادلة[٢٤].

الغريب حقاً هنا أن تتحول الدولة التي قادت العالم الإسلامي على امتداد أكثر من خمسة قرون إلى عضو غريب عن هذا الجسم، بل أحياناً على طرفي نقيض معه. وهذا الانقطاع التركي عن العالم الإسلامي يسقط تركيا خارج الدور الذي يتعين عليها أن تضطلع به في المنطقة، باعتباره امتداداً طبيعياً لتاريخها. إن جانباً كبيراً من اهتزازات الشرق الأوسط، يعود إلى أن تركيا لا تقوم بالدور الذي «يفرضه عليها تاريخها» وهو دور، لو تجسد، لكان مدخلاً لاستقرار متوازن في المنطقة،وخصوصاً في مثلث العلاقات العربية ـ التركية ـ الإيرانية، وهو استقرار يحول دون التأثر التلقائي بالتحولات العالمية الوافدة من الخارج، ويمنحها، في المقابل قدرة عليا على التأثير في ما يجري حولها بدلاً من أن تكون هي نفسها عرضة للتأثيرات المختلفة.

٣ ــ الدائرة التركية

يوفر ظهور «عالم تركي» في آسيا الوسطى والقوقاز، فرصة نادرة لإحداث تحول إيجابي في مسار علاقات تركيا بالعالم الإسلامي. فالجمهوريات التركية المستقلة حديثاً جميعها إسلامية، وقادرة على أن تكون نقطة جذب للاستثمارات الاقتصادية التركية، وفي الوقت نفسه جسراً لتحسين علاقات أنقرة بسائر الدول الإسلامية. والدعوة تتواصل داخل تركيا، لإيلاء العلاقات بالدول التركية الإسلامية الأولوية في السياسة الخارجية. والواضح منذ ظهور العالم التركي الجديد، أن نظام العلاقات الدولية لتركيا يتبدل بصورة متعاكسة. بمعنى أنه يشهد مزيداً من التباعد عن أوروبا، في مقابل المزيد من التقارب مع محيطها الآسيوي والبلقاني. ولا يخفي المسؤولون الأتراك رغبتهم في إيجاد موطىء قدم راسخ لهم في هذا المحيط، ولا سيما منه آسيا الوسطى، بدعم أكيد من الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة النفوذ الإيراني هناك. وقد عبّر السفير الأميركي في أنقرة ريتشارد بيركلي، في العاشر من نيسان/ أبريل ١٩٩٢، بوضوح عن هذا الدعم عندما أعلن أمام مجلس العمل التركي ـ الأميركي «إن الاهتمام بالجمهوريات التركية في آسيا هو في مصلحة تركيا[...] وخلف تركيا في هذه المسألة توجد الولايات المتحدة الأميركية[...] إننا سنعلّم الجمهوريات التركية في آسيا الديموقراطية واقتصاد السوق وسوف ندربهم على ذلك في تركيا. وندفع لهم نفقات السفر. إن رجال الأعمال الأتراك باستطاعتهم أن يؤسسوا علاقات ممتازة بهذه الدول. إن لتركيا فرصاً كثيرة في آسيا[...] ونحن سوف نساعدكم[...] بالله عليكم لا تفوّتوا هذه الفرصة»[٢٥].

ويحرص المسؤولون الأتراك على تقديم تركيا إلى الجمهوريات «الشقيقة» كنموذج صالح للاقتداء به. إلاّ أنهم يحاذرون الظهور بمظهر من يريد التدخل في شؤونهم الداخلية ويشددون على إقامة علاقات متبادلة كدول متساوية ومستقلة[٢٦]؛ علماً أن الدول التركية نفسها ترفض التعامل مع تركيا على أساس أنها «الشقيق الأكبر»[٢٧].

اتخذ التوجه نحو الجمهوريات التركية، شكل اقتراحين في غاية الأهمية:

الأول: تأسيس «المجلس التركي» أو «جامعة الدول التركية». وقد بادر بتقديم هذا الاقتراح بولنت أجاويد، رئيس الحكومة السابق. ولم يكن وزير الخارجية حكمت تشيتين بعيداً عن هذه الفكرة، عندما أعلن أنه من الضروري إيجاد «آلية» للعلاقة بين تركيا والجمهوريات التركية، مسؤولين ورؤساء حكومات ورؤساء دول[٢٨]. وبالفعل تباحث تشيتين مع الرؤساء الأتراك حول هذه الفكرة خلال لقاءاته بهم وهو اقتراح إيجاد آلية لتنسيق الصلات والمواقف، على أن يعقد زعماء هذه الدول وتركيا اجتماعين سنوياً أحدهما بالتأكيد في تركيا والآخر مداورة في الدول التركية الأخرى. وصرح تشيتين أن زعماء آسيا الوسطى رحبوا بالفكرة[٢٩].

إن الصيغة التي قد تظهر لاحقاً، ربما ستحمل اسم «المجلس التركي» أو «مجلس العالم التركي»[٣٠]، وذلك على غرار عدد كبير من المنظمات والمجالس العالمية، مثل مجلس الشمال الذي يضم السويد والنروج والدانمارك، أو رابطة الكومنولث التي تضم المجتمعات الناطقة بالإنكليزية وتجتمع برئاسة ملكة بريطانيا، أو «رابطة الدول الفرنكوفونية» الناطقة بالفرنسية وتجتمع دورياً برئاسة الرئيس الفرنسي، أو «جامعة الدول العربية» أو «منظمة المؤتمر الإسلامي».

قبل ظهور الدول التركية الجديدة، كان في العالم دولتان تركيتان، الأولى تركيا نفسها، والثانية جمهورية قبرص الشمالية التركية. إلاّ أن تركيا لم تنجح في تأمين اعتراف أية دولة عالمية (باستثناء بنغلادش وتركيا) بـ«الوليد» التركي الجديد. وعلى هذا تبدو عملية التقارب والتنسيق مع دول آسيا الوسطى والقوقاز مختلفة كلياً وقابلة للنجاح في ظل ظروف محددة.

والاقتراح الثاني:

يتعلق بالتواصل الجغرافي بين تركيا والعالم التركي. ذلك أن الدول التركية في آسيا الوسطى والقوقاز تتمتع بميزة التواصل البري والبحري، فيما تتمثل المفارقة الكبرى بعدم وجود مثل هذا التواصل بين تركيا «الوطن الأم» وسائر الأبناء والأشقاء. إلاّ أن وجود ما يقارب الـ١٢ كيلومتراً من الحدود المشتركة بين تركيا ومقاطعة نخجوان ذات الحكم الذاتي التابعة لأذربيجان والواقعة ضمن الأراضي الأرمنية، يمكن أن يكون مدخلاً لإحداث مثل هذا التواصل الجغرافي البري. ففي خضم الحرب المفتوحة بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم قره باغ ذي الأكثرية الأرمنية، الذي يتمتع بالحكم الذاتي والواقع ضمن أراضي أذربيجان، والذي لا اتصال جغرافياً بينه وبين أرمينيا، ظهر اقتراح تركي وصفه حكمت تشيتين بأنه «جدّي»، ويقضي بإجراء تبادل في الأراضي بين أرمينيا وأذربيجان بحيث يقام ممر بري بين أذربيجان ونخجوان مقابل ممر بري آخر بين أرمينيا وإقليم قره باغ[٣١].

إن تحويل هذا الاقتراح إلى واقع، قد يضمن إتصالاً برياً، للمرة الأولى، بين تركيا والعالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى. وفوائد مثل هذا الاتصال أكثر من أن تحصى، وتمثل منعطفاً حاداً وتطوراً نوعياً في علاقات تركيا بالدول التركية، وخطوة إضافية نحو «وطن تركي» (على غرار «الوطن العربي»). إلاّ أن عقبتين، على

الأقل، قد تقفان في وجه تجسيد هذه الفكرة: المعارضة الإيرانية المحتملة، والخوف الأرمني أن يؤدي ذلك إلى أحكام الطوق الأذربيجاني ـ التركي حولها غرباً وجنوباً وشرقاً.

باستطاعة تركيا أن تكون نموذجاً لأتراك الخارج ولدول محيطها، وأن تقوم بدور مركزي في المنطقة الممتدة من الأدرياتيك إلى الصين. إلاّ أن المشكلة الأساسية بالنسبة إليها هي أنها لم تحسم خياراتها في السياسة الخارجية، التي هي انعكاس مباشر لأزمة الهوية والانتماء. ولم يكن الانطواء التركي على الذات، منذ تفتت الأمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨، والانغلاق على المحيط العربي والإسلامي، سوى بعض جوانب صورة الاستعلاء الموروث عن السلف العثماني، الذي ظنّ أنه بهذا النهج، يمكنه أن يقتحم عالم المدنية الغربية ويصبح جزءاً منها. وهنا تكتسب أهمية خاصة المداخلة التي تقدم بها فيليب روبينز، رئيس قسم الشرق الأوسط في «المعهد الملكي البريطاني للسياسة الخارجية»، أمام مؤتمر «الأولويات الاستراتيجية لتركيا من زاوية السياسة الخارجية والاقتصاد» الذي عُقد في اسطنبول في الفترة ٥ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، والذي شارك فيه مهتمون وعلماء وباحثون من تركيا والعالم[٣٢].

وقد حدّد روبينز عقبتين أمام السياسة الخارجية لتركيا على النحو الآتي:

١ ـ الذهنية التركية التي تدير ظهرها للعالم، وانغلاق السياسيين والموظفين والديبلوماسيين والمثقفين الأتراك على الخارج.

٢ ـ النقص المعلوماتي، الناتج من الانغلاق السابق، بحيث نسي الأتراك أهمية الانفتاح على العالم ومعرفته. وسدّ هذه الثغرة يتطلب وقتاً طويلاً.

ويرى روبينز أن الدولة العثمانية، على هذا الصعيد، أكثر تطوراً من تركيا الحديثة. ويتساءل: أين هي الجامعات التي تقوم بأبحاث حول القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والبلقان وأوروبا واليابان ودول الشرق الأقصى وغيرها؟ وأين مراكز الأبحاث التي تنتج المعرفة والتحليل؟ وأين هي «مجموعات التفكير»؟ ويلاحظ أن العالم المتمدن يدار اليوم عبر «مجموعات التفكير»، ولا بد لتركيا من امتلاك «المعرفة في التصرف» الضرورية، إذا ما أرادت النجاح لسياستها الخارجية والقيام بدور النموذج في المنطقة لجهة السلم والديموقراطية والتعاون المتبادل.

ويلامس أندريه مانغو، المدير السابق للقسم التركي في «هيئة الإذاعة البريطانية»، جانباً آخر من الثغرات الذاتية التركية، عندما يرى أن باستطاعة تركيا أن تكون عاملاً مؤثراً بالنسبة إلى الآخرين، ولا سيما أتراك الخارج، لكن، ليس بصورة منفردة، بل كطرف في مشاريع متعددة الأطراف وفي إطار من التعاون العالمي، إذ إن تحقيق هذه المشاريع يلزمه المال والثروات والتكنولوجيا العظيمة. وهذه ليست متوافرة إلاّ في اليابان وأميركا وأوروبا[٣٣].

والثغرات العلمية وقلة مراكز الأبحاث المتخصصة التي أشار إليها كل من فيليب روبينز وأندريه مانغو، تؤكدها الأرقام التي تعد تركيا بلداً فقيراً بالعلماء. فقد ذكرت صحيفة «غولغه آدم» الأسبوعية أنه لكل عشرة آلاف شخص في الدول المتطورة هناك ٧٠ عالماً، في مقابل سبعة علماء في تركيا. ومن الأسباب الأساسية

للتخلف العلمي وتدني عدد العلماء في تركيا، عدم وجود مصادر تمويل للأبحاث. ففي الدول المتقدمة تخصص نسبة تراوح بين ١ و٣ في المئة من الدخل القومي للأبحاث العلمية، في حين تبلغ هذه النسبة في تركيا ٢ في الألف. وفي حين تبلغ نسبة دعم جهود البحث العلمي في القطاع الصناعي في الدول المتطورة ٧٠ في المئة فإنها لا تتعدى في تركيا الـ١٠ في المئة[٣٤].

لقد صنعت تركيا جانباً من ثقلها المحلي والإقليمي عبر جهودها الذاتية وإصرارها على التقدم والإرتقاء ومحاكاة النموذج الغربي. إلاّ أن جزءاً آخر أساسياً من ذلك الثقل الحالي جاء إليها، على طبق من ذهب، دون عناء، بحيث وجدت نفسها فجأة، في موقع محوري لمنطقة شاسعة تمتد من البلقان إلى البحر الأسود فالشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. وهذا يطرح مسألتين:

الأولى: مدى استعداد تركيا وقدرتها على تحمل هذه المسؤولية الطارئة.

الثانية: احتمال قيام تكتلات جديدة تعيد رسم خريطة المنطقة المحيطة بتركيا، وبالتالي التأثير، بشكل أو بآخر، في ثقلها الحالي الذي، كما توافر دون عناء، قد يذهب دون القدرة على الاحتفاظ به.

إن استثماراً حكيماً، منسجماً مع التاريخ والواقع، من جانب تركيا، لتحولات ما بعد الحرب الباردة، هو وحده الكفيل بجعل المستقبل يبتسم لها.

الهوامش

(١) أنظر الحوار مع حكمت تشيتين في صحيفة «تركيا»، ١٩٩٢/٤/١١.
(٢) «جمهوريت»، ١٩٩١/٤/٩.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) «جمهوريت» ١٩٩١/٤/٩.
(٥) أحد الأمثلة على هذا الاقتناع الضمني ما أوردته الصحف التركية من أن بعض الوزراء الأتراك أبلغ وزيري خارجية فرنسا رولان دوما وبريطانيا دوغلاس هيرد في أثناء زيارتيهما إلى أنقرة خلال شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٢، تخلي تركيا عن طلب الانضمام إلى «الجماعة» الذي تقدمت به عام ١٩٨٧.
(٦) «جمهوريت»، ١٩٩١/٤/٩.
(٧) زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية** (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨).
(٨) «حمهوريت»، ١٩٩١/٤/١٠.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) صحيفة «ميدان» التركية، ١٩٩٢/٤/١١.
(١١) «جمهوريت»، ١٩٩٢/٣/٢٩.
(١٢) «جمهوريت»، ١٩٩٢/٤/١١.
(١٣) «جمهوريت» ١٩٩١/٤/١٢.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) «جمهوريت»، ١٩٩١/٤/٩.
(١٧) أنظر «جمهوريت»، ١٩٩١/٤/١٠.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) «جمهوريت»، ١٩٩١/٤/١١.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) «جمهوريت»، ١٩٩١/٤/١٢.
(٢٢) يني كون آيدين، ١٩٩٢/٢/١٢.
(٢٣) جمهوريت، ١٩٩١/٤/١٢.
(٢٤) جموريت، ١٩٩١/٤/١٠.
(٢٥) صحيفة «صباح»، ١٩٩٢/٤/١١.
(٢٦) أنظر الحوار مع حكمت تشيتين في صحيفة «تركيا»، ١٩٩٢/٤/١١.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) أنظر صحيفة «الحياة»، ١٩٩٢/٥/٥.
(٣٠) «تركيا»، ١٩٩٢/٤/١١.
(٣١) «جمهوريت»، ١٩٩٢/٣/٢٢.
(٣٢) أنظر «جمهوريت»، ٦ ـ ١٩٩١/١٢/١٠.
(٣٣) «جمهوريت»، ١٩٩١/١٢/٩.
(٣٤) صحيفة «غولغه آدم»، ١٦ ـ ١٩٩٢/٣/٢٣.

٣ - الخطة العثمانية لطورغوت أوزال

كانت حرب الخليج الثانية، الفرصة الذهبية لبعض الأوساط التركية المتمحورة حول الرئيس طورغوت أوزال، للتعبير عن تطلعات خارج الحدود. وكانت «قضية» الموصل ـ كركوك، المنطقة الغنية بالنفط وذات الأكثرية الكردية ـ التركمانية، بمثابة الزبدة على رغيف «العثمانيين الجدد»، فقررت تركيا، تحت إدارة حزب الوطن الأم، المشاركة بفعالية قل نظيرها منذ عهد الاستقلال، في إجراءات الحصار ضد دولة أخرى، جارة، هي العراق. والحق يقال، إن حزب الوطن الأم وبتوجيه مباشر من أوزال تفرد، دون سائر الأحزاب التركية الأخرى، في تأييد سياسة التحالف الدولي ضد العراق فيما علت أصوات أجاويد واينونو وديميريل وأرباكان، تدعو للوقوف على الحياد، بل إن مسؤولين عسكريين ووزراء قدموا استقالاتهم احتجاجاً على سياسة حكومة الوطن الأم ـ أوزال.

ومع هزيمة حزب الوطن الأم في انتخابات ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بدأ العد العكسي لمسيرة الوطن الأم ـ أوزال. وشهد هذا الحزب فيما بعد انتكاسات لاحقة في الانتخابات البلدية والنيابية. غير أن الحدث التاريخي تمثل في «الانتفاضة» التي تزعمها مسعود يلماز ضد هيمنة أوزال داخل الحزب. وفي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ سقط جناح أوزال في المعركة على قيادة الحزب. فخرج أنصاره منه وتكتلوا حول الرئيس لتأسيس حزب جديد.

طورغوت أوزال الذي دشن وهو في السلطة مرحلة جديدة من الليبرالية والانفتاح على الخارج في الثمانينات، حاول وقد خرجت من يديه، قبل سنة، الحكومة؛ ثم حزب الوطن الأم، بما تبقى له من موقع رئاسة الجمهورية أن يعود إلى الساحة السياسية التركية. وأراد لعودته هذه أن تكون مشابهة لعودة ـ بالأحرى تطلع ـ تركيا إلى محيطها، أي قوية مدوية. وليس أبلغ من ذلك سوى رغبته بتحويل الجمهورية التركية إلى سلطنة، يكون هو نفسه «سليمانها» العظيم. وخطة أوزال العثمانية هذه، مثيرة وجديرة بالتأمل، وتعكس سعة خيال وتطلعات الرجل الذي كان مثاراً للجدل، داخل تركيا وخارجها، ومحور السجالات والنقاشات، وكان قادراً على توليد الأفكار الجديدة والجريئة.

في أحد أيام كانون الأول ١٩٩٢، التقى أوزال مع مجموعة من النواب الذين انفصلوا عن حزب الوطن الأم. وألقى فيهم «محاضرة» عن برنامج التغيير الجديد الذي كان يريد أن يتبناه الحزب الذي يعملون على تأسيسه برئاسة أوزال نفسه. وفي هذا اللقاء رسم أوزال الخطوط الأساسية للدور العثماني الجديد الذي يجب - برأيه ـ أن تتطلع إليه تركيا.

قال أوزال، وقد أمسك بيده ورقة أن معركة السيادة على أوروبا قد جرت في الماضي بين الأمبراطورية العثمانية والروسية والهنغارية ـ النمسوية، واليوم تتشكل من جديد هذه المعركة مع اختلاف في شكل الظروف. وإذ رسم خريطة للقوى في أوروبا معطياً معلومات حول موازين القوة بينهما، أراد أوزال أن تضطلع تركيا بدور عثماني جديد.

وأضاف: عندما كانت رحى الحروب تدور بين الأمبراطورية العثمانية والقيصرية الروسية، وجدت أوروبا المناخ الملائم للنهضة. وحتى لا تتعرض تركيا من جديد للسقوط في براثن الهزيمة لا بد لها أن تتحول إلى قوة إقليمية كبيرة.

بعد هذا «الدرس التاريخي» رسم أوزال «النواة» الأولى للأمبراطورية الجديدة. فأشار إلى الأعمال الكثيرة التي تنتظر تركيا انجازها من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين، مشدداً على ألا تضيع هذه الفرصة النادرة التي تلوح لأول مرة منذ ألف سنة، «إذا أردنا أن نكون دولة عظمى في القرن الواحد والعشرين فيجب أن نستغل جيداً جداً هذه الفرصة»، وهذه تبدأ من توسيع نطاق منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود لتشمل المنطقة الممتدة من الأدرياتيكي إلى بحر قزوين، أي وسط وشرق أوروبا والقفقاس بمواجهة.... اتحاد غربي أوروبا، فإذا ما أحسنت تركيا استثمار السنوات العشر القادمة فستصبح دولة كبرى وإلاّ فستبقى دولة صغيرة.

ويقترح أوزال في خطته العثمانية تحويل النظام السياسي التركي إلى نظام رئاسي على غرار المعمول به في الولايات المتحدة لأن استغلال الفرصة التاريخية الجديدة أمام تركيا يتطلب إدارة مستقرة وقوية لا يوفرها النظام السياسي المتعدد الأحزاب والائتلافي القائم في تركيا الآن.

ويدعو أوزال إلى التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة لأن الجماعة الأوروبية تعمل على ابتلاع وهضم القوى الأخرى في محيطها. وقال إن خطة ألمانيا لتزعم أوروبا تتضمن الاتيان بقيادات موالية لها على رأس السلطة في دول المنطقة القريبة منها وعلى رأسها تركيا.

بعد أيام على هذا اللقاء وما تسرب منه من أفكار رئاسية، نفى الناطق باسم الرئيس الراحل، قايا طوبيري، أن يكون أوزال قد تحدث عن «خطة عثمانية» وما هي إلاّ بنات أفكار البعض الذين ينسبونها إلى الرئيس. وقال إن الحديث عن «إحياء الأمبراطورية العثمانية» أو «اضطلاع تركيا بدور عثماني جديد» هو ادعاء لا أساس له من الصحة بتاتاً.

البعض يقول إنه كلما كان يضعف مركز أوزال السياسي داخل تركيا، كلما كانت أفكاره «تتضخم»، للمحافظة على موقع له مؤثر. والبعض الآخر يعتبر ذلك فخاً لتركيا لممارسة سياسة غير واقعية مع جيرانها وصولاً إلى نتائج وخيمة العواقب على حاضرها ومستقبلها. فيما يذهب قسم آخر إلى اعتبار ذلك ورقة تهويل للحصول على مكاسب، أو التخفيف من الضغوطات العديدة التي تتعرض لها تركيا على أكثر من جبهة وفي أكثر من قضية.

أما إذا كانت «العثمنة» سياسة رسمية «ضمنية» لتركيا وليس لأوزال وحده، فإن الطريق الموصل إليها يمر أولاً عبر حل الخلافات المزمنة بين أنقرة والدول المجاورة بدءاً من اليونان وبلغاريا مروراً بسوريا والعراق وإيران وصولاً إلى أرمينيا وسائر القائمة. وبعد ذلك، لكل حادث حديث.

٤ - «الجمهورية الثانية»

القرن العشرون، من بين سائر القرون، هو القرن الذي كان شاهداً على ظهور وصعود وتضخم الايديولوجيات «الكبرى»، كما كان شاهداً على سقوطها ودفنها ولعن رجالاتها ونبش عظامهم من القبور.

هكذا، على سبيل المثال، بعدما كانت الايديولوجية الماركسية مقدسة ولينينها هو الشعب، والشعب هو لينين، تحولت، بين عشية وضحاها، إلى مجرد «قناع أممي» يخفي عقوداً من ممارسات التعصب القومي والصهر ضد الأقليات القومية والدينية الأخرى ومن أعلى الذروة، سقط ستالين سقطة مدوية. وهذا ما آلت إليه الايديولوجيات الأخرى، بعدما بدا أنها القدر والحاضر والمستقبل: الهتلرية، الفاشية، التيتوية والماوية.

ايديولوجية أخرى «كبيرة»، كان القرن العشرون، شاهداً أيضاً على بزوغها وهيمنتها، وقد لا ينتهي قبل أن يكون شاهداً على نهايتها. ألا وهي «الكمالية» التي نظمها مصطفى كمال أتاتورك في تركيا خلال عشرينات وثلاثينات القرن الجاري، وما زال، باسمها، يتسنم الحكام الأتراك شرعيتهم، وباسمها أيضاً، وبذريعة عدم الخروج على مبدئها، يضرب العسكر ضرباتهم، بمعدل واحدة كل عقد من الزمن.

هل وصلت الموسى إلى «ذقن» الكمالية؟

غير أن السؤال الأكثر واقعية، في عصر انهيار الايديولوجيات، هو هل يمكن «تأبيد» الكمالية، أو أية عقيدة أخرى، بصورة تصلح، كما الأديان، لكل زمان ومكان؟ ولسنا بحاجة إلى أدنى جهد لنجيب فوراً بالنفي.

بعد ستين، سبعين عاماً من نظم الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في تركيا على وقع الكمالية، يدخل هذا البلد، بدوره، دوامة التحولات العالمية الأخيرة. أن تركيا هي إحدى البلدان الأكثر تأثراً، بحكم العامل الجيوبوليتيكي، بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وما نتج عن ذلك من فلتان الغرائز القومية في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط.

بفعل تلك التطورات، انهارت تلقائياً وظيفة تركيا كمخفر أطلسي أمامي إلى الجنوب من الاتحاد السوفياتي. لكن، مع تفكك الأخير، وجدت تركيا نفسها قوة إقليمية مهمة، وسط كوكبة من الدول الصغيرة «الجديدة»، الباحثة عن هوية وانتماء ونظام حكم واقتصاد ومنظومة فكرية. إلى ذلك كله، استيقظت مشاكل مزمنة بعدما «نامت» طوال سبعين عاماً من العهد السوفياتي. وأبرز مثال على ذلك «المسألة الأرمنية». كما بلغت مشاكل أخرى، مستويات متقدمة جداً من تطورها، وهي حال «المسألة الكردية» في شمال العراق وداخل تركيا. وكلتا المسألتين تعنيان تركيا في الصميم.

في هذا المناخ الغامض المقلق، بدأت تطرح على بساط البحث الأسس التي أرست دعائم الجمهورية التركية، ومدى انسجامها واستمرار تكيفها مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة في آخر القرن العشرين.

وللسجال المطروح شقان: داخلي وخارجي، اجتمعا تحت عنوان واحد: «هل انتهت الكمالية؟».

لقد انتهت الكمالية، لأنها لم تعد تملك إمكان مواجهة مطالب وطموحات الأكثرية الساحقة من الناس

يقول الكاتب المعروف أنيس باتور: «لقد انتهت الجمهورية الأولى بمدرستها ومستشفاها وسجنها ومحكمتها وبرلمانها». ويرى أن الجمهورية الثانية ضرورية لسبب بسيط وهو أن الأولى «انتهت».

يتفق الجميع، على أن الكمالية، كانت التيار الأكثر تأثيراً وجذرية، بين ما ظهر في التاريخ التركي الحديث. وبذل هذا التيار جهده لخلق مجتمع بورجوازي مدني. وخاض، في سبيل ذلك، حرباً ضروساً ضد الايديولوجيا والمؤسسات الدينية. لكن الكمالية، بما أتت به من ملكية فردية، ومبادرة حرة، ومناقشة حرة، وتصنيع وتنمية وغير ذلك، عادت لتصنّم نفسها بنفسها في الثلاثينات، عبر تحول الدولة من عنصر رقابة وإشراف إلى عنصر هيمنة، وتحول الديموقراطية الحرة من عامل خلق وإبداع وإطلاق طاقات المجتمع الكامنة، إلى استبداد سلطوي ركنه الجيش، مباشرة أو مواربة.

اليمينيون المحافظون يتهمون «اليساريين القدامى» و«الأكراد الجدد» بإثارة نقاش «خال من أي مضمون» حول مسألة «غير موجودة»، وذلك بهدف الثأر من الكمالية التي وقفت سداً منيعاً أمام الأطماع الشيوعية والطموحات الإنفصالية الكردية.

إلاّ أن الجميع يعرف أن الإسلاميين كانوا السبّاقين إلى انتقاد أتاتورك وكماليته، جهاراً، خلال الفترة الأخيرة، خصوصاً نائب حزب «الرفاه الإسلامي» حسن مزارجي.

إن من أبرز نتائج التحولات العالمية الأخيرة، احتلال مسألتي الديموقراطية وحقوق الإنسان مكانة متعاظمة من اهتمامات وحياة الشعوب، وتصدرها واجهة الأولويات السياسية والاجتماعية والفكرية. ويذكر، أن من شروط «المجموعة الأوروبية» الرئيسية التي اشترطتها على تركيا لقبول انضمامها إلى المجموعة، اتخاذ إجراءات عملية، في الممارسة والتشريع، تضمن حقوق الإنسان واحترام الهوية الثقافية للأقليات. وتركيا من الدول القليلة في العالم الثالث التي يتداخل فيها دور الجيش بالسياسة إلى درجة التكامل. ومن الصعوبة أن تتصور المؤسسة العسكرية التركية نفسها خارج صنع القرار السياسي، أو حتى ذات دور محدود فيه. وسيكون استبعاد الجيش عن التحكم في صناعة القرار في تركيا، بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على «الكمالية». لكن دون هذه الخطوة ممانعة ستكون دون شك عسيرة وقاسية.

إن جانباً مهماً من نظرة دعاة «الجمهورية الثانية» يتعلق بمبدأ «الدولتية» (نسبة إلى الدولة) الذي كان ركناً أساسياً من أركان الكمالية، حين كانت معظم المؤسسات الاقتصادية أما بيد الدولة أو تحت رقابتها الصارمة. ومع التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق، انطلق ذوو الأفكار الليبرالية الاقتصادية، وعلى رأسهم طورغوت أوزال، إلى الدعوة لـ«التكامل» مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، عبر إطلاق حرية اقتصاد السوق كاملة، وكفّ يد الدولة عن التدخل في إدارة وامتلاك مصادر الثروة الوطنية وصولاً إلى تصفية جميع مؤسسات القطاع العام، وتحويلها إلى قطاع خاص، بما في ذلك الجامعات ومحطات توليد الكهرباء.

المثير، كذلك، في سجالات «الجمهورية الثانية» ما هو متعلق بوحدة الكيان التركي والمجتمع. «الجمهورية التركية ـ يكتب البروفسور خليل جين ـ هي «دولة علمانية ديموقراطية حقوقية، وهي أيضاً نتاج التوافق الشعبي

في إطار الوحدة القومية». وفي اهتزاز وفاق الشعب وعيشه المشترك اهتزاز لأحد الأركان التي تأسست عليها الجمهورية التركية.

ويعرف أن البنية العرقية والمذهبية للمجتمع التركي، متنوعة وتشتمل على أقليات عرقية أكبرها الأقلية الكردية التي يقارب عددها ١٢ مليوناً، أي حوالي خُمس سكان تركيا، ويقطن معظمهم في مناطق جنوب شرق الأناضول المحاذية للحدود السورية والعراقية والإيرانية والأرمنية. ويطالب حزب العمال الكردستاني، منذ العام ١٩٨٤، باستقلال «كردستان تركيا» ويخوض في سبيل هذا الهدف حرباً مكشوفة مع الجيش التركي.

ولا ينكر المسؤولون الأتراك أن المستوى الجديد الذي بلغته «المسألة الكردية» ليس في تركيا وحسب بل في المنطقة ككل، هو إحدى نتائج حرب الخليج الثانية وإضعاف العراق.

لكن القوميين الأتراك، ومنهم بولنت أجاويد، يعزون أسباب الانعكاسات السلبية للمسألة الكردية على تركيا، إلى مواقف الرئيس التركي الراحل أوزال وحكومات حزبه، «الوطن الأم»، ثم رضوخ حكومة سليمان ديميريل، منذ ١٩٩١، للضغوط الأميركية وعدم اتخاذ إجراءات عملية لمنع تدرّج أكراد العراق في تأسيس دولتهم بدءاً من انتخاب برلمان وتشكيل حكومة وصولاً إلى إعلان الدولة الكردية في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢.

غير أن «للأوزاليين» وجهة نظر لافتة. إذ يرون أن حلّ المشكلة الكردية في تركيا، وتفادي انقسام البلد اجتماعياً أو تقسيمه جغرافياً، يكمن في إقامة كونفيديرالية واسعة تضم عدداً كبيراً من الدول التي كانت أراضيها تشكل جزءاً من أراضي السلطنة العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى. لقد دعا أوزال، تلميحاً، إلى إقامة فيديرالية بين أكراد تركيا وأتراكها، وبين تركيا وشمال العراق ولا بأس بأن «تتمدد» هذه الصيغة لتشمل دولاً في البلقان وقبرص.

إن مثل هذا التوجه هو تجسيد لسياسة «الهجوم أفضل وسيلة للدفاع». ولترويج هذه «النظرية»، لم يفوّت أوزال وفريقه، فرصة إلاّ وينادون بـ«تركيا عظيمة» تكون إحدى الدول العشر الأوائل في العالم، ويرفعون شعار «القرن الواحد والعشرون هو قرن الأتراك». لكن تعظيم الدور التركي، وصل لدى هؤلاء، إلى حد «التضخم» كما التضخم في الاقتصاد.

فتركيا تريد قيادة «العالم التركي»، لكنها عجزت عن منع أرمينيا، الصغيرة ذات المليونين أو الثلاثة ملايين نسمة، عن ضم كامل قره باغ إليها ووصلها بممرات برية. كما لم تنجح في إقناع الدول التركية بدعوة «جمهورية شمال قبرص التركية» إلى اجتماع قمة رؤساء هذه الدول التي انعقدت في إسطنبول يومي ٣٠ - ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢.

وتريد تركيا ممارسة نفوذ في البلقان، لكنها لم تستطع أن تترجم رغباتها في مساعدة البوسنة إلى خطوات عملية تحول دون استمرار سياسة التطهير العرقي والديني من جانب الصرب ضد مسلمي البوسنة الهرسك.

يريد «الأوزاليون» أن تكون تركيا في الوقت نفسه قوة قوقازية وأوروبية وآسيوية وبلقانية وشرق متوسطية، وشرق أوسطية وقائدة للعالم التركي! ومع أن العامل الجيوبوليتيكي يفرض تلقائياً على تركيا مثل هذه

الاهتمامات والطموحات، إلاّ أن ما سها عن بال «الهمايونيين الجدد»، أن العامل الديني هو الذي جعل من العثمانيين قوة عظيمة وموحدة، وأن الاقتصاد، هو العامل الأبرز الذي يمنح الأمم عظمتها في العصر الحديث، ثم إن شعار: إما أن تقوم تركيا بدور أمبراطوري، يفرضه الواقع الجيوبوليتكي، أو يكون مصيرها التحجيم أو التقسيم، يحمل في طياته مشروع حروب مفتوحة بين دول المنطقة وشعوبها. إن شعوب غرب أوروبا إذ تتجه اليوم إلى الإتحاد والاندماج، فلأنها تدخل مرحلة «ما بعد الشعب» أو «ما بعد القومية» التي تعني التخلي عن جزء من مبدأ «سيادة الشعب» و«الغرور القومي». فيما لا تزال شعوب في الشرق الأوسط، تتلمس أبسط حقوقها القومية و«الشعور بوجودها»، قبل أن تفكر في التخلي عما لا تملكه بعد.

إن المشاكل الناتجة عن تفتت الدولة العثمانية ما زالت حية حتى الآن ومثار خلاف ونزاع. ولتركيا، مشاكل جغرافية مزمنة مع جيرانها بدءاً من اليونان وسوريا وصولاً إلى العراق وأرمينيا. وأبرز مثال على ذلك، الخريطة التي وزعتها سفارة أرمينيا في لندن عام ١٩٩٢، وتظهر أجزاء واسعة من تركيا الحالية، إلى قره باغ ونخجوان وجزء من جورجيا، ضمن «حدود» أرمينيا. فضلاً عن اظهار الخرائط الرسمية السورية لواء الاسكندرون ضمن حدود سوريا الدولية.

إن المشاكل الجغرافية الحدودية، والمشكلة الجغرافية الداخلية المتعلقة بالمسألة الكردية، قد لا تجعلنا أمام «جمهورية ثانية» في تركيا بل أمام تركيا «جديدة» يخبئها لنا المستقبل.

لقد انتقل مصطفى كمال بالأتراك، في ظروف تاريخية صعبة، من حال التشتت والجمود وانفلاش الجهود، إلى حال الوحدة القومية والمؤسسات الحديثة. ومع التحولات العالمية الأخيرة، في المفاهيم والأفكار والأدوار والحدود، يبدو أن الكمالية قد استنفدت مهمتها التاريخية.

لكن ذلك لا يوجب توديعها باللعنات والشتائم، بل إنها، بتعبير الكاتب ياغمور آتسيز، أشبه بموظف كبير أدى قسطه للعلى ولا بد من بلوغه سن التقاعد، محاطاً بالتكريم لخدماته.

إن الكمالية، بنظر أصحابها أنفسهم، تجاوز. وتجاوز المجتمع للكمالية، هو ضرورة الكمالية وهدفها. وبين جمهورية «ثانية» أو «ثالثة» هي ضرورة داخلية، وجمهورية «جديدة» تحدد ملامحها الطموحات التركية والتوازنات الدولية والإقليمية، سيتوجب الانتظار طويلاً قبل طي مرحلة قلقة، بدأت للتو، من تاريخ دول المنطقة وشعوبها.

٥ ــ طورغوت أوزال: مغامرة الضرورة

ارتبط اسم طورغوت أوزال الذي توفي في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، لدى الرأي العام العربي، بمواقفه المؤيدة تماماً للغرب أثناء أزمة الخليج الثانية التي سببها احتلال العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وبمشاريع المياه المرتبطة بالشرق الأوسط، سواء عبر السدود التي أقيمت على نهري دجلة والفرات وما أثارته من تأزم في العلاقات مع سوريا والعراق، أو عبر مشروع «أنابيب السلام» الذي يهدف إلى بيع مياه الشفة إلى الدول العربية مع إمكانية استفادة إسرائيل منه.

وفي الواقع، أن هذه المشاريع والمواقف المثيرة للجدل، ببعديها الاقتصادي والسياسي، ليست سوى أحد وجوه شخصية طورغوت أوزال التي غابت جوانبها الأخرى، وقد تكون هي الأهم بالنسبة للمجتمع التركي، عند القارىء والمتابع في العالم العربي.

* * *

لقد خلق أوزال، على امتداد سنوات حكمه وحكم حزبه، من ١٩٨٣ إلى ١٩٩١، حالة «أوزالية» كاملة على الصعيد الداخلي، اقتصادياً وسياسياً وفكرياً. وإذا كان مصطفى كمال أتاتورك هو رجل الدولة التركي الأول الذي أتى إلى السلطة عام ١٩٢٣ (كرئيس للجمهورية) ببرنامج متكامل الأهداف، فإن رجل الدولة التركي الثاني الذي أتى ببرنامج ثانٍ متكامل هو، قطعاً، طورغوت أوزال. وكان لا بد لأفكار أوزال، الجريئة والجديدة والمنفتحة، أن تثير، في مجتمع تعود على التقليد واستمرار الأمر الواقع، جدلاً لم ينته، وفي الوقت نفسه واقعاً لا يمكن التراجع عنه ولا يمكن المتابعة من حيث انتهى، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وسيطرة الاتجاه الرأسمالي في الاقتصاد العالمي. ونبدأ من عام ١٩٧٩، وبالتحديد من شهر نيسان/ أبريل.

قبل سنة ونيف على انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، الإنقلاب الذي أفرز بعد ثلاث سنوات على حدوثه ظاهرة طورغوت أوزال، وفي نيسان/ أبريل ١٩٧٩، انعقد مؤتمر «مفترقات أمام تركيا» في فندق «ديديمان» في أنقرة. ومن بين حضور المؤتمر آنذاك، كل من رئيس الحكومة بولنت أجاويد وزعيم المعارضة رئيس حزب العدالة سليمان ديميريل، وهما الخصمان اللدودان اللذان تناوبا على رئاسة معظم الحكومات التركية خلال السبعينات. وكان أجاويد يمثل اليسار الديموقراطي الاشتراكي، فيما يمثل ديميريل اليمين المحافظ. وكان حاضراً كذلك، ومساهماً بمداخلة، طورغوت أوزال.

لم يكن أوزال حينها معروفاً سوى في الأوساط الاقتصادية ولدى بعض قادة اليمين المحافظ.

مداخلة أوزال حملت عنوان «نموذج جديد من أجل تركيا». وتميزت بالحديث عن أفكار جديدة حتى بالنسبة للأوساط اليمينية، مثل: «اقتصاد السوق الحر» و«نظام التبادل الحر، تحرير الأسعار، رفع القيود عن الصادرات والواردات، وضرورة أن تكون تركيا جزءاً متكاملاً مع الاقتصاد العالمي».

آنذاك، ومنذ إعلان الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال، كان مبدأ تدخل الدولة وإشرافها

ومساهمتها في الاقتصاد التركي، أحد العناصر الأساسية التي تشكلت منها الفلسفة «الكمالية». وكانت القيود على الصادرات والواردات والتبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال وقانون حماية النقد الوطني، وغيرها كانت تحوّل الدولة إلى الرأسمالي شبه الوحيد في البلد، وما يعني ذلك من غياب المقدرة على المنافسة من قبل القطاع الخاص، بل إن معظم المفكرين الأتراك في العام ١٩٧٩، كانوا يدعون إلى مزيد من تدخل الدولة في مجالات الصناعة والتجارة وقطاع المعادن الحيوي وكانوا يعتبرون التكامل مع الاقتصاد العالمي نظرة «امبريالية» تهدف إلى تذويب تركيا، والقضاء على استقلال قرارها السياسي.

في نهاية مداخلته، كانت لأوزال جملة لافتة «بعناية الله، سيأتي هذا البرنامج (الاقتصادي) يوماً ما، وبأصوات الشعب، إلى السلطة، ويحقق لتركيا الفوائد والمكاسب».

ولكن كيف يمكن لبرنامج يدعو إليه فرد، مجرد فرد، أن يصل إلى سلطة يمسك بتلابيبها إما أجاويد وإما ديميريل ولا ثالث بينهما؟

بعد سنة ونصف، في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ينفذ العسكر التركي بزعامة رئيس الأركان كنعان إيفرين ثالث انقلاب لهم في تاريخ تركيا (بعد ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠ و١٢ آذار/ مارس ١٩٧١). وأول ما قاموا به، اعتقال زعماء السلطة (رئيس الحكومة ديميريل) والمعارضة، بمن فيهم أجاويد وأرباكان، ووضعهم قيد الإقامة الجبرية، ثم حظر نشاط الأحزاب السياسية وختم مقارها بالشمع الأحمر.

هنا، تبدأ مرحلة صعود نجم طورغوت أوزال، والتي سيلاحقه ظلها، على الرغم من الخطوات الكبيرة التي أطلقها في اتجاه تمدين المجتمع وإحلال الديموقراطية، إلى حين وفاته.

لقد ارتبط اسم أوزال وصعوده، بانقلاب ١٩٨٠، ولا غرو أن تعتبر وفاته، بمثابة سقوط آخر «ذكرى» ما زالت باقية من ذلك الانقلاب.

بعد عشرة أيام على الانقلاب، كان طورغوت أوزال يتسلم حقيبة نائب رئيس للحكومة التي ترأسها بولنت أولوصو. كان الانقلابيون يريدون رجلاً يستطيع أن ينهض بالاقتصاد التركي ويكون في الوقت نفسه بمثابة دعامة لسلطتهم. ووجد أوزال إلى جانب ما اعتبره «واجباً» نحو أمته المنهكة في اقتصادها، أن قبول المنصب هو فرصة ذهبية لتطبيق أفكاره الاقتصادية، ومن خلالها، تحقيق طموحات سياسية مضمرة. وهو الذي كان يردد دائماً أن السياسة هي «قميص من نار» تحرق من يرتديه. ومع أن خلافات بين أوزال والنظام العسكري حول بعض الإجراءات انتهت إلى استقالة أوزال في ١٤ تموز/ ١٩٨٢، إلاّ أن تجربة السلطة التي استمرت سنتين كانت نقطة تحول في حياة أوزال السياسية ومبادرته بعد أشهر قليلة إلى تأسيس حزب الوطن الأم، الذي حقق في ظل التضييق على الأحزاب العريقة والقيود المفروضة على تحرك الزعماء السياسيين الآخرين، فوزاً ساحقاً في «انتخابات» ١٩٨٣، التي طعن بشرعيتها جميع زعماء الأحزاب السياسية، وتكليفه تشكيل الحكومة الجديدة.

من المفارقات المعبرة، أن الرجل الذي كان أحد إفرازات النظام العسكري، أو «الذراع المدنية» لسلطة الجيش، كان هو نفسه الذي شرع الباب واسعاً أمام «تمدين» المجتمع وإعطاء الأولوية لتعزيز «المجتمع المدني»

على حساب استبداد الدولة. وكان أوزال يدرك أن سياسة التغيير لا يمكن أن تتم دفعة واحدة، لذا كان التدرج أساس الخطة التي انتهجها. ففي البداية اختار أوزال عدم الدخول في مناكفات مع «مجلس الأمن القومي»، الحاكم الفعلي في الدولة، ووافق على تعيين عدد من الوزراء الذين طالب بهم الجنرال كنعان إيفرين. وكان أوزال يرى، أن إبعاد الجيش عن التأثير في الحياة السياسية، لا يتأتى عبر إجراءات سياسية فقط، بل كذلك عبر إدخال المجتمع في دورة حياة اقتصادية ليبرالية على النمط الغربي بحيث تستحيل لاحقاً، وتلقائياً، أية ضرورة لتدخل الجيش.

وبالفعل شرع أوزال، منذ اللحظة الأولى لتسمله السلطة، في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي استطاع أن يحول تركيا من دولة «قليلة النمو» في الستينات والسبعينات إلى «قوة إقليمية كبرى» في التسعينات. وبعدما كانت متخلفة في أواخر السبعينات عن سائر دول المنطقة، أصبحت تركيا الآن أقوى دولها وأكثرها تطوراً، وتحولت من «رجل مريض» إلى «دولة نموذج» أو، بتعبير رئيس قيرغيزيا عسكر أقاييف إلى «دليل ومنارة بحرية». بل أن طموح أوزال البعيد هو أن يكون القرن الواحد والعشرون «قرن الأتراك».

اذا كان ممكناً للاقتصاد التركي، رغم التضخم، أن يقف على قدميه، ويتكامل مع قواعد الاقتصاد العالمي، فذلك فقط بفضل الخطوات الشجاعة التي نفذها أوزال عندما كان رئيساً للحكومة (١٩٨٣ - ١٩٨٩) ثم رئيساً للجمهورية في حقبة حكومتي الوطن الأم برئاسة ييلديريم اقبولت ثم مسعود ييلماز (١٩٨٩ - ١٩٩١).

دعا أوزال إلى التخلي عن القطاع العام وقصر مهمته على التنسيق والترشيد ليس إلاّ، مقابل إطلاق يد القطاع الخاص، في كل الميادين، بما فيها المستشفيات والجامعات والسدود ومحطات الكهرباء. ومن أجل إرساء نظام اقتصادي يعمل وفقاً لقواعد السوق وضمن المقاييس الغربية قام أوزال بخطوات جذرية عديدة، في إطار الاقتراحات التي أوصى بها البنك الدولي:

* حرر الواردات، باستثناء السلاح والمخدرات من كل أذونات مسبقة، وخفض الرسوم الجمركية.
* أطلق حرية تبادل العملات وحرية فتح حسابات بالعملة الصعبة وحرية انتقال الأموال إلى خارج تركيا.
* ربط سعر صرف الليرة التركية بشروط السوق. ومع أن ذلك أدى إلى سحق الليرة، إلاّ أن قيمة الصادرات قد تضاعفت.

وشرع أوزال في تعمير كامل البنية التحتية، الضرورية لاقتصاد السوق، من مواصلات وشبكة اتصالات وإعلام. ومن أكبر المشاريع المرتبطة بذلك، الإسراع في وتيرة تنفيذ مراحل مشروع «غاب» (GAP)، على الرغم من التأثير السلبي لنفقاته الهائلة على التضخم.

إلاّ أن الإرث الاقتصادي الثقيل الذي ورثه أوزال كان عقبة لا يمكن تجاوزها بسهولة. فتركيا بلد نام يعاني من مشكلة تضخم سكاني كبير. وهذا كان يحول دون رغبة أوزال في تصغير القطاع العام وتخفيض المستخدمين إلى النصف، إذ اصطدم بمشكلة الاستخدام في القطاع العام والآثار الاجتماعية التي ستترتب على

صرف جزء كبير من الموظفين وخاصة أن تركيا تعاني أصلاً من نسبة بطالة تقارب الـ٨٪، إذ يقدر عدد العاطلين عن العمل حوالى ٤,٥ ملايين، وبقي عبء القطاع العام أحد أسباب التضخم والديون.

أيضاً، كان للاستثمارات الضخمة في مشاريع البنى التحتية انعكاسها السلبي على التضخم والديون الخارجية.

إلى ذلك اصطدم أوزال بدءاً من السنة الثانية لتوليه السلطة، أي عام ١٩٨٤، بعقبة استئناف النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني (PKK) ضد الدولة. وانعكس ذلك سلباً على الأوضاع الاقتصادية في جنوب شرق البلاد، حيث خصصت الدولة مبالغ هائلة لمكافحة الحركة الانفصالية الكردية، الأمر الذي حدّ من الانفاق على المشاريع الاقتصادية.

كذلك فعلت حالات الاختلاس التي اتهم بها وزراء ومسؤولون في حكومات حزب الوطن الأم، فعلها في الإساءة إلى صورة اوزال، وأوقعته في مشكلات هامشية وأضعفت قوة حزبه الذي ما لبث أن تقاذفته رياح الانقسامات الداخلية والهزائم المتلاحقة في الانتخابات العامة والبلدية والفرعية، بحيث يمكن القول أن الاصلاحات الاقتصادية عرفت عصرها الذهبي بين ١٩٨٣ - ١٩٨٧ فيما تباطأت بعد ذلك بصورة ملحوظة.

ومع أن أوزال فقد بعد انتخابات ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ آخر موقع لحزبه في السلطة التنفيذية، إلاّ أنه واصل من موقعه (المحدود الصلاحيات) كرئيس للجمهورية، الذي تسلمه في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، الترويج لآرائه وأفكاره الاقتصادية (والسياسية)، مسمياً برنامجه الجديد «برنامج التغيير الثاني»، على اعتبار أن ما حققه في الثمانينات كان «برنامج التغيير الأول». وكان برنامج التغيير الثاني يهدف إلى جعل تركيا، خلال عشر سنوات، إحدى الدول الـ١٥ الأولى في العالم، ويتضمن ما يلي:

* تصفية كامل القطاع العام.
* رفع يد الدولة عنه، وخصخصة كل من قطاع التعليم في جميع المراحل، والمستشفيات، والسدود والطرقات ومحطات الكهرباء.
* تخفيض عدد الموظفين إلى النصف مع زيادة كبيرة على رواتبهم.
* تخفيض الضريبة على الدخل والمؤسسات إلى ٢٠٪.
* تخلي تركيا عن الصناعة الثقيلة.
* تعميم مدارس تعليم اللغات الأجنبية في أنحاء تركيا لجذب الرساميل الأجنبية.
* حرية الحركة التامة للناس في كل المجالات.

وتعدت مشاريع أوزال الاقتصادية الساحة المحلية إلى الساحة الإقليمية، فكان مهندس مشروع التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود، الذي يسير، وإن بتؤدة إلى تحقيق غاياته. وفي العام ١٩٨٧ (١٤ نيسان)

كانت لدى أوزال الجرأة للتوجه بطلب العضوية الكاملة لتركيا في المجموعة الأوروبية. وأوزال، كما هو معلوم، هو مهندس مشروع «أنابيب السلام» لبيع مياه نهري جيحان وسيحان إلى دول الشرق الأوسط.

* * *

إذا كان طورغوت أوزال قد نقل الاقتصاد التركي من حال إلى حال، وأول من كسر القوالب الجامدة التي تحكمت به طوال ستين عاماً، فقد كان أيضاً أوّل من «انتهك» المحرمات وكسر ما كان يعتبر مسه «خيانة» على الصعيدين السياسي والفكري.

أولى تلك المحرمات التي تجرأ أوزال على كسرها هي الكمالية نفسها، ومؤسسها مصطفى كمال أتاتورك. فباستثناء الإسلاميين، كان أوزال أول مسؤول رسمي رفيع المستوى في تركيا يدعو إلى انتقاد أتاتورك وإظهار ما له وما عليه. وهو الذي كان يعتبر نفسه «أتاتوركاً ثانياً»، ولكن مختلفاً عنه، لذا كانت صلاته وعلاقاته بخصوم أتاتورك واضحة للجميع. ومن هؤلاء الخصوم أتباع الاتجاهات الإسلامية في تركيا.

فأوزال أول رئيس جمهورية تركي يدعو، وقبل فترة قصيرة من وفاته، إلى طرح مبدأ علمنة الدولة، بساط البحث والمناقشة ما دامت قطاعات من الشعب تعارضها.

وأوزال أول رئيس جمهورية تركي، ثابر علناً وبصورة منتظمة على أداء الفروض الدينية وزيارة ضرائح الأولياء، داخل تركيا وخارجها. وفي عهده ونتيجة لميوله الدينية، أتيحت للمنظمات والطرق الدينية، حرية الحركة، ومنح معظمهم أصواتهم لحزب الوطن الأم، إلى ما قبل الانتخابات الأخيرة (١٩٩١). ومن أبرز المظاهر الدينية عند أوزال، أداؤه فريضة الحج في بداية عهده. وكان ذلك رسالة ذات مغزى إلى المجتمع. وعلى الرغم من أن سليمان ديميريل أدى العمرة، خلال كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وصلى داخل جدران الكعبة إلاّ أن ذلك أتى في سياق الحصول على مساعدات مالية من السعودية وكسب التأييد لمواجهة أوزال وحزب الرفاه الإسلامي داخل تركيا.

وانعكست الميول الإسلامية لدى أوزال، معطوفة على المصالح الاقتصادية تحسناً في العلاقات مع العالم الإسلامي وازدياداً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول الإسلامية.

ولم تشهد العلاقات الإيرانية ـ التركية في عهد أوزال أزمات كبيرة. حتى خلال الأزمة التي أعقبت اغتيال الصحافي التركي المعروف أوغور مومجو في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، وقف أوزال ضد الاتهامات بوجود صلة لإيران بالحادثة، متهماً المخابرات التركية بفبركة الاتهامات وتضخيمها.

وكان نائب وزير الخارجية الإيرانية محمد علي بشارتي قد أدلى في مطلع أيار ١٩٩٣ إلى صحيفة «أبرار» الإيرانية بتصريح أشاد فيه بشخصية أوزال ووصفه بالمخلص والحساس وعمل على عدم تغيير السياسة العامة لتركيا إزاء إيران. وقال بشارتي أنه كان لأوزال علاقات خاصة جداً مع السلطات الإيرانية.

وميول أوزال الإسلامية عبّر عنها بوضوح في خطابه أمام مهرجان تأييد للبوسنة عقد في استانبول في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٣ عندما خاطب المحتشدين قائلاً: «إن تركيا دولة علمانية ودولة إسلامية ودولة ديموقراطية».

ومع ذلك، لم تحل ميول أوزال الإسلامية دون توثيق العلاقات مع إسرائيل واليهود الأتراك، حيث تبادل مسؤولون أتراك وإسرائيليون زيارات رسمية، ووقعت اتفاقيات عديدة، اقتصادية علمية. كما خرجت الجالية اليهودية التركية من عزلتها لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية، وبدأ زعماؤها يظهرون علناً، عبر شركاتهم الاقتصادية، أو مؤسسات إعلامية وفكرية ومن أبرزها «مركز العام ٥٠٠» الذي تأسس احتفاء بذكرى مرور ٥٠٠ عام على هجرة اليهود (الأسبان) الى تركيا عام ١٤٩٢. انفتاح أوزال على اليهود وإسرائيل يفسح المجال أمام الاعتقاد أن الميول الإسلامية عنده، كانت تُوظف، من بين أهداف أخرى من أجل تقوية الدور التركي إقليمياً وعالمياً في ظل التوتر الدائم في العلاقات مع سوريا والعراق بسبب أزمة المياه والتنافس الإقليمي والحساسيات التاريخية والمشكلات الجغرافية الموروثة، كما يمكن فهم العلاقة التركية ـ الإسرائيلية في عهد أوزال، في إطار السياسة الغربية (الأميركية، خاصة) التي تعتبر تركيا وإسرائيل أحدى ركائزها الأساسية في منطقة الشرق الأوسط.

وكان انفتاح أوزال داخلياً، على أكراد تركيا، وخارجياً على أكراد المنطقة (العراق)، أمراً لا سابقة له في تاريخ تركيا الحديث. وإذا كان قد أظهر من ناحية، ونتيجة لضغوط العسكريين، صرامة في المواجهة العسكرية مع PKK، إلاّ أنه، من ناحية ثانية أطلق مبادرات ومواقف إزاء أكراد تركيا استدعت التحقيق معه من قبل القضاء بسبب ما قد ينجم عن تلك المواقف من أخطار على وحدة الدولة والأرض.

فقد دعا أوزال علناً إلى مناقشة فكرة الفيدرالية بين أكراد تركيا وأتراكها، وهو ما حدا بأحمد ترك رئيس حزب العمل الشعبي الكردي (HEP) الى نعت أوزال بالرجل «الذي تجاوز تقليد سبعين عاماً» فيما خص المسألة الكردية، وبأنه شخصية محبوبة من كل الأكراد. ولم يكن مستغرباً أن يعبر عبد الله أوجالان، المعروف بلقب «آبو» (APO)، زعيم PKK عن حزنه لوفاة أوزال لأنه «الرجل الذي بادر إلى خطوات شجاعة على الصعيد الكردي ووفاته ستخلق فراغاً كبيراً».

وأوزال، كان البادىء إلى الدعوة لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات عربية وكردية وتركمانية، واتصالاته المباشرة مع أكراد العراق وتسهيلاته لهم، تعتبر مدماكاً أساسياً في تأسيس الدويلة الكردية في شمال العراق، ويصح أن يوصف بعرّاب هذه الدويلة، وهي مواقف لم يجرؤ أي مسؤول تركي سابق على اتخاذها ودفع الكثيرين داخل تركيا إلى التخوف من انعكاس تأسيس الدولة الكردية في شمال العراق على الوضع داخل تركيا مما أتاح المجال أمام زعماء المعارضة التركية إلى اتهام أوزال بالتفريط بوحدة الأرض والشعب.

وفاة أوزال ستنعكس بالتأكيد سلباً على الصلات التركية مع أكراد الداخل وأكراد الخارج. وقد عبّر الحوار التالي عن الهواجس من مرحلة ما بعد أوزال، التي يشعر بها ويتوقعها كل من جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني (العراق) وأحمد ترك، رئيس حزب العمل الشعبي الكردي (HEP ـ تركيا). وقد جرى في أنقرة أثناء تشييع جثمان أوزال.

طالباني: وفاة أوزال في الواقع أمر سيئ للغاية. إننا أمام موت مبكر ومفاجىء غير محسوب بتاتاً، في حين أن أمامنا طرقاً كثيرة يتوجب اجتيازها. إن عملية الانفراج الجارية ستتأثر كثيراً بذلك بل ستكون مصيبة.

ترك: نعم أنت محق جداً. سوف نتأثر جميعنا بهذا الحدث. إن المبادرة ستنتقل إلى ديميريل، لكننا، بصراحة، لا يمكننا الوثوق به، أنه ليس مصدر ثقة. إن ما يقوله أمس ينساه اليوم. والذي يقوله اليوم لا يتذكره غداً. إن أسطع مثل على ذلك أعترافه، بعد تشكيل الحكومة الحالية (في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١) بالواقع الكردي. لقد قال: «نحن نعترف بالواقع الكردي». الآن وبعد مرور ٥٠٠ يوم على ذلك لم يستطع أن يخطو أي خطوة يمكن اعتبارها إيجابية. إننا ندخل اليوم مرحلة أكثر صعوبة.

* * *

كان طورغوت أوزال رجل سياسة «مقامراً» من الدرجة الأولى، ويجمع إلى البراغماتية حس المجازفة غير المحسوبة النتائج والعواقب بدقة. وهو، بهذا المعنى، لم يكن رجلاً حذراً. كان مبدأه، الاقتصادي، كما السياسي، «أخسر واحداً وأكسب ثلاثة أو عشريناً» وانطلاقاً من هذه «الحسابات» المغامرة ودع حياته قائلاً: «ماذا سيحصل لو ألقينا بضع قنابل على أرمينيا» وانطلاقاً من الحسابات عينها وضع أوزال كل بيض تركيا في سلة الرئيس الأميركي جورج بوش أثناء الأزمة فالحرب مع العراق.

ديناميكية أوزال وانفتاحه على الخارج، جعلته الرجل الذي استطاع أن يعرّف العالم على تركيا بعد أن انطوت على نفسها طيلة ستة عقود عملاً بمبدأ أتاتورك «سلام في الوطن، سلام في العالم»، وهو مبدأ حرص الأتراك في سياستهم الخارجية، على اتباعه صوناً لتركيا الجمهورية التي أقرت في «لوزان» (١٩٢٣) ومنعاً للعودة إلى تركيا التي رسمتها معاهدة «سيفر» (١٩٢٠) واستطاع أتاتورك تمزيقها.

وقوف تركيا بوضوح إلى جانب الغرب وضد دولة جارة هي العراق أثناء أزمة الخليج الثانية، كان أبرز مظهر لتمزيق مبدأ «سلام في الوطن، سلام في العالم»، وعودة تركيا إلى «التكامل» مع محيطها، خيراً وشراً. وترافق كل ذلك مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، لتكتمل حلقات التكامل مع إحياء المسألة الأرمنية وبالتالي الخلاف التركي ـ الأرمني.

عند هذه النقطة، انطلقت في تركيا، وبإيحاء من أوزال نفسه، الدعوة إلى «عثمانية جديدة» خلاصتها إما أن تقوم تركيا بأدوار «كبيرة» في محيطها من البلقان إلى القفقاس وآسيا الوسطى إلى البحر الأسود والشرق الأوسط، فتحافظ بالتالي على وحدتها وقوتها الحالية، مع مزيد من التعاظم، وإما أن تقع فريسة المتربصين بها داخلياً (الأكراد) وخارجياً (كل الدول المحيطة ذات المشكلات المزمنة مع تركيا مثل: أرمينيا، سوريا، روسيا، قبرص، اليونان، بلغاريا.. الخ)، وتستعاد بالتالي «روح سيفر» التي تقطع تركيا أشلاء.

وفي إطار هذه العثمانية، كانت دعوة أوزال المبطنة لإحياء الفكرة الطورانية من خلال السعي لتوحيد أتراك العالم مما سيطبع القرن المقبل بدمغة تركية واضحة. لذا كان أوزال يعتبر رجلاً ذا «رؤية» بعيدة وشاملة (وهي رؤية أثارت بالطبع هلع وشكوك جميع جيران تركيا الذين يحتفظون بذكريات «سيئة» عن السلطنة العثمانية).

يقول أوزال «إذا أردت أن تكون دولة عظمى فيجب أن تفكر بعظمة وتسلك بشجاعة» وكان يرى أن أمام تركيا «فرصة تاريخية» لتكون «قوة إقليمية» ولا بد لها أن تستفيد من موقعها الجغرافي لتكون «جسراً» بين

الشرق والغرب وجعل الآخرين يحسون بتأثيرها، ومن أهم آليات هذه «الفلسفة الأوزالية»، المبادرة والحركة المكثفة وكسر الحواجز.

في مواجهة رئيس الحكومة اليونانية السابق أندرياس باباندريو، المعروف بتعصبه اليوناني الشديد، اختار أوزال المبادرة من جانبه ولقاء باباندريو في «دافوس» السويسرية. وما سمي بـ«روح دافوس» تكرر على الرغم من عدم التوصل إلى نتاج ملموسة.

وتجاه سوريا بادر أوزال، وزارها عام ١٩٨٧ في ذروة ربط مسألتي «المياه والإرهاب» بعضها ببعض.

وفي العلاقات مع أوروبا بادر أوزال، في خطوة عكست حماسة تركية وأثارت ابتسامة أوروبية إلى التقدم بطلب العضوية الكاملة إلى المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٧.

وإلى أهمية «المبادرة» في الفلسفة الأوزالية الخارجية، كان الرئيس التركي الراحل يدرك جيداً، كخبير اقتصادي، أهمية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية انطلاقاً من مبدأ أن البعد السياسي يتطور تلقائياً مع تطور البعد الاقتصادي من العلاقة مع الآخرين. لذا حرص أوزال وقلّده لاحقاً ديميريل، على اصطحاب عدد كبير من رجال الأعمال، في عداد الوفود التي كانت ترافقه في زيارته ورحلاته الخارجية.

* * *

غير أن الخاصية الأهم في الفلسفة الأوزالية على صعيد السياسة الخارجية كانت اختياره الشراكة التامة للعبة الأميركية في العالم. كان أوزال، باختصار، رجل أميركا الأول في تركيا والشرق الأوسط. هذه الصفة لأوزال، لا تعني أن رؤساء تركيا ورؤساء حكوماتها السابقين لم يولوا العلاقات مع الولايات المتحدة العناية الضرورية منذ مطلع الخمسينات وانخراط تركيا في حلف الناتو. إلاّ أن الزعماء الأتراك، قبل أوزال، كانت تنتابهم، مع ذلك شكوك ضمنية تجاه سياسة الولايات المتحدة ويخشون من توثيق العلاقات معها بصورة مفرطة انطلاقاً من الحساسية التركية المعروفة تجاه «السيادة الوطنية».

وبدلاً من العيش ضمن هذه الهواجس، اتبع أوزال استراتيجية التكامل الكامل مع السياسة الأميركية في العالم، بهدف أن تحتل تركيا مكاناً لها في الساحة العالمية عبر تحولها إلى قوة عظمى.

خيار أوزال الأميركي تجلى في أوضح صوره أثناء حرب الخليج وتخليه عن «سياسة التوازن» التقليدية التي كانت تتبعها تركيا بين الغرب والعالم الإسلامي.

كان أوزال يسعى لتأسيس تحالف صلب يصعب كسره بين أنقره وواشنطن على غرار التحالف الاستراتيجي القائم بين واشنطن وتل أبيب. وقد اقترح أوزال فعلاً على واشنطن إقامة مثل هذا التحالف في عهد بوش. لكن ذلك لم يتحقق. إذ أن أميركا بدورها، لا يمكن أن تتخلى وتهمل عاملين مهمين في محيط تركيا وهما العاملان اليوناني والأرمني، خاصة أن أكبر ضغط (لوبي) في الولايات المتحدة بعد اللوبي اليهودي هما اللوبيان الأرمني واليوناني.

ومن أجل تمتين الصلة بأميركا، اقترح أوزال التخلي عن بعض الأراضي في قبرص التركية لصالح قبرص اليونانية، بهدف تسهيل الوصول إلى حل، يزيل من أمام تركيا إحدى أكبر العقبات في علاقاتها مع الغرب.

لقد دمغ طورغوت أوزال السياسة الخارجية التركية بدمغته الخاصة التي لا ينكرها خصومه. وما كان يعارضه سليمان ديميريل، قبل ترؤسه الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، من خطوات أوزالية عاد هو نفسه وسلكها. فقد كان ديميريل معارضاً لوجود «قوة المطرقة» الغربية الموجّة حماية أكراد شمال العراق، على الأراضي التركية، ومعارضاً لإقامة اتصالات مع أكراد العراق، لكنه، بعد ترؤسه الحكومة، أيدها جميعاً وتابع ما كان بدأه أوزال من اتصالات ولقاءات مع العالم الخارجي: فاستمر الحوار مع اليونان وتحول إلى «سندباد» آخر من آسيا الوسطى إلى سوريا فدول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا الغربية وأميركا، ولا غرو أن يقال إن الأوزالي الأول بعد وفاة أوزال كان ديميريل نفسه.

إلاّ أن هذا الوصف فيه كثير من المبالغة فما بين الرجلين من فروقات كبير: فأوزال، على سبيل المثال، هو «الخارجي» الأول على الكمالية فيما ديميريل يمثل استمراراً لها، وأوزال يتصف بالاقدام والشجاعة والاستخفاف بالتقاليد وحتى بالدستور (صرح مرة: ماذا لو انتهكنا ذات مرة الدستور؟) فيما يغلب على سياسة ديميريل التردد والحذر الشديد. وأوزال رجل انتهاز الفرص ولو عن طريق العسكر، فيما ديميريل أحد دعاة التكافؤ في اللعبة الديموقراطية ورمز من رموز مناهضة العسكر وتدخله في السلطة السياسية.

حتى العشرين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، كان أوزال، في رئاسة الجمهورية، الموجه الفعلي لسياسة حكومة حزب الوطن الأم، لكن هزيمة الحزب في انتخابات ذلك العام، جعلت نفوذ أوزال ينحصر ضمن جدران القصر الجمهوري «تشانكايا» في أنقرة. وكان ذلك أشبه بأسر أسد في قفص. وهنا بدأت «رحلة الآلام» التي استمرت ٥٠٠ يوم وانتهت في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، أي إلى حين وفاته. إن القليلين هم الذين يعرفون أن صلاحيات رئيس الجمهورية في تركيا محدودة، وأن سلطة اتخاذ القرار هي للحكومة. ولكن أوزال بالصلاحيات الضئيلة بين يديه، أحياناً، وخروجه، غالباً، على صلاحياته، كان يحاول تفعيل دوره وإشعار الآخرين أنه موجود، بالفعل وليس مجرد صورة. وأدى ذلك إلى إشكالات عديدة بينه وبين الحكومة عندما تمنع عن توقيع عدد كبير من القوانين والقرارات، وإعادة بعضها الآخر، مما شلّ عمل الحكومة أحياناً وأساء إلى الوحدة الداخلية. وبموازاة ذلك بدأ أوزال يفتش عن مخرج لمأزقه، فراح يروج لضرورة وجود «نظام رئاسي» على غرار النظام الأميركي وانتخاب الرئيس من قبل الشعب. فالرجل الذي ملأ دنيا تركيا وشغل ناسها طوال عشر سنوات، والذي كسر المحرمات الداخلية وحطم القوالب الجامدة في السياسة الخارجية كيف يمكن له أن يتحول بين ليلة وضحاها إلى مجرد «رمز» وواجهة «بروتوكولية» و«اليزابيت» أخرى؟ هذه كانت مشكلة أوزال في الخمسمئة يوم الأخيرة من حياته. لذا أوقع الديبلوماسية التركية في كثير من المشكلات عبر تصريحاته والتعهد بما لا يندرج في إطار صلاحياته الرئاسية وبما لا يمكنه بمفرده الوفاء به، (مثل التعهد بتوقيع اتفاق دفع مشترك مع أذربيجان قبل وفاته بثلاثة أيام).

وزاد من مأزق أوزال، خروج حزب الوطن الأم الذي أسسه ورعاه، على طاعته، في خريف عام ١٩٩٢، بقيادة مسعود ييلماز، ونتيجة لذلك كان أوزال يفكر جدياً، بل بدأ الإعداد الفعلي لتأسيس حزب جديد

يحمل اسم «الحزب الجديد» مع «برنامج التغيير الثاني» ويخوض الانتخابات النيابية العامة. ولم يكن مستبعداً أن يقدم أوزال لاحقاً على الاستقالة من رئاسة الجمهورية وقيادة الحزب الجديد.

وفاة أوزال، أعادت خلط الأوراق السياسية والحزبية داخل تركيا. كما أن وصول ديميريل إلى رئاسة الجمهورية واكتفاؤه بصلاحيات الرئاسة المحدودة، يعني أن أبرز وجهين سياسيين فاعلين على الساحة التركية منذ عشر سنوات وهما أوزال وديميريل قد غابا عن المسرح السياسي، الذي يمكن أن يشهد، تكراراً إذا اكتفى ديميريل بعدم خرق صلاحياته، فراغاً سياسياً واضحاً على صعيد الزعامة وبدء مرحلة بلورة زعامة جديدة، شابة، سواء في جبهة اليمين المحافظ (الوطن الأم والطريق المستقيم) أو لدى الاشتراكية الديموقراطية. وإذا لم تحدث تحالفات بنيوية بين أحزاب اليمين وأخرى بين أحزاب اليسار، فإن أمام حزب الرفاه الإسلامي، فرصة كبيرة لاستغلال الارتباك الحاصل وغياب الزعامات القادرة على المنافسة، والفوز في أول انتخابات نيابية عامة. وخارج هذه الاحتمالات أو حدوث تطورات خطيرة (كردية أو أرمنية) فسوف تستمر العملية الديموقراطية في تركيا ويبقى الجيش في الثكنات.

طورغوت أوزال في سطور

* ولد طورغوت أوزال في مالاطيا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧ وتوفي في أنقرة في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣.
* رجل سياسة ودولة. أسس عام ١٩٨٣ حزب «الوطن الأم» (ANAP) وتولى رئاسته ورئاسة الحكومة بين عام ١٩٨٣ و١٩٨٩. وانتخب في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ رئيساً للجمهورية التركية.
* تابع دراسته الإبتدائية والمتوسطة في أماكن مختلفة من الأناضول.
* في العام ١٩٥٠ أنهى دراسة الكهرباء في جامعة استانبول التقنية ثم عمل في إدارة دراسة الشؤون الكهربائية ثم أرسل في العام ١٩٥٢ إلى الولايات المتحدة للتخصص في مجال اقتصاد الهندسة.
* في العام ١٩٥٤، تزوج (للمرة الثانية) من سمرا أوزال.
* عمل مساعداً للمدير العام لإدارة دراسات الشؤون الكهربائية بين ١٩٦١ و١٩٦٥ ثم نائباً له عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦. وأعد في هذه الفترة وأسهم في التحضير لسلسلة مشاريع محطات كهربائية.
* بعد انقلاب ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٠، شارك أوزال في أعمال مؤسسة «هيئة تخطيط الدولة» وأعطى محاضرات في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة.
* عام ١٩٦٦ عين مستشاراً تقنياً خاصاً لرئاسة الحكومة وفي العام ١٩٦٧ مستشاراً لهيئة تخطيط الدولة ودافع عن طرحه بإعطاء الأولوية للمبادرة الخاصة في التخطيط بدلاً من التخطيط الموجه الذي ينادي به ذوو الاتجاهات اليسارية الذين كانوا يسيطرون على هيئة تخطيط الدولة.

* بعد انقلاب ١٢ آذار/مارس ١٩٧١، ترك وظيفته في هيئة التخطيط وغادر إلى الولايات المتحدة حيث عمل مستشاراً خاصاً في دائرة الصناعة التابعة للبنك الدولي حتى العام ١٩٧٣ حيث عاد إلى تركيا وتبوأ مسؤوليات إدارية على مستوى عالٍ في القطاع الخاص. وفي العام ١٩٧٦ عمل كمنسق لمجموعة شركات رجل الأعمال المعروف صاقب صابانجي.

* ترشح في الانتخابات النيابية العامة عام ١٩٧٧، عن حزب السلامة الوطني (الإسلامي بقيادة نجم الدين ارباكان) في منطقة أزمير، لكن النجاح لم يحالفه.

* عام ١٩٧٧ انضم إلى عضوية مجلس إدارة نقابة صناعيي المنتجات المعدنية، ثم أصبح في عهد حكومة رئيس حزب العدالة سليمان ديميريل مستشاراً لرئاسة الحكومة في ٥ كانون الأول ١٩٧٩ ونائباً لرئيس هيئة تخطيط الدولة، حيث لعب دوراً هاماً في التحضير لبرنامج إصلاحات اقتصادية عرف بـ«قرارات ٢٤ كانون الثاني/ يناير» هدف إلى جعل الاقتصاد التركي ليبرالياً.

* بعد انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ تولى منصب نائب رئيس الحكومة المسؤول عن الشؤون الاقتصادية في حكومة بولنت أولوصو، مزوّداً بالصلاحيات الضرورية لتطبيق برنامجه الاقتصادي. لكنه استقال من الحكومة في عام ١٩٨٢.

* أسس عام ١٩٨٣ حزب الوطن الأم (ANAP) وفي انتخابات ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ التي كانت بداية العودة للحكم المدني البرلماني، حقق انتصاراً كاسحاً وانتخب نائباً عن اسطنبول.

* وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ أسس الحكومة السادسة والأربعين في جمهورية تركيا وفي الانتخابات البلدية التي أجريت عام ١٩٨٤ حقق الوطن الأم نجاحاً آخر.

* على الرغم من الخسارة التي تعرض لها حزب الوطن الأم في الانتخابات الفرعية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ وفي الانتخابات المبكرة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ فقد نجح أوزال وحزبه في الحصول على الأكثرية الضرورية لتأليف حكومة جديدة بمفرده.

* في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٨، تعرّض أوزال لمحاولة اغتيال في المؤتمر العام لحزب الوطن الأم، وأصيب إصابة خفيفة، وقد أعيد انتخابه في نهاية المؤتمر رئيساً عاماً للحزب.

* في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩، انتخب رئيساً للجمهورية في جلسة نيابية قاطعتها أحزاب المعارضة. وفي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ تسلم منصبه الجديد من الرئيس كنعان ايفرين وترك رئاسة حزب الوطن الأم ورئاسة الحكومة حيث خلفه فيهما ييلديريم أقبولوت. إلاّ أن أوزال كان هو الموجه الفعلي، من قصر تشانكايا، لأعمال الحزب والحكومة.

* وفي حزيران/يونيو ١٩٩١، دعم أوزال مرشحاً آخر لرئاسة الحزب وبالتالي لتولي رئاسة الحكومة وهو مسعود يلماز، إلاّ أن يلماز تميز على عكس توقعات أوزال، بمعارضته لتدخل الثاني في شؤون الحزب والحكومة.

* في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ انهزم حزب الوطن الأم في الانتخابات العامة وشكل حزبا الطريق المستقيم (ديميريل) والاجتماعي الشعبي الديموقراطي (أردال إينونو) ائتلافاً حكومياً. وهنا انتقد

أوزال أعمال الحكومة الجديدة ورفض توقيع الكثير من قراراتها وكان يتصرف كمعارض لها مما أوقع الجانبين في نزاع دائم.

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، خسر جناح أوزال في حزب الوطن الأم الصراع على رئاسة الحزب أمام جناح مسعود ييلماز، مما أخرج الحزب نهائياً من يد أوزال الذي كان في الفترة التي سبقت وفاته، يجري التحضيرات لتأسيس حزب جديد.

القسم الثاني

إسلاميون في نظام علماني

١ -

الشريعة والجيش وجهاً لوجه!

اعتادت تركيا، منذ مطلع السبعينات، على وجود حزب يتبنى، بهذه النسبة أو تلك، أفكاراً إسلامية. وقد نجح حزب «السلامة الوطني»، في انتخابات ١٩٧٣ و١٩٧٧، في الحصول على نسبة من المقاعد البرلمانية، كانت تخوّله المشاركة في بعض الإئتلافات الحكومية. وعرف الحزب الإسلامي الأول في تركيا، الذي كان يترأسه نجم الدين أرباكان «طعم» السلطة، وإن «شريكاً أصغر»، كما خاض غمار الحياة السياسية والبرلمانية، وشارك فيها، موالياً ومعارضاً، شأنه شأن سائر الأحزاب الأخرى، اليمينية منها واليسارية، المتطرفة والمعتدلة. فكان بذلك حالة نادرة الحدوث في بلد ما أكان نظامه إسلامياً أو علمانياً.

أما الذي لم تتعود عليه الممارسة السياسية في تركيا فهو تبوؤ حزب إسلامي، هو حزب الرفاه، وريث حزب السلامة الوطني، الصدارة في الانتخابات البلدية الفرعية في بعض دوائر اسطنبول، التي جرت في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، مخلفاً وراءه وبفارق كبير سائر الأحزاب، بما فيها حزبا السلطة وحزب المعارضة الرئيسي. وكانت نتائج هذه الانتخابات، المفاجئة، بداية الغيث الذي تواصل مع انتصار الرفاه الكبير في الانتخابات البلدية العامة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤ والانتخابات النيابية العامة في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ حيث احتل المركز الأول للمرة الأولى في تاريخه. والشرارة التي أطلقت موجة نقاشات واسعة وتمحورت جميعها حول مستقبل النظام السياسي والديموقراطية في تركيا في حال تولي حزب الرفاه السلطة وكان السؤال الأساسي: هل ستتحول تركيا إلى جزائر أخرى؟ ويذكّر هذا السؤال بما آلت إليه التجربة الإسلامية في الجزائر وقطع الطريق أمام «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» للوصول إلى السلطة.

العلمانية والإسلام

بعد سبعين سنة من نظام علماني صارم، يحصل حزب الرفاه الإسلامي، على المركز الأول في الانتخابات البلدية والنيابية الآنفتي الذكر. وإن كان من دلالة رئيسية على ذلك فهي أن النظام العلماني لم يخترق البنية الأساسية المحافظة للمجتمع التركي، بصورة تحول دون تحول الشعور الديني للمواطن إلى واقع سياسي، من خلال البرلمان أو المجالس البلدية المحلية.

طرح الفوز الأخير للحزب الإسلامي على بساط البحث الجدي مسألة النظام العلماني والديموقراطية في تركيا، إذ إن الإسلاميين يعيدون انتصارهم إلى «إفلاس» هذا النظام وعجزه عن مواجهة القضايا التي تهم

المواطنين، عندما قدّم نفسه (أي النظام)، على أنه هو كل شيء، سواء في النجاح أو الفشل، مهمّشاً جهد الأفراد والمجتمع.

ينتقد رئيس فرع استانبول في حزب الرفاه بشدة الايديولوجيا الرسمية نافياً عنها صفة الديموقراطية. ويقول:

«يمكن، بمفهوم ما، خارج الايديولوجيا الرسمية إيجاد حل للأزمات الحالية في المجتمع التركي. إننا لا نجرؤ حتى مجرد الحديث ومناقشة قضايانا الراهنة في ظل ضغط الايديولوجيا الرسمية وتهديدها. إننا عندما نتحادث ونتناقش، نكون وجهاً لوجه أمام خطر المعاقبة. إن لم نحل هذه المسألة، فمن المتعذر حل المشاكل الأخرى. انظروا، اليوم لا نستطيع أن نناقش بالصراحة الكافية، المسألة الكردية. لقد تشكّل في تركيا مجتمع مغلق، مستند على القمع والخوف باسم الايديولوجيا الرسمية التي تواصل حتى الآن خصوصية كونها طوطماً».

لقد شكلت الكمالية، ايديولوجيا السلطة والدولة، وباسمها تنافست الأحزاب، وحدثت انقلابات وسالت دماء. وباسم هذه الكمالية رنت أبصار النّخب التي توالت على السلطة في تركيا بعيداً إلى... الغرب، واستوردت، كما الآلات وقطع الغيار، أفكاراً وعادات وتقاليد ومظاهر، في محاولة لتقديم صورة «حديثة» لمجتمع الأمية والفقر والتخلف والحساسيات المذهبية والعرقية. فانشطر المجتمع بين أقلية «متعصرنة» ومتسلطة وأكثرية محافظة متمسكة بتقاليدها، وباحثة عن سبل تطورها من داخل قيمها لا تلك الغريبة عنها. من هذه اللحظة بدأت الأزمات الاجتماعية في تركيا تكتسب بُعداً سياسياً في حركة الواقع لمصلحة التيار الإسلامي.

إلى «إفلاس» الكمالية، جاء انهيار اليسار في العالم وفي تركيا، ليحدث «فراغاً» في الجبهة التي تحمل عادة هموم «الفقراء والكادحين». وأحسن حزب «الرفاه» صنعاً عندما ردد شعارات اليسار القديم فاستقطب قسماً مهماً من قاعدته ونجح في «ملء الفراغ» المذكور. وليس أدلّ على هذا الواقع، من التراجع الكبير في نسبة الأصوات التي حصلت عليها أحزاب اليسار في انتخابات ٢٧ آذار ١٩٩٤ البلدية و ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ النيابية.

ويؤكد أجاويد عامل انهيار اليسار في صعود «الرفاه» بالقول إن الأصوات التي حصدها الإسلاميون هي أصوات «خيبة الأمل» بالأحزاب الأخرى في السلطة والمعارضة. وفي هذه الحال يتجه الناخبون إلى الأحزاب الأصولية، كما حصل ـ يتابع أجاويد ـ في الجزائر ولبنان، وبنسبة ما الأردن، وكما يحصل الآن في تركيا.

ويلتقي نائب بارز من حزب «الطريق المستقيم» الحاكم مع نظرة أجاويد بقوله:

«عندما انهارت ايديولوجية اليسار في تركيا بدأ الرفاه يولي اهتمامه بصورة كبيرة إلى الجماهير وقام بالدفاع عن الاشتراكية الإسلامية. وسوف ترون في المستقبل القريب أن قسماً كبيراً جداً ممن كانوا يساريين متطرفين في تركيا سيقترعون للرفاه».

إن نظرة خاطفة مقارنة تضع رؤية أرباكان الإسلامية متقاطعة، في الأساس، مع طروحات اليسار التركي. يرى أرباكان أن النظام المالي الرأسمالي بجراثيمه الخمس يسحق الأمة ويستعمرها ويخرب اقتصادها. وهذه الجراثيم هي: الفائدة، الضريبة الظالمة، صك النقود بدون رصيد، النظام المصرفي، ونظام القروض. كل جرثومة من هذه تسحق المداخيل المحدودة لملايين العمال والمزارعين والموظفين والحرفيين، وتستعمرهم وتحولهم إلى فقراء. ومقابل هؤلاء تواصل الأقلية السعيدة المتكافلة تكديس ثرواتها. ونتيجة لكل ذلك ظهر التضخم والغلاء والبطالة والجوع واضطراب المعيشة والفقر والتخلف الأمر الذي يقود البلد بسرعة نحو الانفجار الاجتماعي.

إن تحول قسم مهم من الناخبين الأتراك إلى أحزاب إسلامية، يعود في جانب منه، إلى تطورات خارجية، وعلى رأسها قضية البوسنة ـ الهرسك. فهذه القضية، التي وجدت تركيا نفسها معنية بها إلى أقصى درجة، أحدثت في التفكير السياسي التركي تغييرات لا يستهان بها. فحتى الكتّاب والصحافيون المعروفون باتجاهاتهم العلمانية، بدأوا يتحدثون عن الأساس الديني للمشكلة ورغبة الغرب في قمع الوجود الإسلامي في أوروبا والبلقان. وقد استنفر الإعلام التركي الرأي العام الذي وقف تلقائياً مع البوسنيين لاقتناعه الكامل أنهم يُضطهدون لمجرد كونهم مسلمين. واستثمر حزب الرفاه هذه المسألة وركّز عليها في حملته الانتخابية. وجاءت النتائج لتعكس نمواً ملحوظاً في الشعور الديني داخل المجتمع.

السلطة والشريعة

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو ما إذا كان حزب الرفاه سيطبق الشريعة الإسلامية في حال تسلمه السلطة.

إن ردة الفعل الأولى لدى قسم من الناس، ولا سيما العلمانيين، هي الخوف من تغيير نمط حياة تتسم بالحرية والإنفتاح إلى نمط آخر يحدّ من بعض مظاهر المجتمع الرأسمالي، ويذكّر، وإن بصورة مبالغ فيها، بالنمط الذي سعى الإمام الخميني لتطبيقه في إيران. وقد تزامن فوز الرفاه مع عرض مشاهد تلفزيونية لعناصر من حركة إسلامية أخرى يتزعمها الشيخ جمال الدين قبلان الموجود في ألمانيا وينعتها العلمانيون تهكماً، بـ «الصوت الأسود» وتدعو إلى ثورة إسلامية مسلّحة في تركيا. «الخوف» المذكور، أو على الأقل الذي يحاول بعض وسائل الإعلام التركية تعميمه، يهدف إلى قطع الطريق أمام استمرار نمو الحركة الإسلامية في تركيا. وهذا ما أدركه أرباكان الذي وصف حزبه بأنه حزب إخاء وسلم ومحبة. ولكن أرباكان يمتنع شخصياً عن التصريح بحقيقة موقفه من تطبيق الشريعة على بعض القضايا مثل أماكن اللهو.

المفكرون الإسلاميون يقولون إنه لا يمكن التفكير بدين إسلامي دون دولة وسياسة. لذا لا بد من تطبيق الشريعة الإسلامية في حال وصول حزب يحمل رؤية إسلامية.

رئيس بلدية أنقرة والعضو البارز في حزب الرفاه، مليح غوكجيك يقول:

> «إن أول ما سنطبقه هو تحريم المشروبات الروحية».

ومع أنه يرى في الكحول مسألة «شخصية»، إلاّ أنها تطال صحة المجتمع ككل، يقول غوكجيك:

> «سنسعى بكل قوتنا لمنعه عبر إقناع الناس بأن هذه الظاهرة خطأ. إنني لا أرى إنتاج الكحول عملاً سليماً ولا في أي وقت. سنغلق مصانع إنتاج الكحول ونستبدلها بمصانع أخرى. لن يبقى أحد من دون عمل. وسنمنع الدعارة ونقفل «البيوت العمومية». إذا كان من حاجة جنسية لأحد فيمكن تحقيقها عبر الطرق المشروعة، ويتحتم على الدولة إيجاد مورد مالي لكل من يريد الزواج».

أما رجل الأعمال أحمد شيشمان أوغوللري، المعروف بصلته الوثيقة بحزب الرفاه، وهو في الوقت نفسه خريج كلية الشريعة وعلم النفس فيبدو أقل تشدداً عندما يقول بأن المسألة لا تعني تغييراً من الجذور:

> «إن المسألة الأولى التي نعمل عليها هي الجوانب التي لا تسير بانتظام في النظام. وبعد ذلك نبدأ بتغيير الجوانب التي تعكس خللاً لا ينسجم مع تقاليدنا وأخلاقنا».

جنرال متقاعد في الجيش رفض ذكر اسمه صرح لمجلة «نقطة» الأسبوعية التركية أنه في حال اتجاه «الرفاه» لتأسيس مفهوم آخر للدولة، فإنه سيدخل في متاهة القضاء والمحكمة الدستورية... وتساءل الجنرال المذكور: أن «الرفاه» كان في الماضي شريكاً في ائتلافات حكومية فما الذي استطاع فعله؟ ويتحدث مسؤولون عسكريون آخرون من رتب مختلفة من أنهم سيرصدون مواقف «الرفاه» المخالفة للعلمانية وسيتصدون لأي خطوة تتعارض معها. «إن جيشنا حساس بالنسبة لمسألة العلمانية أكثر من أي موضوع آخر». ولا يجيب هؤلاء المسؤولون بصورة واضحة عما إذا كانوا سينفذون انقلاباً عسكرياً في حال وصول «الرفاه» إلى السلطة. ويدرك الإسلاميون حساسية وضع الجيش تجاه هذه المسألة ويسعون دائماً لتهدئة المخاوف. يقول نجم الدين أرباكان:

«لا أرى احتمالاً لحدوث انقلاب عسكري يقطع الطريق على تسلّم الرفاه السلطة. فتركيا ليست الجزائر. لقد شهدنا انقلابات عسكرية كثيرة. ورأينا كم أعادت تركيا إلى الوراء. وتركيا تعرف حزب الرفاه. من لا يريد أن يكسب عشرة أضعاف؟ إن حزب الرفاه سوف يضاعف المكاسب عشرة أضعاف. لذا من غير الممكن أن يكون للإنقلاب أي نصير لا داخل الجيش ولا داخل المجتمع المدني.إن حزب الرفاه جاء عبر الديموقراطية برغبة الأمة ودعمها». أما حسن مزارجي فلا يظن أن علاقات «الرفاه» مع الجيش ستكون سيئة «الجيش هو جيشنا. ونحن ضد الإنقلابات».

ويتساءل البعض عما سيكون عليه موقف الولايات المتحدة من وصول محتمل لـ«الرفاه» إلى السلطة، وهو الحزب الذي يتخذ مواقف معادية تماماً للأميركيين والإسرائيليين. هناك وجهتا نظر أميركيتان حول هذا الموضوع:

الأولى، تعتبر كل أنواع الحركات الإسلامية خطراً وتهديداً على المصالح الأميركية ولا شيء يحول دون منع ذلك عبر ضربة عسكرية.

والثانية، تدعو إلى التعامل مع صعود الحركة الإسلامية في تركيا، بحذر ودقة، وبصورة تخدم المصالح الأميركية حتى لا تتكرر في تركيا التجربة الإيرانية. وللولايات المتحدة تجارب ناجحة في التعامل مع أنظمة ذات طابع إسلامي، كما هي الحال مثلاً مع باكستان وبعض الدول في العالم الإسلامي.

لقد فاز «الرفاه» في الانتخابات البلدية (١٩٩٤) ثم الانتخابات النيابية (١٩٩٥) وسط انقسامات كبيرة في اليسار واليمين على حد سواء، ووسط خيبة أمل من وعود اليمين الحاكم وانهيار ايديولوجيات اليسار الديموقراطي. لذا ترى بعض الأوساط التركية أن الحاجة ملحة لظهور حزب جديد أو برنامج تغيير جديد لدى حزب ما موجود، يستطيع أن يواكب التحولات الحالية ويقدم رؤية جديدة لحاضر تركيا ومستقبلها، بصورة تستقطب الناخبين المترددين الذين خابت آمالهم، وتستطيع في الوقت نفسه، قطع الطريق، ديموقراطياً، على نمو التأييد الشعبي للإسلاميين وبالتالي وصولهم إلى السلطة.

إن المعركة السياسية مفتوحة على مصراعيها بين الاتجاهات اليمينية واليسارية والإسلامية في تركيا، والنجاح الأكبر، بغض النظر عمن يكسب الصراع، عندما يبقى التنافس محصوراً في إطار الديموقراطية بعيداً عن المتربصين من ذوي الأكتاف المرقطة بالنجوم والسيوف و... الدماء.

إلاّ أن شيشمان لا يقدم صورة محددة وواضحة عن جوانب الخلل التي لا تتوافق مع بنية التقاليد والأخلاق في المجتمع.

الشعار الذي يرفعه حزب الرفاه ويتقصد عدم إغضاب العلمانيين هو «النظام العادل» الذي يُقصد به الشريعة الإسلامية. وإذ ينفي أرباكان أن يكون الرفاه هو حزب الممنوعات والمحظورات، يرى أن الطريق السليم للتغيير هو عبر الإقناع والإقناع فقط. ويقف ضد الوصول إلى السلطة عبر استخدام القوة. فالإرهاب والعنف ليسا من الإسلام في شيء.

انتصار الإسلاميين في الانتخابات البلدية الجزئية (تشرين الثاني ١٩٩٢)جاء في السنة نفسها التي شهدت المواجهة ـ المستمرة ـ بين السلطة في الجزائر و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ». واستذكر الأتراك فوراً، عند فوز الرفاه، تطور الأحداث في الجزائر وسرعان ما طُرح التساؤل الكبير: هل تركيا في طريقها لتكون جزائر أخرى.

نائب حزب الرفاه (سابقاً)، حسن مزارجي يقول إنه إذا وصل الرفاه إلى السلطة فلن تقوم القيامة.

> «توجد مشاكل دينية وعرقية واقتصادية للمجتمع مع النظام. إنها ردة فعل كلية للأمة على النظام لأسباب كثيرة مختلفة. ومن الضروري قيام حل سياسي. وحل المسائل يتطلب استقراراً. ولا بد من وحدة في القلوب. وأساس هذه الوحدة هو التوحيد والخلافة. لا طريق آخر لهذا. إذا فصلتم الدين عن الدولة فسيتحول كل منهما إلى مصدر نزاع».

ومع أن هذه النظرة تتضمن بناء الدولة على أسس دينية، بما في ذلك قانون الانتخاب، إلاّ أنه يمكن رصد فروقات عدة بين الحالة الجزائرية والحالة التركية. من ذلك أن الانتخابات الجزائرية التي فاز الإسلاميون في جولتها الأولى، كانت أول انتخابات ديموقراطية متعددة الأحزاب في الجزائر منذ نيل الاستقلال في حين أن الديموقراطية المتعددة الأحزاب في تركيا تعود إلى أكثر من أربعين سنة خلت. أي أن «الحس الديموقراطي»، رغم الانقلابات التي حصلت، أكثر عراقة في تركيا منه في الجزائر. ثم إن الناخب الجزائري كان، عملياً، في الانتخابات الأولى تلك، أمام خيارين: «جبهة التحرير الوطني» الحاكمة منذ الاستقلال، و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، فاختار الطرف الذي لم يُجرّب. أما في تركيا فإن خيارات الناخب متعددة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وكما قد يجيء بـ«الرفاه» إلى السلطة عبر انتخابات نيابية ديموقراطية، فقد تسحب منه الثقة كذلك عبر انتخابات نيابية ديموقراطية. وعلى هذا يبدو من الصعب على «الرفاه»، في حال وصوله إلى السلطة، التخلي عن البرلمانية أو خرق القواعد والتقاليد الديموقراطية، مع إمكان تعديل قانون الانتخابات بما يتلائم أكثر مع مصالحه وأهدافه.

الجيش والنظام

معروف الدور الكبير و«التاريخي» الذي يلعبه الجيش التركي في الحياة السياسية في تركيا منذ تأسيس الجمهورية. بل إن العديد يذهب إلى القول إن النظام التركي هو نظام عسكري بقناع ديموقراطي. ومن الطبيعي أن يتساءل المرء عن موقف الجيش من أية محاولة لتأسيس سلطة إسلامية في تركيا، خصوصاً أن الجيش يعتبر نفسه حامي حمى العلمانية.

٢ - «الرفاه» أمام تحدّي الديمقراطية

فتح فوز حزب «الرفاه»، ذي الاتجاه الإسلامي، في الانتخابات البلدية التركية في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤، وسيطرته على معظم مجالس بلديات المدن الكبرى والمحافظات، وفي الانتخابات النيابية العامة في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ باب النقاش واسعاً أمام واقع الحركة الإسلامية في تركيا وآفاق مستقبلها.

ومع أن إصلاحات أتاتورك وممارساته، أصابت الإسلام، كنظام عبادة وثقافة وحياة، بضربة قاسية، إلاّ أن تاريخ تركيا الحديثة يشهد للسلطة، لاحقاً، تعاطياً مع التيارات الإسلامية، اتسم بالتذبذب، تارة انفتاحاً، لا سيما في عهدي عدنان مندريس (في الخمسينات) وطورغوت أوزال (في الثمانينات)، وطوراً تضييقاً ومطاردة.

لكن يجدر هنا ملاحظة أن الصورة التي يعكسها «الرفاه»، خارج تركيا، على أنه الحركة الإسلامية التركية، أو اختزال لها، ليست كذلك بدقة. فالحركات الإسلامية الأخرى في تركيا متعددة. منها الأصولي التقليدي الذي يتميز بابتعاده عن الحياة السياسية المباشرة مثل النوريين والسليمانيين والقادريين والايشيكتشيين وغيرهم، ومنها الأصولي الراديكالي، الذي نشط في السنوات الأخيرة وبتأثير قيام الثورة الإيرانية وأحداث البوسنة وحرب الخليج الثانية، ويُصنّف، رسمياً، في خانة الحركات «الإرهابية».

لذا اقتصر الحضور السياسي للحركات الإسلامية في لعبة السلطة، على حزب «الرفاه» الذي يجسد في برنامجه وسلوكه وتحالفاته صورة «الإسلام السياسي» أكثر منه الإسلام الأصولي الذي يمكن أن يطلق على جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر أو الجماعات الإسلامية في مصر أو «حزب الله» في لبنان.

ولقد توافر عاملان فرضا على حزب «الرفاه»، مذ كان «حزب النظام الوطني» عند تأسيسه عام ١٩٧٠ على يد نجم الدين أرباكان ورفاقه، أن يلتزم اللعبة السياسية في البلد وفقاً للقواعد التي سنّتها الأحزاب العلمانية.

العامل الأول، هو الحضور الطاغي للجيش، أكان مباشراً أم من خلف الستار، في الحياة السياسية واعتبار نفسه حامي النظام والجمهورية. وهذا كان واضحاً في انقلاب ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠ ضد عدنان مندريس.

أما العامل الثاني، فهو التجربة الديموقراطية الرائدة المتعددة الأحزاب التي بدأت بانتخابات ١٩٤٦ وأنهت عام ١٩٥٠ سيطرة حزب الشعب الجمهوري، حزب أتاتورك، والتي ما زالت مستمرة حتى الآن، على الرغم من ثلاثة انقلابات هزّت مسيرتها دون أن تسقطها. والإصرار على المضي في هذه التجربة لدى سلطة تسعى للتكامل مع الغرب، الحرّ الديموقراطي، كان يحول، خارج مؤسسة الجيش، دون اللجوء إلى أساليب أخرى، غير شرعية، أمام حركات المعارضة، للوصول إلى الحكم.

وعلى هذا شاركت «أحزاب» أرباكان الثلاثة (النظام الوطني، السلامة الوطني، الرفاه) منذ السبعينات، في كل الانتخابات التي جرت، نيابية كانت أم بلدية؛ والتزمت بنتائجها، بل كانت شريكة في حكومات ائتلافية

عديدة، مع بولنت أجاويد عام ١٩٧٤، ومع سليمان ديميريل عام ١٩٧٥ و١٩٧٧ وكان أرباكان نفسه نائباً لرئيس الحكومة.

وإذا تتبعنا مسيرة حزب الرفاه منذ تأسيسه عام ١٩٨٣ وحتى الآن، نلحظ صعوداً مطرداً له مع كل انتخابات جرت. من نسبة ٤,٤٪ من مجموع الأصوات عام ١٩٨٤، إلى ٧,١٪ عام ١٩٨٧، إلى ٩,٨٪ عام ١٩٨٩، و١٦,٩٪ عام ١٩٩١ و١٩,٧٪ في الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤ وصولاً الى انتخابات ٢٤ كانون الأول ١٩٩٥ النيابية التي ما فاز فيها الرفاه بالمركز الأول بنسبة ٢١,٧٪. وهي ظاهرة لم تتوفر لأي حزب آخر.

ويرى المفكر الإسلامي التركي علي بولاج أن المواقف العلمانية للنخب الجمهورية التي احتكرت المجتمع السياسي في ظروف ما قبل السبعينات، كانت عاملاً أساسياً في دفع القسم المحافظ المتدين العريض، الذي يريد أن يأخذ دوره في المجتمع، إلى تأييد التيارات الإسلامية وفي مقدمها «الرفاه».

وبموازاة الطبقة العلمانية السياسية، تشكلت طبقة اقتصادية تستفيد من بنية السلطة الجديدة، وتحوّلت إلى «طبقة أغنياء» وقفت، لاحقاً، حاجزاً أمام المحافظين والمتدينين من أصحاب الحرف الصغيرة والتجار الجدد، الوافدين من الأرياف إلى المدن. فاتجه هؤلاء تلقائياً إلى تأييد «الرفاه».

وفي الإطار نفسه، فإن قوى اجتماعية جديدة، تريد المشاركة في مختلف مجالات الحياة مثل السياسة والتجارة والاقتصاد والثقافة والتربية والفن والصحة والرياضة. لكن هذه القوى تريد فعل ذلك مع المحافظة على شخصيتها الإسلامية المحافظة. وهذه القوى ترى في الإسلام، كما البروتستانية في الغرب، والشيمنتوية في اليابان، عامل محرك أساسياً للتنمية. وأصوات هؤلاء ذهبت للرفاه.

وتؤكد الكاتبة الإسلامية أمينة شينليك على حق المشاركة هذا بالقول: «هذه الدولة لنا أيضاً. ولنا حق المشاركة فيها» متهمة كل العهود، باستثناء عهد أوزال، بعدم التسامح واغتصاب حقوق الفئات الإسلامية.

في المقابل، هناك من يحمّل الطبقة العلمانية في تركيا مسؤولية أساسية عن نموّ التيار الإسلامي، لكن من زاوية أخرى. إذ إن بعض الأحزاب العلمانية، وبهدف كسب أصوات الشارع الإسلامي لاعتبارات انتخابية، سمحت بفتح معاهد لتدريب أئمة المساجد، ومعاهد ودورات لتدريس القرآن وعلومه بحيث يتجاوز عدد طلابها اليوم الـ ٤٠٠ ألف. وهؤلاء، بالشهادة التي تُعطى لهم، استطاعوا «التسلل» إلى وظائف الدولة، كأفراد جيش وشرطة وقضاة ومهندسين ومدرّسين.. الخ ولعبوا دوراً مؤثراً في محيطهم.

إلى هذه العوامل، المتصلة أساساً ببنية النظام العلماني في تركيا وممارسات القيّمين عليه، التي ساعدت على نمو التيارات الإسلامية، فإن ميل الناخب التركي إلى هذه التيارات، يقوى في الظروف التي تشتدّ فيها الهجمات على الكيان التركي وتحدق الأخطار به. فتركيا الجمهورية، ليست سوى الوريث الطبيعي لآخر أمبراطورية إسلامية، وأقواها. وتاريخ الجمهورية يتكامل مع تاريخ الأمبراطورية. وصراع الغرب مع الدولة العثمانية لم يكن ينفصل عن صراعه مع الإسلام. وهو (الغرب) مستمر في التعامل مع تركيا الجمهورية، في العمق، انطلاقاً من هذا الأساس. وأسطع مثل على ذلك موقفه من انضمام تركيا (المسلمة) إلى الاتحاد

إذ سيكون الرفاه مطالباً، أمام قاعدته، بتنفيذ وعوده ذات الطابع الإسلامي مثل بناء الجوامع، وفي ساحة «التقسيم» بالذات في قلب استانبول، ومنع بيع المشروبات الكحولية، وإغلاق مراكز الدعارة الرسمية. وتنفيذ هذه المطالب، التي كانت في أساس شعاراته الانتخابية، ضرورية كذلك لمواجهة انتقادات المجموعات الإسلامية الراديكالية التي لا ترى في «الرفاه» حزباً إسلامياً.

وسيكون أمام الرفاه العمل الدؤوب، ضمن مؤسساته البلدية، لمنع الرشوة والاختلاس. وكذلك إيجاد فرص عمل للفئات الفقيرة التي انتخبته. وهذه المشاريع «الصغيرة» لا تلغي الحاجة إلى مشاريع «ضخمة» على مستوى المدن، تطال كل الفئات. وسيلعب الدعم المالي من الخارج دوراً حاسماً في تنفيذ هذه المشاريع أو عدم تنفيذها وهنا يسجّل الجميع للرفاه، نجاحاً ملحوظاً في إدارته للبلديات، الأمر الذي ساهم، ضمن عوامل أخرى، في ازدياد شعبيته وفوزه بانتخابات ١٩٩٥ النيابية.

وعلى مستوى العلاقة مع النظام السياسي، سيكون «الرفاه» مطالباً بتعزيز صورته كحزب يعمل ضمن النظام، وجزءاً منه، يأتي إلى السلطة بانتخابات ويذهب بانتخابات. وإذا استطاع «الرفاه» ترسيخ هذه الصورة، يكون قد حقق أكبر نجاح له. لأن عَكْس ذلك سيكون تكراراً للتجربة الجزائرية وانقضاض الجيش على السلطة قبل أن تقع في يد حزب يُتّهم، سلفاً، بأنه يصل إلى السلطة بطريقة ديموقراطية لكي يلغي الديموقراطية. وفي هذا الإطار، لا يبدو أن «الرفاه» متحمّس ليحدّد بوضوح ماهية مشاريعه وبرامجه على الصعيد السياسي وبنية النظام. وباستثناء ما يدعو إليه، خارجياً، من تكامل مع العالم الإسلامي (إقامة أمم متحدة إسلامية وسوق إسلامية مشتركة، وصندوق نقد إسلامي، وبرلمان دفاعي إسلامي ومنظمة ثقافية إسلامية) فإن الكاتب الإسلامي فهمي قورو يرى أن «الرفاه» لم يفكّر حتى الآن بأسس السلطة في حال تقلّدها. وفي حين يسود الاعتقاد أنه سيطبق بعضاً مما هو في إيران والسعودية، فإن البعض يميل إلى أن «الرفاه» لن يكون هذا ولا ذاك، بل سيكون ما هو موائم لظروف تركيا الخاصة. فيما يرى الكاتب روشين تشاكر أن برنامج «الرفاه» فيه «قليل من الإسلام وقليل من الرأسمالية وقليل من الاشتراكية... بل إن الإسلام بالكاد يمرّ في بعض النقاط». ويتهم البعض «الرفاه» بأنه يتبع أسلوب «التقيّة» في نواياه الفعلية، حتى إذا ما تسلّم السلطة بان برنامجه عن «شريعة إسلامية كاملة».

غير أن هذا الرأي فيه بعض المبالغة. إذ ان «الرفاه» يضم إلى المتديّنين كل من يظهر اهتماماً به ولو كان غير متديّن. بل إن أرباكان نفسه حرص، بعد الهالة التي أحيطت بتشيللر كإمرأة جميلة، على أن يضم إلى صفوفه، وسط همروجة إعلامية، إحدى الطبيبات الجميلات السافرات، ويقدمها للإعلام على أنها «تشيللر الرفاه».

وسوف يتحدد جانب من مستقبل حزب «الرفاه» بتطورات المسألة الكردية. ذلك أن التوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة والسماح للأكراد بتأسيس أحزاب خاصة بهم سوف يحرم «الرفاه» من أصوات كردية كثيرة ويفقده أحد أهم قواعده في المناطق الكردية. والدولة التركية تدرك دور العامل الكردي في انتصار «الرفاه» الأخير، وتعبّر تشيللر عن ذلك علناً بالقول إنه اتفاق «بين الانفصاليين وأنصار الشريعة لتدمير جمهورية تركيا العلمانية».

الأوروبي (المسيحي). وجاءت أزمة البوسنة والصراع على قره باغ والمشكلة الكردية، وخسائر تركيا، التي لم تعوّض، بعد حرب الخليج الثانية، لتذكّر الناخب التركي بأنه مستهدف، كمسلم، من جانب الغرب المسيحي، رغم خمسين عاماً من العلمانية.

إلى ذلك، جاءت خطوات التحرر الاقتصادي التي بدأها طورغوت أوزال منذ مطلع الثمانينات ومستمرة الآن بقوة، مع «قرارات ٥ نيسان/ أبريل» التي أعلنتها رئيسة الحكومة السابقة طانسو تشيللر، لتزيد من الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، وإفراغ الريف من أبنائه الذين تدفقوا إلى المدن مشكّلين، بمدن الصفيح، أحزمة بؤس ذهبت معظم أصواتها للرفاه.

وتبقى برأينا، ثلاثة عوامل رئيسية ساعدت على نمو التيار الإسلامي في تركيا في السنوات الأخيرة.

الأول، انهيار الايديولوجيا الاشتراكية، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وكتلته الشيوعية، وبالتالي غياب اليسار، في الحالة التركية، كقوة بديلة لأحزاب اليمين وحاملة لهموم وقضايا الفئات الفقيرة والكادحة. فانتقلت «راية الأمل» إلى القوى المعارضة الأخرى وتُختصر رسمياً، بحزب الرفاه الذي نجح في تلقف شعارات اليسار وإطلاق اسم «النظام العادل» على برنامجه السياسي. وساعده في ذلك سلسلة فضائح الفساد والاختلاسات والرشوة والاثراء التي غرقت فيها الأحزاب الحاكمة، والانهيار الاقتصادي الخطير الذي اشتد منذ مطلع ١٩٩٤.

الثاني، التطورات المتعلقة بالمشكلة الكردية وتفاقم الانشطار، منذ عام ١٩٨٤، على أساس عرقي في المجتمع التركي، وهي مسؤولية تتحملها، تركيّاً، أحزاب السلطة، في حين يدعو حزب «الرفاه» إلى حل المشكلة الكردية، بعيداً عن الخيار العسكري، وعلى أسس «أخوية إسلامية» وإن كان لا يوضح تماماً طبيعة هذه «الأخوّة» وما إذا كانت تعني الاعتراف بحقوق ثقافية أو سياسية للأكراد. موقف «الرفاه» الانفتاحي هذا، دفع بقسم هام من الأكراد لتجيير أصواتهم إلى حزب الرفاه.

أما العامل الثالث، فيتعلق بالسباق على كسب النفوذ بين كل من إيران والسعودية. وهنا يُعتبر انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ محطة هامة في تاريخ الحركات الإسلامية في تركيا. وقد استفاد «الرفاه» من الدعم الذي تقدمه كل من الدولتين المذكورتين. ومع أن «الرفاه» يعتبر داخل تركيا «حزباً سعودياً» إلاّ أن طروحات أرباكان الخارجية المعادية بشدة للولايات المتحدة تتناقض مع هذه الصفة، مما يطرح علامات استفهام كبيرة حول الخط الحقيقي لأرباكان في حال استلامه السلطة، ثم إن أرباكان، وفي أكثر من مناسبة حساسة، كان يتصدى للحملات التي تشنها باستمرار الأوساط العلمانية التركية ضد إيران.

أخيراً، لا ننسى الإشارة إلى أن «الرفاه» حزب يمتاز عن غيره من الأحزاب بحسن التنظيم والانتشار والدعاية وباتساع الحضور النسائي في قاعدته الأمر الذي أكسبه أصواتاً إضافية.

أي مستقبل لـ«الرفاه» في تركيا؟

سوف يتحدد مستقبل «الرفاه» وفقاً لما قد يظهره من ممانعة ضد العوامل التي تعمل ضده، على مستوى قاعدته الحزبية، وعلى مستوى التعاطي مع النظام السياسي القائم.

٣ - انتخابات ١٩٩٥ ومأزق النظام

الانتخابات النيابية الأهم في تاريخ تركيا، التي جرت في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، كانت، كذلك، الأصعب. لكن النتائج التي أسفرت عنها كانت فائقة الدلالة لجهة تأكيد «جوهر» الصراع المستمر، بصيغ وأشكال مختلفة، منذ تأسيس الجمهورية العلمانية عام ١٩٢٣. وبالإمكان القول، إن المواجهة الحاسمة والأكثر شراسة بين التيارين الإسلامي والعلماني بدأت فور إعلان النتائج. وطرحت الخريطة البرلمانية الجديدة، والمشهد السياسي الذي تلا إعلان النتائج بصورة مكشوفة كل الأوراق على الطاولة، في منحى لا مثيل له في السابق، حيث أصيبت القوى الحزبية، اليمينية واليسارية، بصدمة كبرى ربما تمنت معها أن يفوز «الرفاه» (الإسلامي) بالغالبية المطلقة، فيتدخل الجيش و«ينهي» المسألة موفراً على هؤلاء حرجاً ما بعده حرج. وكم كان يتمنى زعماء حزبي اليمين، لو أنهما حصلا، مجتمعين، على الغالبية المطلقة، فلا يُحرَجوا للائتلاف مع أحد الحزبين اليساريين المتبقيين في البرلمان أو مع كليهما، حتى لا يبدو «الرفاه» في جانب وما تبقى من البرلمان في جانب آخر. لم يعد ثمة من مجال للمناورة أو «التحايل» على الشكل الذي سيتخذه الصراع في المرحلة المقبلة. فالمعركة بدأت الآن، كأن كل سنوات التجاذب الماضية على مدى عقود بكاملها كانت مجرد «تمارين» وتدريبات إلى أن تحين «ساعة الصفر». ولن يقدّر أحد أهمية ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات النيابية إلاّ بعد وقت طويل، وتركيا ستكون على موعد مع مفاجآت «ثقيلة» تعيد صياغة مسار الجمهورية للمرة الأولى منذ سبعين عاماً.

الاحتمالات القوية لفوز حزب «الرفاه» الإسلامي بالمركز الأول في الانتخابات، تحولت إلى «واقع كبير» على صعيد نسبة الأصوات التي حصل عليها أو عدد المقاعد العائدة له في البرلمان الجديد. فقد نال «الرفاه» نسبة ٢١,٣٢ في المئة أو ما يعادل ستة ملايين صوت، متقدماً بذلك بأقل من نقطتين على حزب «الوطن الأم» الذي حصل على ١٩,٦٦ في المئة وبفارق من الأصوات يصل إلى نصف مليون. أما حزب «الطريق المستقيم» فحلّ في المركز الثالث بنسبة ١٩,٢٠ في المئة وبتأخر عن «الرفاه» قارب ٧٠٠ ألف صوت. في حين نال حزب «اليسار الديموقراطي» ١٤,٦٥ في المئة وحزب «الشعب الجمهوري» ١٠,٧١ في المئة.

وما من شك في أن «الرفاه» استفاد كثيراً من الانقسامات في جبهتي اليمين واليسار ليتقدم إلى احتلال المركز الأول في الانتخابات. لكن في المقابل لا يمكن تفسير انتصار «الرفاه» بهذا العامل فقط. ذلك أنه في مقارنة بين نسبة الأصوات التي حصل عليها اليمين أو اليسار في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٩١ وبين ما حصلا عليه في الانتخابات الأخيرة، طرأ تحول واضح لدى الرأي العام التركي لمصلحة التيار الإسلامي على حساب تراجع كبير للأحزاب اليمينية واليسارية.

فقد تراجعت أصوات اليمين ممثلاً بحزبي «الطريق المستقيم» و«الوطن الأم» من ٥١ في المئة عام ١٩٩١ إلى ٣٩ في المئة في الانتخابات الأخيرة، أي بتراجع قدره ١٢ نقطة أو ما يعادل خُمس قوته السابقة. حزب «الطريق المستقيم» لوحده تراجع ٧ نقاط ففي عام ١٩٩١ نال ٢٧ في المئة فيما نال الآن ١٩,٢٠ في المئة أو ما يعادل رُبع قوته السابقة. وتراجع حزب «الوطن الأم» أربع نقاط من ٢٤ في المئة عام ١٩٩١ إلى ١٩,٦٥

ثم إن حزب «الرفاه»، ذا القاعدة السنيّة، لن يكون قادراً على فرض نظام شريعة خاص به دون الأخذ به
الاعتبار وجود كتلة تقدّر بـ١٨ ـ ٢٠ مليوناً من العلويين، ويُعرفون بأنهم قاعدة قوية للأحزاب العلمانية
ومحرومون، بضغط من رئاسة الشؤون الدينية (السنيّة)، من التمثل فيها والاعتراف بهم كمذهب أو كدين

إن الصراع الأساسي، لن يكون بين «الرفاه» والأحزاب العلمانية، بل بين «الرفاه» والجيش. ذلك
الأحزاب العلمانية في تركيا، ليست كذلك بالمعنى الدقيق، بل تضم في صفوفها اتجاهات إسلامية عديدة
وحزب الوطن الأم، في عهد أوزال، مثال حي على ذلك. (انفصلت القوى الإسلامية داخل الوطن الأم ع
بعدما نجح مسعود يلماز في هزيمة جناح أوزال خريف ١٩٩٢). بل إن مسعود يلماز نفسه صرح في ،
تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ قائلاً: «إن الدين محدّد أساسي في الشخصية القومية التركية». ويبدو مستغ
أيضاً أن يتقدم باقتراح إعادة فتح جامع أيا صوفيا للعبادة، مجموعة من نواب حزب «طانسو تشيللر»، حز
«الطريق المستقيم». وتشيللر نفسها دعت قبل أشهر لكي «نكون مالكين لميراثنا الإسلامي». ويذهب الصحا
جنكيز تشاندار إلى القول بأن الإسلام في تركيا ليس ديناً فقط بل هو «هوية وشخصية وثقافة».

إن أي تحرك «للمؤسسة الوحيدة التي لم تسقط والتي يجب المحافظة عليها قوية» ـ على حد تعبير مسؤ
عسكري تركي ـ مرتبط، بالمقابل، بما قد تتعرض له العلمانية من ضغوطات وما دامت الأمور تحدث في إ
الشرعية الحالية للنظام السياسي والحقوقي، فإن الجيش سيبقى بعيداً عن التدخل. لذا يمكن القول إن التطورا
في تركيا، لتطويق «الخطر الإسلامي» تسير في اتجاهين: إثارة الاضطرابات المدبّرة من قبل قوى معادية للحر
الإسلامية في اتجاه خلق الظروف المؤاتية والمبرّرة لقيام انقلاب عسكري تحت ذريعة حماية القانون والنظام؛
السعي لتعديل النظام الانتخابي على نحو يُسقط «الرفاه»، ديموقراطياً، من قبيل إجراء دورتي اقتراع بحي
يخسر أي مرشح رفاهي يتخطى الدورة الأولى، أمام خصمه الذي ستؤيده، نظرياً على الأقل، كل الأحزا
العلمانية في الدورة الثانية. وإلاّ فإن «الرفاه»، في حال استمرار الظروف الحالية، سيكون في طريقه لانتصار
الآخر.

ومع ذلك، بين خياري الانقلاب العسكري الذي قد يجرّ البلاد إلى حرب أهلية، وبين المخاوف من سيط
الإسلاميين على الحكم، على المجتمع المدني في تركيا أن يحثّ الخطى نحو ترسيخ الديموقراطية. وإذا كان
الديموقراطية قد نجحت في امتحانها أمام «الرفاه»، فإن على قوى المجتمع، بما فيها الجيش، أن يدع «الرف
يواجه امتحان الديموقراطية. فإن استطاع «الرفاه» مواجهة التحديات وحماية نمط الحياة اليومية للعلمانيين، ،
الإسلاميين في تركيا يكونون قد نجحوا في بحثهم عن خيار جديد للسلطة، وتكون تركيا قد نجحت
بحثها عن خيار جديد (ذي بعد إسلامي) للديموقراطية. ومسؤولية فتح التجربة الديموقراطية في تركيا ع
آفاق وأبعاد جديدة، مسؤولية جميع القوى في المجتمع التركي، لا «الرفاه» وحده، وهي تجربة تستحق أن تت
لها فرصة الاختبار لأن عواقب «استبعاد» الرفاه قد تكون أكثر من وخيمة.

في الانتخابات الأخيرة أو ما يعادل سدس قوته السابقة. وعلى جبهة اليسار نلحظ التراجع ذاته، إذ حصل حزبا «اليسار الديموقراطي» والحزب «الشعبي الاجتماعي الديموقراطي» (الآن حزب الشعب الجمهوري) عام ١٩٩١ على نسبة ٣١ في المئة هبطت الآن إلى ٢٤ في المئة بتراجع قدره ٧ نقاط أو ما يعادل ربع قوته السابقة. وإذا كان حزب «اليسار الديموقراطي» حقق تقدماً من ١٠,٨ في المئة عام ١٩٩١ إلى ١٤,٦٥ عام ١٩٩٥. فإن حزب «الشعب الجمهوري» تراجعت قوته إلى النصف تماماً من ٢٠,٨ في المئة عام ١٩٩١ إلى ١٠,٧١ عام ١٩٩٥.

في المقابل، وحده حزب «الرفاه» كان يحقق تقدماً تلو الآخر، ليس فقط منذ عام ١٩٩١ بل منذ الانتخابات البلدية العامة عام ١٩٨٩ عندما نال ما نسبته ٩,٨ في المئة فقط إلى ١٦,٩ عام ١٩٩١ (وكان متحالفاً مع حزب الحركة القومية اليميني وحزب الديموقراطية الاصلاحي) إلى ١٩,٠٧ في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤ ثم إلى ٢١,٣٢ في المئة في الانتخابات الأخيرة. أي أنه ضاعف قوته مرتين ونيّفاً بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٥. وإذا أخذنا تطور قوة «الرفاه» في الأعوام الأخيرة مقياساً لقوته المستقبلية لأمكن الاعتقاد أن الرفاه سيواصل تعزيز شعبيته وحضوره السياسي كلاعب أساسي وصعب في المعادلة الداخلية.

وهنا تبدو ذات دلالات مهمة خريطة الانتشار الحزبي لـ«الرفاه» على مدى مساحة تركيا. فقد أظهرت النتائج أن «الرفاه» حقق نتائج مهمة وتوسع كثيراً في مناطق لم يكن يحظى فيها بنفوذ قوي مثل المحافظات الواقعة على ساحلي بحر إيجه والبحر المتوسط. وعلى رغم أن حزب «الديموقراطية الشعبي» (الكردي) حصد، وبنسبة عالية، معظم أصوات الناخبين في المناطق الجنوبية الشرقية ذات الوجود الكردي المكثف، إلاّ أن الحزب الوحيد الذي وقف نِدّاً له وبفارق كبير عن الأحزاب التي حلّت في المركز الثالث في هذه المناطق، كان حزب «الرفاه» الذي، لو لم يخض الحزب الكردي هذه الانتخابات لكانت معظم الأصوات في المناطق الكردية ذهبت إليه، كما حدث عام ١٩٩٤. وإذا أضفنا إلى كل ذلك سيطرة «الرفاه» المطلقة في محافظات وسط الأناضول وشماله، وتزعمه مدينتي أنقرة واسطنبول، لأمكن القول إن «الرفاه»، وبخلاف كل الأحزاب الأخرى، له حضور قوي في معظم المناطق التركية على اختلاف أعراقها ومذاهبها ومستوياتها الاقتصادية. ولم يتأخر نجم الدين أربكان زعيم «الرفاه»، في القول إن حزبه الوحيد القادر على تقديم سياسة تجمع كل البلاد وتقدم العلاج لمختلف مشكلاتها.

ولم تحسم الانتخابات الزعامة في جبهة اليمين. فالتنافس الحاد بين زعيم «الوطن الأم» مسعود يلماز وزعيمة «الطريق المستقيم» طانسو تشيللر، من المرجح أن يستمر ولو قاما بتشكيل حكومة ائتلافية. ومن المفارقات أن «الوطن الأم» الذي تقدم في النسبة المئوية للأصوات على «الطريق المستقيم» بفارق ٠,٤٦ في المئة وحوالى مئتي ألف صوت، تخلّف عنه في عدد المقاعد النيابية، نظراً إلى طبيعة قانون الانتخاب المعمول به حالياً. إذ حصل الوطن الأم على ١٣١ مقعداً في مقابل ١٣٥ مقعداً لـ«الطريق المستقيم». وبالتالي لن يستطيع أحد من زعيمي الحزبين الادعاء، أن الناخب عقد له زعامة اليمين، علماً أن تشيللر لمّحت لاحقاً إلى أن حزبها خاض الانتخابات منفرداً، فيما تحالف «الوطن الأم» مع حزب «الاتحاد الكبير» الذي يرأسه

محسن يازجي أوغلو. أي أنه في حال حُسمت الأصوات التي نالها حزب «الاتحاد الكبير» فإن النسبة الفعلية التي حصل عليها «الوطن» ستتراجع، ما يدعم ادعاء تشيللر أن زعامة اليمين عائدة لها.

وبخلاف «التعادل» في جبهة اليمين، خرج بولنت أجاويد زعيم حزب «اليسار الديموقراطي» بنصر كبير هو الأول منذ أكثر من ١٥ سنة، حاسماً لمصلحته زعامة اليسار الاجتماعي على حساب تراجع كبير في شعبية حزب «الشعب الجمهوري» الذي تجاوز بقليل نسبة العشرة في المئة المطلوبة لدخول البرلمان.

وشكل حزب «الديموقراطية الشعبي» الكردي الذي يرأسه مراد بوزلاق والذي يرفع شعار الخبز والحرية والسلام، ظاهرة مثيرة للاهتمام عندما اكتسح كل الأحزاب الأخرى، بما فيها «الرفاه»، وحلّ في المركز الأول في المحافظات الكردية بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المئة. ولولا عدم تمكنه من بلوغ نسبة العشرة في المئة على مستوى تركيا، واكتفائه بنسبة ٤,١٧ في المئة، لكان يفترض أن يقدم إلى البرلمان ٢٥ نائباً فازوا بالمركز الأول في محافظات جنوب شرقي البلاد. ويرى زعيم الحزب بوزلاق أن الضغوطات التي مورست لدفع قسم من الناخبين إلى الاقتراع لمصلحة حزب «الشعب الجمهوري» لكي يتمكن من بلوغ نسبة العشرة في المئة، والتجاهل الإعلامي الظالم لحملة الحزب الانتخابية، كانت عوامل أساسية لسقوط الحزب على مستوى تركيا. ويرى بوزلاق أن من نابوا عن المناطق الكردية، بموجب قانون الانتخاب، وهم من حلّوا في المركز الثاني في هذه المناطق، هم أشبه بنواب «معينين» منهم إلى نواب اختارهم الشعب. وطالب بتعديل قانون الانتخابات مؤكداً أنه سيواصل المعركة الديموقراطية من خارج البرلمان. وهنا شاع، بعد إعلان النتائج وسقوط الحزب الكردي، «نداء» من زعيم حزب «العمال الكردستاني» عبد الله أوجالان يدعو فيه بوزلاق ومرشحي حزبه إلى الانضمام إلى «البرلمان الكردي في المنفى» التابع لحزب العمال الكردستاني الذي عقد حتى الآن ثلاثة اجتماعات في لاهاي وفيينا وموسكو. وما من شك في أن انتصار حزب بوزلاق في المناطق الكردية سيحرم الأحزاب الأخرى، باستثناء «الرفاه» نسبياً، من احتكار التحدث باسم هذه المناطق ويطرح، بصورة حادة، مسألة الحوار لحل المشكلة الكردية على أساس عرقي ستكون له مضاعفاته السلبية المؤكدة.

وشهدت الانتخابات الأخيرة خروجاً تاريخياً من البرلمان لإحدى الشخصيات التركية البارزة وهي ألب أرسلان توركيش زعيم حزب «الحركة القومية» اليميني المتطرف الذي فشل، بفارق ضئيل جداً، في تخطي حاجز العشرة في المئة ونال نسبة ٨,١٨ في المئة وما يزيد على المليوني صوت. وعزا توركيش هزيمة حزبه إلى سببين: الاستطلاعات التي كانت تنشر وتعطي حزبه أرقاماً منخفضة، وتضخيم الإعلام لدعوة أحد مرشحي الحزب، مدعي عام أمن الدولة السابق نصرت ديميرال، رفع الآذان باللغة التركية عوضاً عن العربية، ما أفقد الحزب جزءاً من أصوات الإسلاميين في قاعدته. ولا ريب في أن عدم تمثل الحزبين اللذين يمثلان الاستقطاب التركي ـ الكردي في البرلمان الجديد، ستكون له انعكاساته السلبية على جماهير الحزبين التي ستحاول التفتيش عن أساليب أخرى للتعبير عن آرائها خارج قبة البرلمان، في انتظار الانتخابات المقبلة.

أما الأحزاب الأخرى الصغيرة فلم تستطع أن تتجاوز نسبة واحد في المئة من الأصوات، وكان الفشل ذريعاً لجيم بوينر رئيس حركة الديموقراطية الجديدة، الذي أصيب بخيبة كبيرة، بعدما كان يأمل أن يحقق نتيجة أفضل بكثير. إلى ذلك غابت بعض الشخصيات المعروفة عن البرلمان الجديد بعدما فشلت في الفوز،

منها رئيس الحكومة السابق بيلديريم أقبولوت ووزيرا الخارجية السابقان ايلتير توركمان وجوشكون قيرجا، وخبيرا الاقتصاد المعروفان علي تيغريل ومحوي ايغيلميز، فيما فازت ١٣ امرأة، وأبرز فريق تشيللر «العسكري ـ الأمني»، دوغان غوريش، محمد آغار، نجدت منزير، إضافة إلى أول نائب غير مسلم منذ العام ١٩٦٠ هو رجل الأعمال اليهودي جيفي قمحي.

انتهت الانتخابات وفاز «الرفاه» بالمركز الأول وبمقاعد في البرلمان بلغت ١٥٨ مقعداً متقدماً على حزب تشيللر بـ٢٣ مقعداً و٢٧ مقعداً على حزب يلماز، فيما بلغت مقاعد حزب أجاويد ٧٦ مقعداً وحزب بايكال ٥٠ مقعداً. وفي نظرة حسابية إلى الخريطة الحزبية الجديدة لم يستطع أي حزب، كما في البرلمان السابق، وفي عدد كبير من البرلمانات السابقة، الحصول على غالبية ٥١ في المئة، أي ٢٧٦ من أصل ٥٥٠ مقعداً هم مجموع نواب البرلمان الحالي. ومنذ اللحظة الأولى لتبلور النتائج، كان السؤال المطروح. هل يكلّف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل رئيس الحزب الأكبر، «الرفاه»، نجم الدين أرباكان بتشكيل الحكومة الجديدة، وهل يستطيع تشكيلها، أم يُحرم أرباكان حتى من مجرد فرصة تكليفه بتشكيل الحكومة، ويتم تكليف شخصية أخرى للتصدي لهذه المهمة، ومن تراها تكون؟

لا يُلزم الدستور التركي رئيس الجمهورية تكليف رئيس الحزب الأول تشكيل الحكومة. لكن الأعراف المتبعة حتى الآن تقضي أن يكلف ديميريل أربكان القيام بهذه المهمة. وهنا بالضبط بدأت معركة التصدي لحزب «الرفاه» والحؤول دون تكليفه أو تشكيله حكومة جديدة. إذ يحتاج «الرفاه» إلى دعم أحد حزبي اليمين أو حزبي اليسار مجتمعين. ولم تمض ساعات على ظهور النتائج حتى كان الجميع أمام «حرج» كبير، وتسارعت التطورات. أربكان دعا ديميريل إلى احترام الأصول الديموقراطية واحترام خيار الأمة التي اقترعت لـ«الرفاه»، أي تكليفه تشكيل الحكومة، وهو أطلق دعوات مفاجئة للتعاون والائتلاف مع أي حزب آخر مهما كان اتجاهه، منتقداً «الغرف السوداء» التي تسعى لحرمان «الرفاه» حتى من «شرف» تكليفه، وليس فقط، تشكيل الحكومة الجديدة.

إن قطع طريق السلطة أمام «الرفاه» من دون أن يعتبر ذلك مساساً بالأصول الديموقراطية هو المأزق الأول الذي كان يتعين على النظام العلماني في تركيا مواجهته. أما المأزق الثاني، فهو أن البديل عن حكومة يشارك فيها «الرفاه»، هو حكومة يشارك فيها حزبا اليمين وأحد الحزبين اليساريين الآخرين، حتى تتمكن من الحصول على الغالبية المطلقة من الأصوات.

وحصل ما حصل بالفعل في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ عندما ضغط الجيش، من وراء الكواليس، لإكراه حزبي «الوطن الأم» و«الطريق المستقيم» على تشكيل حكومة أقلية ائتلافية تحظى بدعم حزب «اليسار الديموقراطي» «من الخارج»، وذلك قطعاً للطريق أمام نجم الدين أرباكان، زعيم «الرفاه»، لتشكيل حكومة مع الوطن، بعدما كُلِّف أرباكان بذلك مرتين، في كانون الثاني/ يناير، وفي شباط/ فبراير ١٩٩٦، وفشل في كلتا المحاولتين. لكن الحكومة اليمينية، لم تعمر أكثر من ثلاثة أشهر حيث قدّم مسعود يلماز استقالته في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٦، مع إعادة تكليف أرباكان للمرة الثالثة محاولة تشكيل حكومة جديدة وكان الحدث

التاريخي، نجاح أرباكان لأول مرة في ترؤس حكومة تركية بالائتلاف مع حزب الطريق المستقيم بزعامة طانسو تشيللر وذلك في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

نتائج الانتخابات النيابية العامة (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)

الحزب	مجموع الاصوات التي نالها	النسبة المئوية	عدد النواب
الرفاه (إسلامي)	٦،٠١٢،٤٥٠	٢١،٣٨	١٥٨
الوطن الأم (يمين)	٥،٥٢٧،٢٨٨	١٩،٦٥	١٣٢
الطريق المستقيم (يمين)	٥،٣٩٦،٠٠٩	١٩،١٨	١٣٥
اليسار الديموقراطي (يسار)	٤،١١٨،٠٢٥	١٤،٦٤	٧٦
الشعب الجمهوري (يسار)	٣،٠١١،٠٧٦	١٠،٧١	٤٩
الحركة القومية (يمين)	٢،٣٠١،٣٤٣	٨،١٨	-
الديموقراطية الشعبية (كردي)	١،١٧١،٦٢٣	٤،١٧	-
حركة الديموقراطية الجديدة (ليبرالية)	١٣٣،٨٨٩	٠،٤٨	-
الأمة (يمين)	١٢٧،٦٣٠	٠،٤٥	-
الولادة الجديدة (يمين)	٩٥،٤٨٤	٠،٤٥	-
العمال (يساري ماركسي)	٦١،٤٢٨	٠،٢٢	-
الحزب الجديد	٣٦،٨٥٣	٠،١٣	-
مستقلون	١٣٣،٨٩٥	٠،٤٨	-
المجموع	**٢٨،١٢٦،٩٩٣**	**١٠٠،٠٠**	**٥٥٠**

نسبة الأصوات التي نالتها الأحزاب الخمسة الأولى

منذ العام ١٩٨٩ (٪)

اسم الحزب	الانتخابات البلدية ١٩٨٩	الانتخابات النيابية ١٩٩١	الانتخابات البلدية ١٩٩٤	الانتخابات النيابية ١٩٩٥
الطريق المستقيم	٢٥،١	٢٧،٠	٢١،٥٢	١٩،١٨
الوطن الأم	٢١،٨	٢٤،٠	٢٠،٩٦	١٩،٦٥
الشعبي الاجتماعي (الشعب الجمهوري)	٢٨،٧	٢٠،٨	١٣،٤٩	١٠،٧١
اليسار الديموقراطي	٩،٠	١٠،٨	٨،٨	١٤،٦٤
الرفاه	٩،٨	١١،٩	١٩،٠٧	٢١،٣٨

تطور أصوات الحزبين اللذين أسسهما نجم الدين أرباكان

الحزب	سنة الانتخابات	نوع الانتخابات	النسبة المئوية
حزب السلامة الوطني	١٩٧٣	نيابية	١١،٨
	١٩٧٧	نيابية	٨،٦
حزب الرفاه	١٩٨٤	بلدية	٤،٤
	١٩٨٧	نيابية	٧،١٦
	١٩٨٩	بلدية	٩،٨
	١٩٩١	نيابية	١٦،٩
	١٩٩٤*	بلدية	١٩،٠
	١٩٩٥	نيابية	٢١،٣

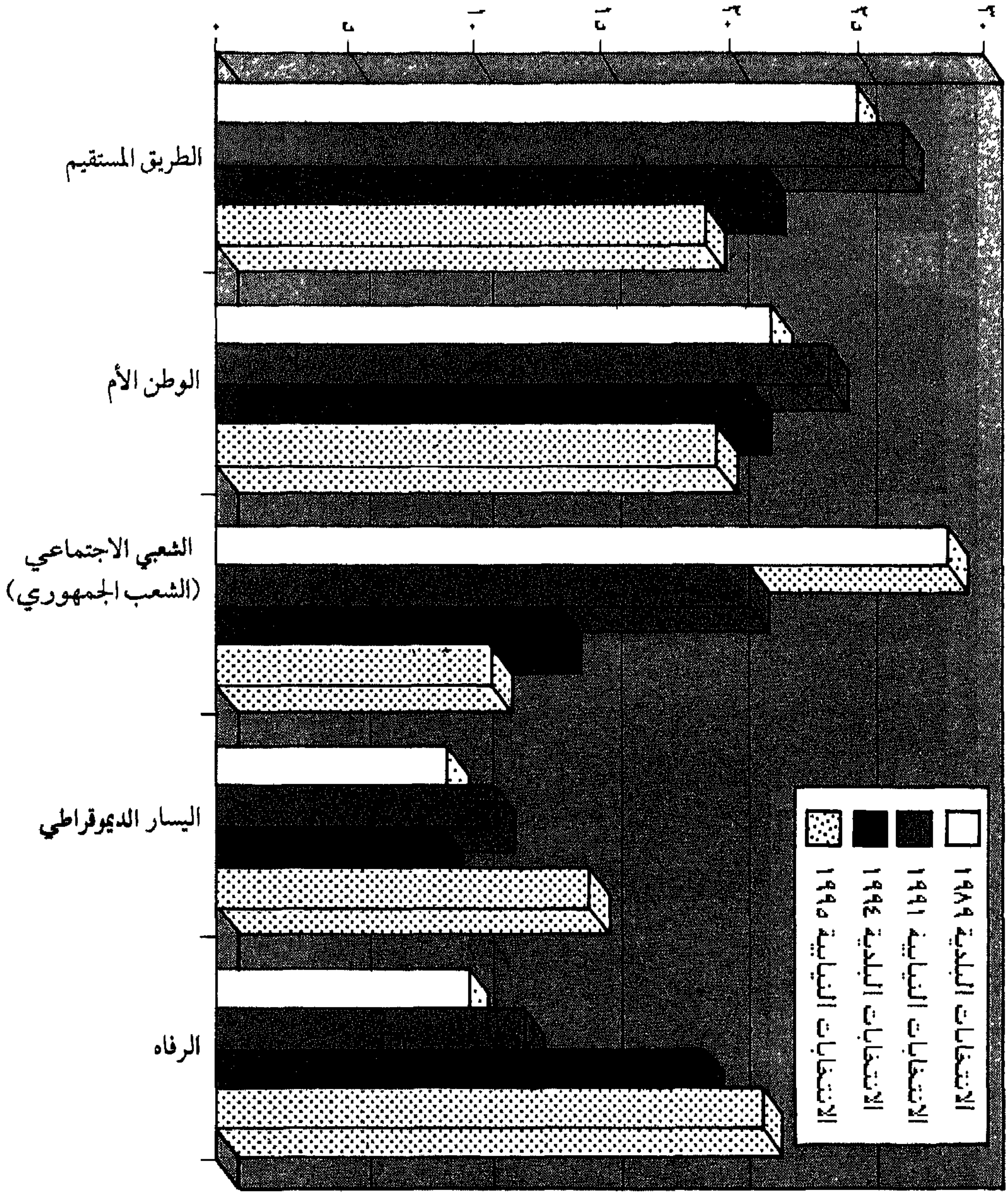
* بالتحالف مع حزبي الحركة القومية وحزب الديموقراطية الإصلاحي.

تطور أصوات احزاب اليمين واليسار والرفاه بين ١٩٨٧ و١٩٩٥

	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٤	١٩٩٥
أحزاب اليمين (الوطن الأم والطريق المستقيم)	٥٤،٠١	٥١،٠٤	٤٢،٥٠	٣٨،٩٠
أحزاب اليسار (الشعبي الديموقراطي واليسار الديموقراطي)	٣٢،٤١	٣١،٥٠	٢٧،٠٥	٢٥،٣٧
الرفاه	٧،٢	١١،٩	١٩،١	٢١،٣

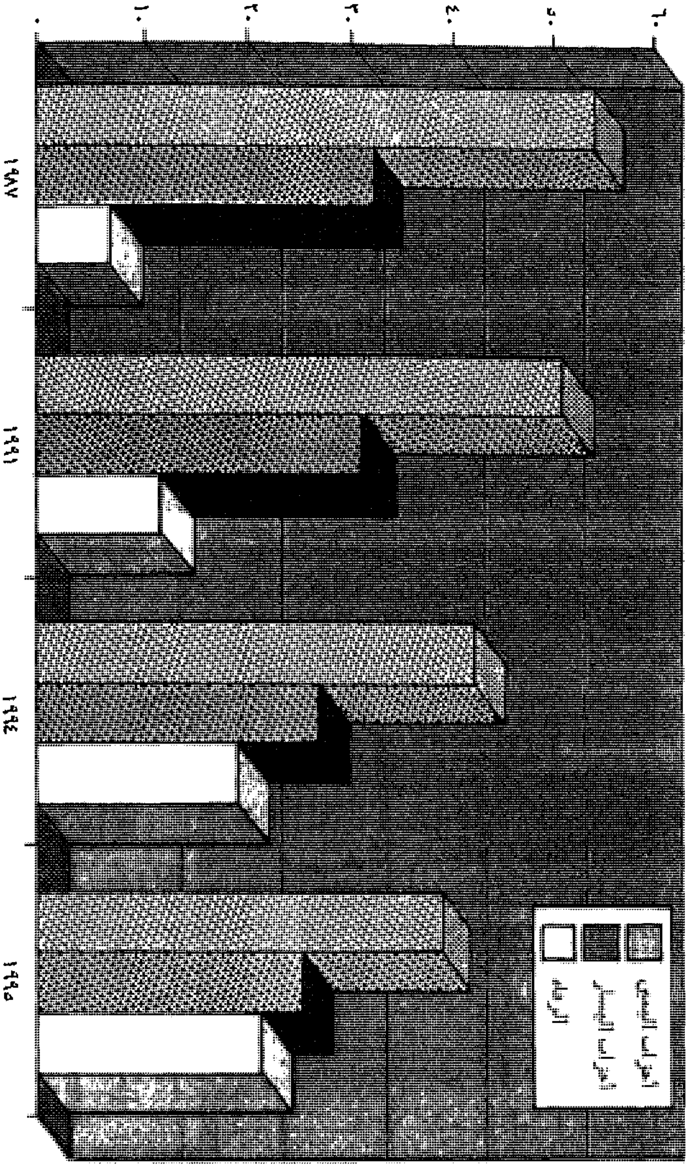
نتائج الانتخابات البلدية الفرعية (٪) ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٦

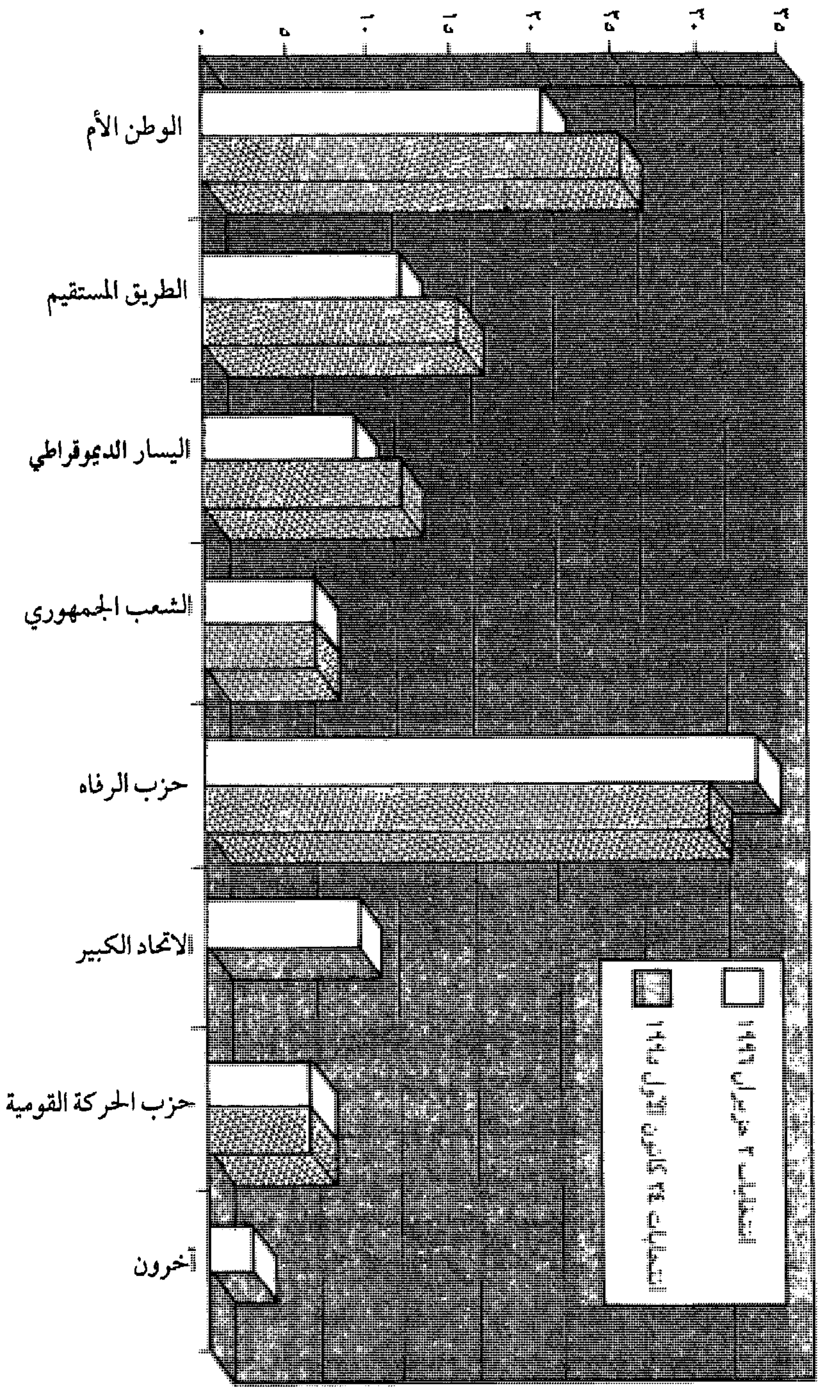
		انتخابات حزيران ١٩٩٦	المجموع	انتخابات ٢٤ كانون الاول ١٩٩٥	المجموع
أحزاب اليمين	الوطن الأم	٢٠،٨٩	٣٢،٨٨	٢٥،٤٨	٤١،١١
	الطريق المستقيم	١١،٩٩		١٥،٦٣	
أحزاب اليسار	اليسار الديموقراطي	٩،١٢	١٥،٧٩	١١،٩٩	١٨،٦٨
	الشعب الجمهوري	٦،٦٧		٦،٦٩	
أحزاب إسلامية	حزب الرفاه	٣٣،٥٢	٤٢،٧٦	٣٠،٦٣	
	الاتحاد الكبير	٩،٢٤		-	
قوميون	حزب الحركة القومية	٦،٣٧		٦،١٢	
آخرون		٢،٦٤		-	



نسبة الأصوات التي نالتها الأحزاب الخمسة الأولى منذ العام ١٩٨٩ (٪)

تطور أصوات أحزاب اليمين واليسار والرفاه
بين ١٩٨٧ و١٩٩٥





نتائج الانتخابات البلدية الفرعية (٪)
٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٦

المشهد الذي تابعته تركيا ظهر السبت ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ كان فريداً من نوعه: رجل من عمره، مؤمن يؤدي واجباته الدينية كاملة مذ كان صغيراً ويريد إقامة نظام الشريعة الإسلامي نهاية العقد الخامس، سافرة، جميلة شقراء الشعر، ورمزٌ للمرأة المتحررة العصرية بالمفهوم الغربي تخشى الظهور وهي تسبح مرتدية المايوه، ورئيسة أحد أكبر الأحزاب العلمانية في تركيا. نجم الد زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي وطانسو تشيللر، زعيمة حزب «الطريق المستقيم»، جلسا ظهر ذلك إلى جنب، معلنين ولادة أول حكومة يترأسها إسلامي في تركيا العلمانية منذ العام ١٩٢٣، في الأهم في التاريخ الإسلامي، حدثٍ تتكثف فيه الدلالات والرموز بصورة لم يسبق له مثيل.

في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٦ تشكلت حكومة ائتلافية بين حزبي «الرفاه» و«الطريق المستقيم أولى دلالاتها، طي مرحلة وبدء مرحلة جديدة من تاريخ تركيا. لقد طويت، في الجوهر، صفحة فانضمت إلى قائمة الايديولوجيات الكبرى التي كان القرن العشرون شاهداً على بزوغها كما الشيوعية، الفاشية، النازية، والصهيونية بمعناها الجغرافي بعد بدء عملية التسوية بين العرب وإ كانت الكمالية، التي تأسست على تصفية كل المظاهر الإسلامية في عشرينات وثلاثينات هذا الق على احتضارِها وفشلِ الأسس التي قامت عليها، عندما ترأس إسلامي، يدعو علناً إلى تطب الإسلامية، حكومة النظام الذي أنتجته. وإذا كان هذا التطور التاريخي لا يعني بطبيعة الحال إسلامي، إلاّ أنه يشرع الباب واسعاً أمام بدء مرحلة جديدة، تعيد الاعتبار إلى المثل والقيم الاجتماع دون إغلاق الأبواب أمام الدخول إلى العصر الحديث، بكل المنجزات الإيجابية التي قدمتها الحض للبشرية.

الاعتراف المتبادل

جاء تشكيل الحكومة الجديدة ليفتح صفحة «الاعتراف المتبادل» بين النظام العلماني والحركة الإ تركيا. لم يعد حزب «الرفاه»، الممثل «شبه الحصري» للإسلام السياسي في تركيا منذ أكثر من ربع الخارج على الشرعية والقانون. بل اكتسب، منذ هذه اللحظة، شأنه سائر الأحزاب الأخرى، مشر ضمن النظام السياسي القائم. في المقابل، ومن خلال البيان الوزاري للحكومة الجديدة، تقدم «الر إلى منتصف الطريق، معلناً ولاءه لمبادىء الجمهورية التي أسسها أتاتورك وفي مقدمتها العلمانية، و الأكثرية وخضوعه لشروطها وقواعدها والقوانين التي تحكم هذه اللعبة. وكنتيجة لهذه الدلالة الت لتركيا وللتجربة الإسلامية الجديدة فيها، أن يقدما «نموذجاً» للدول المسلمة والعربية حيث تتوا- والحركات الإسلامية في لعبة «التجاهل المتبادل»، فلا توفّر الأنظمة ديموقراطية حقيقية تتاح ال للجميع لممارسة حقّهم في العمل السياسي والوصول إلى السلطة، ولا تجد الحركات الإسلامية ـ اعتماد أساليب غير ديموقراطية من العنف والاغتيالات والخطف وسائر أنواع «الإرهاب». إن التجر

التي تظهر الآن في تركيا تقدّم فرصة ذهبية للاستفادة منها ولإنتاج شكل جديد من أشكال التعاطي الحضاري والخلاّق بين الأنظمة في الدول المسلمة والعربية وبين حركات المعارضة الإسلامية منها وغير الإسلامية.

كيف وصلت تركيا إلى هذه اللحظة التاريخية من «التزاوج» العلماني ـ الإسلامي؟

شكّلت الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، محطة فاصلة في الحياة السياسية التركية. ففي تلك الانتخابات فاز حزب «الرفاه»، لأول مرة في تاريخ تركيا، بالمركز الأول بنسبة ٢١,٣ في المئة وبـ١٥٨ مقعداً نيابياً، في حين تراجعت أصوات الأحزاب العلمانية، اليمينية منها واليسارية، بنسبة كبيرة عن انتخابات ١٩٩١، وتعذّر على حزبي اليمين مجتمعين أو حزبي اليسار مجتمعين بلوغ نسبة ٥١ في المئة من المقاعد النيابية الضرورية لتشكيل ائتلاف حكومة بمعزل عن مشاركة «الرفاه». ومع أن زعيمي حزبي اليمين: مسعود ييلماز (الوطن الأم) وطانسو تشيللر (الطريق المستقيم) تبادلا حملة انتقادات شخصية شرسة أثناء الحملة الانتخابية، إلاّ أن الجيش التركي دفع في اتجاه الحؤول دون ائتلاف بين أي منهما مع حزب «الرفاه»، وأرغمهما في النهاية، وبعد شهرين من فراغ سياسي ومساومات ومناورات، على تشكيل حكومة ائتلافية فيما بينهما برئاسة ييلماز نالت الثقة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٦. لكن الخلافات بين الزعيمين الشابين ييلماز وتشيللر، انتقلت إلى داخل الحكومة وساهم في استعار أوارها حزب «الرفاه» الذي «تواطأ» مع ييلماز من أجل فتح التحقيق مع تشيللر في عدة قضايا بتهمة الفساد وإساءة استخدام المال العام. وهذا أدى إلى انسحاب تشيللر من الحكومة التي ما لبث رئيسها ييلماز أن قدم استقالته في السادس من حزيران/ يونيو ١٩٩٦ . أمام انقسامات اليمين واليسار، أصبحت خيارات المؤسسة العسكرية، محدودة جداً: أما إجراء انتخابات نيابية مبكرة وإما حكومة ائتلافية بمشاركة «الرفاه» وإما... انقلاب عسكري. لكن خيار الانتخابات المبكرة، الذي كان مرجحاً، سقط نهائياً بعد الانتصار الكاسح لحزب «الرفاه» في الانتخابات البلدية الجزئية التي جرت في الثاني من حزيران/ يونيو ١٩٩٦، وبنسبة قدرها ٣٣,٥ في المئة، فيما لم تتجاوز النسبة التي نالها حزبا «الوطن» و«الطريق المستقيم» مجتمعين الـ٣٢,٥ في المئة. وبات جلياً في أثرها أن «الرفاه» يتجه، في حال إجراء انتخابات نيابية عامة، إلى تسجيل انتصار أكبر من الذي حققه في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ويكون النظام عندها أمام مشكلة أكبر مع «رفاه» أكبر وأقوى مما هو عليه الآن. أما خيار الانقلاب العسكري، مع انتفاء «خطر إسلامي» جدّي، وفي ظل نمو النزعة الليبرالية في المجتمع والاقتصاد، ولا سيما في الإعلام، وفي ظل الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي للتقارب مع تركيا، وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان وترسيخ الديموقراطية والحريات، فسيجلب لتركيا من الأذى والأضرار ما يفوق كثيراً فوائده.

أمام هذا الحائط المسدود، بدا أن السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق الذي لم تعرف تركيا مثيلاً له من قبل، هو إشراك حزب «الرفاه» في السلطة مؤتلفاً مع أحد الأحزاب اليمينية. وبعد أن نجح أرباكان، زعيم «الرفاه»، في نسف الحكومة السابقة من الداخل عبر تحريك ملف الدعاوى لا سيما ضد تشيللر، عاد ومارس اللعبة ذاتها عبر «طي» و«لفلفة» ملف الفضائح ضد زعيمة «حزب الطريق المستقيم»، في ما اعتبر «رشوة» علنية، عندما عارض نواب «الرفاه» فتح تحقيق مع تشيللر بشأن فضيحة «المدفوعات السرية» حيث اتهمت تشيللر بتبديد حوالى ٦,٥ ملايين دولار. وكان أمام تشيللر واحد من خيارين لا ثالث لهما: أما انتهاء حياتها

فرص نجاح الحكومة

السؤال الذي يتردد على كل لسان منذ الإعلان عن تشكيل حكومة بزعامة نجم الدين أرباكان: هل من فرصة لنجاح الحكومة الجديدة؟ وما هو الموقف الفعلي للمؤسسة العسكرية منها؟ لن يجادل أحد في أن الفوارق والاختلافات بين حزبي «الرفاه» و«الطريق المستقيم» شاسعة. وباستثناء النظرة شبه المشتركة إلى مسألة الخصخصة في الاقتصاد و«الارهاب الكردي»، لا يمكن الادعاء أن ثمة تقاطعاً ولو في الحد الأدنى في المواقف إزاء مختلف القضايا الرئيسية على الصعيدين الداخلي والخارجي. لكن ما يعزز من فرص نجاح هذه الحكومة أن فشلها سيكون خطراً على مستقبل كل من طرفيها. لقد ركبت تشيللر مركباً لعله الأكثر وعورة في حياتها السياسية. ولن يغفر لها العلمانيون الآخرون «خطيئة» الائتلاف مع «الرفاه». وتشيللر، العدو اللدود لأرباكان، ما كان لها أن تقدم على هذه المغامرة ـ المقامرة لو كان متاحاً أمامها بديل آخر خلاف السماح للآخرين بنحرها سياسياً. لذا ستكون تشيللر، وحزبها، حريصين كل الحرص على إثبات صحة خيارهم في الائتلاف مع «الرفاه» والدفع بكل قوة نحو تعزيز فرص نجاح الحكومة وإن في مجالات محدودة. لأن خلاف ذلك يعني الموت الأكيد لتشيللر وما تمثله حزبياً. في المقابل، يدرك نجم الدين أرباكان أن المهمة التي يتصدى لها، بصفته أول رئيس إسلامي لحكومة تركية، هي التحدي بعينه، وخوض مجازفة خطرة جداً في محيط متلاطم عاصف هائج من الأزمات الاقتصادية والأخلاقية والعرقية والمذهبية والإقليمية والدولية. لذا لن يبخل أرباكان بنقطة عرق واحدة من أجل الاحتفاظ بالسمعة والرصيد الذي راكمه خلال ثلاثة عقود من عمره السياسي. وفي ظل الاختلاف الكبير في برنامج الحزبين، فإن الفرصة متاحة لكليهما لـ«عقلنة» توجهاتهما، والالتقاء في منتصف الطريق في أكثر من قضية، ما يحمل على الاعتقاد أن الفرصة متاحة، أمام تركيا كذلك، لـ«تظهير» سياسة جديدة ونمط جديد في التعاطي مع مختلف مشكلاتها.

الجيش وسيناريو «التوريط»

لكن نجاح الحكومة الجديدة مرتبط كذلك بحقيقة موقف الجيش التركي منها. وإذا كان نجاح أرباكان وتشيللر في الوصول إلى «لحظة» تشكيل حكومة ائتلافية فيما بينها، مؤشر ضمني على موافقة الجيش على هذه الحكومة، إلاّ أن موقف الجيش بالنسبة لما يلي تلك «اللحظة» يشوبه الغموض. فإذا كان الجيش راغباً بجدية وإخلاص في إنقاذ تركيا من الفوضى السياسية والاقتصادية، ومن التوترات المتفاقمة في علاقاتها الإقليمية فإن فرص نجاح الحكومة ستتعزز. لكن، وهنا يطرح سيناريو شائع جداً في تركيا هذه الأيام، ستكون الحكومة الجديدة في طريقها إلى فشل ذريع في حال كان الجيش يهدف، من خلال «تمرير» مثل هذه الحكومة، إلى «توريط» حزب «الرفاه»، ومعه تشيللر لصالح ييلماز، كأقرب السبل لوقف صعوده الصاروخي «وتنفيس» الهالة التي تحيط به. فحزب «الرفاه»، ما فتىء يكبر ويتضخم بصورة مثيرة خلال سنوات قليلة. وتعليل ذلك كونه حزب معارضة وسط أحزاب سلطة فاسدة. وأن تكليف «الرفاه» التصدي لهذا الكم الهائل من المشكلات المزمنة في تركيا، اقتصادياً واجتماعياً وفي ما يتعلق بالمسألة الكردية والاتفاق العسكري مع إسرائيل.. الخ، سيكون من باب «المهمة المستحيلة». وتوقع عجز «الرفاه» عن التصدي لحل كل هذه المشكلات أو حتى قسم منها، خاصة مع المحاولات المتعمدة للعرقلة (من جانب الجيش والأحزاب العلمانية الأخرى)، وفقاً لهذا

السياسية من خلال التحقيقات ضدها، وأما المشاركة في حكومة ائتلافية مع «الرفاه»، تطوي ملف فسادها وتنقذ مستقبلها السياسي أمام خصمها اللدود مسعود يلماز. وما من شك في أن قرار تشيللر الدخول في ائتلاف مع «الرفاه» كان من «الشجاعة» بحيث أن أكثر المراقبين تفاؤلاً، لم يكن يتوقع هذا القرار من زعيمة كانت تعتبر قبل أشهر قليلة فقط، أن الائتلاف مع «الرفاه» سيدخل تركيا في «الظلام».

مشاركات سابقة

يشارك نجم الدين أرباكان في السلطة للمرة الأولى بصفته رئيساً للحكومة. لكنه، عندما كان رئيساً لحزب «السلامة الوطني»، مارس الشراكة الحكومية ثلاث مرات، في السبعينات. وكان العامل الأساسي في دخوله شريكاً في حكومات تلك الفترة، ليس لكونه حزباً أساسياً، فنسبة الأصوات التي نالها عام ١٩٧٣ لم تتعد الـ١١,٨ في المئة وعام ١٩٧٧ الـ٨,٦ في المئة، بل لأنه تحوّل، بعدد نوابه القليل جداً، إلى «مفتاح» ضروري للحزبين المتنافسين آنذاك: الشعب الجمهوري (اليساري) والعدالة (اليميني) ليتمكن أحدهما من نيل الثقة في البرلمان. وعلى هذا شارك حزب «السلامة الوطني» في الائتلاف الحكومي الذي شكّله بولنت أجاويد زعيم حزب «الشعب الجمهوري» في ٢٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٤، وتولى فيه نجم الدين أرباكان، زعيم «السلامة الوطني» نيابة رئاسة الحكومة فيما تولى أنصاره ست حقائب وزارية من أصل ٢٣ حقيبة، بينها حقائب أساسية، وهي: العدل، الداخلية، التجارة، الثروة الغذائية والحيوانية، الصناعة والتكنولوجيا، وإحدى وزارات الدولة. وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٥، دخل حزب «السلامة الوطني» مع حزبين يمينيين صغيرين، شريكاً في ائتلاف حكومي ثانٍ بزعامة سليمان ديميريل رئيس حزب «العدالة»، وتولى أرباكان مرة ثانية نيابة رئاسة الحكومة، مع سبع حقائب لأنصاره هي: العدل، الداخلية، الإسكان، الثروة الغذائية والحيوانية، العمل، الصناعة، وإحدى وزارات الدولة. ودخل حزب «السلامة الوطني»، مرة ثالثة، شريكاً في ائتلاف حكومي ترأسه ديميريل عام ١٩٧٧، وتولى أرباكان نيابة رئاسة الحكومة وست حقائب وزارية لأعضاء من حزبه هي: الداخلية، الثروة الغذائية والحيوانية، العمل، الصناعة والتكنولوجيا، الإعمار والإسكان، ووزارة الغابات.

«الرفاه» مركز اليمين

مع انتخابات ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ثم مع تشكيل حكومة برئاسة نجم الدين أرباكان، يبدو أن حزب «الرفاه» في طريقه للتحول إلى «مركز» اليمين السياسي في تركيا. وبعدما اجتمعت القوى المعارضة لحزب «الشعب الجمهوري»، حزب أتاتورك، ومن ضمنهم الجماعات الإسلامية على اختلاف اتجاهاتها ونزعاتها، تحت مظلة الحزب «الديموقراطي» في الخمسينات، وتحت مظلة حزب «العدالة» في الستينات ونسبياً في السبعينات، وتحت مظلة «حزب الوطن الأم» في الثمانينات، أظهرت الخريطة الحزبية في تركيا منذ أواخر الثمانينات تفككاً في جبهة اليمين (أيضاً مع تفكك موازٍ في جبهة اليسار) الذي انقسم بين حزبي «الوطن الأم» وحزب «الطريق المستقيم» (وريث حزب العدالة). وهذا الانقسام كان من العوامل الأساسية لـ«تسلّل» حزب «الرفاه» وتحقيق نمو مطّرد في نسبة الأصوات التي حصل عليها منذ العام ١٩٨٩ مقابل انحسار مستمر لشعبية حزبي اليمين. وتحوّل حزب «الرفاه»، مع انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، إلى حزب اليمين الرئيسي وترسّخت هذه الصفة المركزية في ترؤسه التشكيلة الحكومية الجديدة.

السيناريو، يعني أن «الرفاه» سيصطدم بالزجاج الذي يخرجه، من التجربة الحكومية الجديدة، مثخناً بالطعنا، ويعيده إلى حجمه الطبيعي كمجرد واحد من الأحزاب الموجودة، وفاقد الصدقية أمام قاعدته.

«النظام العادل» أمام التحدي

إذا أخذنا الجانب النظري من طروحات أرباكان على الصعيدين الاقتصادي والسياسي الداخلي والخارجي فإن تحقيقها لا يتطلب حكومة ائتلافية، أو حتى حكومة رفاهية بالكامل، بل يتطلب ثورة بكل معنى الكلم وهذا أمر متعذر.

يطرح أرباكان شعار «النظام العادل»، وهي التسمية الضمنية لـ«النظام الإسلامي». ومختصر هذا النظ العادل اقتصادياً خمسة عناوين هي رفض: الربا، الضرائب المجحفة، صك النقود بلا رصيد، النظام المصرف الجائر، نظام القروض. أما على الصعيد السياسي الخارجي فيطرح «النظام العادل» أيضاً خمسة عناوين ه تشكيل: أمم متحدة إسلامية، سوق إقتصادية مشتركة إسلامية، يونيسكو إسلامية، صندوق نقد إسلام و«ناتو» أي حلف دفاعي إسلامي. لكن إذا أخذنا تجربة حزب «الرفاه» في البلديات التي فاز بمعظمها، و سيما في اسطنبول وأنقرة، في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤، لا يتوقع أن يمضي أرباكان قدماً في تحقيق أي م العناوين العشرة المذكورة التي هي أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، وإلى الديماغوجيا الإعلامية منها إلى طروحات جدية. فالرفاهيون كانوا يشيرون في برنامجهم الانتخابي للبلديات، في اسطنبول مثلاً، إلى نيته إقفال أماكن اللهو (البارات) وأماكن بيع المشروبات الكحولية، وإغلاق بيوت الدعارة وبناء جامع في منط «تقسيم»، الحي الراقي والغربي في قلب اسطنبول. لكن شيئاً من هذه الدعاية «الإسلامية»، بعد سنتين عل توليهم السلطة البلدية، لم يتحقق. وكان الإنجاز الأساسي هو في الخدمات التي لا طابع إسلامي لها، مث الطرق والمياه والكهرباء والأسواق ووسائل النقل.. الخ. إذا أخذنا هذه التجربة مؤشراً على ما ستكون عل سياسة «الرفاه» في الحكومة، فإن التوقعات تنسجم مع صفة «البراغماتية» (الواقعية) التي تطلق على أرباكان كما في السياسة الداخلية كذلك في السياسة الخارجية، فضلاً عن أن الوزارات الأساسية، مثل الخارج والدفاع والداخلية والتعليم، هي بيد وزراء في حزب «الطريق المستقيم». ويكبر هذا التوقع إذا أضفنا (إل البلديات) برنامج الحكومة التي يترأسها أرباكان، مقياساً لحركته السياسية المستقبلية. فأرباكان نادى مرا وتكراراً ومنذ أوائل السبعينات بإنهاء العلمنة وقطع التواصل مع أوروبا والغرب وإسرائيل والتكامل مع العا الإسلامي. لكنه، منذ الانتخابات النيابية ١٩٩٥ بدأ يعدّل من خطابه السياسي بصورة ملفتة إزاء هذه القضا وصولاً إلى «احترام المبادىء الديموقراطية والعلمانية لأتاتورك... واستمرار العمل على اندماج تركيا بأوروب كما جاء في البيان الوزاري. كما أن أرباكان، شأنه سائر الزعماء الأتراك الآخرين، يفصل بين المسألة الكرد و«إرهاب حزب العمال الكردستاني»، حيث تعهد بيان الحكومة الجديدة «الاستمرار وبكل قوة في مكافح الإرهاب الانفصالي» ما يعني أن السياسة الرسمية التقليدية إزاء التعاطي مع المسألة الكردية ستستمر مـ أرباكان، على الأقل في خطوطها العامة. وهذا يجرّ إلى الاصطدام بالموقف السوري المُتَّهم، تركياً، بدعـ حزب «العمال الكردستاني». ومع أن أرباكان سيحاول، على الأقل، «تجميد» التوتر مع سوريا وإيران، كـ التعاون مع إسرائيل، عند حدودهما الحالية، مع بذل جهود على طريق إيجاد «كوة نور» في نفق العلاقات بيـ

تركيا وجيرانها العرب بشأن مسائل المياه والإرهاب والحدود، إلاّ أن حرص أرباكان، في الوقت نفسه، على ترسيخ موقعه الجديد في رئاسة الحكومة، بعد حياة سياسية حافلة عمرها ٢٧ سنة، ومن خلال عدم إحداث «نقزات» فورية للنظام، سيجعل التفاؤل بتحسن سريع وكبير في العلاقات بين تركيا وجيرانها، في غير محله.

«عين» التاريخ

إن أرباكان، وحزب «الرفاه»، أمام امتحان صعب جداً. فبين الوفاء لطروحاته النظرية وبين الحرص على «طمأنة» النظام العلماني، لن يستطيع أحد التكهن بما ستنتهي إليه هذه التجربة الفريدة من نوعها. لكن شيئاً واحداً مؤكداً، وهو أن التزاوج الإسلامي ـ العلماني الجديد، سيتيح الفرصة لكل الإسلاميين والعلمانيين في تركيا لمراجعة ضرورية لسبعين عاماً من «الجمهورية الأولى» ما سينتج عنه بالتأكيد «نموذج» جديد أكثر من ضروري لعودة تركيا إلى هويتها، وفي الوقت نفسه إيجاد موقع راسخ لها في «عصر الحداثة». الأنظار، كل الأنظار، شاخصة الآن إلى تركيا... وعين التاريخ كذلك.

وفي ذلك إيماءة إلى دعم غير مباشر لها ولحزب «الطريق المستقيم» وهذه مسألة مهمة. إذ من الخطأ اعتبار المجموعات الإسلامية من دعامات حزب «الرفاه». فالعديد من هذه المجموعات يعمل من ضمن النظام ومع أحزاب اليمين وله تأثير كبير في المجالات الاجتماعية والثقافية. إن «الرفاه» هو مركز الإسلام السياسي بينما فتح الله غولين مركز الإسلام الاجتماعي، وهذا نوع من «الاستثمارات» على المدى الطويل. في حين أن «الرفاه» هو حزب يتعاطى السياسة يوماً بيوم.

● كيف تقوّم العلاقات الخارجية للأحزاب والجماعات الإسلامية في تركيا؟

ـ علاقة الأحزاب الإسلامية في تركيا بالخارج مصدرها، نظرياً، انتماء الجميع إلى «أمة» واحدة.

لكن على الصعيد المادي فإنها تمول نفسها بنفسها، لا سيما من خلال العمّال الأتراك الموجودين في الخارج. إلاّ أنه قد تتلقى بعض المجموعات دعماً خارجياً، لكنه ليس أساسياً.

أما حزب «الرفاه» فله وضع مثير بالفعل. فهو حزب براغماتي إلى أقصى حد، ويتعامل مع أطراف ودول متعددة ومتناقضة. ويتعامل مع مجموعات إسلامية مثل الإخوان المسلمين في مصر والإخوان المسلمين في الأردن ومع «الجماعة الإسلامية» في باكستان ومجموعات إسلامية أخرى في أفغانستان ومع جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر.

● هل هناك احتمال أن يصل «الرفاه» إلى السلطة؟

ـ في هذه المرحلة لا يمكن أن يصل بمفرده. لكن قد يكون شريكاً في ائتلاف أو حتى رأس ائتلاف ويكون نجم الدين أرباكان رئيساً للحكومة، وقد يتاح ذلك فيما لو حل «الرفاه» أولاً في الانتخابات النيابية القادمة.

وهذا ليس مستبعداً. الاحتمال الآخر. وهو مهم جداً أيضاً، هو أن يكون «الرفاه» حزب المعارضة الرئيسي. لكن إذا استمرت الظروف على ما هي عليه الآن فإن «الرفاه» قد يتسلم السلطة بمفرده ودون أي ائتلاف.

● وما سيكون عليه موقف الجيش في هذه الحالة؟

ـ إنه السؤال الأكثر مصيرية. قد يكون «الرفاه» تحت رقابة صارمة من الجيش. و«الرفاه» لن يُقدم على ما قد يثير مخاوف الجيش.

في الجزائر لم يسمح الجيش للإسلاميين باستلام السلطة. أما في تركيا، ومع أن واقع الانقلاب قائم، إلاّ أنه من المرجح أن تتاح لـ«الرفاه» ممارسة السلطة. وإذا لم يقم بممارسات خاطئة فلن يحدث إنقلاب عسكري. وفي حالة وصول «الرفاه» إلى السلطة، سيصبح الجيش أكثر قوة من ذي قبل، لأن الذين يعارضونه من أحزاب ورأي عام سيرون في الجيش المنقذ الوحيد وسيشكرون الله على وجود جيش يحظى بدعم اجتماعي قوي.

● هل يمكن أن تشهد الخريطة السياسية تغييراً كبيراً في حال وصول «الرفاه» إلى السلطة، بمعنى هل يتوقع نشوء، تحالف لليمين وآخر لليسار الاجتماعي؟

ـ أرى أن قسماً من كبار الموظفين من مدراء عامين وغيرهم المنتمين الآن إلى أحزاب اليمين، قد يتحولون

(حوار مع روشين تشاكير)

وُلد روشين تشاكير عام ١٩٦٢، وبعدما أنهى دراسته الثانوية في ثانوية غلطة سراي الشهيرة تابع دراسته في جامعة «بوغازجي» ثم تفرغ للعمل الصحافي عام ١٩٨٥ في مجلة «نقطة» الأسبوعية، ثم مجلة «تيمبو» فصحيفة «جمهوريت» ثم عمل في صحيفة «ميلليت» ومنذ ١٩٩٦ بدأ يعمل في صحيفة «يني يوزييل». ويعتبر تشاكير واحداً من قلة، إن لم يكن أبرز الذين تناولوا، توثيقاً وتحليلاً دقيقين، الحركات الإسلامية في تركيا.

وأشهر كتبه على الإطلاق «آية وشعار» الذي صدر عام ١٩٩٠ ثم تلته أعمال حول الايديولوجيا والسياسة لدى اليمين التركي ولدى اليسار الاجتماعي (١٩٩١) وآخر كتبه صدر عام ١٩٩٤ حول فهم «حزب الرفاه»، عنوانه: «لا شريعة ولا ديموقراطية»، ويمتاز روشين تشاكير بجرأة و«موضوعية» لا تدفع الإسلاميين إلى التعرض له، وهو العلماني، بقدر «استفادتهم» من نقده وملاحظاته. هنا بعض من حوار أجريته معه في أواخر أيار/مايو ١٩٩٥.

● عندما نذكر الحركات الإسلامية في تركيا يتبادر إلى الذهن فوراً حزب «الرفاه»، إلى أي حد يمكن اعتباره ممثلاً للإسلام السياسي في تركيا؟

ـ أولاً يوجد حزب سياسي إسلامي آخر مرخص قانونياً هو حزب «ديريليش» بزعامة سيزائي قراقوتش. لكنه حزب صغير جداً أشبه بناد ثقافي ولا يشارك في الانتخابات. أيضاً يوجد حزب «الاتحاد الكبير» ورئيسه محسن يازيجي أوغلو وهو من القوميين الأتراك سابقاً. كذلك توجد داخل حزبي اليمين، الطريق المستقيم والوطن الأم، اتجاهات إسلامية قوية آخرها الدعوة إلى التعطيل أثناء صلاة الجمعة. إلى ذلك توجد نقطة مهمة وهي وجود جماعات إسلامية كثيرة مبعثرة وبعضها غني جداً. لكن يظهر «الرفاه» كحزب مركزي لها جميعاً لأسباب عديدة منها تجربته الطويلة في السياسة منذ أكثر من ٢٥ عاماً، وبصورة قانونية، وأخيراً انتصاره وبنسبة ١٩ في المئة في انتخابات ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤ البلدية وتكرّسه كحزب كبير. ومن الطبيعي بالتالي اعتبار «الرفاه» الحزب الإسلامي الرئيسي في تركيا وله نواب في البرلمان ونشاطات مؤثرة.

● هل للمجموعات الإسلامية الأخرى تأثير في الحياة السياسية؟

ـ بالطبع لها تأثير، توجد مجموعات إسلامية ثورية نشأت بتأثير الثورة الإيرانية ومنتشرة خصوصاً بين الأكراد. لكن هذه المجموعات، فقدت تأثيرها، بعد ١٩٩٠ وتحولت إلى مجموعات هامشية. أيضاً توجد مجموعات راديكالية سنية تنهج خط سيد قطب. وهناك مجموعات غير سياسية، تعطي المسائل الاجتماعية والثقافية مثل التعليم والمدارس والإعلام والصحف والمجلات أهمية كبيرة، وهي قريبة إلى أحزاب اليمين. وأبرز هذه المجموعات تلك التي يتزعمها فتح الله غولين الذي بدأ يُظهر مؤخراً نشاطاً سياسياً والتقى مع رئيسة الحكومة طانسو تشيللر.

إلى حزب «الرفاه» حتى لا يفقدوا امتيازاتهم. وهذه الفئة قد تنتظر أولاً موقف الجيش لتنتقل بعدها للتعامل مع «الرفاه». وهو ما حصل بالفعل بعد فوز «الرفاه» في الانتخابات البلدية حيث انضم قسم من موظفي البلديات وغير البلديات إليه. أي أن وصول «الرفاه» إلى السلطة سيوجه ضربة قوية لأحزاب اليمين. لأن الناس لا تريد أن تفقد عملها. وسيعمد «الرفاه»، منعاً لردود فعل الجيش، إلى سلوك سياسة أكثر يمينية ولكن أكثر إسلامية. وفي ذلك ضربة كبيرة لحزبي «الطريق المستقيم» و«الوطن الأم».

• برأيك هل سيطبق «الرفاه» نظام الشريعة في حال وصوله إلى السلطة؟ وهل سيلغي المواد المتعلقة بالعلمنة من الدستور؟

ـ إن «النظام العادل» الذي ينادي به «الرفاه» غير ممكن وهو مجرد يافطة شعارات لأنه غير واقعي. قد يقوم ببعض التغييرات الهامشية مثل التعطيل أثناء صلاة الجمعة أو افتتاح جلسات البرلمان بالدعاء. لكن الخطوط الأساسية للنظام الاقتصادي الحالي ستبقى لأنه جزء من الاقتصاد العالمي. كذلك لا يمكن القيام بتغييرات جذرية في الدستور وحقوق المرأة وقوانين الجزاء لأنها معقدة ومحصلة سبعين عاماً من العهد الجمهوري. قد يقوم ببعض التعديلات ذات الطابع الإسلامي الشكلي. أما التغيير الحقيقي فقد يكون في السياسة الخارجية انطلاقاً من دعوته إلى اتحاد إسلامي، وتقوية علاقات تركيا بالدول الإسلامية.

• والعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية؟

ـ سيحاول أرباكان تصحيح صورته وإزالة مخاوف أميركا، لكن هذا صعب، إذ إن عداءه لليهود يثير قلق اليهود الأميركيين. من هنا سيحاول الاقتراب أكثر من أوروبا لا سيما ألمانيا. لكن هذا متعلق بالتوازنات الدولية بين أميركا وأوروبا عند وصول «الرفاه» إلى السلطة. ومن الخطأ تقدير ذلك منذ الآن.

• هل النظام في تركيا علماني؟ خاصة على صعيد الممارسات إزاء المجموعات العرقية والمذهبية؟

ـ ليس نظاماً علمانياً كما يجب أن يكون. لكنه ليس نظاماً يدافع عن الدين. والمهم برأيي ليس علمانية النظام بل هل هو ديموقراطي أم لا.

• وهل هو ديموقراطي؟

ـ لا، لأنه ليس نظاماً رأسمالياً حقيقياً. البورجوازيون الأتراك لا يريدون نظاماً ديموقراطياً. لكن بعضاً منهم، مثل جيم بوينر وحركته «الديموقراطية الجديدة» بدأوا بتغيير نظرتهم. وهذا تطور مهم. وقد بدأ البعض يشعر بأهمية الديموقراطية أكثر من رأس المال. المسألة ليست علمانية النظام بل ديموقراطيته. المسألة الكردية مثلاً مصدرها مسألة الديموقراطية في تركيا، لا علمانية النظام أو عدم علمانيته.

• بدأت المسألة العلوية في تركيا تأخذ أبعاداً خطيرة في السنوات الأخيرة. هل هذه المسألة مصطنعة، كما يقول النظام، أم أنها حقيقية؟

ـ إنها مسألة حقيقية. والمسألة العرقية والمذهبية تضرب العالم. العلوية كانت، للعلويين، مجرد «تزيين». ولم يشعر العلويون بالحاجة للتأكيد على هويتهم في السابق لأن الجمهورية رفعت الضغوط عنهم.

لكن منذ السبعينات بدأ العلويون بالتحول من فئة محرومة وفقيرة إلى قطاع غني ومؤثر. وفي الثمانينات بدأت في تركيا ممارسات أكثر إسلامية بحيث قويت الأحزاب اليمينية على حساب الأحزاب العلمانية. وهذا ما أثار قلق العلويين والابتعاد عن مراكز التأثير، الأمر الذي دفع الشبان العلويين إلى التنظّم من جديد والبحث عن هويتهم الخاصة، لا سيما بعد هجراتهم من مناطق الحرمان إلى المدن. أي أن الهوية العلوية بدأت بالظهور كذلك مع تراكم رأس المال العلوي والهجرة إلى المدن. وبمواجهة النزعات الإسلامية المتزايدة في الثمانينات، بدأت تظهر محاولات التنظيم والتعرف أكثر على الهوية الذاتية لدى العلويين. إن احتمالات الصدام قائمة، لكنني لست متشائماً في هذه المرحلة على رغم التحريضات المستمرة.

● **إذا جاء «الرفاه» إلى السلطة هل ستتجه المسألة العلوية نحو مزيد من التعقيد؟**

ـ لا حل لهذه المسألة. المسألة هي هكذا. «الرفاه» يحاول التقرب من العلويين وإظهار حسن النية لكن العلويين لا يثقون به، لأن «الرفاه» حزب واقعي وهو لن يعترف بالعلوية. واكتفاء «الرفاه» بالإعلان أنه يحب، مثل العلويين، الإمام علي(ع)، غير كافٍ. يوجد تاريخ وتقليد عمرهما مئات السنين. يجب أن يعترف الطرفان ببعضهما البعض. وهذا لم يحدث. بل إن كل طرف يحط من شأن الآخر. وإذا اعترف «الرفاه» بالعلوية فإن قاعدته ستقوم برد فعل.

● **كيف تقوم موقف الحركات الإسلامية التركية من عملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية؟**

ـ «الرفاه» يدعم «حماس» وبالتالي فهو ضد عرفات. هو، مثل المجموعات الراديكالية الأخرى، يؤيد «حماس» بكل مواقفها. ولكنه يقر ضمناً بأنه لا مفر من القبول بهذا السلام إذا وافقت عليه الأطراف المعنية. هذا بينما ينظر فتح الله غولين بصورة أكثر إيجابية للتسوية. لكن توجد مسألة مهمة رمزية للجميع وهي مسألة القدس والمسجد الأقصى، وتقام المهرجانات والاجتماعات لذلك. وبرأيي سيكون هؤلاء واقعيين وسيقبلون ما يتفق عليه العرب والإسرائيليون.

الأقصى. وفي نهاية أيار/ مايو ١٩٩٥، أعلنت تشيللر في مهرجان انتخابي أنها تستمد قوتها «أولاً من الله ثم من الشعب»، وقامت، أمام الآلاف من أنصارها، بتقبيل نسخة من القرآن الكريم أهديت إليها. حتى حكمت تشيتين، نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب الشعب الجمهوري، المدافع الأول والعنيد عن العلمانية في تركيا، قال لأنصاره، في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤، أنه يُسلّم أمر مرشح الحزب لرئاسة بلدية اينيبولو «إلى الله أولاً ثم إلى الناخب».

وكانت الانتخابات البلدية الجزئية التي أجريت في مطلع حزيران/ يونيو ١٩٩٥ فرصة لتكثيف اندفاع الإسلاميين الأتراك إلى تسجيل مزيد من النقاط في المواجهة المزمنة والمفتوحة مع المبادىء العلمانية. وفي الوقت نفسه فرصة للأحزاب اليمينية المحافظة ـ العلمانية في الأساس ـ لمزيد من صيد الأصوات. وعلى هذا الأساس بذلت محاولات عدة لوضع تشريعات ذات دلالة تنسجم مع المقاييس الدينية، وتفرغ مبدأ العلمانية في الدستور من مضمونه. والهدف الأساسي لهذه الأحزاب من تلك التشريعات، أو على الأقل إثارة ضجة حولها، قطع الطريق أمام حزب «الرفاه الإسلامي» لتحقيق انتصارات إضافية بعد فوزه الكاسح بالانتخابات البلدية العامة في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤.

صلاة الجمعة

المواجهة الأولى في الصدام الإسلامي ـ العلماني التركي جاء إثر تقدم غفّار ياكين النائب المستقل عن محافظة أفيون التركية باقتراح مشروع قانون يرمي إلى تعطيل العمل في الدوائر الحكومية لتمكين الموظفين أداء صلاة الجمعة. وأشار ياكين إلى المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على حرية الفكر، والاعتقاد الديني. وبطبيعة الحال أثار هذا الاقتراح عاصفة لم تهدأ حول علمانية الدولة، وعلاقاتها بالدين الإسلامي، وأسفر عن انقسامات داخل التيارات الإسلامية والعلمانية. وذهب البعض إلى درس الخلفية الشخصية والعلمية لمقدم الاقتراح، الذي تبين أنه من خريجي معهد روبير الكاثوليكي الشهير. لكن النائب ياكين أشار إلى أنه أثناء دراسته في هذا المعهد بقي مؤمناً بدينه الإسلامي، وقال إنه من مدرسة أوزال. وأوضح أن هدفه «إتاحة الفرصة للناس للذهاب إلى الجامع، وسماع خطبة الجمعة، وتلقي التربية الإسلامية والعبادات في مكانها الصحيح».

المؤيدون للاقتراح ومعارضوه كانوا من مشارب مختلفة. رئيس حزب «الوطن الأم» (العلماني) مسعود يلماز أعرب عن «دعمه الكامل» للاقتراح، كذلك اعتبر رئيس حركة الديموقراطية الجديدة (علماني أيضاً) جيم بوينر أن الاقتراح «من متطلبات الدولة العلمانية»، وأنه «مشروعنا في الأساس». والمفاجأة الكبرى كانت موافقة رئيس حزب اليسار الديموقراطي بولنت أجاويد على التعطيل ليس أثناء صلاة الجمعة فحسب بل أثناء صلاة الظهر كل أيام العمل وفي كل أنحاء تركيا.

ورأى أجاويد أنه ليس من الضروري إصدار قانون بالتعطيل أثناء صلاة الجمعة، إذ تستطيع رئاسة الشؤون الدينية أن تحدد ذلك بقرار فالمسألة «ليست مسألة نظام أو سياسة، بل هي مسألة فنية».

معارضو الاقتراح انطلقوا من نقطتين: الأولى، دستورية، والثانية، سياسية ـ فنية. إذ اعتبروا الاقتراح مخالفاً للدستور، وقالوا إن المادة الثانية منه تشير إلى أن «جمهورية تركيا، دولة حقوقية ديموقراطية علمانية واجتماعية»،

٦ - الكمالية في خط الدفاع أمام الاسلاميين

تنتمي «الكمالية» في تركيا إلى مجموعة الايديولوجيات الكبرى مثل الشيوعية والفاشية والنازية التي ظهرت في القرن العشرين الذي كان أيضاً شاهداً على انقراضها. ومع أن الكمالية لا تزال موجودة، إلاّ أنها تشكل عامل انقسام حاد داخل المجتمع التركي، مثلما هي مادة دائمة لسجالات ساخنة في وسائل الإعلام. وأظهرت بعض التطورات، لا سيما إبان الانتخابات البلدية الفرعية التي جرت في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٥، استمرار الاستقطاب في العلاقة بين الدين والدولة العلمانية، ما اعتبره بعض المراقبين تأكيداً للحضور القوي للدين في الحياة السياسية من جهة، ومحاولة ـ من الجهة الأخرى ـ لزعزعة أسس الكمالية التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك.

يعيد المراقبون إلى الذاكرة فترتين شهدتا إحياء للمظاهر والطقوس الدينية الإسلامية بدعم علني، أو مبطن، من السلطات. الفترة الأولى تعود إلى الخمسينات مع وصول عدنان مندريس إلى السلطة على رأس «الحزب الديموقراطي»، وتشجيعه بناء المساجد، ورفع الحظر على الأذان باللغة العربية، وفتح معاهد تخريج الأئمة. فيما اعتبرت فترة ما بعد انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ مناسبة أخرى لمنح مزيد من التأثيرات الدينية في المجتمع والقوانين. وأبرزها، على الإطلاق، ما نصت عليه المادة ٢٤ من الدستور الذي أقرّ العام ١٩٨٢ ولا يزال معمولاً به، من اعتبار الدروس الدينية والأخلاقية مادة إجبارية في المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة من التعليم، الأمر الذي اعتبره العلمانيون مناقضاً لمبدأ علمنة الدولة.

وتابع الرئيس الراحل طورغوت أوزال انفتاح الدولة على الإسلاميين، وكان يحرص شخصياً على أداء الصلوات في الجوامع.

وشجعت هذه الأجواء الكثيرين من خصوم العلمانية على التعرض إلى ما كان يعتبر من المحرمات، أي شخص أتاتورك. وأبرز من تعرض له هو نائب حزب «الرفاه» سابقاً، حسن مزارجي الذي سبّ أتاتورك علناً، مطالباً بوقف تقليد زيارة ضريحه في أنقرة. ولم تقتصر الدعوات ذات الطابع الإسلامي على الأحزاب والمنظمات الإسلامية، بل كان كثيراً من الاقتراحات المثيرة يصدر عن قوى تنتمي إلى أحزاب علمانية. ومن ذلك الاقتراح الذي تقدم به النائب عن حزب «الطريق المستقيم» يحيى أوسلو لبناء جامع في حديقة القصر الجمهوري في أنقرة، واقتراح مجموعة من نواب الحزب نفسه وحزب «الوطن الأم» وحزب «الرفاه» بناء مئذنة للمسجد الملحق بمبنى البرلمان التركي.

وكان الموضوع الديني دائماً مادة للاستثمار من جانب رئيسة الحكومة السابقة طانسو تشيللر التي أعربت، عشية انتخابها رئيساً لحزب «الطريق المستقيم» ورئيسة للوزراء، في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، عن سعادتها لرؤية العلم التركي (ذي الهلال والنجمة) وسماع الآذان والقرآن. وكانت تحرص على بدء مهرجاناتها بما يستهل به المسلمون خطبهم. ولعل أشهر مظاهر الاستعانة بالشعار الديني عند تشيللر، ما حدث أثناء زيارتها للقدس المحتلة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، إذ غطت رأسها وأدت الصلاة في مسجد عمر المواجه للمسجد

والمادة ١٤ تشير إلى عدم جواز استخدام الحريات والحقوق الممنوحة في الدستور لتخريب الوحدة التي لا تتجزأ للدولة والأمة، أو خلق انقسامات لغوية، وعرقية، ودينية، ومذهبية. وانطلاقاً من هذا النص طرح المعارضون تساؤلات عدة أبرزها أن المجتمع التركي متعدد الانتماءات المذهبية، وينقسم إلى كتلتين مذهبيتين أساسيتين هما: المذهب السنيّ والعلوي. ويشكل العلويون ما يراوح بين ١٨ و٢٠ مليوناً، أي حوالى ثلث عدد السكان.

ويقف نائب رئيس الحكومة السابق حكمت تشيتين في مقدم المعارضين للاقتراح إلى درجة أنه هدد بنسف الائتلاف الحاكم في حال الموافقة على الاقتراح، واعتبره «انقلاباً كبيراً يراد منه ضرب المبدأ الأساسي للجمهورية وهو العلمانية»، مردفاً أن «قواعد الدولة لا يمكن تنظيمها وفقاً للأسس الدينية». واتهم وزير السياحة السابق عرفان غوربينار حزبي «الطريق المستقيم» و«الوطن الأم» بالعمل على «اقتياد تركيا إلى عالم مظلم».

واعتبر مرتضى ديمير رئيس جمعيات بير سلطان عبدال الثقافية (العلوية) أن الأحزاب اليمينية هدفها كسب نقاط واستخدام الدين لغايات سياسية، متهماً في الوقت نفسه حزب «الرفاه» بأنه يطبق مبدأ «التقية»، ويستعد لحكم البلاد بالشريعة. ووصف ديمير الدستور بأنه يحظر «شكلاً» المنظمات الدينية، لكنه في الواقع «نظام شرعي».

ورأى المفكر العلماني طوقاتميش آتيش أن الاقتراح المذكور يراد منه قياس ردود الفعل «فالنقابات الأكثر يسارية كانت تقطع اجتماعاتها لأداء صلاة الجمعة. ولم يقل ماركسي واحد: ما علاقتنا بذلك. إن واقع التعطيل كان قائماً، الهدف الآن ليس أكل العنب بل قتل الناطور». وفي هذا الإطار قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة أنقرة المفكر دوغو أرغيل أن «مجال الإيمان حر. ومنع ذلك مخالف للعلمانية».

ولا يُعطي المفكر الإسلامي المعروف عبد الرحمن ديليباق رأياً محدداً بل يكتفي بالإشارة إلى «الخطورة الكبيرة جداً» لهذا النوع من النقاشات الذي قد يتحول إلى فتنة. أما رئاسة الشؤون الدينية فانتقدت مشروع القانون لأن الجمعة في الأساس في الإسلام يوم عطلة، ولا حاجة لسن قانون لذلك.

آيا صوفيا

وتشكل قضية مسجد آيا صوفيا الشهير نقطة ساخنة ثانية في المواجهة بين التيارين الإسلامي والعلماني. ففي نهاية ايار ١٩٩٥ تقدم حزب «الرفاه» بمشروع قانون لإعادة فتح آيا صوفيا للعبادة. وأججت المطالبة النقاش حول هذه المسألة. وتفاقمت إلى مزيد من التوتر إثر سماح وزارة الثقافة لفرقة فنية بإقامة حفلة راقصة في حديقة مسجد آيا صوفيا. وفي اليوم المحدد لذلك، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٥، سارت تظاهرة لعناصر إسلامية حتى المسجد، لمنع إقامة الحفلة المذكورة، ونجحت فعلياً في إلغائها، بعد صدامات مع الشرطة واعتقالات. وحذّر المعلق الصحافي ايلينور تشيفيك من محاولات إدخال تركيا في «أخطار جدية» وعدم توفير مناخ التسامح.

وفي مسيرة نظمتها بلدية باي أوغلو في استانبول بمناسبة الذكرى ٥٤٢ لفتح اسطنبول، رفعت شعارات

تدعو إلى فتح آيا صوفيا للعبادة. وكان مصطفى أتاتورك حوّل جامع آيا صوفيا إلى متحف في العام ١٩٣٤، ويزوره يومياً بين ٦ و٧ آلاف سائح. ويعتبر مدافعون عن قرار تحويله إلى متحف أن قرار محمد الفاتح تحويل الكنيسة إلى جامع مع عدم تغيير اسمها مثال للتسامح، فيما يعتبر قرار أتاتورك تحويل الجامع إلى متحف مثالاً للتسامح مع الإسلام والمسيحية، وإبقائه مزاراً للطرفين.

وفي نهاية أيار/مايو ١٩٩٥ كذلك وافق نواب حزب «الطريق المستقيم» و«الوطن الأم» و«الرفاه» على ما اعتُبر مظهراً آخر من مظاهر أسلمة الدولة، تمثل في إضافة ملحق لقانون ضريبي يخفض الضرائب على الاستثمارات والمساعدات المخصصة لبناء الجوامع والمساجد. وكان البرلمان أقر سابقاً توقيت ساعات العمل في البرلمان بحيث تنتهي مع مواقيت الإفطار في شهر رمضان.

وآخر ما ظهر في السجال الإسلامي ـ العلماني مطالبة نائب أنقرة عن حزب «الوطن الأم» وهبي دينتشيرلر بافتتاح جلسات البرلمان بتلاوة قرآنية. ووجد هذا الاقتراح دعماً من قبل حزب «الرفاه» وقسم من نواب حزب «الطريق المستقيم»، ويُتهم النائب دينتشيرلر بأنه عين عدداً كبيراً من «الموظفين المتدينين» في وزارة التربية الوطنية عندما كان وزيراً لها.

أيضاً تتزايد الدعوة إلى السماح للمدرسين الذين يرغبون في تأدية الحج بالقيام بذلك من دون قطع رواتبهم، ما اعتبر تشجيعاً لتعميم النزعة الدينية في أوساط فئة من الموظفين التابعين للدولة العلمانية.

واعتبر مراقبون أن قرار محكمة أمن الدولة في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٥ إلقاء مسؤولية أحداث سيواس التي وقعت في ٢ تموز/ يوليو ١٩٩٣ وراح ضحيتها حوالى ٤٠ من المثقفين، على عاتق الكاتب عزيز نيسين (توفي في تموز ١٩٩٥) بسبب تصريحاته المثيرة للفتنة، مظهراً آخر من مظاهر «ممالأة» الدولة للتيارات الإسلامية في البلاد، على رغم أن نيسين نجا بأعجوبة من الموت حرقاً أو خنقاً على يد المتظاهرين الذين هاجموا الفندق الذي كان يحضر فيه مؤتمراً ثقافياً.

إن مثل هذه السجالات تطرح من وقت لآخر مسألة الهوية والانتماء في بلد يحمل من التناقضات ما يجعل التكهنات حول مستقبله غير دقيقة وغير واضحة للغاية. ومشكلة الكمالية الأساسية الآن انها تتحول إلى أحد المحرمات، شأنها في ذلك شأن الشيوعية والفاشية والنازية، من دون الأخذ في الاعتبار التحولات التي تلت إنتهاء الحرب الباردة، وسقوط الشيوعية، وكذلك التحولات الجذرية التي طرأت على بنية المجتمع التركي.

إن أحد الأسباب الرئيسية التي تحول دون قيام تركيا بدور قوي ينسجم مع طاقاتها المختزنة أن التحولات الاجتماعية الكبيرة فيها لم يواكبها تغيير في بنية الدولة، وقوانينها، وآلية عملها، وتعاملها مع الواقع المتبدل. وبين ديناميكية المجتمع وجمود الدولة، سيستمر الصراع الحاد بين القوى المتناقضة، وفي مقدمها التياران العلماني والإسلامي.

٧ - الشيخ جمال الدين قبلان: خليفة أم خائن؟

«مات خميني تركيا» هكذا علقت إحدى الصحف التركية عند وفاة الشيخ جمال الدين قبلان في ١٥/ أيار ١٩٩٥ في مدينة كولونيا في ألمانيا. وكانت وفاة قبلان مناسبة لإلقاء الضوء على أحد أبرز رموز الحركات الإسلامية في تركيا في السنوات الأخيرة، ومع أن شهرته تجاوزت حدود بلاده، فهي لم تصل بما فيه الكفاية إلى الرأي العام العربي.

من هو الشيخ قبلان؟

تتسم سيرة هذا الرجل، حياة وأفكاراً، بكثير من التميز، والفرادة، والغرابة. وُلد العام ١٩٢٦ في قرية دينغيز، قضاء أسبير، في محافظة أرضروم. تلقى علوم الإسلام وتعلم اللغة العربية في طفولته من أبيه الذي كان عالماً. تابع دراسته في كلية العلوم في أنقرة، وتخرج فيها العام ١٩٦٦. وعمل مفتشاً في «رئاسة الشؤون الدينية» التي تتولى شؤون المسلمين في تركيا، ثم عيّن مديراً للشؤون الخاصة فيها. وما لبث أن أصبح نائباً لرئيسها. خلال هذه المدة عمل مفتياً لأضنة منذ العام ١٩٦٦ إلى العام ١٩٨١، عندما تقدم باستقالته من كل هذه الوظائف ليتفرغ للتعاون مع زعيم حزب السلامة الوطني نجم الدين أرباكان، وتعزيز منظمة «النظرة الوطنية» التابعة للحزب في أوروبا، ولا سيما في ألمانيا، وبالفعل غادر قبلان، الذي ترشح للنيابة عن حزب السلامة الوطني العام ١٩٧٧ في أرضروم، لكنه فشل، إلى ألمانيا العام ١٩٨١ وعمل، لخبرته في مسائل الفقه، رئيساً للجنة الإرشاد والفتاوى، في منظمة «النظرة الوطنية».

دولة وخليفة وسفارة

كان العام ١٩٨٣ محطة فاصلة في مسيرة قبلان، إذ قام بزيارة لإيران تلبية لدعوة من زعيمها آية الله الخميني. وإثر الزيارة أعلن قبلان في آب/ أغسطس من العام نفسه انفصاله عن «النظرة الوطنية»، منصرفاً إلى الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية في تركيا، الأمر الذي عرضه لنزع جنسيته التركية في ١١ تموز/ يوليو ١٩٨٤. وكان ذلك بداية شهرته رمزاً من رموز الإسلام الراديكالي في تركيا. وما لبث أن غيّر اسم عائلته من «قبلان» أي النمر، إلى «خوجا أوغلو» لأن الإنسان، حسبما قال قبلان، «ليس من نسل الحيوان ليتخذ من الحيوانات أسماء له». وفي العام ١٩٨٥ نجح قبلان في نيل اللجوء السياسي من حكومة ولاية رين وستفاليا الشمالية في ألمانيا. وبدأ إثر ذلك شن حملة مكثفة على تركيا والأتاتوركية، الأمر الذي جعل كنعان إيفرين رئيس جمهورية تركيا السابق، والإعلام الرسمي التركي، يطلقون على قبلان اللقب الذي ما زال يُشتهر به داخل تركيا وهو «الصوت الأسود»، على غرار «السوق السوداء»، لأفعاله وأحاديثه المحظورة والمخالفة للقوانين التركية. وفي العام نفسه أسس قبلان «اتحاد الجمعيات والجماعات الإسلامية» وانضم إليه أكثر من ٨٠ في المئة من أنصار أرباكان. ومضى الشيخ قبلان قدماً في معركته مع النظام التركي فأعلن في العام ١٩٨٧ تأسيس «دولة الأناضول الإسلامية الفيديرالية» منصباً نفسه خليفة لها، وأعلن افتتاح أول «سفارة» لها في برلين. وكان يدعو قبلان أتباع «دولته» بـ«مواطني هذه الدولة». لكن نجاح نجم الدين أرباكان في إعادة بناء «النظرة الوطنية» في

ألمانيا وأوروبا، وفي إعاقة نشاط أتباع قبلان في تركيا، كان عاملاً أساسياً في تقلص نفوذ قبلان، وانفضاض كثير من مريديه عنه. كذلك كانت علاقاته الجيدة مع إيران عاملاً آخر في بث الشك، بين أنصاره، حول حقيقة توجهاته.

ثورة إسلامية

دعا قبلان إلى تحقيق ثورة إسلامية في تركيا على غرار الثورة الإيرانية، تحت زعامة «الإمام» (أي قبلان نفسه). واعتبر هدم النظام الكمالي (نسبة إلى كمال أتاتورك) في تركيا، وإقامة نظام الشريعة في مقدم أولويات جهاده. وكان يرى أن السبيل إلى ذلك يكون عبر «التبليغ» أو الدعوة، مثلما كان يفعل الإمام الخميني من منفاه في العراق. لذا كان اعتماد قبلان على أشرطة التسجيل والفيديو كبيراً. وكان ارتباطه بإيران واضحاً عبر ترجمة المواعظ والخطب التي كان رجال الدين الإيرانيون يلقونها، إلى اللغة التركية، وطبعها في أشرطة تسجيل وتوزيعها داخل ألمانيا وتركيا.

وكان قبلان يعتبر رجل الدين حجر الزاوية في الثورة الإسلامية. لذلك بذل جهوداً كبيرة لدفع رجال الدين الأتراك إلى الانفصال عن «رئاسة الشؤون الدينية». وكان يقول: «إن ارتباط رجال الدين بدولة علمانية يقود إلى جهنم»، علماً أن قبلان نفسه كان موظفاً في رئاسة الشؤون الدينية حتى ١٩٨١. ويقول قبلان إن في تركيا ٥٠ ألف مسجد، وبالتالي ٥٠ ألف إمام، «وهؤلاء يجب أن ينهضوا أو يثوروا، وعندها ينهض الشعب للثورة»، وفي هذا الإطار يعارض قبلان الوسيلة الحزبية للوصول إلى السلطة، لأن الديموقراطية «نتاج ماسوني»، وكان يعتبر التصويت «جنحة» ومن يفعل ذلك لا يبقى عنده إيمان.

«حل» البرلمان

وخاض قبلان معركة شرسة مع زعماء تركيا ولم ينجُ أحد من انتقاداته، وكان قد أعلن، أصلاً، حل البرلمان التركي، واعتبر زعماء تركيا «منافقين وكفارا» من أجاويد واينونو إلى ييلماز وديميريل، وحتى أرباكان. وعندما تولت طانسو تشيللر رئاسة الحكومة التركية في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ علّق قائلاً: «لا يفلح من كان حاكمه امرأة». واتهم قبلان رئيس الجمهورية الحالي سليمان ديميريل بأنه «ماسوني».

فتوى بقتل عزيز نيسين

ومع أن قبلان يرى أنه لا قتل في الإسلام عموماً، إلاّ أنه يؤيد قتل المرتدين عبر الفتوى، ومن هذا المنطلق أصدر فتواه بجواز قتل الأديب التركي المشهور عزيز نيسين الذي ترجم رواية سلمان رشدي «الآيات الشيطانية» إلى اللغة التركية. كذلك فهو، إذ يتوسل «التبليغ» طريقاً للدعوة الإسلامية، لا يُسقط امتشاق السلاح في ما يسميه «المرحلة الأخيرة» من الثورة. فكل منتسب إلى «جيش الثورة الإسلامية» عليه المرور بثلاث مراحل: الأولى، «مرحلة المدرسة» ليتعلم الدين والإصغاء للأئمة، ثم تأتي «مرحلة الكلية» أو تهذيب المسلم وتعويده على شظف الحياة. وأخيراً «مرحلة الثكنة» أي التدرب على استخدام السلاح. وإكمال هذه المراحل الثلاث «يؤدي إلى الجنة» حسبما كان يقول.

كثيرون يعتبرون أن تشبيه قبلان بالخميني، أمر لا يخلو من مبالغة، إذ كان الخميني صاحب كتلة جماهيرية عريضة، بعكس قبلان الذي لا يتجاوز عدد مريديه بضعة آلاف. وفي السنوات الأخيرة، كان يعيش في شبه عزلة في كولونيا، بحيث كان أقرب إلى زعيم إحدى الطرق الدينية، منه إلى زعيم يدعو إلى ثورة إسلامية وشعبية في بلد إسلامي كبير مثل تركيا. والبعض يعتقد أن صورة قبلان ضخمها في تركيا الرئيس السابق الجنرال ايفرين، بهدف التأكيد على علمانية النظام في مواجهة المتطرفين، خصوصاً بعدما اتهم بعض العلمانيين الجنرال إيفرين بممالأة الحركات الإسلامية داخل تركيا، وهو الذي أدخل في دستور ١٩٨٢ مادة تقول بإلزامية التعليم الديني في المدارس. ويقال إن إيفرين كان يحرص على تتبع نشاطات قبلان في ألمانيا، وتعميمها على الإعلام التركي لإظهار خطورة ما يقوم به «الصوت الأسود» ودرء للشبهات حول علمانية ايفرين نفسه.

ولم يقتصر تضخيم صورة قبلان أثناء حياته، فما أن ورد نبأ وفاته إلى تركيا حتى سارع بعض المسؤولين إلى محاولة الاستفادة من ذلك، فرئيسة الحكومة تشيللر أعلنت عن إمكان الالتقاء بعائلته، ما فسر بأنه لكسب بعض الأصوات الانتخابية.

مات قبلان في ألمانيا، لكن جثمانه دُفن في أرضروم، في تركيا، في ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٥ على الرغم من أنه فقد جنسيته التركية. وقد طرح سماح السلطات التركية بذلك من جديد على بساط البحث السجال حول إعادة رفاة الشاعر ناظم حكمت من موسكو إلى وطنه. وكانت حجة السلطات التركية في عدم السماح بنقل رفاة ناظم حكمت إلى تركيا أن الجنسية التركية نزعت منه في مطلع الخمسينات.

لم يترك قبلان وصية مكتوبة، لكنه عيّن قبل وفاته ابنه متين مفتي أوغلو «خليفة» له. وبعد وفاته وزع أنصاره بياناً بتوقيع «مجلس شورى دولة الخلافة» فيه أنه «من غير الجائز بقاء المسلمين دون خليفة ولو لساعة واحدة. لذا اخترنا متين مفتي أوغلو لمقام الخلافة» وأكد ابنه الذي أمّ الصلاة على جثمان والده في كولونيا أنه سيواصل المسيرة، و«سنقوم بما كان يقوم به وما كان يريد أن يقوم به، وسأبذل ما أستطيع».

أثناء تشييع قبلان ردّد أنصاره شعارات تدعو بفناء النظام العلماني، مما حدا بوزير الداخلية التركي ناهد منقشيه إلى اعتبار قبلان «خائناً للوطن».

هكذا هي تركيا، بلد التناقضات الذي لن يعرف مستقراً، على الأقل، في المدى القريب.

القسم الثالث

أكراد باحثون عن خريطة

المسألة الكردية أو سلة الدماء التي لا تمتلىء

ذكّرت تصريحات أدلت بها رئيسة الحكومة التركية، طانسو تشيللر[١]، حول إمكان منح الأقلية الكردية في تركيا، والتي يتجاوز عددها الإثني عشر مليوناً، بعض الحقوق الثقافية، بما كانت قد دعت إليه هي نفسها قبل نحو سنة[٢] لفتح باب المناقشة في شأن السماح ببث تلفزيوني وإذاعي باللغة الكردية، ولتدريس هذه اللغة كمادة اختيارية في مناطق الوجود الكردي الكثيف. وكانت هذه المحاولة قد قوبلت، في حينه، برفض حاد من قبل رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ورئاسة أركان الجيش وأوساط حزبية عدة.

كذلك، إن محاولة تشيللر للتقدم في معالجة المسألة الكردية في تركيا، وهي محاولة بقيت في الإطار اللفظي ولم تتعده إلى التطبيق العملي، تعيد إلى الأذهان ما كان الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال قد بدأه لجهة الانفتاح على «أفكار» سياسية جديدة تمهد لحل المسألة سلمياً وواقعياً للمرة الأولى في العهد الجمهوري. ولكن وفاة أوزال المفاجئة في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ أعادت الأمور إلى نقطة الصفر.

* * *

والواقع أنه منذ لملمة ما تبقى من أشلاء الدولة العثمانية في «جمهورية تركيا»، والمسألة الكردية في تركيا تمثل معضلة حية ما إن تهدأ لفترة حتى تتفجر من جديد. وهكذا حدثت ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥، وإن كان لها وجه ديني معارض لإجراءات أتاتورك المعادية للإسلام، وانتفاضة آغري بين عام ١٩٢٨ و١٩٣٠، وانتفاضة ديرسيم عام ١٩٣٧ التي استبدل اسمها، طياً لصفحتها بـ«تونجيلي». وقد خلفت هذه الانتفاضات التي سحقت بدموية من قبل الجيش التركي، آلاف القتلى والجرحى. ومع أن العقود التي تلت خلت من تمردات كبيرة مماثلة، إلاّ أن «الوعي الكردي»[٣] عُبر عنه، وخصوصاً في السبعينات، من خلال بعض الجمعيات والأحزاب اليسارية، إضافة إلى أصوات المثقفين الأكراد أنفسهم، وفي مقدمهم الصحافي المعروف تشيتين ألتان والشاعر موسى عنتر والأديب محمد أمين بوز أرسلان والسياسي كمال بورقاي.

وكانت الحلقة الأخيرة من محاولات التعبير عن الهوية الكردية في تركيا، هي تأسيس حزب العمال الكردستاني (Partiya Karkeren Kurdistan) واختصاره، PKK، في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨[٤]. وفي الخامس عشر من آب/ أغسطس عام ١٩٨٤ نفذ الحزب أولى عملياته العسكرية ضد الجيش التركي في قضاء «أروح» في محافظة سعرت، معلناً بذلك بدء النشاط المسلح ضد الدولة التركية[٥].

ومنذ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٤ تشهد تركيا دورة عنف لا سابق لها بين الجيش التركي والمسلحين الأكراد، أسفرت عن سقوط آلاف القتلى والجرحى من الطرفين(٦). ومع تفاقم المواجهات وانتشار القلاقل والاضطرابات، حاولت السلطة التركية «احتواء» المشكلة عبر سلسلة إجراءات ذات طابع أمني، ومشاريع اقتصادية في مناطق جنوب شرق الأناضول حيث يغلب الوجود الكردي(٧).

على الصعيد الأمني، تأسس عام ١٩٨٥، أي بعد سنة واحدة على بدء عمليات PKK، ما سمي نظام «حماة القرى»، ويشمل مجموعات مسلحة من أبناء العشائر الكردية الموالية للدولة مهمتها حراسة القرى في الجنوب الشرقي من هجمات مقاتلي PKK. وقد راوح عدد الحراس في نهاية عام ١٩٩٣ بين ٤٠ و٥٠ ألفاً(٨). ويتقاضى هؤلاء رواتب شهرية من الدولة تقارب ملياراً ومئتي مليون دولار سنوياً تدفع إلى رؤساء العشائر الذين يتولون توزيعها على أفراد الحرس استنسابياً، مع اقتطاع حصة كبيرة لأنفسهم. ويثير وجود مؤسسة «حماة القرى» جدلاً داخل تركيا حول جدواها في منع «الإرهاب» الكردي. ويسود الاعتقاد بأن هذه المؤسسة تحولت مصدراً للارتزاق يترتب على إلغائها لاحقاً مضاعفات اجتماعية، مما يولد اقتناعاً بأن أفراد الحرس يسهلون، أحياناً، حركة «الإرهاب» لتبرير استمرار وجودهم. وهذه الناحية من المسألة ليست بعيدة عن إدراك الدولة. فنظام حماة القرى لم يعد تنظيماً أمنياً فحسب، بل تحول إلى ضرورة اقتصادية ـ اجتماعية، بحيث تذهب الرواتب المعطاة لأفراده إلى البقال والدكان والجزار، مما يخلق انتعاشاً اقتصادياً ويحل جزئياً مشكلة البطالة. لذا تحاول الدولة، بلسان محافظ إقليم حال الطوارىء، أونال أركان، طمأنة حراس القرى على مستقبلهم في حال انتهاء «الإرهاب» من خلال التشديد على أهمية استمرار مؤسستهم: «يجب عدم إلغاء هذا النظام في حال انتهاء الإرهاب. يجب ألا يكون موقتاً، بل دائماً»(٩).

بعد عامين على تأسيس نظام حماة القرى، قررت الحكومة التركية عام ١٩٨٧ اخضاع محافظات جنوب شرق الأناضول لنظام حال الطوارىء، وجمعتها ضمن إقليم أمني خاص سمي «إقليم حال الطوارىء» يتولى شؤونه محافظ خاص. والمحافظات الداخلة في إقليم حال الطوارىء عرضة للإضافة أو الإلغاء، تبعاً لتطور أوضاعها الأمنية، وهي: بتليس وباتمان وبينغول ودياربكر وحقاري وماردين وسعرت وشيرناك وتونجيلي وفان. وقد أخرجت محافظة إيلازيغ من إقليم حال الطوارىء في آذار/ مارس ١٩٩٣، في حين ضمت إليه محافظة بتليس في التاريخ نفسه. وتقدم الحكومة التركية للموظفين، عسكريين ومدنيين، العاملين في إقليم حال الطوارىء، إغراءات مادية لتشجيعهم على البقاء، بحيث ينال رجل الشرطة راتباً أكبر بثلاث مرات من نظيره خارج الإقليم. كذلك تتضاعف رواتب المدرسين. وينال الجنود العاملون في الإقليم تعويضات خاصة يطلق عليها سكان الإقليم، تندراً، «تعويض آبو» (آبو، لقب زعيم PKK عبد الله أوجلان)(١٠).

سياسة عنصرية

تعكس هذه الإجراءات، ذات الطابع الأمني، الايديولوجيا الرسمية (الكمالية) في نظرتها إلى المسألة الكردية في تركيا على أنها مشكلة «عصاة» وسفاكي دماء منضوين تحت لواء حزب يعتمد العنف والإرهاب استراتيجية له. ويمكن حل المشكلة بالتالي من خلال استئصال جذور الإرهاب وقطع دابر «الأشقياء» من طريق القوة العسكرية.

إن استخدام القوة من قبل الدولة لمواجهة الانتفاضات الكردية، من دون تناول العوامل الأخرى للمسألة، هو من «ثوابت» الايديولوجيا الكمالية التي ترى في ممارسة القمع ضد الاقليات عاملاً يحول دون تفسخ الدولة، بل هو، بتعبير وزير الداخلية التركي، جلال بك، أثناء انتفاضة ديرسيم عام ١٩٣٧، عنصر «تحضير» أو «تمدين»، وذلك في عبارته الشهيرة: «لقد تم تمدين العصاة بالقوة»(١١). كذلك يعلن جمال غورسيل، قائد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ في تصريح لصحيفة أسوجية بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠، أنه «إذا لم يركن أتراك الجبال (أي الأكراد) المنحرفون، إلى الهدوء، فإن الجيش لن يتردد في قصف مدنهم وقراهم وتدميرها. وسيكون عندها حوض من الدماء يغرقون فيه هم وبلادهم»(١٢). وقبل ذلك عام ١٩٣٠ أعلن رئيس الحكومة التركية، عصمت إينونو، أن «للأمة التركية وحدها الحق في المطالبة بالحقوق العرقية في هذا البلد. وليس لأي عنصر آخر هذا الحق»(١٣). وتصل سياسة التعالي العنصري ذروتها مع تصريح وزير العدل التركي، محمود أسد، في العام نفسه، بقوله: «لن أخفي عليكم مشاعري. إن التركي هو السيد الوحيد والمعلم الوحيد لهذا البلد. وأولئك الذين ليسوا من جذر تركي صافٍ ليس لهم سوى حق واحد في هذا البلد: الحق في أن يكونوا خدماً وعبيداً»(١٤). ويختصر مصطفى كمال نزعة التعالي التركية بشعاره الشهير: «يا لسعادة من يقول أنا تركي».

وقد استمرت سياسة تجاهل الأقلية الكردية في تركيا، وإنكار حتى وجودها حتى أوائل الثمانينات التي شهدت وصول أول شخصية ليبرالية، اقتصادياً وفكريا، إلى رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية، ونعني طورغوت أوزال. فإلى جانب إصلاحاته الاقتصادية المهمة في التحرر الاقتصادي والتكامل مع السوق العالمية، وإتباع سياسة الانفتاح والتفاعل على صعيد العلاقات الدولية، أبرزتها المشاركة في التحالف الدولي ضد العراق بعد احتلاله الكويت، فإن إحدى السمات الأساسية لسياسة أوزال على الصعيد الداخلي هي محاولة إضفاء الطابع المدني على الحياة السياسية والفكرية، ومقاربة المسألة الكردية بذهنية جديدة وعقلية معاصرة، عبر تحقيق بعض حقوقهم الثقافية، مثل السماح بالتحدث باللغة الكردية خارج المعاملات الرسمية. وتمثلت الخطوة النوعية في الشروع في حوار، بالواسطة، مع حزب العمال الكردستاني أدى إلى إعلان الأخير وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٣. كما أن أوزال كان قد دعا إلى مناقشة كل المسائل الحساسة في تركيا علانية، ومنها مسألة إقامة فيدرالية بين الأتراك والأكراد.

غير أن هذه المبادرات الواعدة تلاشت بوفاة أوزال في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، وعودة التشدد العسكري مع حكومة طانسو تشيللر.

التخلف والانفصال

في عهد أوزال تحديداً، حاولت السلطات التركية، منذ مطلع الثمانينات، مقاربة المسألة الكردية من زاوية أخرى اقتصادية، لتعطيل فتيل النزعة الانفصالية التي تتفاقم في ظل الحرمان والتخلف والفقر والجهل والأمية والبطالة.

ولقد قسم التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي منذ إعلان الجمهورية، تركيا إلى نصفين غير متكافئين: نصف

غربي متقدم حيث تقارب مستويات الحياة المقاييس الأوروبية، وتنتشر الصناعات ومراكز التجارة والإعلام الرئيسية، ويتضاءل التكاثر السكاني. وهو يضم كل المناطق الغربية في تركيا، مقابل نصف شرقي يضم كل المناطق الشرقية الواقعة إلى الشرق من العاصمة أنقرة، حيث العلاقات الزراعية المتخلفة في ظل نظام اقطاعي وعشائري طاغ، مع تكاثر سكاني رهيب، وتدنٍ في المستوى المعيشي والتعليمي. وفي هذه المناطق تقطن غالبية الأقلية الكردية في تركيا.

وانطلاقاً من أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو أحد العوامل الرئيسية لتصاعد «الإرهاب الانفصالي» الكردي، كان مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول «غاب» (GAP). وقد تسارع العمل منذ أواسط الثمانينات لإتمام العمود الفقري لهذا المشروع، وهو سد أتاتورك على نهر الفرات، بمحطاته الكهربائية وأنفاقه المائية. وبالفعل، أنجز العمل في السد ومحطات الطاقة في تموز/ يوليو ١٩٩٢، فيما كاد ينتهي العمل في أنفاق شانلي أورفه المائية المتفرعة منه. ويأمل المسؤولون الأتراك بأن يساهم مشروع «غاب» لدى اكتماله في رفع المستوى الحياتي لمنطقة جنوب شرق الأناضول إلى مصاف المناطق الأخرى في تركيا. كما يؤمل أن يؤدي المشروع إلى وقف النزيف السكاني والهجرة إلى مناطق غرب تركيا، وما يترتب على هذه الهجرة من مشكلات اجتماعية وسياسية في المدن الكبرى. ويبدو مفجعاً القول إن «الرابطة الأهم لمنطقة جنوب شرق الأناضول مع سائر أنحاء تركيا هي الهجرة»(١٥). وفي إحصاء في مدينة دياربكر الجنوبية الشرقية، يؤيد ٦٣ في المئة من رجال الأعمال و٦٦ في المئة من ذوي الدخل المحدود و٦١ في المئة من المحامين، النظرة القائلة إن رفع المستوى الاقتصادي للإقليم يضعف النزعة الإنفصالية الكردية ويضمن وحدة البلد(١٦).

وتشير الأرقام إلى أن نسبة الإنفاق على الاستثمارات، تبعاً لعدد السكان في كل إقليم، تبلغ أقصاها في مناطق الجنوب الشرقي، وذلك بين عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٩٢ وفقاً للجدول التالي(١٧):

المنطقة	عدد السكان	النسبة المئوية	الاستثمارات الحكومية (ليرة تركية)	الإنفاق لكل شخص (مليون ليرة تركية)
البحر الأبيض المتوسط	٧٠٢٦٤٨٩	١٣	٦٦١٤٧٣٨٥	٩,٤
الأناضول الشرقي	٥٣٤٧٦٥٩	١٠	٢٩٢٣٠٢٣٩	٥,٥
بحر إيجه	٧٥٩٥٢٢١	١٣	١١٢١٦٦٨٣٩	١٤,٨
جنوب شرق الأناضول	٥١٥٨٠١٣	٩	٥٢٧٩٣٩٧٠	١٠,٢
الأناضول الداخلي	٩٩٤٢٧٩٣	١٧	٩٧٠٤١٠٢٠	٩,٨
البحر الأسود	٨١٠٧٢٥٣	١٥	٤٨٢٢٤٧٨٢	٥,٩
مرمرة	١٣٢٩٥٦٠٧	٢٣	١٠٥٩٧٥٨١١	٨,٠

ومع أن الدولة توظف استثمارات كبيرة في الجنوب الشرقي، إلاّ أن الواردات التي تحصّلها من المنطقة أكبر بكثير مما تنفقه، بخلاف معظم المناطق الأخرى، كما يتبين من الجدول التالي العائدة أرقامه للفترة ما بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠(١٨).

المنطقة	الإنفاق (ليرة تركية)	الواردات (مليون ليرة تركية)
البحر الأبيض المتوسط	٤٣٣٤٢١٦٠	٥٩٥٧٧٣٤٤
الأناضول الشرقي	٤٦٠٥٥٠٧٦	١٢٩٥٢٩٩٠
بحر إيجه	٦٠٨٤٨٦٤٤	٨٩٤٨٠٠٢٢
جنوب شرق الأناضول	٣٢٠٨٦٦٧٠	١٣٢٠٣٨٧٤
الأناضول الداخلي	١٠٨٦٣١٩٠٤	١٦٠٩٩٩٨٤٧
البحر الأسود	٥١٠٢٠٩٣٦	٤٣٦٥٥١٤٩
مرمرة	١٢٧٤٨٦٦٧٠	٤٠٧٧١٩٠٤١

وفي الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، بلغت استثمارات الدولة في الجنوب الشرقي ذروتها بالمقارنة مع الأعوام التي سبقت أو تلت ذلك. وقد احتل الجنوب الشرقي المركز الثاني من حيث حجم الاستثمار عام ١٩٩٠ بعد إقليم مرمرة الذي يحتكر القسم الأعظم من استثمارات الدولة. وبلغت نسبة الاستثمارات في الجنوب الشرقي ٢٢,٧ في المئة عام ١٩٩٠ من مجموع الاستثمارات بعد إقليم مرمرة (٣٣,٦ في المئة). ومع أن النسبة انخفضت إلى النصف عام ١٩٩١ وبلغت في الجنوب الشرقي ١٢,٦ في المئة، فإن الانخفاض الحاد ظهر عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، إذ بلغت نسبة الاستثمارت في الجنوب الشرقي على التوالي ٢,٣ و٣,٥ في المئة. ويمكن أن يعزى سبب إرتفاع النسبة عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ إلى تكثيف عمليات البناء في سد أتاتورك، فيما شهد عاما ١٩٩٢ و١٩٩٣ تزايد حدة الصراع المسلح بين المقاتلين الأكراد والجيش التركي، الذي استنزف جزءاً كبيراً من الإنفاق المقرر للجنوب الشرقي. ومقابل الانخفاض الهائل في الاستثمارات في الجنوب الشرقي، كانت نسبة الاستثمارات ترتفع بصورة كبيرة في مناطق الغرب التركي (عام ١٩٩٢ زادت النسبة في منطقة مرمرة ٧٠ في المئة عما كانت عام ١٩٩١). وهنا جدول يوضح النسبة المئوية لتوزيع الاستثمارات بحسب الأقاليم في تركيا(١٩).

الإقليم	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
مرمرة	٤١,٢	٣٣,٦	٣١,٢	٥٥,٥	٤٧,٤
الأناضول الداخلي	٨,٥	٦,٦	١٧,٥	١٣,٨	١٧,٠
إيجه	١١,٢	٨,٧	١٨,٧	٩,٦	١٠,٦
البحر الأبيض المتوسط	١١,٤	١١,٧	١١,٦	٨,٣	٨,٩
الأناضول الشرقي	٣,٨	١٠,٨	٤,٤	١,٦	١,٧
حنوب شرق الأناضول	٨,٢	٢٢,٧	١٢,٦	٢,٣	٣,٥
غير محدد الإقليم	١١,٣	٠,٢	٧,١	١,٩	٣,٣

إضافة إلى إتساع نطاق المواجهات بين الجيش التركي وPKK، يرتبط تراجع الاستثمارات في الجنوب الشرقي بتفاقم الأزمة الاقتصادية التي نتجت من حرب الخليج الثانية وخسارة تركيا مليارات الدولارات إثر فرض الحظر الاقتصادي الدولي على العراق، وإغلاق خط أنابيب كركوك ـ يومور طاليق، وانقطاع التبادل

التجاري بين جنوب شرق تركيا والعراق، وعدم التزام الدول المتحالفة تعويض تركيا خسائرها في حرب الخليج والتي قدّرتها طانسو تشيللر في خريف ١٩٩٣ بـ١٦ مليار دولار.

كان قرار الحكومات التركية المضي قدماً في تعزيز «الحل العسكري» للمشكلة الكردية، كارثياً على وضع الاقتصاد التركي ومشاريع الاستثمار، ولا سيما تلك المتعلقة بمشروع «غاب». وتشير الأرقام التي نشرت أواخر عام ١٩٩٣ إلى أن الدولة أنفقت خلال ذلك العام على «الحرب ضد الإرهاب» ما مجموعه ثمانية مليارات دولار. ويتوزع هذا المبلغ، على حراس القرى ورجال الشرطة ومساكنهم والسجون والمخبرين وعمليات ما وراء الحدود (شمال العراق)، فضلاً عن التعويضات الإضافية التي تُدفع للعاملين في مناطق الجنوب الشرقي. كما تزايد الإنفاق العسكري على شراء الأسلحة، بصورة قياسية، ولا سيما طائرات الهليكوبتر الضرورية لعمليات تمشيط الجبال التي يختبىء فيها المقاتلون الأكراد. وقد اشترت تركيا في الفترة الأخيرة ٤٠٠ طائرة هليكوبتر بأسعار خيالية. فالطائرة الواحدة من طراز «سكورسكي» تكلف ٨,٥ ملايين دولار. ومن طراز «كوبرا» ٤ ملايين دولار. في حين يبلغ ثمن الـ«سوبر كوبرا» ١٢ مليون دولار، والمجموع ٨ مليارات دولار. أضف إلى ذلك أن كل ساعة طيران لـ«سوبر كوبرا» تكلف ٨٤٦٠ دولاراً ولـ«سكورسكي» ٢٠٤٩ دولاراً ولـ«كوبرا» ٢٠٩٤ دولاراً. وإذا حلقت ٥٠ طائرة يومياً لساعتين، وهو ما يحصل عادة، يصبح المجموع اليومي حوالى ١٨ مليار ليرة تركية (١,٢٠٠ ألف دولار). وبإضافة الطلعات التي تقوم بها المقاتلات النفاثة، يصبح مجموع الإنفاق اليومي نحو مليونين ونصف مليون دولار[٢٠].

وتشير إحصاءات صادرة عن الأمم المتحدة إلى أن الدبابات والمدرعات التي اشترتها تركيا من الولايات المتحدة وألمانيا عام ١٩٩٣ تعادل ما يملكه الجيش البريطاني، وأن القسم الأعظم من هذه الأسلحة يستخدم في المواجهات في مناطق الجنوب الشرقي[٢١].

ويعادل مجموع الإنفاق الحربي للعام ١٩٩٣ والذي يقارب الثمانية مليارات دولار نصف موازنة مشروع «غاب» أو نصف خسائر تركيا من حرب الخليج الثانية أو ضعف الإيرادات السياحية لعام ١٩٩٢ أو مجموع ما سدد من ديون خارجية عام ١٩٩٢ أو ربع الإنتاج الصناعي أو نصف مجموع الصادرات.

وتركت الاشتباكات بين الجيش التركي ومقاتلي PKK وانعدام الأمن وقطع الطرق في الجنوب الشرقي والهجرات القسرية المتواصلة من المناطق الكردية إلى الغرب التركي، أثرها البالغ في مجمل النشاط الاقتصادي في مناطق الجنوب الشرقي، وأوصلتها إلى حافة الشلل. فتوقفت الاستثمارات وأغلقت مراكز البيع والتوزيع أبوابها، كما أغلق العديد من الفروع المصرفية، وتوقف التحصيل بالسندات أو الشيكات. واضطر أصحاب المصانع إما إلى بيعها أو إلى إقفالها نهائياً. وتوقفت القروض الحكومية، مما شلّ سياسة تشجيع الاستثمار.

ويصف أحمد أوزه ر، الأمين العام لاتحاد بلديات إقليم «غاب»، الوضع بأنه «فالج اقتصادي» معتبراً أن «قرارات الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٩٣» الاقتصادية الداعية إلى تصفية مؤسسات القطاع العام، أوصلت مشروع «غاب» إلى نقطة التوقف. فمعظم عمليات البناء في المشروع توقفت. وصرف العمال لعدم قدرة الدولة والمتعهدين على تسديد الديون للمؤسسات المقرضة، في حين أن مشروع «غاب» هو الأساس الوحيد

لضمان اعتماد الاقتصاد وسيلة لإزالة عدم التوازن بين الأقاليم. ويرى أوزه ر أنه كان على الدولة أن تضع مشروع «غاب» خارج إطار قرارات ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

كذلك يقدم رفعت طاشان، أحد المسؤولين في غرفة تجارة باتمان (في الجنوب الشرقي)، صورة قاتمة عن الوضع الاستثماري في المنطقة عندما يقول: «لا يوجد أي استثمار للدولة في باتمان. الاستثمارات الخاصة توقفت تماماً. حتى مؤسسة النفط التركية لا تستجيب لنداءاتنا لكي تحدث منشآتها. حتى الرسوم المتوجبة على أعضائنا لا نستطيع تحصيلها»[٢٢].

وتعرضت حركة التبادل التجاري بين غرب البلاد وجنوبها الشرقي لتراجع كبير خلال السنتين الأخيرتين، مما يعمق الشرخ بين المناطق ذات الأكثرية الكردية في الشرق وبين مناطق غرب تركيا. فمع كل شهر يمر، ينخفض حجم الأموال المتوجهة إلى الجنوب الشرقي ما بين ٧ و١٠ في المئة. وفي ربيع ١٩٩٣ كانت تنطلق من استانبول إلى الإقليم ٢٢ شاحنة، ثم انخفضت إلى ١٦ ـ ١٧ شاحنة خلال شهر آب/ أغسطس فإلى ١٢ شاحنة خلال أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. كما انخفضت كمية البضاعة المرسلة يومياً من استانبول إلى الجنوب الشرقي. يقول إيرول أوزتشيليك، رئيس جمعية أصحاب وسائل النقل، إن حجم الأدوات المنزلية والكهربائية (لا سيما الثلاجات والغسالات) المصدرة إلى الجنوب الشرقي، انخفض بنسبة ٢٠ في المئة، وأغلقت إحدى أكبر شركات إنتاج وبيع الأدوات المنزلية، «آرتشيليك»، عدداً كبيراً من مراكزها في المنطقة. كذلك انخفضت رحلات الأوتوبيسات من استانبول إلى الإقليم بنسبة ٥٠ في المئة، وقل عدد الركاب بنسبة ٧٠ في المئة. وقد ارتفعت نسبة التأمين على الشاحنة الواحدة المتوجهة إلى هناك إلى ألف دولار. ومعظم الشاحنات التي تتوجه إلى الشرق محملة بالبضائع، تعود منه ممتلئة بأثاث منازل يهاجر أصحابها إلى المناطق الغربية.

ووجّه الحظر الاقتصادي على العراق ضربة قاضية إلى حركة الشاحنات بين الجنوب الشرقي والعراق. فبعدما كان عدد الشاحنات التي تعبر بوابة خابور الحدودية عام ١٩٩٢ نحو ١٨٣ ألف شاحنة انخفض عام ١٩٩٣ إلى ٤٣ ألفاً. وهو في انخفاض مستمر. وتشير الإحصاءات إلى أن كل محطة وقود في جنوب شرق تركيا كانت توفر أربعين فرصة عمل (لعمال وقود وعمال مطعم ومنظفين عاملين في صيانة السيارات وتصليحها) أي أن هذه المحطات كانت مصدر رزق مهم جداً لعشرات الآلاف من الناس الذين يقدرهم البعض بأربعمئة ألف شخص. وجاء الحظر الاقتصادي ليقطع فجأة تجارة الشاحنات وحركة النقل البري بين منطقة الجنوب الشرقي والعراق. وهذه عوامل إضافية تخدم حركة حزب العمال الكردستاني وتضفي مزيداً من التعقيد على مجرى المشكلة الكردية. إلى ذلك تراجعت تربية المواشي والحيوانات. فبعدما كانت المواشي مصدراً أساسياً للرزق في الجنوب الشرقي، وتُصدَّر إلى سوريا والعراق وإيران، أصبحت تُستورد من إيران.

وبدا القطاع المصرفي الأكثر تأثراً بالاضطرابات في الجنوب الشرقي. فبين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ أغلق ما يزيد على ستين فرعاً مصرفياً. وتراجعت نسبة القروض من ٤,٢ في المئة من مجمل ودائع البنوك عام ١٩٩٢ إلى ٢,٧ في المئة بعده. كما تراجعت القروض المصرفية الممنوحة للمزارعين من مجمل القروض الزراعية في تركيا من ٣,٩ في المئة عام ١٩٩١ إلى ٢,٨ في المئة عام ١٩٩٢[٢٣].

ولم يسلم القطاع التعليمي من أذى المواجهات بين الدولة وPKK، بل لعله أحد القطاعات الأكثر استهدافاً. وتتهم الدولة حزب العمال الكردستاني بالعمل على شل القطاع التعليمي من خلال اغتيال المدرسين وإحراق المدارس لإبقاء الشبان في الشوارع، مما يسهل عملية استمالتهم وانخراطهم في صفوف PKK، وكذلك تنمية الشعور المعادي للدولة. وفي إحصاءات حكومية، بلغ عدد المدارس المقفلة في الأناضول الشرقي ١٢٠٤ مدارس. وفي محافظة دياربكر وحدها بلغ عدد المدارس المقفلة للعام الدراسي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ حوالى سبعمئة مدرسة، إضافة إلى ٣٨٣ مدرسة كانت مقفلة أصلاً. ومما يفاقم تردي الوضع التعليمي في الجنوب الشرقي رفض غالبية المعلمين قبول تعيينهم في مدارس المنطقة خشية على أرواحهم.

وتأثرت كذلك الحياة الاجتماعية، فضعفت الرابطة بين الناس وأجهزة الدولة إلى درجة أن معظم القضايا والدعاوى الخاصة بالجرائم وخلافات الأراضي والسرقة والبيع والشراء يتوجه بها أصحابها إلى مسؤولي اللجان التي أنشأها حزب العمال الكردستاني. كما لا يدفع معظم الناس في الجنوب الشرقي رسوم الكهرباء والهاتف. وتقفل الأماكن العامة من مقاهٍ ومؤسسات ودكاكين باكراً. ويفضل المواطنون عدم التجول أو التنقل بين المدن بعد الظهر وليلاً إلاّ في حال الضرورة القصوى. حتى الاحتفالات الخاصة بالخطبة والأعراس تقام صباحاً...

السياسة الداخلية

هكذا تبدو حركة الدولة، عسكرياً واقتصادياً، متعثرة وذات أفق مسدود، من دون أن تصدر عن السلطات التركية أي خطوة لفتح ثغرة في الجدار السميك للمسألة الكردية. بل على خلاف ذلك، اعتقدت الدولة، مع المضي قدماً في الخيار العسكري، أن الفرصة مؤاتية لإكمال طوق الضغوط على الأكراد، ولكن هذه المرة على الجبهة السياسية الداخلية والبرلمانية. ففي ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٣، حلّت الدولة حزب العمل الشعبي (HEP) الذي كان يضم ١٦ نائباً من أصل كردي. وهو يعتبر، على نطاق واسع، الواجهة السياسية الداخلية لحزب العمال الكردستاني. لكن هؤلاء النواب استقالوا من الحزب قبل صدور قرار حله وأسسوا حزباً جديداً هو حزب «الديموقراطية» (DEP). ولا يخفي نواب هذا الحزب تعاطفهم مع PKK. ولبعضهم لقاءات علنية مع عبد الله أوجلان، ويطلقون من حين إلى آخر تصريحات معادية للدولة التركية ويعتبرونها «عدوة»(٢٤). وغالباً ما تعرض أعضاء هذا الحزب للاغتيال ومحاولات الاغتيال، واتهموا من قبل رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ورئيسة الحكومة طانسو تشيللر، بالتعاون مع PKK. وعلى هذا مضت الدولة، عبر البرلمان، في رفع الحصانة النيابية عن ستة نواب أكراد ينتمون إلى حزب «الديموقراطية»، وعن آخر مستقل، وذلك في الثاني من آذار/ مارس ١٩٩٤، وتمّ اعتقالهم بعد أيام بتهمة خيانة الوطن والقيام بنشاطات ضد وحدة الدولة والعمل على فصل جزء من الأراضي التركية وتأسيس دولة كردية عليه. وفي ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٤، قررت المحكمة الدستورية التركية حل حزب «الديموقراطية» بتهمة القيام بنشاط انفصالي. وما لبثت أن اعتقلت اثنين من نوابه، فيما كان خمسة آخرين خارج البلاد، فاختاروا ألا يعودوا. لكن المحكمة الدستورية اعتبرت، هذه المرة، أن العضوية النيابية لنواب حزب «الديموقراطية» ساقطة.

وقد جاءت هذه الضربة التي تلقتها الحركة الكردية داخل تركيا، عشية الانتخابات البلدية العامة التي

جرت في آذار/ مارس ١٩٩٤، وخاض حزب «الطريق المستقيم» الحاكم (DYP) حملتها تحت شعار واحد: «الحرب ضد الإرهاب» (الكردي بالطبع). وكانت إعلانات الحزب في الصحف، كما خطب تشيللر، تعتبر التصويت للطريق المستقيم تصويتاً ضد الإرهاب: «أعط صوتك لحزب «الطريق المستقيم»، توجه ضربة للإرهاب»[٢٥] متهمة «المنظمة الانفصالية»، كما يطلق على PKK من دون تسميته، بتهديد وحدة البلاد وعرقلة الاستثمار والسياحة وتخريب علاقات تركيا الخارجية اقتصادياً وسياسياً، وبالتالي إعاقة تكاملها مع العالم.

وإزاء الإجراءات التي تعرض لها حزب الديموقراطية، قرر هذا الأخير مقاطعة الانتخابات البلدية. وقد اعتبر قرار الحزب هذا رسالة إلى المجتمع الدولي لكي يتصدى لانتهاك الديموقراطية في تركيا، من جهة، ومحاولة منه، بالتنسيق مع PKK، لتعميق الشرخ العلماني ـ الإسلامي في المجتمع التركي من خلال تجيير الأصوات الكردية في الجنوب الشرقي، كما في المدن، لمصلحة مرشحي حزب الرفاه الإسلامي الذي يتزعمه نجم الدين أرباكان، من جهة أخرى. كما أن فوز «الرفاه» سيثير المخاوف داخل تركيا ويدفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات ترفع الضغوط القوية عن السكان الأكراد وتمهد لحل سلمي للمسألة الكردية، ولسحب الورقة الكردية من يد «الرفاه»، وخصوصاً أن هذا الحزب يدعو إلى حل سلمي للمسألة الكردية، على الرغم من أنه لا يحدد بدقة اقتراحاته في هذا الشأن[٢٦]. وبالفعل اكتسح مرشحو «الرفاه» بلديات المناطق الكردية بكاملها. كما كانت الأصوات الكردية في المدن الكبرى، ولا سيما في استانبول وأنقرة، عاملاً مرجحاً لفوز المرشحين الرفاهيين، الأمر الذي أحدث صدمة وهلعاً للأحزاب العلمانية والأوساط الحاكمة.

العوامل الإقليمية

جاءت تطورات الأحداث، في المحيط الإقليمي لتركيا بعد حرب الخليج الثانية، بمثابة عوامل قلق إضافية للدولة التركية في تعاطيها مع كثير من المشكلات، وفي مقدمها المشكلة الكردية.

وتضع أنقرة سوريا في رأس لائحة الدول التي تقدم الدعم لحزب العمال الكردستاني، وتأوي قيادته وتدرب عناصره. وقد وجهت طانسو تشيللر انتقادات شديدة إلى سوريا، ولا سيما في شهري تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٩٣، على الرغم من الاجتماعات المتكررة لوزراء داخلية وخارجية البلدين وتوقيع اتفاقات أمنية. وجاء اتفاق غزة ـ أريحا في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بمثابة فرصة ذهبية لتركيا من أجل توثيق علاقاتها مع إسرائيل بعيداً عن ردود الفعل العربية. وبالفعل قام حكمت تشيتين، بزيارة إسرائيل بين ١٣ و١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ في أول خطوة من نوعها لوزير خارجية تركي. والجديد في هذه الزيارة، أن تشيتين اقترح على المسؤولين الإسرائيليين التعاون لمكافحة «الإرهاب الكردي والإرهاب السوري». ومع أن إسرائيل رفضت، لضرورات التفاوض مع سوريا، مثل هذا التعاون، فإن معلومات صحافية تركية تحدثت عن توقيع اتفاق سري من ١٢ مادة يلحظ تعاوناً استخبارتياً بين الاستخبارات التركية (MIT) والموساد لسد ثغرات عمل الـ (MIT) في جنوب شرق الأناضول ضد حزب العمال الكردستاني[٢٧].

وفي أثناء زيارة الرئيس الإسرائيلي حاييم وايزمن لتركيا في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، حاولت تشيللر كسب الدعم الإسرائيلي ضد PKK عندما أضافت إلى قائمة «الإرهاب» الذي تكافح ضده اسم حزب

الله اللبناني الذي يواجه إسرائيل في جنوب لبنان. لكن الحركة التركية إزاء سوريا وإسرائيل بقيت محدودة النجاح. فالاتهام التركي لسوريا بدعم PKK ما زال قائماً. كما أن إسرائيل تواصل رفض اعتبار PKK منظمة إرهابية، وهذا ما يثير قلق أنقرة. وعندما كان الصحافيون الأتراك يلحون على وايزمن ما إذا كان يعتبر PKK منظمة إرهابية، كان يتملص من تسمية الحزب ويكتفي بالقول: «من يقوم بالإرهاب يكون إرهابياً». ولا يقتصر القلق التركي على الموقف الإسرائيلي من PKK، بل يشمل كذلك موقف تل أبيب من تأسيس دولة كردية في الشرق الأوسط. ففي أثناء زيارة تشيتين لإسرائيل، أعرب الإسرائيليون عن عدم رغبتهم في كسب عداوة أكراد الشرق الأوسط. أما وايزمن فقد تهرب خلال زيارته لتركيا، من الإجابة عن موقفه من تأسيس دولة كردية في الشرق الأوسط بالقول: «لدينا من المشكلات ما يكفي لنشغل رأسنا بتأسيس دولة فلسطين»(٢٨).

والحديث عن دولة كردية في الشرق الأوسط يمثل أحد العناصر الأساسية للقلق التركي إقليمياً؛ ومصدره التطورات التي تلت حرب الخليج الثانية، وأفرزت في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ «الدولة الفيدرالية الكردية» في شمال العراق.

لقد دخل طورغوت أوزال حرب الخليج الثانية حليفاً للغرب على أساس «إخسر واحداً واربح ثلاثاً». إلاّ أن ما حدث إثر ذلك أدخل المسألة الكردية في الشرق الأوسط في مرحلة جديدة قد تكون تاريخية، قياساً إلى التجارب الماضية. فقد أدت حملة الرئيس العراقي صدام حسين العسكرية على أكراد شمال العراق ربيع ١٩٩١ إلى هجرة جماعية لهؤلاء إلى جنوب شرق تركيا، حيث توجد أكثرية كردية. وقد أثارت هذه الموجة من التهجير عطف الرأي العام العالمي من جهة، وأبرزت، بقوة، الحضور الكردي في الشرق الأوسط، كما أظهرت تركيا على أنها دولة متعددة القوميات، من جهة أخرى. وكان ذلك عامل ضغط أسفر في نهاية العام نفسه عن اعتراف رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل بـ«الواقع الكردي» في تركيا.

وكان تهجير نصف مليون كردي عراقي إلى تركيا ذريعة لتشكيل ما سمي «قوة المطرقة» المتعددة الجنسيات في ربيع ١٩٩١ وتمركزها في تركيا لحماية أكراد شمال العراق من اعتداءات الجيش العراقي. وحظرت منطقة شمال العراق الواقعة شمال خط العرض ٣٦ على طلعات الطيران العراقي، فيما أعلنت المنطقة الحدودية العراقية مع تركيا «منطقة أمنية» يمنع تمركز أي عنصر عسكري تركي فيها. وخلال عام ١٩٩٢ انتخب برلمان كردي في شمال العراق وشكلت حكومة كردية. وتوجت هذه الخطوات في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر بإعلان قيام «الدولة الفيدرالية الكردية».

ونظراً إلى وحدة العرق والثقافة والتجاور الجغرافي بين أكراد العراق وأكراد تركيا(٢٩)، فإن أنقرة بدأت تتوجس مما يجري في شمال العراق والتأثيرات المحتملة لذلك في تطور المسألة الكردية في تركيا. ولما لم تكن أنقرة، بحكم عضويتها في حلف شمال الأطلسي، في وضع يمكنها الدخول في مواجهة مكشوفة مع حلفائها الغربيين الداعمين لقيام دويلة شمال العراق الكردية، فقد حاولت الديبلوماسية التركية الالتفاف على إعلان هذه الدويلة عبر مبادرتين إقليميتين. فبعد إعلان قيام الدولة الكردية بقليل، بادر وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين إلى اقتراح عقد لقاء ثلاثي بين وزراء خارجية تركيا وإيران وسوريا للبحث في المسألة الكردية في

العراق. وبالفعل انعقد اللقاء الثلاثي الأول في أنقرة في الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. وقد اختصر أحد المعلقين الأتراك رسالة اللقاء الثلاثي بعبارة: «نحن القوى الأصلية للمنطقة. لن نسمح بظهور أي كيان فيها دون موافقتنا وخارج إرادتنا». وتكرر اللقاء بين وزراء خارجية الدول الثلاث. وتمّ التوافق بينهم على امتناع دولهم عن استخدام المسألة الكردية ورقة ضغط ضد أي منها، ورفض تغيير الحدود الإقليمية، ومعارضة تقسيم العراق. وإذا ما استمر التنسيق، ولو في حده الأدنى، بين تركيا وسوريا وإيران إزاء المسألة الكردية، فسيكون له أثر فاعل في ضبط تطور الأحداث.

أما المبادرة الثانية للدبلوماسية التركية فكانت إزاء النظام العراقي ورئيسه صدام حسين، وخصوصاً بعد التقارير الأميركية التي تحدثت عن استقلال تدريجي لأكراد العراق. وبعدما طرح الوفد الأميركي، في لقاء رباعي ضم فرنسا وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة في العاشر من آذار/ مارس ١٩٩٤، ضرورة التعاطي الجدي مع مسألة انفصال أكراد العراق في إطار حق الأقليات في تقرير مصيرها. ويشمل هذا الحق، حسب الوفد الأميركي، أكراد إيران. ومع أن الوفد استثنى تركيا من خطر التقسيم، مع دعوتها لإيجاد حل لمشكلة أكرادها، إلاّ أن أنقرة لم تركن إلى التطمينات الأميركية، بل زاد ذلك من هواجسها.

ولم تنقطع الزيارات المتبادلة بين مسؤولي تركيا والعراق. فالمسألة الأهم لتركيا تتمثل بمنع قيام دولة كردية فعلية في شمال العراق، والحفاظ بالتالي على وحدة الأراضي العراقية، وذلك عبر التمهيد لحوار بين صدام حسين وزعماء شمال العراق يؤدي في النهاية إلى حل في إطار عراق موحد. ومع أن الولايات المتحدة قابلت بامتعاض الانفتاح التركي على العراق، إلاّ أنه لا يبدو أن أنقرة في وارد التخلي، أو التراجع عنه لأنه، من زاوية المصالح التركية القومية، أمنياً واقتصادياً، خيار إيجابي. ثم إن التوصل إلى تفاهم بين بغداد وأكراد شمال العراق، وإن كان مستبعداً في المستقبل القريب، سوف يسهل على تركيا المطالبة بإنهاء مهمة «قوة المطرقة» المتمركزة جنوب شرق تركيا لحماية أكراد العراق من بغداد.

المقاربة الأميركية

لا تزال «قوة المطرقة» تثير، منذ تمركزت في تركيا[٣٠]، مناقشات حادة داخل البلاد بين مؤيد ومعارض مع تقلبات في مواقف كلا الفريقين. فمؤيدو بقائها يرون فيها ضمانة لإبقاء شمال العراق تحت المراقبة، وتمتيناً للتحالف التركي ـ الغربي، وحائلاً دون هجوم عراقي يؤدي إلى موجات تهجير جديدة من شمال العراق إلى جنوب تركيا. في حين يعتبر المعارضون وجودها انتهاكاً للسيادة التركية ومؤسساً لقيام دولة كردية في شمال العراق، وعائقاً أمام تحسين علاقات تركيا بجيرانها، ولا سيما إيران والعراق. ويتقدم صفوف المعارضين لوجود القوة كل من نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه»، وبولنت أجاويد، رئيس حزب «اليسار الديموقراطي».

ويعتقد أرباكان أن «قوة المطرقة»، تخدم إستراتيجية PKK في شأن كردستان الكبرى على المدى الطويل. وهي لذلك تقدم الدعم لمقاتليه. فيما لاحظ أجاويد أن «إرهاب» PKK قد ازداد مع تمركز «قوة المطرقة» في تركيا. ويرى أرباكان، من جهة أخرى، أن «القوة» تهدف كذلك إلى تأسيس أرمينيا الكبرى من خلال حزب

الدول الإمبريالية». ويكرر هذه الفكرة عبر نصيحة إلى أعضاء الحزب: «يجب على رفاقنا أن يظهروا تقرباً بعيداً من القوالب الجامدة، وبعيداً من التقرب الأعمى، أي ألا يأخذوا موقفاً مضاداً ضد أي نوع من العلاقات»(٣٥)

في المقابل، تبدو مقاربة الخبراء الاستراتيجيين الأميركيين للمسألة الكردية في تركيا، والمتناقضة مع مواقف الحكومة التركية، متقاطعة مع دعوة الخبير الروسي في الشؤون الكردية ميخائيل لازاريف، في المؤتمر الكردي الذي انعقد في موسكو خلال شباط/ فبراير ١٩٩٤، لأكراد تركيا إلى الامتناع عن استخدام «الألفاظ القديمة» مثل الإمبريالية والاستعمار لأن الأميركيين لا يؤيدون أنقرة في موقفها من الأكراد الأتراك(٣٦). وتبرز في هذا الإطار آراء كل من هنري باركي وغراهام فولر ومورتون أبراموفيتش وأيان ليسير. وتلتقي جميعها على انتقاد موقف الحكومة التركية من استمرار الخيار العسكري ضد PKK، والدعوة إلى منح الأكراد استقلالهم الثقافي وتأسيس نوع من الفيدرالية بين الأكراد والأتراك. وبلهجة قاسية جداً، يتحدث هنري ج. باركي، الأستاذ في معهد الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا: «إن دولة لا تستطيع حل مشكلاتها العرقية ليست بالحليف الذي يمكنه ضمان الاستقرار وحماية عناصر التوازن (...) إن النزاع العرقي في تركيا هو بمثابة دعوة لها للإنعزال عن المجتمع الدولي. وعدم احتضانها لحل سياسي للمسألة الكردية يحد بصورة خطيرة من حرية حركتها، بل يهدد علاقاتها بالغرب. وهي بالتالي لا يمكن أن تكون العراب الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط». ويحذر باركي أنقرة من أن استمرارها في الخيار العسكري، الذي لن ينجح في حل المسألة الكردية، سيعرضها لخسارة كل المكتسبات الاقتصادية والسياسية التي حققتها في السنوات الأخيرة.

ويبدو غراهام فولر، الخبير حالياً في مؤسسة «راند» الأميركية للدراسات، أكثر وضوحاً في التعبير عن «المكنونات» الأميركية بالقول إن واشنطن مع حل يلبي التطلعات الثقافية والعرقية للأكراد من دون الإخلال بموازين القوى في الشرق الأوسط. ويرسم بوضوح صورة الحل السياسي الذي ينهي، في رأيه، المشكلة الكردية في تركيا، وهو قيام «فيدرالية» أو «حكم ذاتي» يعترف بالاستقلال الثقافي للأكراد.

كذلك يعتقد السفير الأميركي السابق في أنقرة والرئيس الحالي لمؤسسة «كارنيجي» للدراسات، مورتون أبراموفيتش، أن عدم الاعتراف المخلص بالواقع الكردي في تركيا يعقد الحل، فيما يجد الكاتب في مجلة «فورين أفيرز» أن الخيار العسكري ضد PKK يمثل عقبة أمام توثيق تركيا علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة(٣٧).

يشار هنا إلى أن الحكومة التركية تعتقد أن لـ PKK ممثلية في واشنطن يتولاها قاني غولام الذي شارك أحد نواب حزب الديموقراطية المنحل، محمود قيليج، في اجتماعه في واشنطن بتاريخ الأول من نيسان/ أبريل ١٩٩٤ مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية. وقد احتجت تركيا بالفعل على مشاركة غولام في الاجتماع. لكن الأميركيين ردوا بأن غولام ليس تابعاً لـ PKK وأنه شارك في الاجتماع بصفة مترجم. وكان لافتاً في تصريحات قيليج في أثناء زيارته تلك لواشنطن، قوله إن المسؤولين في الخارجية الأميركية ينظرون

العمال الكردستاني. وتتقاطع هذه النظرة مع تقرير لـ«لجنة دراسة مشكلات الجنوب الشرقي» في البرلمان التركي، أعد إثر تحقيق ميداني قام به أعضاء اللجنة من النواب، واستمر خمسة أشهر، ونشر في نهاية ١٩٩٣، ويقول إن «الإرهاب يحظى بدعم منظم من قوى خارجية تهدف على المدى البعيد إلى الإستقلال الثقافي والحكم الذاتي، فالفيدرالية (للأكراد الأتراك) وأرمينيا الكبرى»[٣١].

لا شك في أن «قوة المطرقة»، إضافة إلى مهمة رعاية نشوء الدويلة الكردية في شمال العراق، هي أداة ممتازة، تكتسب شرعية دولية ما للتدخل الأميركي في سير التطورات في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية. وتقول معلومات نشرت في حزيران/ يونيو ١٩٩٤[٣٢] إن الولايات المتحدة تعمل، لإنجاح خططها، لـ«الاستفادة من PKK». ثم بدأت الشائعات عن تدريب ضباط من «قوة المطرقة» لعناصر PKK في شمال العراق. ويكشف إيلينور تشيفيك، رئيس تحرير صحيفة «تركيش ديلي نيوز» أن بعض الصقور في القيادة العسكرية التركية يؤكدون هذه المعلومات، وأن ذلك يثير «قلقاً جدياً» داخل القوات المسلحة التركية التي تجهد لإبقاء هذه المعلومات، خارج التداول. ويشير محمد أكيجي، سكرتير حزب التغيير الكبير (BDP)، إلى أن نزوح عدة آلاف من أكراد تركيا إلى شمال العراق هرباً من الهجمات التركية في أوائل أيار/ مايو الماضي، كان مدبراً، وأن «قوة المطرقة» ساعدت في نقل بعض هؤلاء على متن طائراتها، بل هي التي أمنت التجمعات التي استقر فيها النازحون. وتؤكد أوساط حزب الحركة القومية المتطرفة التي يتزعمها ألب أرسلان توركيش. أن «قوة المطرقة» تقدم المساعدات لـ PKK. وهنا تتردد على نطاق واسع معلومات مفادها أنه في أثناء العملية العسكرية التركية الواسعة ضد PKK في شمال العراق خريف ١٩٩٢، عثر بين قتلى حزب العمال الكردستاني على خمسة مقاتلين غير مختونين، قيل إنهم من التابعية الأميركية[٣٣].

ويعتبر الحديث عن وجود علاقات بين واشنطن و«حزب العمال» الكردستاني لغزاً لا تؤكده التطورات الميدانية، لكن التصريحات والتلميحات من كلا الطرفين قد تفيد احتمال كونه واقعاً.

أولى هذه المؤشرات تصريحات لزعيم «حزب العمال» الكردستاني عبد الله أوجالان قبل نحو سنة ونيف من أن للحزب علاقات حتى مع الولايات المتحدة الأميركية، و«من الغباوة، سياسياً، أن تُترك الولايات المتحدة». ويشير أوجالان إلى وجود فوائد كثيرة للولايات المتحدة إذا أسست علاقات مع PKK «نحن في وضع مهم جداً لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط». ويتحدث أوجالان بلهجة المشجع للولايات المتحدة للتعاطي معه ومع أكراد تركيا قائلاً: «نحن نقود الشعب الكردي. إن علاقة الولايات المتحدة ببارزاني وطالباني هي علاقة تأسست مع قسم محدود وضيق». وذكر أوجالان أنه أرسل شخصاً يمثله إلى واشنطن حيث التقى أعضاء من مجلسي النواب والشيوخ، وقال: «لنا علاقات (مع الولايات المتحدة) على مختلف المستويات»[٣٤]. وهو أعلن قبل ذلك أن «ألمانيا فاشية، لكن أميركا أكثر ليبرالية».

ويدرك زعيم حزب العمال الكردستاني أن إجادة قراءة التحولات العالمية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي تتطلب الأخذ في الحسبان أحادية الزعامة الأميركية للعالم. ومع أنه يؤكد أن حزبه لن يتنازل عن ايديولوجيته الماركسية، فإنه حذر، من أن «التحرك ضمن قوالب سياسية جامدة سيفضي إلى نتائج خطيرة جداً». وهنا يشدد أوجالان على أهمية تطوير العلاقات مع القوى في شمال العراق ومع الدول المجاورة «بل وحتى مع

بحماس إلى اقتراح تشكيل دولة فيدرالية من مجتمعين في تركيا، وذلك على غرار النموذج القبرصي الذي يطالب «حزب الديموقراطية» بتطبيقه في تركيا ما دامت تركيا تدافع عنه كنموذج لحل المشكلة القبرصية[٣٨].

أرمينيا واليونان وبلغاريا

ومنذ تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهورية أرمينيا عنه، والمخاوف في تركيا تتسع من محاولات العودة إلى إحياء اتفاقية «سيفر» عام ١٩٢٠ التي قضت بتأسيس دولة أرمينيا وإقامة حكم ذاتي للأكراد على أجزاء واسعة من أراضي شرق وجنوب شرق تركيا. وقد عُبّر عن هذه الهواجس علانية في أنقرة على أعلى المستويات الرسمية.

وتشير وسائل الإعلام التركية من وقت إلى آخر إلى تقاطع المصالح بين الأرمن وحزب العمال الكردستاني، وإلى المساعدات التي تقدمها أرمينيا لمقاتليه، إيواء وتسليحاً وحرية حركة. وقد صرح سليمان ديميريل لصحيفة روسية «لدينا معلومات حول وجود PKK في مختلف أنحاء أرمينيا»[٣٩]. كذلك حذّرت تشيللر في خريف ١٩٩٣ جيران تركيا، ومن بينهم أرمينيا، من مغبة الاستمرار في تقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني. ويبدو أن المشكلة الكردية في تركيا ستستمر في كونها بنداً ساخناً في جدول أعمال العلاقات الثنائية بين أنقرة ويريفان ما دامت المشكلتان الرئيسيتان بينهما (مطالبة الأرمن بأراضٍ تركية وباعتراف تركيا بمسؤوليتها عن مجازر عام ١٩١٥ ضد الأرمن) لم تجدا حلاً.

وتدخل الورقة الكردية كذلك في لعبة التنافس والتجاذب بين العدوين اللدودين: تركيا واليونان. وقد مضت اليونان قدماً في السماح لـ PKK بافتتاح مكتبين له في العاصمة اليونانية، الأول تحت اسم «لجنة التضامن مع كردستان»؛ والثاني تحت اسم «مكتب ارتباط اليونان والبلقانيين». ورُفع العلم الكردي فوقهما. وقد أعربت تركيا عن «أقصى القلق من التقارب الذي أظهرته اليونان مع PKK»[٤٠]. واعتبر الناطق باسم الخارجية التركية، افتتاح المكتبين «مخالفاً للتشريعات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب»[٤١] فيما ردّ الناطق باسم وزارة الخارجية اليونانية «إن اليونان دولة ديموقراطية. وليس من الضروري الحصول على إذن من الحكومة في حال أرادت إحدى المنظمات رفع علم ما». ونقلت صحيفة Berxwedan الشهرية الصادرة باللغة التركية في مدينة كولونيا في ألمانيا والقريبة من PKK في عددها الصادر بتاريخ ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٤ أخباراً عن «لقاءات رسمية» لممثل جبهة التحرير الكردستانية، الجناح السياسي لـPKK، مع مسؤولين يونانيين[٤٢].

ولعل من التطورات التي فاجأت أنقرة، الزيارة التي قام بها ممثل PKK في أوروبا علي سابان، لبلغاريا، بدعوة من أحد أحزابها، وذلك في أوائل تموز/ يوليو ١٩٩٤. وعندما سُئل الرئيس البلغاري جيليو جيليف عن هذه الدعوة قال: «في الدول الديموقراطية يستطيع أي حزب أن يدعو ممثلي أي حزب آخر». وإذ ذُكّر بأن الحكومة التركية تعتبر PKK منظمة إرهابية أجاب: «هذه مسألة داخلية لتركيا. القوميون اليوغسلاف، أيضاً، جاؤوا إلى بلغاريا بناء على دعوات». ودعا جيليف إلى «حل سياسي» للمسألة الكردية في تركيا، ملمحاً إلى انتهاك الديموقراطية في تركيا بالقول: «نريد تركيا بلداً ديموقراطياً ومستقراً». وقد حذّر رئيس تحرير صحيفة «حريت» التركية أرطغول أوزكوك من أن تتحول كل من بلغاريا واليونان إلى «بقاع آخر» (نسبة إلى سهل البقاع اللبناني)[٤٣].

الدور الروسي

على الرغم من أن تركيا كانت رأس حربة في المواجهة الأطلسية مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، فإن العلاقات التركية ـ الروسية منذ إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ لم تشهد توترات أساسية. وإذا كان لموسكو الشيوعية علاقات مع أكراد العراق، فإنها لم تبادر إلى فتح قنوات مباشرة مع أكراد تركيا.

لكن مع تفكك الاتحاد السوفياتي، شهدت العلاقات بين روسيا وأكراد تركيا قفزة نوعية، في سياق استخدام كل أوراق القوة الممكنة في التنافس بين تركيا وروسيا على آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان. وكانت مثيرة بالفعل دعوة السفير الروسي في أنقرة، ألبرت تشيرنيشيف، عام ١٩٩٣، إلى اعتماد «النموذج الاتحادي الروسي» حلاً للمشكلة الكردية في تركيا. وجاءت تصريحات الزعيم اليميني المتطرف فلاديمير جيرينوفسكي، بعد فوزه في الانتخابات النيابية الروسية أواخر عام ١٩٩٣، حول إزالة تركيا من الوجود وإقامة وطن كردي على أنقاضها، لتثير مخاوف أنقرة من الاتجاهات الجديدة للرياح الروسية إزاء المسألة الكردية.

وقد تعززت هذه المخاوف بعد افتتاح أول مؤتمر كردي في موسكو في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٤ برعاية رسمية من وزارة شؤون القوميات التي رعت المؤتمر إلى جانب هيئات تابعة لـ PKK، مثل «لجنة كردستان ـ موسكو» ومجلة «كردستان ريبورت» التي يصدرها الحزب في لندن. ورُفع في قاعة المؤتمر العلمان الروسي والكردي. وحضر نائب وزير شؤون القوميات فلاديمير شيمشيروف. وتليت في بدايته رسالة من زعيم PKK عبد الله أوجالان، دعا فيها إلى مواصلة الحرب ضد الدولة التركية معتبراً انعقاد المؤتمر في موسكو «دعماً كبيراً لنا»(٤٤). ودعا البيان الختامي للمؤتمر روسيا إلى إقامة علاقات رسمية مع الحركة الكردية على أساس «تطابق المصالح». ويرى جمال قادر، المسؤول في جبهة التحرير الوطني الكردستاني، أن لروسيا مصلحة في دعم الحرب التي يخوضها الأكراد في سبيل إقامة دولتهم الحكومية التي ستكون «ضمانة إضافية لحماية حدود روسيا وسائر البلدان الأعضاء في أسرة الدول المستقلة»(٤٥). وأثار انعقاد المؤتمر في موسكو غضب تركيا التي تمنّى رئيسها سليمان ديميريل «ألا تقيم القيادة الروسية علاقات مع الأكراد». وإذ يفسّر البعض دعم روسيا لـPKK بأنه ردّ على دعم أنقرة للحركات الانفصالية لمجموعات الشاشان والتتار وغيرهم داخل روسيا، فإن ديميريل ينفي تأليب أحد ضد الروس، مؤكداً أنه يشدّد أمام ممثلي الشعوب التركية داخل روسيا على أنهم «جزء من روسيا»(٤٦). واستمر التقارب بين PKK وروسيا، وتكررت اللقاءات الثنائية، واجتماعات الأكراد الأتراك، ومن بينها البرلمان الكردي في المنفى (خريف ١٩٩٥)، في العاصمة موسكو.

فرنسا وبريطانيا

ومن بين الدول الأوروبية، تبدو فرنسا من خلال زوجة الرئيس الفرنسي الراحل دانيال ميتران، وهيئات غير حكومية، أكثر الدول حرارة في الدفاع عن الحقوق الثقافية الكردية. ولا تترك «المدام»، كما تسميها الصحف التركية، سانحة دون التنديد بسياسات أنقرة إزاء الأكراد. وهي كانت وراء الإعلان الذي وقّعه حائزون على جائزة نوبل في آذار/ مارس ١٩٩٤، وفيه انتقاد لاذع لسياسة تركيا الكردية.

وفي الثامن من حزيران/ يونيو ١٩٩٤، نشرت مجموعة كبيرة من الجمعيات والمنظمات واللجان المدافعة

عن حقوق الإنسان في العالم، بياناً احتل نصف صفحة في صحيفة «لوموند» بعنوان: «إرهاب الدولة في كردستان التركية». ويعرض البيان لأسماء مئات القرى التي «دمّرها الجيش التركي» في المناطق الكردية من تركيا، متهماً سلطات أنقرة بأنها تمارس إزاء الأكراد ما كانت قد مارسته ضد الأرمن واليونانيين من تطهير عرقي في سياق المشروع التركي «لإعادة تركيب البنية العرقية للبلد». ويدعو البيان الديموقراطيات الغربية إلى الضغط على أنقرة لوقف أعمالها وإيجاد حل سياسي للمسألة الكردية، ووقف الدعم السياسي والمالي والعسكري لها في حال امتناعها.

ويكرر المسؤولون البريطانيون دعوتهم إلى إقامة حكم ذاتي للأكراد في تركيا. من ذلك دعوة الكثير من أعضاء مجلس اللوردات في جلسة عقدت في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ إلى الضغط على تركيا لتأسيس دولة كردية مستقلة. ووصف أحدهم PKK بأنه يعمل لتحرير أكراد تركيا من «التذويب السياسي الذي تقوم به أنقرة»[٤٧]. وكانت وزيرة المساعدات الخارجية البريطانية، ليندا تشوكر، قد أعربت في ٤/٢٧/ ١٩٩٤ عن قلقها الكبير من المعاملة التي يلقاها الأكراد في جنوب شرق تركيا قائلة إن تركيا بهذه الأعمال «تسيء إلى سمعتها العالمية ومؤهلاتها الديموقراطية»[٤٨].

ومع أن ألمانيا (وكذلك فرنسا) قد حظرت نشاطات PKK على أراضيها، فإن حكومتها تؤكد دائماً ضرورة الاعتراف بحق أكراد تركيا «في حرية التعبير الكامل عن هويتهم الثقافية قبل كل شيء»، كما ورد في بيان للحكومة في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٤.

وجاء قرار البرلمان الأوروبي في العاشر من آذار/ مارس ١٩٩٤ معبّراً، إذ لم يكتفِ بانتقاد قرار البرلمان التركي رفع الحصانة النيابية عن نواب أكراد، بل ذهب بعيداً بقوله: «إن برلماننا إذ يدين موقف الحكومة التركية من النواب الذين يدافعون عن مصلحة الشعب الكردي والذين انتخبوا بصورة ديموقراطية، يدعو الحكومة التركية إلى الاعتراف بالحقوق الخاصة بالشعب الكردي الموجود في تركيا»[٤٩].

وتكتمل حلقة الضغوط الدولية على تركيا من السلطات الرسمية في الدول، والهيئات والمنظمات المستقلة، وكذلك من مؤسسات دولية مثل منظمة العفو الدولية التي حمّلت، في تقرير بتاريخ ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٤، الحكومة التركية المسؤولية عن «ازدياد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وخصوصاً في الجنوب الشرقي من البلاد». وجاء في التقرير «إن الوضع يسوء من ساعة إلى أخرى. وكل أسبوع يُرسل كثير من الأشخاص إلى السجون بتهمة الترويج للانفصال الكردي. وتُسجل كل يوم اغتيالات تقوم بها ألوية الموت». ويذكر التقرير أن ٨٧١ قرية قد أحرقت أو رُحّل سكانها بالقوة. لكن التقرير ندّد، في المقابل، بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر PKK من قتل مدنيين وصحافيين ومسؤولين سياسيين محليين[٥٠]

مؤشرات للمستقبل

إذا كان من الخطأ توقع التوصل إلى حل جذري للمسألة الكردية في تركيا خلال السنوات المقبلة، فإن بعض العوامل والمؤشرات تدفع إلى الاعتقاد أن هذه المشكلة قد تفرض بدايات تحوّل في التعاطي التركي الرسمي في الفترة المقبلة. وهذه العوامل والمؤشرات تتلخص بالتالي:

١ - هناك إجماع داخل تركيا على أن التفاقم الحاد في الأزمة الاقتصادية التركية، لا تعود أسبابه إلى فرض الحظر الاقتصادي على العراق وإغلاق أنبوب النفط الذي يمر في الأراضي التركية وسوء أداء حكومة تشيللر فحسب، بل إن العامل الأهم في وقف مشاريع الاستثمار، ولا سيما مشروع «غاب»، وفي العجز المستمر في الموازنة وارتفاع الدين الخارجي (ما يزيد على ٧٠ مليار دولار)، هو الإنفاق على «الحرب ضد الإرهاب»، أي العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني؛ وأن المضي قدماً في الخيار العسكري ضد الأكراد سيقود الاقتصاد التركي إلى الانهيار الشامل. من هنا يبدو مُلحاً المبادرة إلى خطوات تلجم التدهور الاقتصادي. وهذا لن يكون إلاّ على حساب الإنفاق العسكري، وبالتالي تخفيف حدّة المواجهات مع PKK.

٢ - جاء انتصار حزب «الرفاه» الإسلامي في انتخابات ٢٧ آذار/ مارس البلدية و٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ النيابية، ليدقّ ناقوس خطر جديد وداهم على مؤسسات النظام الجمهوري ويهدّد أحد مداميكه الأساسية، المتمثل بالعلمانية. وهو تطور لا يقل خطراً على الكيان، في رأي الإدارة الكمالية، من المشكلات الأخرى، وفي مقدمها المشكلة الكردية. ويبدو تقاطع المصالح قائماً بين PKK و«الرفاه» في إضعاف النظام الحالي الذي لن يكون قادراً على احتواء هذا القدر من المشاكل الخطيرة بسهولة ودفعة واحدة. لذلك قد يكون من الضروري التخفيف من خطورة بعضها، ومنها المشكلة الكردية، عبر المبادرة إلى اتخاذ خطوات أولية إيجابية، وإن صغيرة، قياساً إلى حجم المشكلة، إزاء الوضع الكردي.

وهنا تشتد الضغوط في اتجاه إلغاء نظام حال الطوارىء المعمول به منذ عام ١٩٨٧ في المناطق الكردية. وكذلك إصدار قانون جديد للإدارة المحلية في كل تركيا يلحظ صلاحيات واسعة للمحافظات بحيث يكون قريباً من ملامح «حكم ذاتي» محدود.

٣ - تشهد الساحة السياسية الداخلية في تركيا انقساماً حاداً بين الأحزاب على مختلف القضايا. وإذا كان معظمها لا تتسم مواقفه إزاء الأكراد بالإيجابية، إلا أن مواقف الحزب الشعبي الديموقراطي (الشعب الجمهوري لاحقاً) الإيجابية نسبياً، قد ترغم اليمين في إجراء بعض التدابير المتعلقة بالمشكلة الكردية خاصة عندما تكون الاحزاب اليمنية مضطرة لتشكيل ائتلافات حكومية معه. ذلك أن «الحزب الشعبي الاجتماعي الديموقراطي» يتميز منذ سنوات بانفتاحه على المسألة الكردية، وكان في الأساس قد تحالف مع المرشحين الأكراد في انتخابات عام ١٩٩١. وهم فازوا تحت مظلته، وما لبثوا أن أسسوا «حزب العمل الشعبي»، ثم «حزب الديموقراطية» اللذين حُلاّ تباعاً. وغالباً ما كان الرئيس السابق للحزب، أروال إينونو، يدعو إلى إلغاء حال الطوارىء وحلّ نظام «حماة القرى» وتعميم الديموقراطية وحقوق الإنسان. واستمر رئيسه الحالي مراد قره يالتشين في النهج نفسه، ودعا في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ إلى تأسيس «معهد للكرديات»، قائلاً: «يجب أن يضمن سكان الإقليم (الجنوب الشرقي حيث الأغلبية الكردية) شخصيتهم وأسماءهم وثقافتهم واستخدام لغاتهم وتطويرها. وسيكون من المفيد لهذا الهدف تأسيس معهد للكرديات» ودعا إلى رفع الحظر عن أسماء الأولاد وأسماء الأماكن في المناطق الكردية(٥١)

وكان لافتاً الموقف الجريء الذي وقفه يالتشين في اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٤ حين تحدث بلهجة حادة حول مسألة «الجنوب الشرقي» قائلاً: «إن هذا الشأن (الضغط العسكري) لا يمكن المضي فيه هكذا. يجب أن نجد علاجاً له. ومن دون أن نضيّع الوقت يجب أن نطبّق قرارات ترسيخ الديموقراطية. لقد تأخرنا كثيراً في ذلك. إن الدعاية المعادية لتركيا تعمّ الغرب». وعندما سُئل عن موقف الجيش من كلامه أجاب: «هذا ليس شأن العسكر».

وتتقاطع هذه «النبرة المدنية» لقره يالتشين مع المعلومات التي تشير إلى تقليص «الطابع العسكري» للسلطة في تركيا عبر إعداد دستور جديد لا يلحظ، كما هي الحال الآن، وجود «مجلس الأمن القومي» الذي يُعتبر «الحكومة الفعلية» في البلاد. وكلما كُبح جماح النزعات العسكرية في الدولة ومراكز صنع القرار، كانت تأثيرات ذلك إيجابية في الشروع في حل سلمي للمسألة الكردية في تركيا.

٤ - تدرك الحكومة التركية جيداً التأثيرات السلبية لاستمرار دورة العنف مع الأكراد في موقع تركيا في النظام العالمي الجديد، وعلاقاتها مع المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي الذي تسعى أنقرة جاهدة للانضمام إليه.

ويردّد المسؤولون الأوروبيون في كل مناسبة أن مسألتي الديموقراطية وحقوق الإنسان أساسيتان لقبول تركيا في عضوية «الإتحاد». وهاتان المسألتان اسمان لمضمون واحد: المشكلة الكردية. وكان البرلمان الأوروبي قد هدّد بطرد تركيا من عضويته إذا لم تُفرج عن النواب الأكراد المعتقلين وتعيد إليهم حصانتهم النيابية. كذلك تزداد الضغوط الأميركية تدريجاً على أنقرة لحل المسألة الكردية. ولن تستطيع الحكومة التركية الصمود طويلاً أمام الضغوط الدولية المتزايدة. فهل سترضخ أنقرة لهذه الضغوط أم تنجح في تفريغها من مضمونها نظراً لحاجة الغرب الى تركيا في محيطها الإقليمي؟

الهوامش

(١) قالت تشيللر: «إن المبدأ هو أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية في المؤسسات والمدارس والتلفزيون الرسمي. وفي ما عدا ذلك، كل شيء ينبغي أن يكون حراً. لكن مسألة السماح بتعليم وبث كرديين يجب أن تناقش بحرية. وهذه المسألة ستظهر تدريجاً على جدول أعمالنا. وإذا كانت ثمة حاجة إلى تعديل في الدستور والقوانين، سننظر في الأمر». «النهار»، ١٩٩٤/٧/٨.

(٢) صحيفة «جمهوريت» التركية ١٩٩٣/٧/١٣.

(٣) كان الأكراد ينعتون من قبل الدولة بـ«أتراك الجبال».

(٤) النواة الأولى لـPKK تأسست في نيسان/ أبريل عام ١٩٧٣ على يد الطالب في كلية العلوم السياسية في أنقرة عبد الله أوجالان.

(٥) غادر أوجالان تركيا إلى لبنان في تموز/يوليو ١٩٧٩ حيث أقام معسكرات تدريب لحزبه في سهل البقاع.

(٦) كانت خسائر عام ١٩٩٢ وحده، ودائماً بحسب أرقام الدولة، ١٥٧٥ تركياً مقابل ٢٦٥٠ «إرهابياً»، كما تنعت وسائل الإعلام الرسمية في تركيا مقاتلي PKK. مجلة «ييني فوروم» الشهرية التركية، (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣).

(٧) ما زال قسم كبير من الأدبيات السياسية التركية، تفادياً للإقرار بوجود «مسألة كردية» في تركيا، يستخدم مصطلح «مسألة الجنوب الشرقي» أو «مسألة الإقليم»، في حين يطلق PKK على هذه المنطقة اسم «كردستان الشمالية» على اعتبار أن «كردستان الجنوبية» هي شمال العراق.

(٨) «ييني فوروم»، (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) ص ٦. ومجلة «نقطة» الاسبوعية (٥ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٩٤) التي تقدر العدد بـ ٥١٤٥٠ حارساً.

(٩) صحيفة «ميلليت» التركية ١٩٩٤/٣/٢.

(١٠) مجلة «نقطة» (٥ ـ ١٩٩٤/٦/١١).

(١١) Le Monde diplomatique, Août 1970.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، نقلاً عن صحيفة «ميلليت»، ١٩٣٠/٨/٣١.

(١٤) المصدر نفسه، نقلاً عن صحيفة «ميلليت» ١٩٣٠/٩/١٩.

(١٥) آيتكين ييلماز، «التكامل الاجتماعي، التمايز والمسألة العرقية في تركيا»، «ييني فوروم»، (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣)، ص ١٧.

(١٦) صحيفة «صباح» التركية ١٩٩٢/٧/٩.

(١٧) «ييني فوروم»، مصدر سابق، ص ١٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٩) أنظر مجلة «نقطة» (٥ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٩٤).

(٢٠) أنظر «شؤون تركية» ـ بيروت، العدد العاشر (شتاء ١٩٩٤) ص ٢٢. ومجلة «نقطة» (٥ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٩٤).

(٢١) مجلة «نقطة» (٥ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٩٤).

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) «شؤون تركية»، العدد العاشر (شتاء ١٩٩٤) ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٢٤) أنظر نص كلمة رئيس الحزب ياشار قايا (وهو ليس نائباً) في أواخر آب/ أغسطس في شمال العراق والمنشور في صحيفة «حريت» ٨/٢٨/ ١٩٩٣.

(٢٥) أنظر نموذجاً لإعلان الحزب على صفحة كاملة صحيفة «ميلليت» ١٩٩٤/٣/٢١.

(٢٦) ذكر نائب حزب الديموقراطية محمود قيليج في مطلع نيسان/ أبريل الماضي، أن حزب «الرفاه» قدم وعوداً على طريق إظهار الاحترام للحقوق الثقافية والعرقية للأكراد. أنظر صحيفة «صباح»، ١٩٩٢/٤/٢.

(٢٧) أنظر «شؤون تركية»، العدد ١١ (ربيع ١٩٩٤)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٢٨) محمد نور الدين. تجدد العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، صحيفة «الحياة»، ١٩٩٤/٣/١٤.

(٢٩) أثناء تهجير أكراد شمال العراق إلى تركيا ربيع ١٩٩١، خاطب أحد النواب الأكراد في البرلمان التركي جموع النازحين قائلاً: «لا تشعروا

بأبكم لاجئين. هذه الأراضي هي ملك أجدادكم. وحتى الآن يأكل الغرباء خيراتها. الآن كلوها أنتم» مجلة «يني فوروم» (شباط/ فبراير ١٩٩٤) ص ٤٥.

(٣٠) تشكلت قوة المطرقة في أواخر ربيع ١٩٩١، وتتألف من ١٨٢٢ ضابطاً وجندياً موزعين كالتالي: ١٤٢١ أميركياً، ١٨٤ إنكليزياً، ١٥٣ فرنسيا، ٧٤ تركياً. وتملك القوة ٤٨ طائرة قتال و١٦٢ طائرة إسناد (نقل وأواكس) و٩ طائرات هليكوبتر، متمركزة في ديار بكر وانجيرليك وسيلوبي. وللقوة مكتب ارتباط في مدينة زاخو داخل شمال العراق، وفيه ٧ ضباط من الولايات المتحدة و٣ من تركيا و٢ من فرنسا وضابط واحد من إنكلترا.

(٣١) صحيفة «زمان» التركية، ١٩٩٣/١٢/٢.

(٣٢) مجلة «نقطة» (٥ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٩٤).

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) أنظر الحوار مع عبد الله أوجالان في صحيفة «ميلليت» ٢١ و١٩٩٣/٣/٢٥.

(٣٥) أنظر «صوت كردستان» العدد ٢١، (آذار/ مارس ١٩٩٤) ص ٣٧.

(٣٦) صحيفة «الحياة»، ١٩٩٤/٢/٢٤.

(٣٧) مجلة «نقطة» (٢٠ ـ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤).

(٣٨) صحيفة «صباح» التركية ١٩٩٤/٤/٢.

(٣٩) صحيفة «الحياة»، ١٩٩٤/٣/١٢.

(٤٠) صحيفة «حريت»، ١٩٩٤/٦/٩.

(٤١) صحيفة «حريت»، ١٩٩٤/٤/٧.

(٤٢) صحيفة Berxwedan، ١٩٩٤/٦/١٥.

(٤٣) صحيفة «حريت»، ١٩٩٤/٧/٦.

(٤٤) صحيفة «الحياة»، ١٩٩٤/٢/٢٤.

(٤٥) صحيفة «الحياة»، ١٩٩٤/٣/٢.

(٤٦) صحيفة «الحياة»، ١٩٩٤/٣/١٢.

(٤٧) مجلة «بازار بوستاسي» التركية، (١٢ آذار/ مارس ١٩٩٤).

(٤٨) صحيفة «الديار»، ١٩٩٤/٤/٢٨.

(٤٩) مجلة «نقطة» (٢٠ ـ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٤).

(٥٠) صحيفة «النهار»، ١٩٩٤/٦/٢٣.

(٥١) صحيفة «حريت»، ١٩٩٤/٤/٢٦.

٢ - «الفيل» التركي و«الذبابة» الكردية

يبدو أن مرحلة المواجهات الدامية، والتي بدأت منذ مجزرة بينغول الشهيرة في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٣، بين القوات التركية وعناصر حزب العمال الكردستاني «PKK»، ستستمر الى ما لانهاية . فرئيس الأركان التركي دوغان غوريش يعد بـ«كسر أرجلهم» (PKK) في وقت قصير جداً فيما وزير الداخلية محمد غازي أوغلو يؤكد أن «الإرهاب سينتهي قريباً».

الوقائع والمؤشرات التي تسير في اتجاه اعتبار المشكلة الكردية في تركيا مشكلة عسكرية صرف، ما زالت قوية. وفي ذلك تغليب لوجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية والقوميين الأتراك المتشددين، بمن فيهم رئيس الجمهورية سليمان ديميريل، على سائر الطروحات التي تدعو إلى التعاطي مع الموضوع الكردي من زاوية عصرية مرنة منفتحة تبدأ بإقرار الحقوق الثقافية وصولاً إلى مناقشة الصيغ العملية لـ«العيش المشترك» بين الأكراد والأتراك، وهو ما كان يدعو إليه الرئيس الراحل طورغوت أوزال.

بعد مجزرة بينغول، وفي غياب مسؤول مثل أوزال، يدعو إلى الانفتاح والحوار، وجد المسؤولون الأمنيون الظروف مهيأة لتطبيق «أسلوبهم» في مواجهة المقاتلين الأكراد، خاصة بعدما أضاءت لهم رئيسة الحكومة طانسو تشيللر، بعد أيام من تشكيلها الحكومة الجديدة (حزيران ١٩٩٣)، الضوء الأخضر بقولها للجيش: «أنْهِ هذا الشأن».

وفي أوائل تموز/يوليو ١٩٩٣، وبالتحديد في الحادي عشر منه، قدّمت رئاسة الأركان التركية لرئيسة الحكومة، ومن ثم لرجال الأعمال، عرضاً لاستعدادات الدولة لمواجهة (PKK).

وبمواجهة «الحرب الشاملة» التي أعلنها زعيم (PKK) عبد الله أوجالان ضد الدولة التركية، تحدّث تقرير رئاسة الأركان عن ضرورة ألا تكون المعركة ضد (PKK) «عسكرية» فقط، بل من الضروري أن تكون «شاملة».

يتحدث تقرير الجيش التركي عن القوة المالية والعسكرية لـ (PKK) فيذكر أن الدخل السنوي للحزب الكردي يعادل ١,١ تريليون ليرة تركية (الدولار بـ١١ ألف ليرة تركية حينها). وتساهم اليونان بعشرة ملايين دولار. وقد بلغت ميزانية (PKK) للعام ١٩٩٢ مئة مليون دولار، ويتلقى دعماً مختلفاً من قوى خارجية.

ويشير التقرير إلى أن لـ (PKK) داخل تركيا ٥٥٠٠ - ٦٠٠٠ مقاتل وفي العراق ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ وفي إيران ٥٠٠ - ٨٠٠ وفي لبنان وسوريا ٣٠٠ - ٤٠٠ مقاتل أي ما مجموعه ٩ - ١٠ آلاف مقاتل.

وفي المقابل، عرض مسؤول في الدرك التركي للوضع العسكري في جنوب شرق البلاد بالقول إن عدد طائرات الهليكوبتر التركية قد تضاعف وهو يبلغ الآن ١١٥ طائرة، أما عدد الجنود فتضاعف ٢٥ مرة ليصل إلى ١٤٠ ألفاً. وقال المسؤول إنه مقابل مقتل كل ٦,٣ مقاتل كردي يسقط جندي تركي واحد.

وأشار مسؤول الصحافة في رئاسة الأركان أنه يوجد في تركيا أكثر من ١١ منظمة انفصالية.

ويعرض دوغان غوريش بدوره للمعارك الدائرة بالقول: «نفهم من الاتصالات اللاسلكية التي يتبادلونها (مقاتلو PKK) أنهم يُبادون. لم نبقِ هناك، في جبال غبار ونماز حجراً على حجر. ألقينا قنابل من عيار ٥٠٠ ليبرة (أي حوالى ٢٥٠ كلغ). ولا يستطيع أحد أن يصمد أمامها. بعد أشهر ستشاهدون القتلى هناك. تبعاً لحساباتي فإننا سنكسر أرجلهم خلال وقت قصير جداً. نحن عازمون للغاية على ذلك. لكن إنْ لم نجعل من (PKK) حالة غير مؤثرة فقد نضطر إلى إعلان الأحكام العرفية القاسية».

في ظل هذا المناخ المتشدد من جانب المؤسسة العسكرية التركية، ظهرت في أوساط تموز/ يوليو ١٩٩٣ فكرة أنشاء فرقة خاصة، محترفة، تتولى قتال عناصر (PKK)، بهدف عدم الزج بكامل الجنود في معركة تتطلب أساليب خاصة وتكتيكات مستحدثة توائم أسلوب حرب العصابات الذي يتبعه حزب العمال الكردستاني، خاصة في الأماكن الجبلية الوعرة.

وقد أطلق إعلامياً على الفِرقة المنوي تأسيسها اسم «الجيش الخاص» و«الجيش المحترف».

وتحدث وزير الدولة ييلديريم آقتونا عن الجيش الخاص بأنه عبارة عن وحدات كوماندوس سيجري اختيارها من أفراد الجيش ومن أولئك المسرّحين من الخدمة والذين يتمتعون في الوقت نفسه بكفاءات قتالية عالية. وسوف يصل عدد هذه الوحدات إلى ٥٠ ـ ٦٠ ألفاً يعمل جزء منها بأمرة رئاسة الأركان وجزء آخر بأمرة وزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن وسيحصلون على امتيازات واسعة منها دفع راتب شهري يصل إلى ٢٠ مليون ليرة (حوالى ١٨٠٠ ـ ٢٠٠٠ دولار)، مع ضمانات كاملة لعوائلهم. وسيذهب هؤلاء ـ يقول رئيس إقليم حال الطوارىء أونال أركان ـ إلى الجبال لكي يعيشوا مثل عناصر (PKK). وإذا استمرت وتيرة عملنا سريعة بمساهمة هؤلاء فسيسقط (PKK) وفي حالة انعدام التأثير خلال فترة قصيرة جداً ولن يتجول أحد منهم بحرية بعد ذلك في الجبال.

وشبّهت رئيسة الحكومة الجيش الخاص الجديد بـ «الحشرات التي تأكل حشرة (PKK)». وقالت إن هذا الجيش سيجتث (PKK) من الجذور.

ومن أجل ضمان استمرار أفضل الصيغ للمعركة ضد (PKK) مدّدت الحكومة التركية لرئيس الأركان دوغان غوريش (في آب/ أغسطس ١٩٩٣) فترة رئاسته لمدة سنة واحدة على الرغم من بلوغه سن التقاعد. والسبب الأساسي لهذا التمديد ـ كما يصرّح ييلديريم آقتونا ـ هو متابعة تطبيق «الخطط الهامة والاستراتيجيات» في مواجهة الانفصاليين.

وقد أثار قرار إنشاء «الجيش الخاص» ردود فعل مختلفة لدى زعماء الأحزاب والفعاليات التركية بين مؤيد ومعارض.

ويبرز هنا موقف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل المعارض لإنشاء مثل هذا الجيش بالقول: «لا نريد شركس أدهم جديد». كذلك يلتقي رئيس حزب «الوطن الأم» مسعود ييلماز مع موقف ديميريل بالقول: «إن في تركيا جيشاً واحداً ولا يمكن إيجاد جيش خاص».

وردّت تشيللر عليهما ببيان أصدرته في ١٤ آب/أغسطس يشير إلى أن الجيش الخاص ليس فرقة مستقلة بل يتألف من عناصر تابعة للجيش والدرك والأمن العام وترتبط كل منها بقيادتها الخاصة.

وفي مقابل المعارضين برز موقفا حزب «الرفاه» (الإسلامي) وحزب الحركة القومية (MHP) بتأييدهما للجيش الخاص.

نجم الدين أرباكان، رئيس «الرفاه»، ضمّن مقترحاته لمواجهة «الإرهاب الكردي» في ١٢ تموز/ يوليو بنداً (هو السادس) يدعو إلى تأسيس قوة خاصة تقاتل (PKK). وفي ٢١ تموز/ يوليو دعا رئيس مجموعة نواب «الرفاه» البرلمانية شوكت قازان الجيش التركي للانسحاب من المعركة ضد (PKK) والمرابطة على الحدود، وإنشاء فرقة خاصة لمقاتلة عناصر (PKK).

وكان حزب الحركة القومية بزعامة ألب أصلان توركيش أقوى المؤيدين لتأسيس جيش خاص، بل راجت الشائعات بأن معظم العناصر التي ستتقدم للانخراط في هذا الجيش هي من محازبي «الحركة القومية».

كذلك أيد رئيس حزب «اليسار الديموقراطي»، وأحد الرؤساء السابقين للحكومة، بولنت أجاويد، إلغاء الإجراءات الأمنية التقليدية وتشكيل قوة أمنية محترفة.

وإلى جانب رجحان كفة الخيار العسكري، والسعي الدؤوب لتشكيل جيش خاص محترف يواجه عناصر (PKK)، فإن الحكومة التركية أمام اتخاذ جملة تدابير ترى أنها تساعد على تطويق وإضعاف حزب العمال الكردستاني.

فقد ذكرت صحيفة «حريت» في عدد ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٣ أن رئيسة الحكومة قد أعدت مجموعة مشاريع قوانين في إطار ما سمته الصحيفة «خطة تشيللر الكردية» وتتضمن ما يلي:

١ ـ يُحكم بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات كل من يقدّم التبرعات إلى (PKK) ويؤمن له دعماً أو يعبر عن تعاطفه معه مثل إغلاق مصاريع الأبواب والنوافذ أو إطفاء الأنوار الكهربائية أو ما شابه.

٢ ـ يُمنع أيضاً من ممارسة التجارة لمدة ستة أشهر كل من يشارك في إقفال النوافذ والأبواب فيما سيُمنع من استخدام وسائط النقل لمدة ٦ أشهر كل من يتشارك في إطفاء الأنوار الكهربائية.

٣ ـ مضاعفة عقوبة السجن التي تفرض على مَنْ يُدلي في الخارج بتصريحات تستصغر الدولة وتقلّل من معنوياتها.

٤ ـ تمديد مدة اعتقال المتهمين بالإرهاب.

٥ ـ مصادرة وسائط النقل التي تستخدم من قبل الإرهابيين.

٦ ـ تشكيل مؤسسة مكافحة الإرهاب وتمويلها من الخزينة واليانصيب واللقاءات الرياضية وغرامات السير.

٧ ـ عدم معاقبة من يُسلّم نفسه ويدلي بمعلومات حول نشاط الإرهابيين.

٨ ـ تمديد قانون التوبة لمدة سنتين، في هذه الحال.

ومن الواضح أن البند الثالث من هذه الخطة حول الذين يستصغرون عبر تصريحاتهم الدولة التركية في الخارج، يقصد بصورة خاصة نواب حزب الديموقراطية (DEP)، أو العمل الشعبي سابقاً (HEP) الذي حُلَّ في مطلع تموز/ يوليو ١٩٩٣، وهم نواب أكراد لا يتركون مناسبة خارج تركيا، في أوروبا وأميركا والشرق الأوسط، إلاّ وينتقدون سياسة الحكومة التركية ويطعنون بأسس الدولة التركية نفسها.

وكان بعض النواب الأكراد في البرلمان التركي يؤلفون حزباً مستقلاً هو العمل الشعبي ويضم ١٦ نائباً. لكن المحكمة الدستورية اعتبرت ممارسات وسلوك أفراد الحزب مخالفة للدستور بتحريضها على وحدة الدولة وإثارة النعرات العنصرية والإنفصالية. وقد عقد النواب الجدد أول مؤتمر لحزبهم الجديد (DEP) في ٢٧ حزيران/ يونيو، قبل أيام من حلّ حزبهم القديم رسمياً في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٣. ويضم الحزب النواب:

أحمد تورك، رمزي كارتال، محمود قيليتش، نظام الدين طوغوتش، نائف غوميتش، زبير آيدين، سرّي صاقيك، م. أمين سيفير، سليم صاداق، أورخان دوغان، محمود أويانيق، ليلى زانا، خطيب دجلة، محمود سنجار، علي يغيت، سادات يورت طاش. كما انضم إلى الحزب النائبان المستقلان مظفر ديمير ومحمود عليناك. فيكون المجموع ١٨ نائباً برئاسة ياشار قايا وهو غير نائب.

يشكل حزب الديموقراطية، كما سابقه حزب العمل الشعبي، أحد أشكال الصراع بين الدولة التركية والمطالبين بمنح أكراد تركيا حقوقاً ثقافية وسياسية خاصة بهم. وعلى هذا الأساس، لا ينفصل نشاط حزب الديموقراطية السياسي عن نشاط حزب العمال الكردستاني العسكري في الدفاع عن قضايا الأكراد الأتراك، بل إن اللقاءات العلنية والسريّة بين الحزبين معروفة للجميع. ويملك ياشار قايا رئيس الحزب، ويصدر في اسطنبول، صحيفة يومية باللغة التركية هي «أوزغورغونده م» وتعتبر الناطقة بلسان الأكراد داخل تركيا. وتتعرض هذه الصحيفة لمحاولات متكررة لإغلاقها بسبب الكتابات المناوئة للدولة التي تنشرها ودفاعها عن (PKK).

ويبدو أن حزب الديموقراطية، سيواجه، بل هو فعلاً كذلك، من الضغوطات الرسمية ما كان يواجهه سلفه حزب العمال الشعبي. وقد تجلى ذلك في حدثين مهمّين: الأول هو اغتيال أحد نواب الحزب محمد سنجار، وجرح نائب آخر هو نظام الدين طوغوتش، ومقتل عضو قيادة الحزب في باتمان متين أوزده مير، وذلك في مدينة باتمان بتاريخ الرابع من أيلول/ سبتبمر ١٩٩٣.

أما الحدث الثاني فهو اعتقال رئيس الحزب نفسه ياشار قايا في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وإيداعه السجن بتهمة نشر أفكار انفصالية يحظرها القانون. وذلك في إشارة إلى الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر الحادي عشر «للحزب الديموقراطي» الكردستاني العراقي (PKK) (مسعود بارزاني) في أواخر آب/ أغسطس ١٩٩٣. وكان النائبان عن حزب الديموقراطية ليلى زانا وسادات يورت طاش، وقد حضرا مع قايا المؤتمر. ومما جاء في كلمة قايا التي أحيل بسببها إلى المحاكمة (حريت ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٣):

«لقد تعرّضنا للإهانة منذ ١٥٠ سنة من تاريخ كردستان. إننا نكنّ الاحترام لكل من يعمل من أجل حرية كردستان. إن حزبكم هو نقطة ارتكاز حروبنا جميعاً. يا إخوتي الأحباء، إنني آتٍ من تيندوروك وآغري وفان وبينغول وديار بكر ومن جانب الشيخ سعيد. إنني آتٍ من زنازين ديار بكر.

إذا لم نتّحد فلن يحترمنا لا صديق ولا عدو. من أربيل إلى ديرسيم (تونجيلي) وطن الشهداء. لماذا سقط هؤلاء؟

إذا لم يكن الأكراد أخوة وأصدقاء فلن يتحرّروا من يد العدو ولن تكون كردستان.

في يد العدو (أي تركيا) توجد طائرات هليكوبتر من طراز كوبرا. وفي قلوبنا يجب أن تكون فقط الأخوة والمحبة والوحدة. عندما يقتلنا العدو فلا يفرّق بين (KDP) و (PKK) بل يقول: «هؤلاء أكراد».

في شمال كردستان (أي جنوب شرق تركيا) توجد حرب كبيرة. لم ننسَ «حلبجة». لكن في شمال كردستان، يا إخوتي الأحباء، يوجد أيضاً شيرناك وصاري قاميش وديغور.

إذا لم نتوحّد من أجل كردستان فإن العدو التركي والعربي والفارسي يتوحّد من أجل مصالحه (في إشارة إلى لقاءات التنسيق بين تركيا وسوريا وإيران). فلماذا لا نتوحد من أجل كردستان.

لم يستطيعوا أن يوقفوا، بالسلاح، الانتفاضات في تاريخ كردستان. بل إن العدو بثّ العداوة بيننا بالحيلة والجدل.

لقد بقينا تحت يد التركي والعربي والفارسي. لقد منعوا وجودكم الكردي. إن الحرية غالية. ونحن نقدّم كل يوم في جبال كردستان ٤٠ ـ ٥٠ شهيداً. لقد أقسم الأكراد على الموت.

ليكن كفني هدية لي على طريق الوطن».

ولم تتأخر الدولة في الضغط على حزب الديموقراطية فحلّته ورفعت الحصانة عن نوابه واعتقلتهم في آذار/ مارس ١٩٩٤ وحكمت عليهم بالسجن لفترات متفاوتة.

وإلى جانب الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة وتتسم بطابعها العسكري والأمني والجزائي والقانوني، كانت طانسو تشيللر تحاول أن تطل على المشكلة الكردية في الجنوب الشرقي من زوايا أخرى، اقتصادية واجتماعية. فأثناء زيارتها إلى المنطقة يومي ٢٢ و٢٣ تموز/ يوليو، وعدت رئيسة الحكومة السكان هناك بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والقيام باستثمارات ضخمة وتحويل مدن المنطقة كما اسطنبول تماماً. ويعيد عدد من الزعماء الأتراك أسباب استفحال العنف وتأييد السكان لـ (PKK) إلى التخلف الاقتصادي الذي يدفع بالشبان العاطلين عن العمل إلى الانخراط في صفوف (PKK). وهذا الاتجاه الذي يغفل وجود «مشكلة كردية» و«مطالب كردية» سياسية يرى حل الأزمة عبر التنمية الاقتصادية لمناطق الوجود الكردي المتخلفة في شرق وجنوب شرق الأناضول.

ولكن إحدى أكثر المشكلات تعقيداً التي تواجه حكومة تشيللر، والدولة التركية عموماً، هي أن التناقضات إزاء كيفية حل المشكلة الكردية متباينة كثيراً بين القيادات التركية. فما يقول به ديميريل هو غير ما تراه تشيللر، وما يقترحه أجاويد وأرباكان يتعارض مع طروحات مسعود يلماز وهكذا دواليك.

رئيس الجمهورية سليمان ديميريل يختصر نظرته بجملة واحدة: «لا مسألة كردية عندنا. بل مسألة إرهاب» (١٣ تموز/ يوليو ١٩٩٣) و«التعليم باللغة الكردية يؤدي إلى التقسيم ونحن لا نريد التقسيم».

يقول ديميريل:

«قبل حل مشكلة الإرهاب من جذرها لا يمكن فتح مناقشة أية مسألة ثقافية. إذا شُرع بالمناقشة فسيكون ذلك خطأً كبيراً. سوف نحلّ المشكلة دون أي تعويض ولا يمكن أن تُظهر تركيا ضعفاً أمام ٥ آلاف مسلح. إن البحث عن حل سياسي في هذه الظروف خطأ. يجب التفريق بين الأكراد والإرهابيين. الجميع متساوون في تركيا. والناس الذين يعتبرون أنفسهم أكراداً موجودون في كل مكان من تركيا. إنهم إخوتنا. يذهبون إلى

و«النحلة» عندما قالت: «إن المعركة مع الإرهاب تشبه معركة عملاق مع نحلة. وعدد الإرهابيين لا يتجاوز الـ ٥ ـ ١٠ آلاف مقاتل. وقوة الدولة تطوي ذلك فرسخاً فرسخاً. لا يجب أن تؤخذ مسألة الإرهاب في إطارها الضيق. إنها معركة بين الفيل والذبابة. ويجب التفريق بين الإرهاب والشعب ونحن مصممون على محاربة الإرهاب». وهي تعتبر أن لا معنى لأن نردد: «أنا تركي وأنت كردي». على الرغم من كل ذلك فإن رئيسة الحكومة تحاول، أن تحدث «ثغرات» في جدار الأزمة وتذكّر بما كان يدعو إليه الرئيس الراحل طورغوت أوزال. فكما هو معروف، كان أوزال أول مسؤول رسمي تركي يتجرأ على طرح مبدأ «الفيدرالية» للمناقشة العلنية والشعبية لاتخاذ القرار المناسب تأييداً أو رفضاً، مما جرّ عليه وابلاً من الحملات والانتقادات من جانب القوميين الأتراك. وكان إعلان عبد الله أوجالان وقف إطلاق النار من جانب واحد في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، إحدى ثمرات «سياسة الانفتاح» الأوزالية تلك.

وتمضي تشيللر في أثر أوزال، وتطرح على قادة البلاد، في ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٣، مناقشة إمكانية تدريس اللغة الكردية، كمادة اختيارية، في مدارس المناطق التي تشهد غالبية وجود كردي؛ كذلك إمكانية السماح ببث تلفزيوني وإذاعي باللغة الكردية. وهنا لم تجد تشيللر إلى جانبها أحداً من زعماء الأحزاب. الجميع يعارضون وفي مقدمتهم، بالطبع، قادة المؤسسة العسكرية، حيث أعلن مصدر رفيع المستوى في الجيش، لم يذكر اسمه، أن اقتراح تشيللر هذا مرفوض ولن يوقف الإرهاب، ومطالب (PKK) لن تنتهي بتحقيق هذا المطلب بل بكردستان مستقلة (جمهوريت ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٣).

ونقلت صحيفة «جمهوريت (٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٣) عن وزير في حكومة تشيللر لم تكشف عن اسمه أن خطة تشيللر الكردية التي جوبهت بالرفض ووضعت بالتالي على الرفّ كانت تقضي بما يلي:

١ ـ السماح ببث إذاعي وتلفزيوني باللغة الكردية.

٢ ـ السماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس كلغة اختيارية.

٣ ـ تأسيس مجمع اللغة الكردية.

٤ ـ تأسيس مجمع التاريخ الكردي.

وهكذا، بين اتباع الأسلوب العسكري وإقرار حقوق ثقافية واتخاذ تدابير اقتصادية تتشابك الآراء في فوضى لا مثيل لها. فبين تشيللر ذات المواقف المتناقضة، وبين مواقف رئيس الجمهورية المتشدد سليمان ديميريل، ومواقف الجيش المعروفة، تطرح الأحزاب الأخرى تصوّراتها لحل المشكلة الكردية أو «مشكلة الإرهاب» على النحو التالي:

حزب «الوطن الأم» يرى أن الأمر متروك لمجلس الأمن القومي لتقرير المناسب، مع معارضته المطلقة الجلوس مع (PKK) للتفاوض، ودعوته لضرب «القوى الخارجية» التي تدعم (PKK). علماً أن أوساطاً إعلامياً تركية تشير في أحاديث خاصة إلى أنه في حال وصول «حزب الوطن» الى السلطة فإن مسعود يلماز سيطرح علناً ما «يخفيه» الآن وهو الصيغة الفيدرالية لحل المشكلة الكردية وكان يلماز قد أبدى بالفعل أثناء الحملة الانتخابية النيابية خريف ١٩٩٥ انفتاحاً ملحوظاً على المسألة الكردية. كذلك كرّر هذا الانفتاح بعد تشكيل حكومة

الجيش. يدفعون الضرائب. ونتقاسم معهم الأفراح والأحزان. تركيا علمانية. ولا شيء يفصل بين العَبْد والله. كل واحد يمكنه القيام بما يريد».

ويحذر ديميريل («ميلليييت» ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٣) الداعين إلى مناقشة فكرة الفيدرالية بالقول: «إن هذا سيكون «سيفر» بعينه» (في إشارة إلى معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التي نصت على إنشاء دولة كردية وأخرى أرمنية على أجزاء من شرق وجنوب شرق تركيا). وإذ يصف ديميريل (PKK) بـ«الميكروب» يعارض «الحل الاقتصادي» للمشكلة الكردية ويقول:

«إن في الجبال والبلدات والقرى مسلّحين وجّهوا سلاحهم إلى الشعب والمواطن والدولة والجندي والبوليس والمخفر. القضية هنا. ماذا تفعل دول أخرى في مواجهة قضية كهذه؟ إن النقاش حول الحل العسكري أو الحل المدني لن يفيد. إذ لا مجال للتردد في هذا المجال. ماذا يمكن أن تفعل أميركا أو بريطانيا أو ألمانيا؟ إن تركيا تقوم بما تقوم به هذه الدول. هل سبب المشكلة هو التخلف الاقتصادي؟ وهل تُحل المشكلة بالقيام باستثمارات؟ إن التفكير على هذا النحو خطأ. لقد قام عصمت إينونو بمقاربة اقتصادية للمشكلة عبر استثمارات عام ١٩٣٥. لكن بعد سنتين فقط، عام ١٩٣٧، ظهر عصيان ديرسيم. إن الدولة اليوم تقوم في الجنوب الشرقي بما تقوم به في أماكن أخرى من الوطن. لا يوجد في محافظة شيرناك قرية واحدة يتعذر الذهاب إليها: توجد طرقات وكهرباء. المشكلة إذن ليست اقتصادية. على امتداد التاريخ كانت توجد مثل هذه الأحداث على خط بينغول - طونجيلي (ديرسيم) - شيرناك - سوريا. إن العمليات التي في الحال هي على هذا الخط. لا يوجد أي تدبير خارج سحب السلاح من الأيدي. وإذا تحدثتم عن تدبير آخر، فإن ذلك يكسر عزيمة القوات المسلحة التي ستقول عندها: «مادام هناك حل آخر فلماذا أريق دمي؟»».

ويتابع ديميريل:

«إذا كان هناك من حل آخر، فبالله عليكم أرشدوني إليه. لكنهم لا يقولون. لكن إذا قلتم إن الحل هو في الجلوس مع هؤلاء (PKK) والتحادث؛ والقول بإعطائهم قطعة من تركيا لإقامة فيدرالية، فهذا هو «سيفر» بعينه.

إنني طلبت من الجيش أن يعرض لكل ما يحتاجه لإنهاء هذا العمل. فالرجال (عناصر (PKK) يستطيعون إطلاق ٥٠ صاروخاً دفعة واحدة. لقد أتوا بسلاح العراق ولبنان إلى هنا. كيف وصل هذا السلاح؟ إن الحل هو في تنظيف هذه الجبال.

يجب أن ننظر الآن إلى مصدر هذا «الميكروب». إن مصدر هذا الميكروب هو شمال العراق ولبنان وسوريا. يوجد مع العراق ٢٧٠ كلم حدود. سوف نغلق هذه الحدود بحيث لا تستطيع نقطة مياه أن تتسلل. لكن توجد بعض الأماكن الجبلية التي لا تسمح تضاريسها بإحكام إغلاق الحدود، حيث يعبر الرجال ويتسللون».

وتساءل ديميريل عن مصادر دعم (PKK) بالمال والسلاح. «لقد تحدثت بذلك مع هلموث كول وحافظ الأسد».

ويرى الرئيس التركي أنه يمكن حل مشكلة (PKK) بالأسلوب العسكري في فترة وجيزة «إلاّ أن تركيا دولة ديموقراطية تحرص على التصرف في إطار القانون. إن الدولة التركية دولة ديموقراطية حقوقية ولا يمكن السلوك بطريقة أخرى. ولا يمكن أن نستخدم أسلوب مراد باشا الأبّار(**). وإذا أتبعنا مقولة البعض «دعوا القانون جانباً وأنهوا هذا العمل»، فإننا سنعاني من القلاقل. خوفنا هنا».

طانسو تشيللر لا تختلف كثيراً في رؤيتها للمشكلة عن رؤية ديميريل، وتشدد أنه «لا مشكلة كردية في تركيا بل مشكلة إرهاب»، وتخول الجيش «إنهاء هذا الشأن» بل إنها ذهبت إلى تشبيه (PKK) بـ«الذبابة»

ائتلافية مع حزب الطريق المستقيم في آذار ١٩٩٦. إلا أنه لم يحاول أن يضع موضع التنفيذ أياً من مقترحا الإيجابية قبل أن تسقط حكومته في مطلع حزيران ١٩٩٦.

أما الحزب الديموقراطي الشعبي الاجتماعي، فإنه أقرب إلى حل «ديموقراطي» للمشكلة مما هو متبع الآ على الرغم من المواقف المتشددة لزعيمه السابق أردال إينونو.

ويقدّم نجم الدين أرباكان زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي تصوّره لحل المشكلة الكردية على النحو التال (١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٣):

١ ـ تأسيس أخوة إسلامية.

٢ ـ إقامة نظام عادل (إسلامي).

٣ ـ إلغاء «قوة المطرقة» (المولجة حماية أكراد العراق والمتواجدة في جنوب شرق تركيا).

٤ ـ رفع الحظر الاقتصادي عن العراق.

٥ ـ تدريب العناصر التي تقوم بوظائف في الجنوب الشرقي.

٦ ـ تأسيس قوة خاصة في المعركة مع الإرهاب.

٧ ـ تشكيل جهاز استخبارات قوي.

٨ ـ تنفيذ برنامج تنمية خاص في الجنوب الشرقي.

٩ ـ إلغاء حال الطوارىء المفروضة الآن.

١٠ ـ تجهيز القوة الأمنية بمعدات حديثة.

١١ ـ تشكيل لجنة متابعة برلمانية ذات صلاحيات.

١٢ ـ إلغاء نظام الاستبداد.

ويعارض «الرفاه» تدريساً وبثاً باللغة الكردية لأن ذلك «قبل تحقيق الأخوة الإسلامية، يقوّي النز الانفصالية» (صحيفة «زمان»، ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٩٣).

ويرفض حزب «الحركة القومية» المتطرف أي اعتراف بالهوية الكردية والسماح ببث تلفزيوني باللغة الكرد لأنه «عندما ندفع تعويضاً لهم فإن المشكلة تتعاظم» ويدعو إلى تأسيس قوة خاصة منظمة جيداً من مئة أل رجل لإنهاء المشكلة. ويرى عضو مجلس قيادة الحزب جمال أنغين يورت (يني دوشنجه ١١ تموز/ يوا ١٩٩٣) «إن الأكراد لا يشكلون أمة منفصلة وهم حضارياً جزء من الأمة التركية. فعيد النوروز مثلاً هو ع تحتفل به جميع الجمهوريات التركية. والأكراد يتقاسمون مع الأتراك القيم والمعتقدات نفسها». واعتبر الدعم الأساسي لـ (PKK) يأتي من أرمينيا حيث يخدم أهدافها لتأسيس أرمينيا الكبرى.

وقدّم بولنت أجاويد رئيس حزب «اليسار الديموقراطي» تقريراً حول سبل حل «مشكلة الإرهاب» كما يلي (ميلليت ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٣):

١ ـ إن مصدر الإرهاب المتصاعد هو الكيان الذي أوجد في شمال العراق من قبل الحلفاء (أي الدويلة الكردية هناك) ويجب إلغاؤه.

٢ ـ تخفيف الحظر على العراق.

٣ ـ اتخاذ إجراءات عند الضرورة ضد أرمينيا التي تساعد (PKK).

٤ ـ إلغاء الإجراءات الأمنية التقليدية ونظام الحماية في القرى وتشكيل قوة أمنية محترفة.

٥ ـ استخدام أسلحة غير قاتلة لمنع زهق الأرواح إلاّ في الحالات الاضطرارية.

٦ ـ اتخاذ إجراءات اقتصادية وأمنية.

٧ ـ استئناف الدراسة في المدارس عبر استحداث «المنامة الداخلية» وفي ظل الحماية الأمنية.

٨ ـ إقامة شبكة اتصالات قوية ومتطورة.

٩ ـ عدم تطبيق الخصخصة على الصناعة ونظام الاتصالات.

١٠ ـ اعتقال المتهمين بالتعاون ودفع الرشاوى إلى (PKK).

١١ ـ التعاون مع الدول الأخرى والأنتربول لمكافحة تهريب المخدرات من قبل (PKK).

١٢ ـ إعطاء الأولوية لاستثمارات تؤدي إلى مكافحة البطالة. وإقامة إصلاح زراعي قبل إتمام مشروع الـ«غاب» (GAP) لتنمية جنوب شرق الأناضول.

ويرى أجاويد (ميلليت ٢٢ تموز/ يوليو)، أن الحظر المفروض على العراق وقطع العلاقات الاقتصادية معه، خلق تربة مؤاتية للبطالة والتخلف الاقتصادي في جنوب شرق تركيا استغلها PKK. وعلى هذا يجد الشباب نفسه تحت ضغط مثلث: الدولة والإقطاع والإرهاب.

وبدا لافتاً، التقرير الذي أعده مجلس الأمن القومي التركي (MGK) في أواخر تموز/ يوليو ١٩٩٣، وحمل فيه الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٨٢ وحتى الآن مسؤولية تخلف مناطق الجنوب الشرقي وشرق الأناضول وتعميق الهوة بين المناطق. وانتقد التقرير، خطط حكومات طورغوت أوزال بالذات (دون أن يسميه).

إن بقاء المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية (أي المحاذية للحدود مع سوريا والعراق وإيران ونخجوان وأرمينيا) في حالة تردٍّ اقتصادية واجتماعية وتعليمية هائلة، ومسرحاً يومياً لسفك الدماء، يشجع على هجرة سكانها إلى الغرب التركي وإلى خارج تركيا، من جهة، ويعمق الهوة في المستوى الحضاري بين مناطق الغرب وبحر إيجه وتراقيا؛ وتلك الواقعة في جنوب البلاد وشرقها، من جهة أخرى.

لذا ليس غريباً أن يصرح وزير الداخلية محمد غازي أوغلو بالقول: «إن الذهاب إلى الشرق، هو كالذهاب إلى النار. والبوليس الذي يُعيّن في المناطق الشرقية يبذل كل الوساطة حتى لا يلتحق بوظيفته هناك. بينما يهرع

الذين يعيّنون في المناطق الغربية للالتحاق بعملهم دون انتظار وصول الأوامر الكتابية» (ميدان ١١ تموز/ يوليو ١٩٩٣).

ويذكر محافظ مرسين، تشيتين بيرميك (ميدان ٢٠ تموز/ يوليو) أنه يصل إلى المحافظة يومياً من مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول حوالى ١٥٠ ـ ٢٠٠ مهاجر وجميعهم من المتعاطفين مع PKK.

ويعبّر ماهر قايناق، أحد قياديي حزب «التغيير الكبير» الذي يتزعمه آيدين عدنان مندريس، عن وجهة نظر الحزب إزاء المشكلة الكردية بالقول، (زمان ١١ تموز/ يوليو ١٩٩٣):

> «إن المسألة في الجنوب الشرقي لا تُحلّ عبر «تفوق» وسيطرة الجيش التركي وتغلّبه على PKK، بل هي إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، و«المسألة الكردية» هي مجرد أداة تستخدم لهذه الغاية. لِنَقُل أن الدولة قضت على (PKK) بطريقة أو بأخرى، فإن القوى التي تواجهنا، ستلجأ إلى وسائل أخرى منها النزاع السني ـ العلوي. إن المسألة هنا هي حماية الولايات المتحدة الأميركية لمصالحها النفطية في الشرق الأوسط. لذا لجأت واشنطن إلى التخلص من العراق عبر استخدام الأكراد كأداة. من هذه الزاوية يصبح نعت المسألة الكردية على أنها «مسألة عسكرية» نعتاً خاطئاً إلى آخر درجة ويحب تحقيق حلّ على مستوى سياسي بأن تقول تركيا للولايات المتحدة: «نتفهم مصالحك في المنطقة وحمايتك لها». أما إذا لم تسر الأمور كما يجب فإننا نعيّن خطأ عدونا إذا قلنا إنه (PKK). لا إنه الولايات المتحدة. نحن، في الجنوب الشرقي، أمام القول «نعم» أو «لا» لتحالف سياسي دولي».

ويرى قايناق أن الأسلوب العسكري المتبع، أسلوب الإبادة، من جانب الجيش، لن يوصل أبداً إلى النجاح. لأن بعض فئات الشعب تساند (PKK). وحتى لو أبيد (PKK) عسكرياً فإن «المقاومة السياسية» ستستمر.

وأنحى قايناق باللائمة على «قوى أخرى» غير «آبو» (عبد الله أوجالان) في تخريب الهدنة التي أعلنها في ربيع ١٩٩٣. ففي تركيا، يقول قايناق، توجد قوى، لا سيما الجيش، ليست إلى جانب الحل السياسي. لأنهم يعتقدون أن الحل السياسي يفترض دفع «ثمن» له سيؤدي في النهاية إلى تقسيم تركيا. إن تركيا مضطرة، إذا تجاوزت (PKK)، أن تبحث عن حل يأخذ بعين الاعتبار مصالح القوى التي تقف خلف (PKK). لكن أفق تركيا لم يستطع تجاوز (PKK). وهذه مسألة خطيرة. ولا يكفي وجود جيش قوي ولا حكومة حازمة في الحرب.

ويدعو ماهر قايناق، وهو بروفسور وعامل سابق في جهاز المخابرات التركي (MIT)، إلى إلغاء نظام حماة القرى وحال الطوارىء و«قوة المطرقة» الأجنبية.

إن ارتباط المسألة الكردية داخل تركيا بالتوازنات الإقليمية والدولية قد أصبح أكثر قوة ووضوحاً بعد حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وما نشأ عن ذلك من ظهور الدويلة الكردية في شمال العراق واستقلال أرمينيا، وعودة المشكلات المزمنة بين الأرمن والأتراك إلى البروز من جديد بعد «جمود» استمر سبعين عاماً.

وتظهر أرمينيا، في الأدبيات السياسية التركية الحالية، كأهم مصدر دعم لـ(PKK)، فبولنت أجاويد، كما رأينا، طالب باتخاذ إجراءات عند الضرورة ضد أرمينيا. ونجم الدين أربكان لا يني عن ترداد مقولته بأن أرمينيا

تساعد مباشرة (PKK) لتحقيق أرمينيا الكبرى. والكاتب في صحيفة «زمان» الإسلامية سليمان قوجه باشي يصف النزعة الكردية على أنها جزء من «أصولية مسيحية» تهدف لتقسيم تركيا وإقامة أرمينيا وإسرائيل الكبرى في المنطقة. ويقول: ليس من كردي واحد يهاجم مزرعة من ٥٠ شخصاً ويقتلهم جميعاً ويحرق المزرعة. هذا ليس من عمل الأكراد. إنه من تنفيذ أرمن ينتقمون من الماضي.

ويؤكد وزير الداخلية التركي محمد غازي أوغلو ذلك بالقول (جمهوريت ٦ آب/ أغسطس) «إن ما يقوم به المسلحون يشبه تماماً المجازر التي قام بها الأرمن. إنهم يقولون (الأكراد) بأنهم سيؤسسون دولة كردستان. لا، إن الهدف كله هو أرمينيا الكبرى».

وفي إطار الحديث عن الصلات الإقليمية لـ (PKK)، ذكرت صحيفة «حريت» (١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٣) أن القوات المسلحة التركية قررت في نهاية العام (١٩٩٢)، ضرب معسكرات الأكراد في سهل البقاع اللبناني وكانت تنتظر القرار السياسي الخاص بذلك.

وتنقل الصحيفة عن لسان رئيس الأركان التركي دوغان غوريش، أن القوات المسلحة التركية أبلغت، حينها رئيس الجمهورية طورغوت أوزال ورئيس الحكومة سليمان ديميريل بإمكانية القيام بهذا العمل. وقد وافقا على ذلك و«بالفعل خصصنا سربي طائرات أف ـ ١٦ وانتظرنا الأوامر. لكن وزارة الخارجية اعترضت في اللحظة الأخيرة، لأن ذلك يخلق مشكلة دولية للدول التي سنمر فوقها». وتذكر الصحيفة أن موقف سوريا بعدم السماح لمرور طائرات حربية تركية في مجالها الجوي معروف. كذلك فُهم أن لبنان لن يسمح بذلك أيضاً وهنا بقي خيار واحد وهو المرور فوق لبنان دون أخذ إذن منه بذلك.

إن فكرة ضرب قواعد (PKK) في البقاع اللبناني، كخبر صحافي، كانت تتكرر دائماً. إلاّ أنها المرة الأولى التي تُذكر على لسان أعلى مسؤول عسكري تركي.

والكشف عن هذا الخبر، أتى في معرض الشائعات حول وضع خطط تركية لتنفيذ عمليات اغتيال وتصفية جسدية لقادة (PKK)، خاصة أن تصاعد عملياته داخل تركيا ينعكس سلباً على الحالة النفسية للسكان.

وتزداد الضغوط النفسية للقيام بعملية نوعية كبيرة ضد (PKK) خاصة أن الرأي العام يتساءل: «كيف لا يستطيع ١٤٠ ألف عسكري أن يصفّوا ١٠ آلاف مقاتل كردي؟».

ويُقال، وإن كان ذلك لم يشع سابقا وبقي في إطار الهمس، أن تركيا نفذت عمليات اغتيال لاثنين من زعماء المنظمة السرية الأرمنية (ASALA) في سهل البقاع بالذات.

ويتكرر الحديث من وقت لآخر عن احتمال قيام تركيا بعمليات عسكرية خارج حدودها على غرار العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد القادة الفلسطينيين.

وفي هذا السياق ذكرت صحيفة «حريت» (١٣ تموز/ يوليو ١٩٩٣) أن رئاسة الأركان التركية كانت قد تداولت مع تشيللر وأعضاء الحكومة إمكانية تصفية زعماء (PKK) وعلى رأسهم عبد الله أوجالان (آبو) كخيار للحد من فعالية الحزب.

وباستثناء أية مفاجآت (مستبعدة) فإن المواجهة المكشوفة بين الدولة وحزب العمال الكردستاني في «الإقليم الأحمر» ستستمر في أقصى درجات عنفها، كذلك لن يتوانى القادة العسكريون الأتراك عن تنفيذ عمليات عسكرية خارج الحدود، كما حدث في خريف ١٩٩٢ في شمال العراق، أو القيام حتى باجتياحات واسعة، كما حصل مع دخول ٣٥ ألف جندي تركي الى شمال العراق في آذار ـ نيسان ١٩٩٥ بهدف «استئصال» قواعد حزب العمال الكردستاني هناك. وإذا استطاع حزب «العمال الكردستاني» إفشال الهدف المحدد للدولة التركية، واستمر الصراع دون حسم فإن انعكاسات ذلك على الوضع السياسي الداخلي التركي، وعلى كيفية التعاطي الرسمي مع المشكلة الكردية، سيكون، أمراً لا مفر منه، وستكون الساحة التركية مهيأة، على هذا الصعيد، لتحوّلات أساسية.

الهوامش

(*) شركس أدهم، قائد تركي أسس مجموعة من الميليشيات سميت بـ«الجيش الأخضر» عام ١٩٢٠ لتكون مساعدة للجيش التركي بقيادة مصطفى كمال في مواجهة الغزو اليوناني في أزمير. ولكن هذا «الجيش الأخضر» ما لبث أن تحول إلى خدمة أهداف شخصية لقائده على حساب جيش مصطفى كمال. فما كان من هذا الأخير سوى تصفية «الجيش الأخضر» وهرب شركس أدهم.

(**) مراد باشا الأبّار أو «قويوجو مراد باشا» صدر أعظم تركي توفي في ديار بكر عام ١٦١١. وكان والياً على اليمن عام ١٥٧٦. إلاّ أنه سجن لاحقاً لاتهامه بجمع الثروات، في سجن «يدي كوله» في اسطنبول. لكنه عُين عام ١٦٠٥ وزيراً ثم سرداراً على المجر في العام التالي. ولاعتقاد السلطة أنه يستطيع قمع انتفاضة الجلاليين في الأناضول عُين صدراً أعظماً. ولقب بـ«قويوجو» (الأبّار) لأنه كان يدفن المعتقلين من المنتفضين الجلاليين في آبار يحفرها خصيصاً لهم. ثم توجه لمحاربة إيران، لكن الجيشين العثماني والإيراني لم يدخلا في القتال. وتوفي مراد باشا أثناء انسحاب جيشه شتاء في ديار بكر عام ١٦١١م.

٣ - أوزال والأكراد: أية فيدرالية؟

يعترف تقرير كان قد أعدّه الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال قبل وفاته بحوالي الشهرين، وأرسله إلى رئيس الحكومة آنذاك سليمان ديميريل، بأن المسألة الكردية في تركيا تعود إلى أواخر العهد العثماني، وظهرت كـ«مسألة هامة» في السنوات الـ١٥ الأولى من عهد الجمهورية. ويتحدث التقرير الذي دُمغ بـ«سري جداً ـ شخصي للغاية» عن ضرورة إيجاد حل لهذه المسألة حتى لا تتحوّل تركيا إلى دولة ضعيفة ومضطربة.

اللافت في هذا التقرير، الذي نُشر للمرة الأولى في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، أي بعد وفاة أوزال بسبعة أشهر، أنه، في سياق الحلول التي يقترحها للمشكلة، لا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى إحدى أشهر وأهم الأفكار التي التصقت بالرئيس الراحل، وأثارت جدلاً لم ينته بعد، وهي دعوته لطرح فكرة الفيديرالية بين الأكراد والأتراك على بساط المناقشة العلنية العامة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

ويأتي نشر هذا التقرير خلواً من الطرح الفيديرالي، ليلقي ظلالاً على مفهوم أوزال للفيديرالية من جهة، وبمثابة رسالة إلى الأطراف والأصوات التي تلمّح إلى ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر تقدماً ـ ثقافياً على الأقل ـ على طريق حلّ المشكلة الكردية من جهة ثانية.

إن المدخل لفهم جوهر المفهوم الأوزالي للفيديرالية، هو في التذكير بأن هذه الفكرة قد طُرحت لأول مرة بعد ضرب العراق وتقسيمه ـ واقعياً ـ إلى مناطق كردية وشيعية وسنية. بل إن البوادر الأولى لفكرة الفيديرالية ظهرت بعد قليل من احتلال العراق للكويت حين حاول الرئيس التركي الراحل اللعب بورقة الأقليات العرقية والمذهبية وتحدثّه، رسمياً، عن «المجتمعات العربية والكردية والتركمانية والسريانية» هناك. تلا ذلك ما عُرف بـ«خريطة أوزال» التي تقسم العراق دويلات شتى، وأعقب هذا تخفيف بعض القيود الدستورية في ربيع ١٩٩١ حول التحدث والنشر باللغة الكردية داخل تركيا، خصوصاً بعد حملة صدام حسين العسكرية على أكراد شمال العراق وتهجيرهم إلى الأراضي التركية.

في ذلك الوقت بالذات، شاعت أيضاً فكرة: «العثمانية الجديدة» وإمكانية قيام تركيا بدور خارج حدودها، اقتصادياً وسياسياً. وقد ساهم كذلك في دفع هذه الفكرة إلى التبلور، إضافة إلى حرب الخليج الثانية، تفكك الكتلة الشيوعية ولا سيما في البلقان وظهور بوادر تفكك الاتحاد السوفياتي.

«اشتغل» أوزال كثيراً على شمال العراق وانخرط في علاقات وثيقة مع زعيمي أكراده جلال طالباني ومسعود بارزاني وعينه دائماً على... نفط الموصل ـ كركوك الممتدة أنابيبه أصلاً عبر تركيا إلى موانئها في خليج الإسكندرون.

لقد استهدف أوزال من طرحه الفيديرالية آنذاك، ضم مناطق نفط شمال العراق بحيث تكون هذه الفيديرالية بين أتراك تركيا من جهة وأكرادها وأكراد شمال العراق من جهة ثانية. لكن هذه الفيديرالية، إلى ذلك، لن تقتصر على هذين العنصرين بل إن السيناريو الذي لم يخفِ أوزال، أحياناً، الافصاح عنه كان ضم «مناطق» أخرى مثل شمال قبرص ونخجوان. أيضاً ستكون البوسنة ـ هرسك ومقدونيا وألبانيا في دائرة التأثير السياسي لهذه الفيديرالية مع السعي التدريجي لضم الجمهوريات التركية في القوقاز وآسيا الوسطى إليها.

هذه «الأوراسيا» التي كان سيكون مركزها السياسي، اسطنبول مع إبقاء أنقرة عاصمة لـ«تركيا» ـ الصغرى، تجسدت في جملة أفكار ومشاريع شاعت وسعى إليها أوزال حثيثاً.

لقد طرح أوزال فكرة إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وإضافة سوق تركية مشتركة، وخط تعاون في البلقان يمتد من الأدرياتيك إلى البحر الأسود (قبل وفاته بشهرين)، إضافة إلى أفكار ومشاريع أخرى سابقة على بروز فكرة العثمانية إلى العلن، مثل أنابيب مياه السلام إلى الدول العربية وإسرائيل، ومشروع «غاب» ليكون سلّة غذاء الشرق الأوسط.

لم يكن طرح أوزال إذاً محدوداً بأكراد تركيا، الذين لم يكونوا سوى «نقطة في بحر» الفيديرالية المقترحة. وعلى هذا، عندما اقتصر الحديث على المشكلة الكردية في تركيا فقط، كان التفكير الأوزالي يتخذ منحى آخر يصل إلى التناقض عما شاع عنه من انفتاح على القضية التركية عموماً، وإمكانية قيام فيديرالية بين مجتمعين كردي وتركي كاملي الحقوق الثقافية والسياسية على مساحتين جغرافيتين محددتين.

في السادس والسابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وكان رئيساً للجمهورية، دعا أوزال أثناء جولة له في جنوب شُرق تركيا إلى نقل خمسمئة ألف شخص (كردي) فوراً من مناطق الجنوب الشرقي إلى وسط وغرب تركيا، عارضاً مساعدة كل شخص يريد مغادرة تلك المناطق الجبلية حيث ـ بتعبيره ـ «الحياة صعبة»، إلى «الغرب التركي» حيث، أيضاً بتعبيره، «الحياة أفضل». وعندما سُئل عما إذا كانت توجد سياسة تهجير رسمية أجاب: «بدون ذلك، توجد هجرة دائمة».

يذكر أوزال في التقرير الذي أشرنا إليه بداية، أن «حل» المشكلة الكردية في تركيا يكون عبر «الإخلاء التدريجي للمجمعات السكنية الصغيرة» في القرى والمزارع الجبلية بهدف قطع طرق الإمداد عن عناصر حزب العمال الكردستاني وحرمانهم من قواعد، غير مثيرة للشبهات، للاختباء والتمويه والتموين. وإذ يُمنع هؤلاء السكان (الأكراد أساساً) من العودة إلى مناطق إقامتهم الجبلية، يجب، في المقابل، أن تستمر عملية التفريغ التدريجي لمناطق الجنوب الشرقي الجبلية إلى أن يقتصر عدد المتبقين فيها على ٢ ـ ٣ ملايين فقط، على أن يتم التهجير، بدوره، بطريقة منظمة، ارتباطاً بخطة تُوزِّعهم، بصورة متوازنة، على مناطق الغرب التركي حتى لا يتجمعوا، كما هو الآن، في مناطق وأحياء متقاربة في المدن نفسها مثل أضنة ومرسين وأزمير وانتاليا وحتى اسطنبول. وذلك للحؤول دون تحوّل هذه التجمعات إلى بؤر جديدة للفوضى والعنف والشغب ناتجة في الأساس عن البطالة والفقر.

تُعيد هذه الخطة إلى الأذهان حملة «التهجير القسري» التي مارستها الدولة التركية ضد الأكراد، إثر الانتفاضات التي جرت في العشرينات والثلاثينات، واستمرت حتى العام ١٩٥٠، مع بدء الحياة الديموقراطية في البلد حيث عاد العديد من المهجّرين إلى ديارهم.

تعيش تركيا منذ إعلان «الدويلة» الكردية الفيديرالية في شمال العراق، وعودة المسألة الأرمنية إلى الظهور، هاجس العودة إلى معاهدة «سيفر» (١٩٢٠) التي نصّت على إعطاء الحكم الذاتي للأكراد في بعض مناطق جنوب شرقي الأناضول، واقتطاع أراضٍ تركية وإلحاقها بأرمينيا. واستمرار المشكلة الكردية منذ عدة سنوات، على هذا المستوى من العنف والشراسة وإراقة الدماء، سيرتب نتائج وخيمة العواقب على واقع الدولة والمجتمع

في تركيا أخطرها اتساع دائرة الفرز العرقي بين الأكراد والأتراك. وتشير بعض المعلومات إلى حملة «تطهير عرقية» يشنّها حزب العمال الكردستاني وتستهدف أتراك الجنوب الشرقي، بمن فيهم اليساريون والإسلاميون (حزب «الرفاه» خصوصاً)، سبقها ومنذ سنوات، محاولات الدولة طمس الهوية الكردية لمئات القرى في جنوب شرقي الأناضول وأجزاء أخرى من تركيا. إلى ذلك يشل النزاع المسلح بين الطرفين النمو الاقتصادي في تركيا. إذ تشير الأرقام شبه الرسمية أن ٣٠ في المئة من موازنة الدولة تنفق على الحرب ضد حزب العمال الكردستاني، كما أن قطاع السياحة قد أصيب بنكسات كبيرة في أثر تهديدات حزب العمال لهذا القطاع. أيضاً يتهدّد النزف الحالي مشروع «غاب» نفسه الذي يقع في مناطق الوجود الكردي. كما يحول استمرار المشكلة الكردية دون إعارة أنقرة الاهتمام المطلوب للتطورات الإقليمية مما انعكس تراجعاً واضحاً وخطيراً على النفوذ التركي هنا وهناك. وليس إدلّ على أولوية «الهاجس الكردي» لدى القادة الأتراك تركيز المسؤولين الأتراك في مباحثاتهم المختلفة مع الإسرائيليين على الجانب الأمني المتعلق بـ«مكافحة الإرهاب (الكردي) الذي تقوده سوريا» على حد تعبير وزير الخارجية السابق حكمت تشيتين، تاركاً تحديد الدور التركي في الشرق الأوسط، بعد اتفاق غزة ـ أريحا، معلّقاً وغير واضح. كذلك كانت المشكلة الكردية من العوامل الأساسية التي برّرت تركيا اتفاقها العسكري مع اسرائيل الذي وقّعته في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦.

إن المضاعفات السلبية المتفاقمة للمشكلة الكردية على الواقع التركي مجتمعاً واقتصاداً ودوراً، ومع فشل المحاولات العسكرية لاستئصال جذور المشكلة، ذهب البعض من رموز الانتلجنسيا التركية بعيداً في طرح الحلول للتخلص مما يسميه سليمان ديميريل دائماً «البلاء الأكبر». ولا يتردد معلّقون معروفون أمثال أرطغرل أوزكوك وأوكتاي أكشي وأحمد ألتان في النظر إلى انفصال مناطق الجنوب الشرقي عن تركيا كـ«حل جذري» للمشكلة ومنطلق ذلك أن جانباً هاماً من موارد الدولة ينفق هدراً على المناطق الكردية في حين أنه لو تمّ إنفاقها على «الغرب التركي» لتضاعف معدل الدخل القومي للفرد في السنة ٣ مرات من ألفين إلى ستة آلاف دولار. ويرى هؤلاء أن لا معنى لأن تكون مساحة تركيا أكبر قليلاً أو أصغر قليلاً إذا كان ذلك يحمل الضرر لمستقبلها ويعيق تطورها ونموّها. بل إن أحمد التان يعتبر ظهور رجل مثل «آبو» (عبد الله أوجلان) يريد الانفصال «لطفاً إلهياً» للأتراك لأنه يمنحهم فرصة أن يكونوا أكثر غنى وعطاء.

يرى دعاة الانفصال من المفكرين الأتراك، إن هذا الأمر إن حدث لن يترك أية مضاعفات سلبية على «ما يتبقى» من تركيا. فهذه تعاني في الأساس من تمزق وتفاوت على كل المستويات العرقية والطبقية والايديولوجية بين المناطق الغربية، المتقدمة، والمناطق الشرقية المتخلفة. إن بقاء انفصال كردستان عن تركيا، برأي أوكتاي أكشي، معلّقاً، أمرغير طبيعي ويدعو إلى حسم المسألة بين البقاء ضمن تركيا واحدة أو الانفصال، وفي الحالتين يجب طي المسألة نهائياً. وإذا جاءت نتيجة الاستفتاء (بين كل أكراد تركيا) مع الانفصال، عندها، يقول أكشي: تقول لهم «هاكم، يا إخوتنا الأحباء، تلك المنطقة، واستخدموها تلّة تلّة».

إلى ذلك يشكل طرح مسألة تقرير المصير عبر استفتاء يشارك فيه مراقبون دوليون، تحدياً مزدوجاً للأكراد. فهم سيواجهون، في حال الانفصال، مصير ٦٠ في المئة منهم أي حوالى ٨ (من أصل ١٢ مليوناً) يعيشون في مناطق غرب تركيا وتحولّهم إلى مواطنين أجانب أو اضطرارهم للعودة إلى «ديارهم». التحدي الآخر الذي سيواجه أكراد «الدولة الجديدة» هو وجودهم وسط محيط معادٍ يعارض استقلالهم، من سوريا والعراق إلى

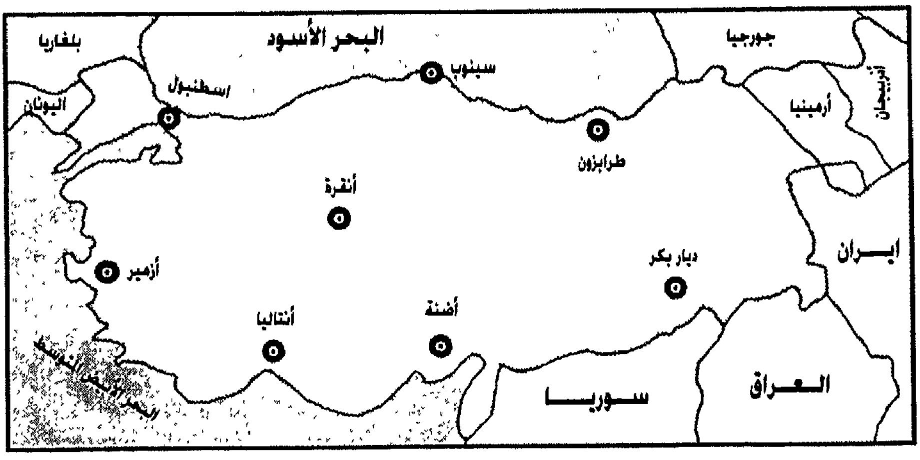
إيران وحتى أرمينيا التي قد تدخل مع «الدولة الجديدة» في مساومات مريرة، حتى لا نقول حروباً، إذ إن الأراضي الكردية أو قسماً كبيراً منها، يعتبرها الأرمن تاريخياً، جزءاً من أرمينيا الكبرى.

من جهة أخرى، يدعو البعض إلى حل المشكلة الكردية في إطار حقوق الإنسان والديموقراطية. ولكن هذه الدعوة تطرح على بساط البحث المفهوم الذي تأسست عليه الجمهورية التركية وهي أنها جمهورية«تركية» (أي للعرق التركي) لا أقليات عرقية فيها بل دينية، أي أن الجميع، بمن فيهم الأرمن والأكراد واليونانيون والعرب، هم أتراك يتوزعون على أكثرية مسلمة وأقلية مسيحية أو يهودية. وقد برزت أولى محاولات خرق هذا المفهوم الذي جسّدته معاهدة لوزان، في رفض النواب الأتراك من أصل كردي قسم يمين الولاء في خريف ١٩٩١ لـ«الشعب التركي العظيم» الذي يذكّر بشعار أتاتورك الشهير «أية سعادة لمن يقول: أنا تركي».

ان اعتبار الكاتب الأميركي فرانك بيريز الحل الوحيد للمشكلة الكردية في تحقيق الديموقراطية وإعطاء الأكراد حقوقهم السياسية والثقافية ينسف الأسس «التركية» للجمهورية ويخلّ بمعاهدة لوزان ويذكر بمعاهدة سيفر. أما البديل الفيديرالي الذي يدعو إليه السفير الأميركي السابق في أنقرة مورتن ابراموفيتش فلن يكون، مع استمرار النهج الكمالي، صالحاً للتداول، إلى أجل غير مسمى. في حين يضع استمرار نهج المواجهة المسلحة تركيا أمام خيارات غير مريحة وليس من دون معنى ما كتبه الباحث الأميركي المعروف في مؤسسة «راند» غراهام فولر عن أن أحد هذه الخيارات قد يكون اضطرار تركيا إلى «القبول بتغيير الحدود».

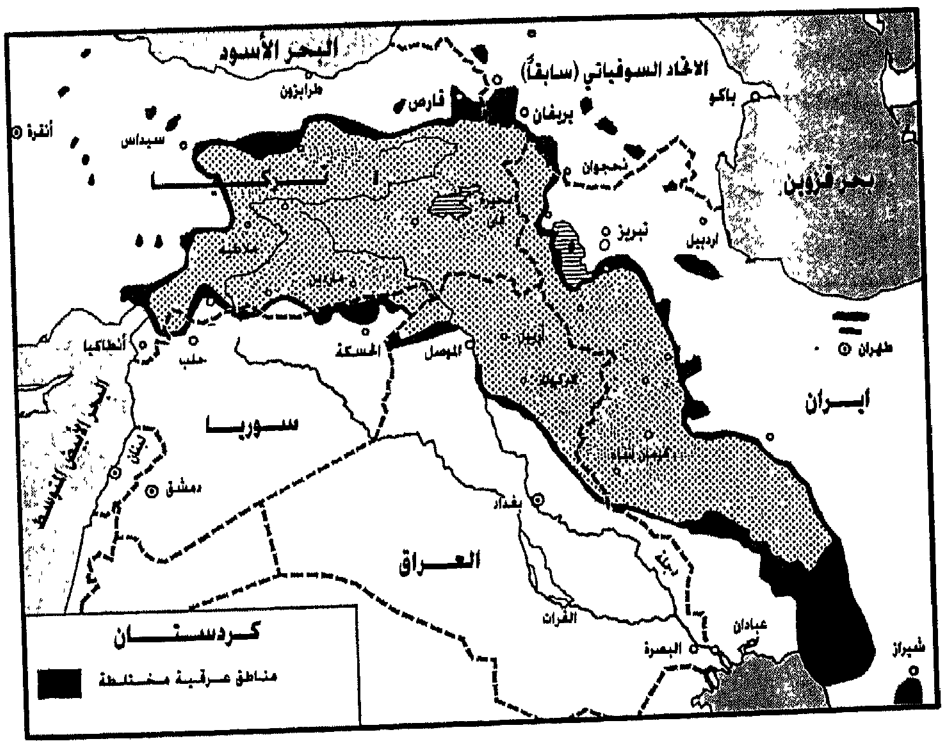
إن تركيا، التي قد تفقد في حال الانفصال الكردي، موارد أساسية مثل المياه والنفط والفحم والفوسفات والمنغنيز، لا يبدو أنها مستعدة للتخلي عن محاولات التأثير وممارسة النفوذ، عبر سلاح المياه والحدود المشتركة مع العراق وإيران، وربما سوريا وأرمينيا. ومع استمرار الذهنية الكمالية المتشددة، قد لا يحظى أكراد تركيا بأكثر من حقوق ثقافية أقرب إلى الحكم الذاتي منه إلى أيّ شكل آخر، على أمل أن يتحوّلوا بعدها إلى مواطنين تنظمهم بالآخرين علاقات متكافئة في دولة حقوقية ديموقراطية أساسها وعي مواطني يكون فعلاً، «لطفاً إلهياً» في اتجاه الإنسان لا العرق، والتوحيد لا الانفصال، بين «آبو» الأكراد و«أبو الأتراك».

تركيا الحالية التي رسمتها معاهدة «لوزان»



تقسيم تركيا تبعاً لاتفاقية «سيفر»





٤ - ياشار كمال في «الفضاء الكردي»

طرحت «قضية ياشار كمال» العديد من الأسئلة والمسائل ذات الصلة المباشرة بمهنة الكتابة في مختلف أبعادها. وقد بدأت هذه القضية في التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ عندما نشرت مجلة «دير شبيغل» الألمانية الأسبوعية مقالة لياشار كمال بعنوان «حملة الأكاذيب»، تناولت واقع المسألة الكردية في تركيا، منتقدة بلهجة شديدة نظرة السلطات التركية وممارساتها إزاء المواطنين الأكراد في جنوب شرق البلاد. وإذ قال كمال إن فئة صغيرة جداً فقط من الأكراد تريد دولة مستقلة، تساءل: «لكن أليس هذا حقاً طبيعياً لهم؟» مستنداً في ذلك إلى إعلانات حقوق الإنسان التي تعطي للشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وشبّه كمال في مقالته ما تقوم به القوى الأمنية التركية في المناطق الكردية، بما كانت تفعله الولايات المتحدة في فييتنام من تجفيف مستنقعات وحرق قرى وغابات وتهجير سكان. واعتبر أن الإجراءات المطبقة اليوم أقسى من تلك التي كان يتبعها مراد باشا قويوجو (وهو صدر أعظم عثماني توفي في ديار بكر العام ١٦١١م. وكان يدفن المعتقلين من انتفاضة الجلاليين في الأناضول في أوائل القرن السابع عشر للميلاد، في آبار تحفر خصيصاً لهم لذا لُقِّب بـ«قويوجو» أي «الأبّار»). لكن ياشار كمال علّق بأنه في القديم لم يكونوا يحرقون الغابات ولا المفقودين ولا الفارّين من الجندية.

واتهم كمال السلطة بتهجير السكان وحرق القرى وإعلان الحرب على الشعب الكردي الأعزل، وقال: «قد تستطيع أنقرة تجفيف البحر، لكنها لن تستطيع الإمساك بالسمكة» في إشارة إلى أحد تصريحات رئيس الأركان السابق للجيش التركي دوغان غوريش حول «ضرورة» تجفيف البحر للإمساك بالسمكة (أي حزب العمال الكردستاني). وبلغت ذروة انتقاد كمال للدولة في القول إنه «تأسس في جمهورية تركيا منذ العام ١٩٢٣ نظام قمع لا يحتمل ضد الأكراد». وإذ قال إن تركيا لن تستطيع دخول القرن الواحد والعشرين، عبر محو اللغة والثقافة الكرديتين، نفى وجود ديموقراطية في تركيا، مشيراً إلى أن أوروبا لم تؤمن بديموقراطية تركيا ولكنها كانت، لظروف الحرب الباردة ومعاداة الاتحاد السوفياتي، مضطرة للمسايرة وغض النظر.

جاءت مقالة ياشار كمال لتصبّ الزيت على نار الأوضاع الداخلية، المضطربة في الأصل، ولا سيما المتعلق منها بالمشكلة الكردية، ولتزيد من صورة تركيا السيئة، خارجياً، في قضية حقوق الإنسان. وساهم استدعاء الكاتب للتحقيق معه مع توجيه تهمة «الانفصالية» التي قد يسجن بسببها خمس سنوات، في إظهار «هشاشة» الديموقراطية وحرية التعبير والفكر في تركيا. ولم يوفّر منتقدو ياشار كمال، الربط بين نشر المقالة، وفي أوروبا بالذات، وبين «الطموح الخفي» لكاتبه في اتجاه... جائزة نوبل! ونعتقد أن بُعداً هاماً من هذه القضية، قد أهمل، في السجال الذي حصل داخل تركيا وهو مسألة انتماء الكاتب الحضاري، والتي جاءت في سياق تطورات سنُشير إليها.

طرحت قضية ياشار كمال، أولاً مسألة الديموقراطية وحرية التعبير والفكر داخل دولة ما فتئت تقدم نفسها نموذجاً للدول المحيطة بها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويأتي ما كتبه كمال، الذائع الصيت في الغرب ليوجّه لطمة قوية، تعادل عشرات الحملات الإعلامية، إلى الصورة الديموقراطية في تركيا لدى «العالم الحر».

من هنا ردة الفعل الحادة لدى السلطات التركية، والتي بدأت مع رئيسة الحكومة طانسو تشيللر التي نفت «أكاذيب» ياشار كمال عندما قالت: «توجد حريات فكر. وليكتب كل واحد ما يريد. لكن هناك حقائق يجب أن تعرف» مشبّهة كمال، من دون أن تسميه، بأنه من «عُراة السيقان» بقولها: «إن الشيء الذي يطالب به «عراة السيقان» للانسحاب من المعركة ضد الإرهاب، هي نظرات ومقاربات لا تفقه معنى الصراع ضد الإرهاب». وردّ أحد نواب الحزب الحاكم على كمال متسائلاً: «لو كان في تركيا نظام قمع فهل كان يستطيع كمال أن يتحدث هكذا؟». وكان رد فعل رئيس تحرير صحيفة «حريّت» مفعماً بالأسى والتأسف لما كتبه ياشار كمال عن هذه النقطة (وغيرها) ووجّه كلامه إلى الكاتب قائلا: «نحن جيل «محمد الناحل». كبرنا على قراءة كتبك وافتخرنا بنجاحاتك العالمية. وأسكنّاك في قلوبنا. لكن هذا البلد لا يستحق مثل هذا التحقير الذي كتبته. نعم في هذا البلد قضايا مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان ونواقص عديدة. ولكن كُنْ منصفاً. فكتبك كانت تباع في أكثر العهود معاداة للديموقراطية. ولكن لم نتوقع أن تضخّم الأمور إلى هذا الحد.

وفي المقابل، تصدّى العديد من السياسيين والأدباء للدفاع عن ياشار كمال في مسألة الديموقراطية والحريات. فرئيس «حركة الديموقراطية الجديدة» جيم بوينر اعترض على تقييد الأصوات، بغض النظر عن مشاركته لها فكرياً أو معارضته. وتساءل الروائي المعروف أورخان باموك: «هل نبقى متفرجين على ما يحصل في تركيا؟ لقد قال (ياشار) الأصح حول البلد». وأورد زلفي ليفانيلي الموسيقار الشهير والمرشّح السابق لرئاسة بلدية اسطنبول، الذي حالت أصوات قليلة دون نجاحه، أمثلة عن الديموقراطية في الخارج بالقول إن برتولد بريخت اختار العيش في ألمانيا الشرقية بعد التقسيم. ومع ذلك لم تُمنع كتبه في المدارس الألمانية الغربية، وأظهروا الاحترام الفائق لها، لأن بريخت هو ألمانيا. وذكّر كذلك بأن المقرّبين من الرئيس الفرنسي الراحل الجنرال شارل ديغول، إذ أشاروا عليه العام ١٩٦٨ باعتقال جان بول سارتر لدوره التحريضي في الأحداث الطلابية آنذاك قال لهم: لا تستطيعون اعتقاله. وإذ تعجّبوا مجيبين: ولكنك فرنسا، فاجأهم ديغول بالقول: لكن المسيو سارتر هو أيضاً فرنسا. وإذ لم يذكر ليفانيلي صراحة ماذا يقصد من هذه الرواية (طبعاً القصد واضح ولكنه الخوف من... الديموقراطية التركية)، فلن تعدم تركيا من يقول: ولكن ياشار بك هو أيضاً تركيا.

المسألة الثانية التي تطرحها «قضية ياشار كمال»، هي الانتماء الحضاري للكاتب ومدى تعبير ذلك في تشكّله المعرفي ونتاجه الإبداعي. فالمعروف أن ياشار كمال، من أصل كردي، من إحدى قرى محافظة أضنة ولكن العائلة انتقلت خلال الحرب العالمية الأولى إلى شرق البلاد، إلى تشوكوروفا، التي كانت تعجّ ولا سيما خلال العشرينات والثلاثينات بالمتمردين على الدولة. وعندما مارس العمل الصحافي في أوائل الخمسينات، تولى كتابة تحقيقات من شرقي الأناضول عن الفلاحين والعمال والفقراء. ولكن المسحة الإنسانية التي عرفتها معظم أعماله، لم تعكس، بصورة أو بأخرى، مسألة أصله الكردي، وهذا ما دفع بعبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني إلى اتهام ياشار كمال بـ«التهرب من البحث عن أصله التاريخي والأسباب السياسية وراء وضعه، وعدم التجرؤ على كتابة مذكراته»، ورأى أوجلان أن الكردي في أدب ياشار كمال كان «مجرداً» و«ضعيفاً»، كما أنه لم يكتب عن آلام الأكراد ومحاولات اقتلاعهم من التاريخ والثقافة، وهذا نقص

كبير، ولا يشرّفه. فيما كان المخرج التركي من أصل كردي، ييلماز غوناي، أقرب برأي أوجالان إلى البعد الكردي.

إن عدم حضور «البُعد الكردي» في كتابات ياشار كمال، هو الذي جعل صدور مقالته الأخيرة في مجلة «دير شبيغل»، مفاجئاً ومثيراً لصدمة معظم الأتراك، ساسة وأدباء وصحافيين... وهنا يُطرح السؤال: ما الذي تحوّل في ياشار كمال؟ وهل هي عودة إلى الجذور؟ وهل هي صدى لما كتبه عنه عبد الله أوجلان، المطلوب رأسه حياً أو ميتاً من قبل الدولة التركية؟ لقد لاحظ البعض أن ياشار كمال وصف في مقالته حزب العمال الكردستاني كحركة «فدائيين»، فيما هذا الحزب بنظر أنقرة «منظمة إرهابية انفصالية» تطالب بدولة كردية مستقلة على أجزاء من تركيا. كما لوحظ أن كمال لم يتحدث عن «تركيا» بل استخدم دائماً مصطلحاً يتبناه حزب العمال الكردستاني وهو «الجمهورية التركية». ويعلّق رئيس تحرير «حرّيت» بأن «الأسلوب والمصطلح في عصرنا، جزء لا يتجزأ من الفكر. وهو (كمال) بذلك أعلن نفسه طرفاً». وبالطبع، أن ياشار كمال، بعد مقالة «دير شبيغل»، هو غيره قبلها. وإذ سُئل، في خضم العاصفة الأخيرة، كيف يعرّف نفسه أجاب: «أنا كاتب تركي من جذر كردي». هنا نشير، على هامش هذه المسألة، إلى أن أشهر مغنٍ في تركيا الآن، إبراهيم طاتلي سيس، وأشهر ممثلة (ومطربة)، هوليا أفشار، وأشهر مخرج سينمائي، الراحل ييلماز غوناي، هم من أصل كردي.

أما المسألة الثالثة، والأخيرة التي أعادت «قضية ياشار كمال» الأخيرة إظهارها، فهي كون الكاتب الأشهر في تركيا مرشحاً دائماً ومنذ ٢٢ سنة لجائزة نوبل للآداب. وكثيرون ممن حاولوا تفسير الدافع لكتابة كمال لمقالته الأخيرة في مجلة أجنبية، ربطوا ذلك برغبة الحصول على جائزة نوبل عبر التشهير بالدولة التركية وإثارة عاصفة من جراء ذلك. ويعلّق أحد أشهر الصحافيين الأتراك، أمين تشولاشان، بالقول إنه بعد نشر هذه المقالة سيكون ممكناً لياشار كمال نيل جائزة نوبل: «من يعرف؟ قد يكون نال مثل هذه الضمانة في أوروبا. إنه شيء مخجل. ليس من إنسان يقبّح بلده هكذا (من أجل جائزة)»، متهكماً بسخرية لاذعة: «إن شاء الله ستنال جائزة نوبل وستتسلمها باسم «حزب العمال الكردستاني»، وهذا يليق بمجدك». كذلك تساءل أرطغرل أوزكوك عما إذا كانت المقالة رسالة إلى بعض الجهات والعناوين لطلب نيل نوبل؟ مخاطباً الكاتب: «إننا نعتقد أنك لائق بجائزة نوبل من خلال هوية البلد لا من خلال تحقيره. لقد أعطيناك في قلوبنا «نوبل» أكثر أهمية وقيمة بكثير من تلك الـ«نوبل»... كم هو مؤسف كيف أفسدْتَ مقالتك تلك الصورة العملاقة التي رسمتها في رؤوسنا طوال سنين... لو تعرف!».

ويردّ ياشار كمال على مثيري هذه المسألة بالقول: «ليقولوا ما يقولون. هل من أجل «نوبل» أكفّر تركيا؟ لا. إنني إنسان هذه الثقافة، ومرتبط بلغتي ودمي، بثقافة الأناضول العظيمة، التي احترمها كثيراً. أنني منذ ١٩٧٣ مرشح رسمي دائم لجائزة نوبل، أي أن اتحاد الكتّاب السويديين وأكاديمية العلوم السويدية هما اللذان رشّحاني لنوبل. وهو ترشيح يستمر حتى الوفاة. تولستوي بقي مرشحاً إلى حين موته ولم ينلها. أنا أهملت هذه الجائزة، وهذا يعني أنني كنت أستطيع نيلها منذ وقت طويل. لم أكن أعرف أبداً أن مئات الأشخاص الذين نالوا نوبل كفّروا بلدانهم. فلماذا اتهامي بتكفير بلادي لنيل الجائزة؟ أنا مرشح لها منذ ٢٢ سنة».

بعد العاصفة التي أثارتها مقالة ياشار كمال، والتضامن الواسع معه داخل تركيا من قبل معظم المفكرين، يبدو أن الروائي التركي الكردي الأصل في طريقه للتخفيف من نبرته، وهو أعلن في أواخر شباط/ فبراير ١٩٩٤ أنه ضد تقسيم تركيا وإلى جانب «الموزاييك» الموجود في الأناضول. ونفى وجود تمييز بين الأتراك والأكراد في تركيا(؟)، وقال إن حزب العمال الكردستاني يمثل أقلية صغيرة ضمن الأكراد. ولكنه أصر على أن المشكلة الكردية لا تحلّ بالعنف وإلى أن تجفيف الماء من أجل الإمساك بالسمكة خطأ كبير.

لقد كتب ياشار كمال مقالته ومشى. والتساؤل: هل كانت وقفة مع الضمير والانتماء الأصلي أم مجرد «محطة عابرة» نحو «نوبل» يستحقها، ولكنها، برأي عزيز نيسين، (في حوار لنا معه عام ١٩٨١) لا تستحق السعي لأجلها؟

القسم الرابع

التنمية في خدمة السياسة

١ -

مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP)

في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٢، دُشّن سد أتاتورك الذي يعد نقطة الارتكاز الأساسية لمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول، الذي يعرف اختصاراً باسم الـ «غاب» (GAP).

كان بدء العمل في سد أتاتورك، ومحطة التوليد الكهربائية التابعة له، مناسبة أخرى للتذكير بمشروع الـ«غـاب» العمـلاق، وبما نجم عنه من مشكلات وتوترات في العلاقات الإقليمية، ولا سيما مع سوريا والعراق.

ويعد سد أتاتورك الأكبر في أوروبا والشرق الأوسط، وأحد السدود الكبرى في العالم، وهو واحد من ١٣ مشروعاً في إطار مشروع الغاب، وأكبر سدوده البالغ عددها ٢٢ سداً.

ومشروع «غاب»، في الأساس، من بنات أفكار سليمان ديميريل، رئيس الحكومة السابق والرئيس الحالي للجمهورية. وبسبب لحظ المشروع في البداية لسبعة سدود فقط، فقد أطلق عليه اسم «العروس ذات الأقراط السبعة». وسد أتاتورك هو الثالث على نهر الفرات، داخل تركيا. أما السدان الأولان فهما سد كيبان الذي وضع حجر أساسه عام ١٩٦٦، رئيس الحكومة آنذاك سليمان ديميريل، وسد قره قايا الذي وضع سليمان ديميريل أيضاً حجر أساسه عام ١٩٧٦. وفيما كان يخطط لأن يضع سليمان ديميريل نفسه، حجر الأساس لسد أتاتورك عام ١٩٨١، حصل الإنقلاب العسكري في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ بقيادة كنعان ايفرين الذي أطاح حكومة ديميريل وتولى مهمة وضع حجر الأساس لسد أتاتورك.

ومن غرائب الصدف، أن الذي دشن هذا السد لدى انتهاء العمل به في تموز/ يوليو ١٩٩٢، كان سليمان ديميريل نفسه الذي عاد رئيساً للحكومة، وبحضور قائد الإنقلاب، الرئيس التركي السابق كنعان ايفرين.

يعد مشروع «غاب» الأضخم في تاريخ تركيا، تكلفة وزمناً وتوقعات. ويشمل مجموعة كبيرة من السدود والمحطات الكهرمائية على امتداد القسم التركي من نهري دجلة والفرات، إضافة إلى أقنية ضخمة للري. والمناطق التي ستستفيد من هذا المشروع، لدى اكتماله، تقع في جنوب شرق الأناضول، حيث أغلبية السكان من الأكراد، وهي مناطق ديار بكر وسعرت وماردين وآدي يمان وشانلي أورفه وغازي عينتاب.

أولاً: استراتيجيات التنمية

تحدد النشرة الرسمية الخاصة بمشروع «غاب» «استراتيجيات التنمية» الأساسية وأهدافها، على مختلف الصعد الزراعية والصناعية، كما يلي[1]:

١ ـ استراتيجية التنمية الأساسية:

أ ـ تطوير وترشيد مصادر المياه والتربة من حيث رصدها في خدمة الري والمدن والصناعة.

ب ـ إدارة المؤسسات الزراعية بشكل أفضل وتحسين استثمار التربة بفضل التطبيقات الزراعية باستخدام الأساليب والنباتات المختلفة.

ج ـ تشجيع الصناعات التحويلية عن طريق التركيز على التصنيع والإنتاج المعتمد على المصادر المحلية من الغلال والمحاصيل الزراعية.

د ـ تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل يتماشى مع حاجات أهالي المنطقة، وتوفير الحوافز لحث الموظفين والإداريين على مواصلة حياتهم وعملهم فيها.

٢ ـ استراتيجية التنمية الزراعية:

أ ـ في ما هو عام:

(١) توخي إمكانات الري في أماكن تطغى عليها ظروف زراعية سيئة.

(٢) تطوير المكننة الزراعية ضمن تركيبة مناسبة كسد الحاجة إلى الأسمدة والأدوية الزراعية والمواد وكذلك مستلزمات الري.

(٣) التوزيع الجيد وفي أوانه للمحاصيل الزراعية من حيث الكمية والنوعية.

(٤) إصلاح نظام تملك الأراضي.

(٥) تطوير فرص التسويق ونظام الأسعار لدعم المزارعين.

ب ـ بالنسبة إلى الري:

(١) تحديد المحاصيل الأساسية ودعمها عن طريق الأخذ في الحسبان الظروف الزراعية البيئية وعامل التسويق.

(٢) حفز الكثافة الإنتاجية العالية عن طريق تنظيم أجور الري وتثبيت مسار حركة المنتوجات.

(٣) تنظيم صفوف المزارعين العاملين في مجال الري داخل مؤسسات ترشدهم إلى سبل الري.

ج ـ بالنسبة إلى تربية الحيوانات:

(١) تحسين نوعية المواشي بوساطة التلقيح الاصطناعي أو الطبيعي.

(٢) تحسين تربية الحيوانات بوساطة إنتاج الأعلاف المركزة وزراعة النباتات العلفية وتحسين المراعي.

(٣) تطوير خدمات البيطرة.

(٤) تحسين المرافق العامة من أجل تطوير الإنتاج الحيواني.

د ـ بالنسبة إلى تربية الأسماك والغابات:

(١) تشجيع تربية الأسماك في بحيرات السدود.

(٢) الإكثار من وحدات تفقيس بيوض الأسماك وإنتاج صغار الأسماك وتنظيم سبل التسويق، والتسعير وتقديم الخدمات الكافية لدعم الإنتاج وتربية الأسماك.

(٣) التركيز على أعمال التشجير والبستنة في المناطق المحيطة بالسدود ومناطق الغابات.

٣ ـ إستراتيجية التنمية الصناعية:

أ ـ تعيين الصناعات القائمة على التصدير والمستخدمة للخدمات الوطنية المتاحة ودعم تطورها على مراحل.

ب ـ الاقتداء بوسائل التشغيل والإنتاج وبإمكانات الحصول على القروض وبأساليب توظيف الاستثمار لصناعات حيوية، وتقويمها في ضوء قدرة انفتاحها على الأسواق الخارجية.

ج ـ إقامة صناعة استراتيجية في كل مدينة من المدن النامية بعد الأخذ في الحسبان الاختبار المقارن للمواقع ومميزاتها وعلاقة كل مدينة بأخرى.

د ـ تحسين أداء المؤسسات العامة ذات العلاقة.

هـ ـ تشجيع الاستثمارات المحلية عن طريق تقديم دعم من القروض والمعلومات والمساعدات الطبية.

ثانياً: أهداف التنمية

تحدد الخطة أهداف التنمية التي يؤمل أن يحققها مشروع الغاب كما يلي:

١ ـ أهداف التنمية العامة:

أ ـ رفع مستوى الدخل في منطقة المشروع، عبر تطوير البنية الاقتصادية فيها نظراً إلى أنها تعمل على تقليص الفوارق بين منطقة المشروع والمناطق الأخرى في تركيا.

ب ـ رفع مستوى العمالة والكفاءة في منطقة الأرياف.

ج ـ العمل على تخفيف حدة زيادة السكان في المدن الكبرى، عبر توجيه الأيدي العاملة منها إلى منطقة المشروع.

د ـ زيادة مساهمة المنطقة في التنمية الوطنية، بحفز الصادرات وتثبيت الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في المنطقة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية فيها وحشدها بشكل أمثل.

٢ ـ أهداف التنمية الزراعية:

أ ـ رفع مستوى الدخل في المناطق الريفية، عن طريق تحسين الزراعة وتنويع أنشطة الفلاحة والزراعة.

ب ـ توفير الاعتمادات اللازمة للصناعة المبنية على الزراعة.

ج ـ العمل على زيادة فرص العمالة وتقليل نزعة هجرة السكان إلى خارج المنطقة.

د ـ المساهمة في جودة المنتوجات التصديرية.

٣ ـ أهداف التنمية الصناعية:

أ ـ زيادة رفاه المجتمع وحث المواطنين على التدفق إلى المنطقة، للاضطلاع بدور مؤثر في تنميتها الاقتصادية من جهة والعمل على رقيها التعليمي وزيادة فرص التعلم الدراسي والمهني.

ب ـ المساهمة في إزالة الفوارق وسوء توزيع الدخل بين المناطق، وذلك بتوسيع قاعدة العمالة الماهرة والمنتجة.

ج ـ المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المرسومة لتشجيع الصادرات وزيادة الاحتياطي الأجنبي والمداخيل والإيرادات.

تعكس الأهداف الطموحة لمشروع «غاب» البنية الهائلة لشبكة سدوده وأنفاقه ومحطاته الكهرمائية. وهذه البنية، كما تلحظها الخطة الرسمية، تتضمن إنشاء ٢١ سداً و١٧ محطة كهرمائية على نهري دجلة والفرات، بدأ العمل فيها عام ١٩٨١ وينتظر إتمامها بحلول العام ٢٠٠٥.

ثالثاً: مشاريع «غاب»

المشاريع الـ ١٣ التي تندرج في إطار «غاب» هي التالية[٢]:

١ ـ سد أتاتورك: وهو الحلقة المركزية في مشروع الغاب، وأهم منشآته وأضخمها. وقد وضع حجر الأساس له عام ١٩٨١ ودشن في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٩٢، مع المحطة الكهرمائية التابعة له. وقد حضر حفل التدشين مسؤولون من ٢٩ دولة بينها سوريا والكويت والبحرين والأردن وعمان، إضافة إلى نحو مئة ديبلوماسي وجميع أطراف الطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة في تركيا[٣].

يقع سد أتاتورك على نهر الفرات على بعد ٢٤ كلم من مدينة بوزوفا و٦٢ كلم من مدينة شانلي أورفة. وهو يعد السد الثالث في العالم من حيث حجم قاعدته التي تبلغ، ٨٤,٥ مليون م٣، بعد سد تاربيلا في باكستان (١٤٩,٩٦١ مليون م٣) وسد فورت بيك في الولايات المتحدة (٩٢ مليون م٣). ويأتي السد في المرتبة الثامنة في العالم من حيث ارتفاعه (١٩٠م)[٤]، وفي المرتبة الخامسة عشرة لجهة حجم المياه في بحيرة السد، وفي المرتبة الثامنة عشرة لجهة حجم إنتاج الطاقة الكهربائية.

وقد أنفق على السد حتى نهاية عام ١٩٩١ مبلغ ١١ تريليون و٣٠٠ مليار ليرة تركية[٥]، وسيتطلب إنفاق بضعة تريليونات أخرى لإنهاء مختلف أقسامه.

وقد افتتح سد أتاتورك بتأخير بلغ نحو السنة. كذلك تأخر البدء في إنتاج الطاقة منه لعدم وصول المياه في بحيرته إلى منسوب كاف لعملية التوليد.

بلغ عدد العمال الذين شاركوا في بناء السد عام ١٩٨٨ نحو ٧٥٣١ عاملاً. ومع اقتراب إتمام الأعمال فيه تناقص العدد إلى ٢٠٦٣ عاملاً. وقد سقط في أثناء فترة تشييده ٤٨ قتيلاً من عماله، منهم ٢٣ خلال حفر الأنفاق، وذلك وفقاً للأرقام التي أعلنها مدير مشروع إنفاق شانلي أورفه، أونير بيلماز.

وتنتج المحطة الكهرمائية التابعة للسد ٢٤٠٠ ميغاواط، أي ثلث الطاقة التي يتوقع أن ينتجها مشروع «غاب». ويبلغ عدد المولدات التوربينية التابع للمحطة ثمانية قوة الواحد منها ٣٠٠ ميغاواط، وستبلغ طاقة

إنتاج الكهرباء من السد سنوياً ٨,٩ مليارات كيلو واط. أما الوحدتان اللتان دشنتا أخيراً فتبلغ طاقتهما ٢,٢ مليار كيلو واط سنوياً. وفي حال العمل بكامل الطاقة، فهي ستنتج ١/٢٨ من مجموع الطاقة في تركيا.

ومن بحيرة سد أتاتورك ستتدفق المياه عبر نظام أنفاق شانلي أورفه، البالغ عددها إثنان، وهما أكبر نفقي مياه في العالم، يمتد كل واحد منهما على مسافة ٢٦,٤ كلم بقطر داخلي يبلغ ٧,٦٢م. وستبلغ قوة تدفق المياه فيهما بقدر قوة مياه نهر قيزيل ايرماك، الذي يقع بكامله داخل تركيا ويصب في البحر الأسود بين مدينتي سينوب وسمسون بطول ١٣٥٥ كلم، وتقع عليه سدود عدة.

يبلغ معدل تدفق المياه في كل من النفقين ٣٢٨م٣ في الساعة. وستروي مياه أحد النفقين سهول حران، فيما تروي مياه الآخر سهول شانلي أورفه، وهي الأراضي الخصبة جداً التي تعرف بأعالي بلاد ما بين النهرين، وستروي أنفاق شانلي أورفه ما مجموعه ٤٧٦٣٧٤ هكتاراً من الأراضي، منها ٣٢٧٧٢٥ هكتاراً تروى انسيابياً بالاستفادة من الجاذبية الأرضية و١٤٨٧٤٩ هكتاراً بوساطة المضخات.

أما الأقسام الأخرى من المشروع الأول الذي يضم سد أتاتورك ومحطته الكهرمائية ونظام أنفاق شانلي أورفه، فتشمل إقامة:

محطة شانلي أورفه الكهرمائية بقوة ٥ ميغاواط وبطاقة كهربائية بقوة ١٢٤ مليون كيلو واط ـ ساعة في السنة.

- مشروع شانلي أورفه ـ حران، وسيروي ١٤٧٨٦٦ هكتاراً.
- مشروع ماردين ـ جيلان بينار، وسيروي ٣٢٨٦٠٨ هكتارات.
- مشروع سيفيرك حلوان، وسيروي ١٦٠١٠٥ هكتارات.
- مشروع بوزوفا، وسيروي ٥٥٣٠٠ هكتار.

٢ ـ **مشروع قره قايا:** وهو محطة تابعة لسد قره قايا على نهر الفرات في قضاء «جوغوش» وتبلغ قوة المحطة ١٨٠٠ ميغاواط، وتقوم بتوليد ٧ مليارات و٣٥٤ مليون كيلو واط ـ ساعة في السنة من الطاقة الكهربائية. أما السد المذكور فيبلغ ارتفاعه ١٧٣م، وتستوعب بحيرته ٩,٥ مليارت م^3 من المياه. وقد استعمل في بناء هيكل السد ٢ مليون م٣ من الخرسانة.

٣ ـ **مشروع فرات الحدود:** يشمل هذا المشروع سد بيريجيك ومحطته الكهرمائية، التي تعمل بقوة ٦٧٢ ميغاواط، وتولد طاقة كهربائية قدرها ٢ مليار و٥١٨ مليون كيلو واط ـ ساعة في السنة.

و ـ سد قره قاميش ومحطته الكهرمائية التي تعمل بقوة ١٨٠ ميغاواط، وتولد طاقة كهربائية قدرها ٦٥٢ مليون كيلو واط ـ ساعة في السنة.

٤ ـ **مشروع سروج ـ بازايكي:** وهو يروي ١٤٦٥٠٠ هكتار من الأراضي، وسينتهي العمل فيه عام ١٩٩٩.

٥ ـ **مشروع أدي يامان كاهتا:** وهو يضم ٥ محطات كهرمائية و٤ سدود ومضخات، وهي تعمل بقوة ١٩٦ ميغاواط. وتولد طاقة كهربائية مقدارها ٥٠٩ ملايين كيلو واط ـ ساعة في السنة، وتروي ٧٧٤٠٩ هكتارات.

٦ ـ **مشروع أدي يامان ـ غوكصو ـ أرابان:** يروي المشروع ٧١٥٩٨ هكتاراً وينتهي العمل فيه عام ١٩٩٦.

٧ ـ **مشروع غازي عينتاب:** وهو يتكون من ٣ سدود ومضخات ويروي مساحة ٨٩٠٠٠ هكتار من الأراضي.

٨ ـ **مشروع دجلة ـ كرال قيزي:** وهو يضم التالي:

- سد كرال قيزي على نهر دجلة، ومحطته الكهرمائية التي تعمل بقوة ٩٠ ميغاواط وتولد طاقة كهربائية بمقدار ١٤٦ مليون كيلو واط ـ ساعة في السنة.
- سد دجلة، ومحطته الكهرمائية وهي تعمل بقوة ١١٠ ميغاواط وتولد طاقة كهربائية قدرها ٢٩٨ مليون كيلو واط ـ ساعة في السنة. ويروي المشروع مساحة ١٢٦٠٨٠ هكتاراً.

٩ ـ **مشروع باطمان:** يروي المشروع ٣٧٧٤٤ هكتاراً من الأراضي، فيما تعمل المحطة بقوة قدرها ١٨٥ ميغاواط وتولد طاقة كهربائية قدرها ٤٨٣ مليون كيلو واط ـ في السنة.

١٠ ـ **مشروع باطمان ـ سيلوان:** وهو يروي ٢١٣٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية. أما محطته الكهرمائية فتعمل بقوة ٣٠٠ ميغاواط وتقوم بتوليد طاقة كهربائية قدرها مليار و٥٠٠ مليون كيلو واط ـ في السنة.

١١ ـ **مشروع غرزان:** يروي ٦٠٠٠٠ هكتار من الأراضي وتعمل محطته الكهرمائية بقوة ٩٠ ميغاواط وتولد طاقة كهربائية قدرها ٣١٥ مليون كيلو واط ـ ساعة في السنة.

١٢ ـ **مشروع ايليصو:** وهو يضم محطة كهرمائية تعمل بقوة مليار و٢٠٠ مليون ميغاواط وتولد طاقة كهربائية قدرها ٣ مليارات و٨٣٠ مليون كيلو واط ـ ساعة في السنة.

١٣ ـ **مشروع جزره:** ويضم سداً ومحطة كهرمائية تعمل بقوة ٢٤٠ ميغاواط وتولد طاقة كهربائية قدرها مليار و١٠٨ ملايين كيلو واط ـ ساعة في السنة. كما يلحظ المشروع ري سهل سيلوبي، بحيث تبلغ مساحة الأراضي المروية ٣٢٠٠٠ هكتار، إضافة إلى ري ٨٩٠٠٠ هكتار من الأراضي بين نصيبين وجزرة وإيديل.

مشروع جنوب شرق الأناضول

	الخصائص الفنية ومؤشرات التنمية		
	١٩٨٥	٢٠٠٥	معدل النمو(٪)
الناتج الإقليمي الإجمالي (مليار ليرة تركية)	٨٤٤٢	٣٧٥٦٢	٧,٧
الزراعة	٣٢٣٩	٨٦٧٢	٤,٩
الصناعة	١٣٢٤	٨٩٢٨	١٠,٠
البناء	٦٢٨	٢٢٤٦	٦,٦
الخدمات	٣١٥٠	١٧٧١٦	٩,٠
عدد السكان	٤٣٠٤٠٠٠	٩٢٨٤٠٠٠	٣,٩
سكان المدن	٣١٤٨	٦٢٩٩	٥,٥
سكان الأرياف	٢١٥٦	٢٩٨٦	١,٦
العمالة	١٥٢٨٠٠٠	٣٣٢٤٠٠٠	٤,٠

الخصائص الفنية لسدّ أتاتورك	
حجم السد	١ × ١٠^{٣}م^{٣}
معدل التدفق السنوي	٢ × ١٠^{٦}م^{٣}
الحد الأدنى للتخزين	× ١٠^{٦}م^{٣}
حجم التخزين القابل للاستخدام	× ١٠^{٦}م^{٣}
حجم التخزين الكلي	× ١٠^{٦}م^{٣}
مساحة البحيرة	٨ كلم^{٢}
مساحة حوض التصريف	٩٢ كلم٢
الارتفاع من الأساس	١٦٩م
الارتفاع من مجرى النهر	١٦٦م
طول الذروة	١٦٦م
حاصل جهد كل مولد	١٥,٧٥٠ فولت
الذبذبة	٥٠ هرتز
السرعة	١٥٠ دورة/ دقيقة
عدد المحولات	٢٤

الخصائص الفنية لمحطة أتاتورك الكهربائية	
العرض	٤٩م
الارتفاع	٥٥م
الطول	٢٥٧م
الحجم	٢٤٠,٠٠٠ م٣
عدد المولدات التوربينية	٨
طاقة كل مولد	٣٠٠ ميغاواط
الطاقة الكلية للمحطة	٢٤٠٠ ميغاواط
عامل التحميل	٣٠ في المئة
طاقة الانتاج الكهربائية	٨،٩ × ١٠^{٩} كيلو واط/ ساعة سنوياً
عرض الذروة	١٥م
علو الذروة (عن سطح البحر)	٥٤٩م
علو مجرى النهر (عن سطح البحر)	٣٣٢م
العلو الأدنى للمياه (عن سطح البحر)	٥٢٦م
العلو الأقصى للمياه (عن سطح البحر)	٥٤٢م
طاقة كل محول	١٠٥,٠٠٠ كيلوفولت
التوتر الداخل ـ التوتر الحاصل	١٥,٧٥٠ ـ ٣٨٠,٠٠٠ فولت

التنمية الصناعية: صناعات متوقعة

مشتقات القمح: طحين، معكرونة

قطنيات: حلج، غزل، نسيج، ألبسة

زيوت غذائية: زيوت نيئة، زيوت مكررة، علف

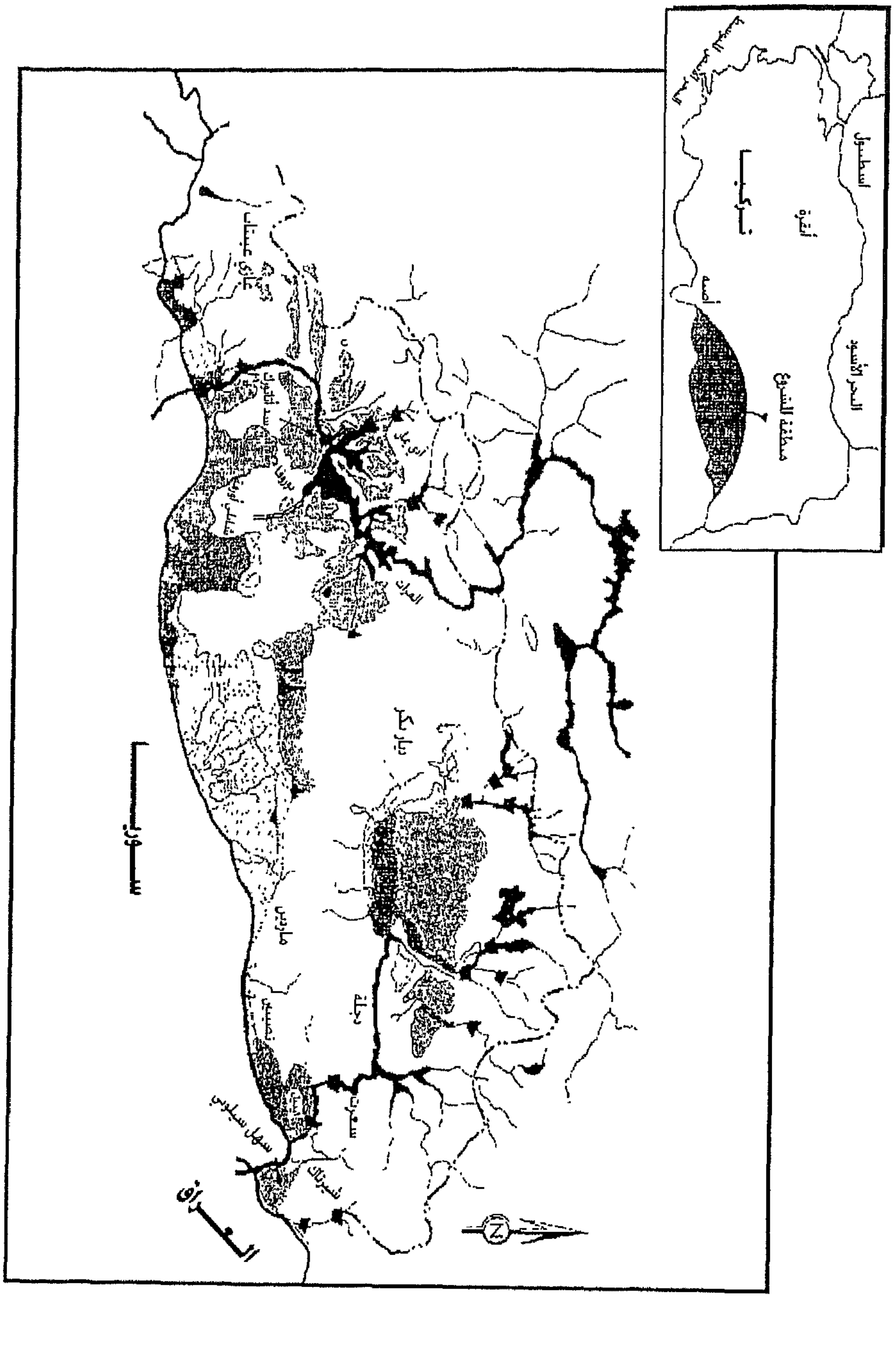
منتوجات المواشي: سلخ، دباغة، تعليب، جلود، حليب

مواد البناء: أحجار بناء، بلاط وقرميد، أنابيب

صناعات أخرى: طباعة ونشر

أهم المنتوجات الزراعية (١٠٠٠ طن)		
الانتاج	١٩٨٦	٢٠٠٥
قمح	١٨٨٢	٣٢٧٠,٢
شعير	١٠٧١,٨	١٦٢٤,٦
قطن	١٧٧,١	٤٧٧,٨
خضار	١١١٩,١	٢٢٠٥,٩
دوار الشمس	٦	٠٩١,١
فول الصويا	-	١٥٨
سمسم	١٨,٧	٧٠,٣
لحوم	٧٨,٥	١٦٣,١
حليب	٤٠٩,٤	١٧١٨,٣

خريطة مشروع جنوب شرق الأناضول:



رابعاً: إيجابيات مشروع «غاب»

يختصر سليمان ديميريل، الآمال التي يعلقها الأتراك على إنجاز مشروع «غاب» بالقول: «إن «غاب» هو رمز المعركة المفتوحة مع البطالة والفقر والحرمان»(٦). ويذهب طورغوت أوزال رئيس الجمهورية التركية الراحل أبعد من ذلك، معطياً المشروع دلالات تاريخية، عندما قال في كلمته في أثناء تدشين سد أتاتورك في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٩٢، «إن هذا الإنجاز هو رمز لمواجهة التاريخ الذي شهد هزيمتنا أمام الغرب، منذ تراجعنا أمام فيينا إلى الآن». ويضع أوزال كامل تركيا في المستقبل عندما قال: «إن القرن الحادي والعشرين، بإذن الله، سيكون قرن تركيا»(٧).

مشروع «غاب»، الذي عرّفه ديميريل بأنه لا يخترق الجبال بل العصر، هو أول مشروع تنمية إقليمي في تركيا وأحد المشاريع الإقليمية الأكثر تغييراً في العالم، إن كان على المستوى الزراعي والصناعي والطاقة أو على مستوى التغييرات الاجتماعية والسياسية.

من النتائج التي سيترتب عليها إنجاز المشروع بكامله نعدد:

ـ مضاعفة الدخل الفردي.

ـ إحداث ثورة زراعية عبر مضاعفة إنتاج القطن ٣ مرات والقمح مرتين وكذلك مضاعفة إنتاج سائر المحاصيل الزراعية.

ـ تحويل جنوب شرق الأناضول إلى مركز للتصدير الزراعي في الشرق الأوسط.

ـ ربط الإقليم بالبحر الأسود بشبكة طرق برية واسعة.

ـ توظيف رجال الأعمال استثماراتهم في الإقليم.

ـ إيجاد بنى تحتية صحية وتربوية وسكنية وسياحية ومعدنية.

وسيترتب كذلك على إنجاز «غاب» إيجاد فرص عمل كبيرة (٥ ملايين فرصة عمل) للشبان العاطلين عن العمل، والتخفيف بالتالي من مشكلة البطالة، وجلب الرخاء إلى الإقليم، بحيث يصل مستوى نموه إلى مستوى القسم الغربي من تركيا، فيحد بذلك من مشكلة أخرى تتعاظم يومياً، وهي الهجرة من الريف إلى المدن من جهة، ومن القسم الشرقي الجنوبي إلى القسم الغربي من تركيا، من جهة أخرى.

ومع أن الكلام على التغيير الاجتماعي قد يكون مبكراً، فإن الملامح الأولى لهذا التغيير بدأت تظهر في الليونة والمرونة لجهة العلاقات بين العشائر والخلاف على مصادر المياه والأراضي.

وسيؤدي مشروع «غاب» إلى كسر البنية الاقطاعية السائدة، حيث النهضة الصناعية المتوقعة ستحمل تحولات في علاقات العمل والإنتاج، وسيطرة رأس المال.

قد تعطي بعض الأرقام الحالية صورة أفضل لما قد يحدثه مشروع الغاب من تحولات اجتماعية واقتصادية. وإن مقابلة بين واقع مدينة اسطنبول من حيث الرخاء والتطور، وبين واقع مدينة شيرناك، التي هي نموذج

للتخلف في الجنوب الشرقي من الأناضول (حيث سائر المدن والقرى ليست بأفضل حال من شيرناك) تعطينا المشهد التالي:

- يبلغ عدد السيارات لكل عشرة آلاف شخص ٣ في شيرناك مقابل ٧٨٥ في اسطنبول.
- يبلغ نصيب كل فرد من استهلاك الكهرباء ٥٣ كيلوواط ـ ساعة في السنة في شيرناك، مقابل ٢٧٨ كيلو واط ـ ساعة في اسطنبول.
- يبلغ مجموع الودائع في المصارف ٧٩ ألف ليرة تركية (١١ دولاراً) للفرد في شيرناك مقابل ٤٦٥٥٠٠٠ ليرة تركية للفرد (ما يقارب ٦٦٦ دولاراً) في اسطنبول.
- تبلغ حصة كل عشرة آلاف شخص من الصحف المباعة في شيرناك ١٣٤ صحيفة مقابل ١٦٤٢ نسخة في اسطنبول.
- يبلغ عدد اشتراكات الهاتف لكل عشرة آلاف في شيرناك ١٣٢ اشتراكاً مقابل ٢٣٢٧ اشتراكاً في اسطنبول.

إن «غاب» يهدف إلى محو هذه الصورة المحزنة التي تشمل جميع مرافق الحياة في الجنوب الشرقي.

ويرى وزير الإسكان والتعمير أونور قومبارجي أنه يجب ألا ينظر إلى «غاب» من زاوية الكسب المادي فقط، بل إنه مشروع تكاملي لتركيا، وله جوانب سياسية. من ذلك أنه يتضمن الأمل بتنظيم التوترات السكانية، ليس بين الطبقات فقط، بل بين العرقين التركي والكردي كذلك. وهذا ما أشار إليه أوزال نفسه عندما قال إن سد أتاتورك هو رمز لوحدة تركيا وتكاتف أبنائها[٨]، وعندما عدد المعلق وجيهي أونال مكاسب «غاب» أشار إلى أنه يضعف، بل يمحو «الإرهاب الانفصالي» الذي هو المشكلة الأهم التي تواجه تركيا، على حد تعبيره[٩]. ويتفق جميع الأحزاب السياسية التركية على الانعكاسات الإيجابية التي قد يخلقها مشروع «غاب» لجهة تخفيف حدة التوتر العرقي الداخلي.

خامساً: سلبيات مشروع «غاب»

إن مشروع «غاب»، الذي يستهدف تحويل تركيا إلى «كاليفورنيا جديدة» واستعادة الأيام الخوالي لبلاد ما بين النهرين[١٠] قد يواجه صعوبات وتنتج منه مشكلات لا تقتصر على الصعيد المحلي فقط بل قد تشمل الدول المجاورة لتركيا أيضاً.

فالمثل التركي القائل إن «الشمعة لا تنير محيطها السفلي» ينطبق تماماً على مشروع «غاب». فالوجهة التي تقول إن البنية التحتية القادرة على الاستفادة من مشروع «غاب» لم تكتمل بعد وغير مهيأة أو جاهزة حتى الآن، لا تعدم من يرفضها بدءاً من رئيس الحكومة، الذي شبّه سد أتاتورك بالسيجارة: «أعطيتم السيجارة ولم تعطوا الكبريت. إذا لم يوجد كبريت فلا نفع من السيجارة لأي عمل»[١١] والكبريت هنا ليس سوى البنية التحتية من شبكات الأقنية ومعاهد التدريب المهني والأعداد الضرورية من المهندسين والفنيين. ولهذا أعرب

ديميريل عن قلقه من التأخير في الاستفادة من المشروع داعياً إلى الإسراع في العمل واستجماع القوة من جديد.

مع تقدم مشروع «غاب» نحو الاكتمال، تبدأ المسائل الفعلية في الظهور. فمع أن الدراسات التي أجرتها المؤسسات المختصة حول التربية والتعليم والمواصلات والهجرة إلى المدن والسكن وقنوات الري ومياه الشرب والصناعة، لحظت جميعها في مخطط «غاب»؛ فإن المعطيات التي تكشفها إدارة المشروع تدعو إلى القلق، حيث لا يتوافر سكان محليون من ذوي الثقافة والخبرة والمعرفة، ولا تمتلك البلديات عناصر مختصة، لا في المدن ولا في القرى، ولا تتوافر البنى التحتية المادية. كما أنه ليس واضحاً، عند توافر الإنتاج، إلى أين سيسوق وكيف. وفي كل ذلك يقول أحد مسؤولي «غاب» «الزمن ضدنا، يجب أن نوقف الزمن ونحوله لمصلحتنا»(١٢).

يقول الباحث الأميركي دايفيد جودسون، إنك تجد في جنوب شرق الأناضول أي مشكلة اجتماعية تخطر ببالك: الأكراد، العرب، البطالة، الخوف من الإرهاب، الهجرة إلى المدن، انفجار السكان، «إنها مكوك من المشكلات بكل معنى الكلمة»(١٣) إضافة إلى هذه المشكلات يسرد الباحث واقعة تعكس إحدى المشكلات التي يواجهها مشروع «غاب»، وهي الذهنية المتخلفة للسكان في التعامل مع مسألة علمية «بسيطة». فكيف يراد لهم أن يواجهوا مشكلات علمية حديثة تتطلب خبرة وإعداداً وعقلية تحسب بالأجيال لا بسنوات التدريب؟ يذكر جودسون أن محافظ أورفة، ضياء الدين اقبولوت، جمع مخاتير ١٥٠ قرية، وتحدث إليهم أحد الأطباء البياطرة عن عملية الإكثار من نسل الحيوانات: «إن مشروع «غاب» يضاعف كمية العلف في الأراضي المروية. وسيكون ذلك سبباً لتطوير التربية الحيوانية. ومن أجل النهوض بالتربية الحيوانية من الضروري اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي. لكن بعض الأشخاص يرى ذلك مخالفاً للمعتقدات الدينية والتقاليد. يجب أن نقارب الموضوع بصورة عصرية ونجد حلاً له. ويجب أن نتحرر من المواقف الخاطئة المستندة إلى التقاليد. وتقع على نسائنا في القرى مسؤولية كبرى في تطوير هذا المشروع.

ويجب أن نقنعهن أولاً بذلك. وبما أن الرجال سيتعاطون أعمالاً أخرى، فإنهن سيتعاطين هذا العمل. ولهذا السبب، ولكي يتطور المشروع، يجب أن ندرب نساءنا على التلقيح الاصطناعي [للمواشي]»(١٤).

بعد الاجتماع تحدث الباحث الأميركي إلى عدد من المخاتير الذين أبلغوه أنه من الخطأ الاعتقاد أنهم يستطيعون بالتلقيح الاصطناعي تحويل الثور إلى بقرة.

ويتحدث أحد مخاتير القرى، وهو مهندس، عن بعض الجوانب السلبية في مشروع «غاب» قائلاً إن استعمال الأسمدة الكيميائية يؤدي إلى نتائج لمدة ٥ سنوات، لكن التربة في السنة السادسة لن تعطي شيئاً. ويشير إلى عدم كفاية المعرفة حول طريقة استخدام السماد الكيميائي.

فيما يرى أحد ملاك الأراضي، وهو مختار إحدى القرى أيضاً، أن القضية الأهم هي «إصلاح الأراضي»، إذ إن قانون الإصلاح الذي صدر عام ١٩٧٦ ألغي بقانون آخر عام ١٩٨٤، وعاد الملاكون من جديد دون أرض. يقول: «إن «غاب» مشروع جميل وسيجلب الرخاء للمنطقة. لكننا لا نملك أرضاً. وسنتحول إلى مجرد

عمال زراعيين لدى الأغنياء القادمين من أنقرة واسطنبول». ويدعم هذه الوجهة رئيس الحكومة السابق بولنت أجاويد، عندما يقول إن «غاب» على عكس الرأي السائد، لن يكسر البنية الإقطاعية، بل سيزيد الهوة بين الأغنياء والفقراء، حيث إن مشاريع الري الضخمة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء طبقة أكثر احتكاراً من ملاك الأراضي.

مسألة أخرى، قد تثير علامات استفهام كثيرة، هي الإشاعات عن شراء العرب أراضٍ في جنوب شرق الأناضول، غير أن المحافظ ضياء الدين أقبولوت ينفي هذه الشائعات ويقول: «لا علم لديَّ بهذا الأمر. ولا أظن أن هناك مسألة اسمها شراء العرب للأراضي. إن المسألة متعلقة ببعض المواطنين الأتراك الذين يتحدثون اللغة العربية (أي من أصل عربي). ومن غير الممكن أن نبيع ولو متراً مربعاً واحداً من أرضنا للأجانب»[١٥].

لقد كان لرفض البنك الدولي المساهمة في تمويل «غاب»، تأثيره المباشر في الوضع الاقتصادي التركي الداخلي. فقد اضطرت تركيا إلى الاعتماد على مواردها الذاتية، كما على كوادرها، خبراء ومهندسين وعمالاً، في تنفيذ المشروع، وقد ترتب على ذلك ارتفاع هائل في نسبة التضخم وصلت إلى ٧٠ ـ ٧٥ في المئة في مطلع العام ١٩٩٢.

سادساً: البعد الكردي في مشروع «غاب»

يقع مشروع «غاب»، كما أسلفنا، في منطقة تقطنها أكثرية كردية وتشهد نزاعات سكانية ودموية بين الأكراد ومقاتليهم من ناحية والأتراك وقواتهم الأمنية من ناحية ثانية. وتتفق الأحزاب التركية دون استثناء، على أن التردي الاقتصادي والاجتماعي في جنوب شرق الأناضول هو أحد أهم أسباب تصاعد ما يسمونه «الانفصالية الكردية» من جهة والهجرة الكردية من الجنوب الشرقي إلى غرب تركيا من جهة أخرى، وما تمثله هذه الهجرة من مشكلات اجتماعية في المدن الكبرى، وخصوصاً أن معظم الوافدين من الفقراء الذين يتخذون مكاناً لإقامتهم في ضواحي المدن التي ما تلبث أن تتحول إلى بؤر للعنف والجريمة، لا تعدمها الحوافز لتتحول إلى نزاع كردي ـ تركي. وهنا يلاحظ أن المسؤولين الأتراك يميزون بين القسم الذي يقع فيه مشروع «غاب» من جنوب شرق الأناضول والمناطق الواقعة إلى الشرق منه، وبالتحديد منطقة «المثلث» المحاذية للحدود العراقية ـ الإيرانية، حيث، بتعبير أوزال، المعيشة صعبة وفرص العمل نادرة، وبدلاً من أن يدعو أوزال إلى تعميم مشروع «غاب» على تلك المناطق، نجده يشجع سكانها على الهجرة إلى «الغرب التركي»، حيث شروط الحياة أفضل[١٦]. وفي هذا الكلام إشارة ضمنية إلى أن ارتفاع مستوى الحياة هو أحد عوامل تخفيف حدة النعرة القومية لدى الأكراد. وفي إيحاء إلى أن منطقة مشروع «غاب» مقبلة على رخاء اقتصادي واستقرار اجتماعي وأمني وسياسي، يدعو رئيس الحكومة، سكان «المثلث» الكردي إلى الهجرة، لكن ليس إلى عمق الغرب التركي، بل إلى منطقة «غاب»، والاستقرار فيها[١٧].

إن «غاب» بأبعاده الزراعية والصناعية والتجارية يوفر حتماً القاعدة الضرورية لأحداث تحولات جذرية في المجتمع الذي سيدخل طور الصناعة والتصنيع ومشاركة أكبر للنساء في العمل، والتفاعل، عبر التبادل التجاري، مع مناطق وفئات اجتماعية أخرى ومع الدول المحيطة. إلاّ أن ما أفرزته التطورات العالمية الأخيرة بعد

تفكك الاتحاد السوفياتي، هو أن النعرة القومية، التي برزت بقوة، لا تعرف حدوداً للفقر أو الغنى، بمعنى أن النعرة القومية عند الشعوب الغنية، المتقدمة، ليست بأقل من تلك الموجودة عند الشعوب الفقيرة. والنزاع العرقي في تركيا وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا وكيبيك (كندا) يقدم نماذج متفاوتة عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي لحالة نزاع عرقي واحدة.

سابعاً: «غاب» إقليمياً

إن أحد الأسباب الأساسية لامتناع البنك الدولي عن المساهمة في تمويل «غاب» هو أن هذا المشروع كان سبباً لنزاع إقليمي طرفه الأول تركيا وطرفه الثاني سوريا والعراق. وكذلك الأمر بالنسبة إلى اليابان التي اشترطت لتقديم قرض بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، حل النزاع حول المياه بين الدول الثلاث[١٨].

إضافة إلى الأهداف المحلية من وراء مشروع «غاب»، يرى الطرف العربي أن المبعث الأول وراء مثل هذا المشروع هو استخدام المياه سلاحاً عن طريق قطعها من آونة إلى أخرى، كوسيلة ضغط على حكومتي البلدين (سوريا والعراق) لكف يد الدعم للمقاتلين الأكراد الذين يتدربون وينطلقون، وفقاً للسلطات التركية، من أراضي الدولتين. ويأتي المشروع التركي كذلك في سياق امتلاك أوراق قوة متوازنة، وخصوصاً مع نمو الدور العراقي إقليمياً (قبل هزيمته في حرب الخليج الثانية).

وجاء مشروع الرئيس التركي طورغوت أوزال حول «مياه السلام» الذي يتضمن مد خطي أنابيب إلى الشرق الأوسط وصولاً إلى الخليج، مع إمكان استفادة إسرائيل من الخط الغربي منه، ليكشف بعداً آخر من أبعاد «غاب»، إذ إن مشروع «مياه السلام» يقترح على الدول العربية بيعها مياهاً للشرب من نهري سيحان وجيحان الواقعين إلى الشمال الغربي من خليج إسكندرون. ولكن الرفض العربي، السعودي لكلفته الباهظة، والسوري لاستفادة إسرائيل منه، دفع تركيا إلى المضي قدماً في استكمال مشروع «غاب»، وقطع المياه عن العراق وسوريا، لملء بحيرات السدود المنشأة حديثاً. إن قطع المياه هذا، يمكن أن يرى بعض الأوساط العربية فيه ضمن أسباب أخرى، إشارة ضغط للقبول بمشروع «مياه السلام».

ومع بدء محادثات السلام بين إسرائيل من جهة وسوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين من جهة أخرى في خريف ١٩٩١، كان للمسؤولين الأتراك، ولا سيما رئيس الحكومة سليمان ديميريل، مواقف لافتة تتعلق بمياه نهري دجلة والفرات، وأشهرها المؤتمر الصحافي الذي عقده سليمان ديميريل في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٩٢ وتحدث فيه عن حق تركيا الكامل بمياه نهري دجلة والفرات إلى النقطتين اللتين يعبران عندهما الحدود. ولا حق لسوريا وللعراق بهذه المياه[١٩]. وفسرت سوريا هذا التصريح، عدا أنه مخالف للأعراف الدولية الخاصة بالأنهر العابرة للحدود، بأنه محاولة للضغط عليها لتقديم تنازلات في المفاوضات مع إسرائيل.

إن ما ورد في مؤتمر ديميريل الصحافي، يكشف أيضاً عن جانب آخر مما تطمح تركيا إليه، وهو مبادلة المياه بالنفط. قال ديميريل: «نقول إن مصادر المياه هي مصادر لتركيا. ومصادر النفط هي مصادر للدولة التي تملكها. نحن لا نقول عن نفطهم: «نحن لنا حصة فيه». وكذلك الأرض. لهم أراضيهم ولنا أراضينا. ونحن لا نقول عن هذه الأراضي أنها مشتركة في ما بيننا»[٢٠].

تقدر المصادر السورية أن كمية المياه التي سترسل إلى سوريا، بعد استكمال تركيا مشروع «غاب» ستخفض بمقدار ٤٠ في المئة، والتي تصل إلى العراق بمقدار ٨٠ في المئة. وهذا، كما تشيع الأوساط الغربية، سيكون سبباً لاندلاع حرب مياه بين الأطراف المعنية. إلاّ أن هذه الصورة السلبية لواقع العلاقات بين تركيا وسوريا والعراق، تخفف منها، التصريحات والاتفاقيات الثنائية. فتركيا تعهدت باستمرار تمرير ٥٠٠م^{3} في الثانية من المياه إلى سوريا والعراق مقابل وقف أنشطة حزب العمال الكردستاني في البقاع وسوريا. وقد رد سليمان ديميريل على السؤال عما إذا كان مشروع «غاب» سيفتح الطريق أمام أزمة مياه في الشرق الأوسط بالقول: «إن «غاب» هو قضية موجودة على الأقل منذ ٢٠ سنة. إن الوحدة الأولى من مشروع «غاب» هي سد كيبان. ولو لم يكن موجوداً لما وجد أي شيء. لقد مرت ٢٦ سنة على البدء به و١٨ سنة على تدشينه. وسد قره قايا مضت عليه ١٨ سنة، و٦ سنوات على تدشينه. وبناء عليه فإن سد أتاتورك الذي لم يخلق أزمة مياه حتى الآن، يحبس المياه منذ سنة ونصف السنة. فلماذا سيُحدث أزمة في المستقبل. لن توجد أزمة»[٢١].

إن ارتباط مسألة «غاب» والمياه بالقضايا السياسية التركية المحلية والقضايا الإقليمية لم يعد مدار تساؤل، بل أصبح حقيقة مؤكدة. فكلما كانت أنقرة تريد الحصول على تنازلات سورية في شأن الأكراد أو غيرهم، كانت تصعّد لهجتها وتهدد بقطع المياه[٢٢]. وهذا ما حدث عشية زيارة وزير الداخلية التركي عصمت سيزغين في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ وعشية زيارة وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين إلى دمشق في مطلع آب/ أغسطس من العام نفسه، حيث أعقب كل زيارة اتفاق جديد حول مسائل المياه والأمن الحدودي[٢٣].

إن وضع تركيا مياه دجلة والفرات تحت رقابتها لا يحمل - في رأي الأتراك - إبقاء جيرانها دون مياه، لكن على هؤلاء الجيران أن يدركوا حساسية مسألة «الإرهاب» لدى الرأي العام التركي.

إن البديل من الاتفاق هو الحرب، وهذا ليس في مصلحة أي طرف. فلا الأطراف العربية، وهي تواجه الخطر الإسرائيلي، في وارد هذا التفكير، ولا تركيا في وارد دفع المسألة الكردية إلى مستويات جديدة تهدد كيانها ووحدتها في الصميم.

إن القائلين إن إقامة سلام عربي - إسرائيلي يخفف من حدة أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق، ليسوا على خطأ. ولكن الحل الدائم بين العرب والأتراك هو في إقامة تعاون، على قاعدة الروابط والمصالح المشتركة، وما أكثرها، بمعزل عن المسائل الأخرى المستجدة والطارئة في التاريخ الحديث.

الهوامش

(١) الجمهورية التركية، المديرية العامة للنشر والإعلام. **مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول** (أنقرة: المديرية العامة للنشر والإعلام، ١٩٩٢).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) حول تفاصيل حفل التدشين أنظر: صحيفة «تركيا»، ١٩٩٢/٦/٢٥.
(٤) أنظر «عملاق تركيا»، تحقيق بقلم إحسان دووت قارديش في صحيفة «حريت». ١٩٩٢/٧/٢٥، وهو رقم يتناقض مع الرقم الوارد في الخطة الرسمية وهو ١٧٦م.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) «حريت»، ١٩٩٢/٧/٢٧.
(٧) «تركيا»، ١٩٩٢/٧/٢٥.
(٨) «حريت»، ١٩٩٢/٧/٢٥.
(٩) «تركيا»، ١٩٩٢/٧/٢٦.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) «حريت»، ١٩٩٢/٧/٢٧.
(١٢) «حريت»، ١٩٩٢/٧/٢٥.
(١٣) صحيفة «غون آيدين»، ١٩٩١/٢/٢٦.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) أنظر: «حريت» ٧ ـ ١٩٩٢/٩/٨.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) «الحياة»، ١٩٩٢/٥/٢٢.
(١٩) **وكالة أنباء الأناضول**، ١٩٩٢/٧/٢٤.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) من الأمثلة الصحافية على ذلك، المقالة التي كتبها المعلق الإسلامي عمر أوزتركمان في صحيفة «تركيا»، ١٩٩٢/٩/٣، والذي يدعو فيها إلى إملاء أنقرة شروطها على سوريا والعراق عبر قطع مياه دجلة والفرات عنهما و«عندها سيوافقون، حتى على مشروع أوزال حول «مياه السلام»، بل إنهم «سيقنعون السعودية كذلك لتحقيق هذا المشروع».
(٢٣) أنظر: «حريت»، ١٩٩٢/٨/١٣.

٢ - عاصفة في مياه الـ «غاب» (GAP)(*)

إن وجهتي نظر الطرفين التركي، والعربي (سوريا والعراق) أصبحتا معروفتين إزاء مشكلة مياه الفرات ودجلة.

تركيا ترى أن من حقها الطبيعي الاستفادة من مياهها ولا يحق لأحد أن يقرر كيفية استخدام مياه دجلة والفرات لأن في ذلك مساً لسيادتها عليهما باعتبارهما نهرين تركيين. في حين تعتبر سوريا والعراق أن النهرين هما نهران دوليان وبالتالي لا يحق لتركيا أن تقوم بما ترغب من مشاريع مائية عليهما دون التوافق المسبق مع الدول الأخرى التي يمرّ فيها النهران. أي أن المسألة ليست «تخصيص» حصة لكل بلد من مياه النهرين بل «تقاسم» مشترك لها. وبالطبع ترفض تركيا هذه الوجهة.

الـ ٥٠٠ م٣

في العام ١٩٨٧ تعهّدت تركيا في بروتوكول وقعته مع سوريا على تمرير كمية ٥٠٠م٣ في الثانية من مياه الفرات إلى سوريا والعراق. ولم تُعرف بعد الأسباب التي حدّدت هذا الرقم ومن الذي أشار به. بعض الإخصائيين يقول إن رئيس الحكومة التركية آنذاك طورغوت أوزال هو الذي حدّد الرقم. بل إن رئيس الجمهورية الحالي سليمان ديميريل وصف، أثناء رئاسته للحكومة، هذا الرقم بأنه «كيفي». إذ إن رقم الـ٥٠٠م٣ ينخفض تلقائياً إلى ٢٥٠م٣ خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر. في حين أن البروتوكول يحتّم على تركيا تمرير ٥٠٠م٣. وهو رقم يستمر إلى حين توقيع اتفاق جديد ونهائي، تضغط سوريا من أجله في حين تتريّث تركيا.

ولأن سوريا لا تثق في أنقرة، فإنها قلقة من عدم مواصلة تركيا تمرير كمية الـ٥٠٠م٣. إذا نظرنا من زاوية تقنية فلا مخاوف لدى تركيا من توقيع اتفاق مياه. فلا يمكن لتركيا أن تقطع المياه عن سوريا والعراق إلى درجة حرمانهما من مياه النهرين. هذا غير ممكن فنياً ولا لجهة التوازنات الدولية. لذا فإن إتفاقاً يتم التفكير به جيداً من جانب تركيا سيسفر عن نتائج إيجابية. لكن المشكلة الأمنية التي تعاني منها تركيا مع الأكراد واتهام سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني (PKK) يحول دون الوصول إلى الاتفاق المائي. فالمسؤولون الأتراك يرون أنه لا يمكن إقناع الرأي العام التركي باتفاق مائي دون حل مشكلة PKK. بل إن أوساطاً كثيرة تريد أن تستخدم المياه سلاحاً سياسياً ضد الدول التي تدعم PKK.

سوريا تعطي، في هذا المجال، ضماناً بأنها «لن تدعم الإرهاب». بل إنها وقّعت حول ذلك اتفاقين أمنيين. غير أن شيئاً من ذلك لم يتحقق على الأرض. ثم إن توقيع اتفاق مائي مع سوريا يخرج من يد تركيا نهائياً «ورقة المياه».

(*) أعدّ هذا التحقيق: سادات لاتشينير وغوفين أوزألب (صحيفة «ميلليت» تاريخ: ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - شباط/٩٤).

العاصي مقابل الفرات

إزاء احتمال تخفيض كمية الـ ٥٠٠م٣ من الفرات، تقوم سوريا ببناء سد على نهر العاصي. ونهر العاصي ينبع من لبنان ويمر في سوريا قبل أن يصب في خليج الإسكندرون. قطع مياه العاصي سوف يترتب عليه جفاف مليون و١٩٣ ديكاراً من الأراضي في سهل «عميق» AMIK ومضاعفة الأوبئة في المنطقة. وسوف يستفيد، كما لبنان، كذلك سوريا، حتى النهاية، من مياه العاصي بهدف الري. وفي هذه الحال لن تتدفق المياه نهائياً إلى تركيا خلال أشهر الصيف وسيجفّ تماماً حوض النهر. وإذ لن تمرّر سوريا المياه إلى لواء الإسكندرون التي تطالب به فإنها توجه رسالة إلى تركيا مفادها: «إذا قطعتِ مياه الفرات فأنا سأقطع مياه العاصي».

مشروع GAP

إن GAP هو عامل سيقلب كل الموازين في منطقة تعيش مشكلات كثيرة. وهو أكبر مشروع يتحقق في تركيا منذ تأسيسها.

مساحة GAP، التي تشمل ثماني محافظات، هي أكبر من دول أوروبية كثيرة. وعند إتمامه سوف تقارب مساحة الزراعة المروية ٨,٥ مليون هكتار (حوالى ١٩٪ من مساحة الأراضي المروية في تركيا). وسوف يتم إنتاج ١١٨ مليار كيلوواط/ ساعة، أي ٢٢٪ من الطاقة الهيدروكهربائية لتركيا. والأهم من كل ذلك أنه سيجلب «السعادة» إلى إقليم لم تستطع الدولة بعد، أن تقرّ النظام الذي ترغب فيه.

يتألف الـ «غاب» من ١٣ مشروعاً على حوض الفرات ودجلة تشمل سدوداً وأقنية مياه وخزانات وغيرها. ويلحظ إنشاء ٢٢ سداً و١٩ محطة هيدروكهرمائية. أهم هذه الإنشاءات سدّا أتاتورك وقره قايا. وتركيا تعطي أهمية كبيرة لهذا المشروع بحيث يصف أحد المسؤولين الأتراك، فروخ أنيك، سدّ أتاتورك بأنه السد الأسرع إنشاء في العالم، وبأن نفق أورفه هو الأطول في العالم.

الـ GAP: سلبيات وإيجابيات

تتضاعف آمال الناس من «غاب» مع كل يوم يمر. اليوم، النقطة التي يركزون عليها هي أنه «علاج للإرهاب». الهدف الحالي لـ GAP هو دمج منطقة الجنوب الشرقي باقتصاد البلاد. وبذلك تزول القاعدة المادية للصدامات الداخلية.

عند دخول GAP مرحلة العمل يتوقع أن يوفر ٩١ ألف فرصة عمل في القطاع العام. «غاب»، الذي يُرى أن وظيفته ستكون المحرّك، سوف يربط الإقليم (جنوب شرق تركيا) بالمناطق الأخرى من البلد.

ولكن مجموعة من الشكوك حول هذا الموضوع، ليست غائبة. «غاب» مثلاً سيوفر ٢٥٠ ألف فرصة عمل. إثنان في المئة من هذه الفرص (أي ٥ آلاف شخص) يملكون ٣٠,٥٪ من المجموع الكلي. حين أن ١٥٠٠ من مجالات الإدارة سوف تسيطر على ١٧,٥٪ من المجموع الكلي. أي بعبارة أخرى فإن الآغوات ورؤساء العشائر سيكونون أصحاب الأراضي المروية. وهذا سيخلق تفاوتاً اجتماعياً واختلالاً جديداً في

التوازنات. وسوف يحتكر أصحاب الأراضي الكبيرة أقنية الري ولن يجد أصحاب الأراضي الصغيرة حتى قناة واحدة لري أراضيهم. أي أن «حرب مياه» جديدة سوف تبدأ.

من هذه الزاوية، يرى بعض العلماء أن «غاب» لن يحقق الفائدة المرجوة وسيكون مصدراً لنزاعات جديدة. لكن وزير الإسكان والتعاونيات البروفسور أونور قومبارجي باشي، ليس من هذا الرأي ويقول بأن هذه المسألة ليست خاصة بالجنوب الشرقي بل بتركيا ككل ويضيف بأنه «من الخطأ التفكير بأن كل هذه الأموال ستدخل إلى جيوب بعض الأشخاص. إن «غاب» سيكون ذا فائدة كبيرة جداً للإقليم».

خطر آخر قد يسفر عن تحقيق «غاب» وهو الجدب الذي سينتج عن الري المفرط لأراضي الإقليم. فإذا لم يتأسس نظام ري مراقب في «غاب» وإذا لم يتزود الأشخاص الذين سينفذون عمليات الري بالمعلومات الكافية، فإن الاستخدام المفرط للري سيؤدي إلى عقم الميادين الزراعية.

ويدور الحديث كذلك على بقاء مساحات زراعية دون مياه، رغم «غاب». إن التبخر الزائد في الإقليم، قد يكون سبباً لتقليل كميات المياه وعدم وصولها إلى الأماكن المطلوبة لأن أساس شبكة الري في «غاب» سيكون الأقنية المكشوفة. أيضاً، ستظهر مشكلة أخرى ذات علاقة بالأقنية المكشوفة وهو عدم وجود دراسات كافية حول مقدار حاجة النباتات المزروعة للمياه.

وهذه المسألة جدية إلى درجة أن رئيس غرفة المهندسين الزراعيين ماهر غورييز رأى، في تصريح له في شهر كانون الأول/ ديسمبر (١٩٩٣)، إن حالة القناة التي سترصف في حرّان تتطلب مزيداً من النقاش. ويقول إنها لا تتلاءم مع المعطيات العلمية من أجل إنتاج زراعي بكلفة أقل، وأنه مُدّت أقنية للري بطول ٣٢٥ ـ ٥٠٠ متر في حين كان المطلوب ١٥٠ ـ ١٨٠ متراً فقط. وهذا يؤدي إلى مزيد من التبخر ومن هدر المياه.

تبعاً للرئيس العام لجمعية الزراعيين الأتراك فإن ٩٥٪ من مساحة الأراضي المروية في تركيا تُروى بنظام ري مكشوف الأمر الذي يسبب هدراً كبيراً للمياه. بحيث أن نصف المياه في هذا النظام المطبق تذهب هباء. وهو نظام الري نفسه الذي سيطبق في «غاب».

مشكلة أخرى متصلة بأقنية المياه وهي أنها تنشأ بوتيرة بطيئة جداً. وإذا استمر الحال على ما هو عليه فإنه يلزم مئة سنة لإنهائها.

مقابل المشكلات التي يعيشها «غاب» فإن سلسلة المكتسبات التي سيحققها المشروع عند إتمامه لا تنتهي:

- إن الإقليم الذي يرث حضارات قديمة عديدة، سيتحول إلى جنة سياحية.
- سوف تتأسس من جديد جامعة حرّان من أجل دعم القطاع العام والخاص.
- تُعطى أهمية كبيرة إلى المواصلات الداخلية والخارجية للإقليم وذلك لمواجهة متطلبات حركة نقل الإنتاج والمسافرين التي ستتصاعد. الآن يجري إنشاء طرقات برية واسعة بين البحر الأسود وإقليم «غاب» وبين شانلي أورفه ـ أضنه ـ مرسين.

- أيضاً ستوسّع شبكة الموصلات الحديدية ويُطوّر كل من مرفأي مرسين والإسكندرون كما توجد مشاريع لإنشاء مطارات جديدة في الإقليم.
- إن بعض المؤشرات الاقتصادية للإقليم سوف تصل، بفضل «غاب»، إلى مستوى تركيا، بل ستتجاوزها في بعض المجالات.

باختصار، تركيا في وضع يرتبط بمستقبل «غاب». ومهما كان الثمن الذي سيدفع فإنه سينتهي. لكن تاريخ الانتهاء من المشروع يحمل أهمية كبيرة، لأن الإرهاب المتزايد يقتل الآمال واحداً واحداً.

متى سينتهي الـ GAP؟

يعيش الـ«غاب» الذي بذلت تركيا في سبيله تضحيات كثيرة، مشكلات مالية جدية. السبب الأهم لهذه المشكلات هو أن هذا المشروع يُنَفّذ عبر إمكانات تركيا الذاتية فقط. والسؤال الذي يتبادر فوراً إلى الذهن: «حسناً، لكن لماذا؟». ويجيب الوزير قومباراجي باشي: «لو لم نفعل ذلك عبر مواردنا، لكانت العقبات موجودة من جانب قوى خارجية». المشكلة المالية الأكبر يعاني منها نفق أورفه الذي هو شريان حياة «غاب» والذي سيروي سهل حرّان، حيث ولأسباب مالية توقفت شركة آق بينار عن العمل. طلبت الشركة من بنك التنمية التركي قرضاً. لكن لم يردّ البنك بالإيجاب لفترة طويلة. ولكن بدعم من الدولة بُدء بإعطاء أجور للعاملين في النفق. وعلى هذا لا يحتمل أن ينتهي العمل من النفق قبل صيف ١٩٩٤ مع أن لا قدرة لشعب الإقليم على تحمل المزيد من الانتظار.

إضافة إلى تأثير التوازنات الداخلية على «غاب»، فللتوازنات الخارجية تأثيرها أيضاً. فكلما كانت الخطوات تمضي قدماً في تنفيذ المشروع كلما ازدادت القضايا المتعلقة بالإرهاب وكلما تراجعت العلاقات مع سوريا.

الأستاذ في كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة دوغو أرغيل يرى صلة مباشرة بين الإرهاب ومسألة المياه. يقول: «في اللحظة التي كانت تُتبع سياسة لا تريدها، كانت سوريا تلجأ إلى أساليب إرهابية. وكانت الرسالة (من جانب تركيا) أنه يمكن أن يدفعوا ثمناً غالياً. وقد قُطعت المياه ثلاث مرات، من أجل إعطاء رسالة».

تعيش سوريا مخاوف من أن تركيا ستقطع يوماً ما مياه الفرات بالكامل. وقد تفاقمت هذه المخاوف مع تنفيذ مشروع «غاب». ومقابل اقتراح سوريا تقاسم مياه الفرات كان جواب تركيا: «مع من أتقاسم المياه؟ المياه مياهي. وأنا أعطيك بقدر حاجتك». وسوريا التي لن تكفيها قوتها للدخول في حرب جيوش نظامية مع تركيا، شرعت بدعم المنظمات المعادية لتركيا. هذه الحقيقة التي عبّر عنها مسؤولون كبار، ضاعفت من المشاعر المعادية لسوريا لدى المجتمع التركي.

من الصعوبة بمكان أن تتنازل تركيا في هذا الموضوع، لكن جبهة موحدة تظهر بوجه تركيا. العالم العربي يستعدّ لاتخاذ موقف مشترك ضد تركيا، بل يُقال إن إسرائيل تعطي دعماً لهذه الجبهة. في مؤتمر «المياه كعنصر تنمية وتعاون في الشرق الأوسط» الذي عُقد في أنقرة بين ٤ و٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ دعا خبراء إسرائيليون تركيا إلى تمرير مزيد من المياه إلى سوريا.

تركيا التي تختلف مع هؤلاء طرحت اقتراح مشروع مياه السلام كرد على ذلك، وهو مشروع سيجعل من تركيا أكثر قوة في الشرق الأوسط من جهة، كما سيؤمن لتركيا إعطاء المياه مقابل ثمن وليس بالمجان.

مشروع مياه السلام

مشروع مياه السلام، اقترحه لأول مرة في آذار/ مارس ١٩٨٧ طورغوت أوزال. ويقضي ببيع ستة ملايين م^{3} من أصل ١٦ مليون م^{3} هي حجم التدفق اليومي لنهري سيحان وجيحان، إلى دول في الشرق الأوسط عبر خطين للأنابيب.

الخط الأول طوله ٢٦٥٠ كيلومتراً ويصل إلى السعودية والثاني بطول ٣٩٠٠ كلم ويصل إلى دول الخليج. وفي حال تحقق هذا المشروع فإن مياه الشرب لكل دول الشرق الأوسط ستكون تحت إشراف تركيا. ومثل هذه القوة لا تملكها حتى الدولة العظمى الوحيدة في العالم أي الولايات المتحدة.

إن مشروع أنابيب السلام كفكرة، مشروع مدهش. لكن عندما نلاحظ أن اسطنبول تعيش أزمة مياه وكهرباء دائمة نتساءل عن واقعية هذه المشروع. عدا ذلك فإن العقبات الخارجية أمامه كثيرة:

أولاً إن إسرائيل قلقة من وصول المياه إليها عبر أراضٍ عربية وتريد أن تشتري المياه عبر البحر من خزانات مياه مانافغات في خليج انتاليا التي هي في طور الانتهاء.

عدا ذلك فإن العرب يعارضون وصول المياه إلى إسرائيل. ثم إن العرب يرفضون خيار أنابيب السلام لأنه يضع أمنهم المائي بيد تركيا.

كما أن الحاجات المائية للمنطقة تظهر في قطاعي الزراعة والصناعة، في حين أن مشروع أنابيب السلام يتجه إلى مياه الشفة. وهذه الدول ليست بحاجة إلى مياه بهذا القدر من النوعية. وإضافة لكل ذلك توجد صعوبات مالية.

الإمارات العربية لا تنظر بحرارة إلى المشروع إذ تجده باهظ الثمن وبالتالي لن تشارك به.

شركة BROWN ROOT الأميركية قدّرت عام ١٩٨٧ كلفة المتر المكعب من مياه الخط الغربي لأنابيب السلام بـ٨٧ سنتاً في حين بلغت كلفة المتر المكعب من الخط الشرقي ١,٣٠ دولاراً.

وزير الطاقة الكهربائية والموارد لدولة الإمارات حامد العويس وجد في خريف ١٩٩٣ أن هذه الأرقام عالية جداً وقال إن تحلية مياه البحر أرخص ٥ مرات. الإمارات العربية ودول الخليج الأخرى تؤمن ٧٠٪ من حاجاتها من محطات تحلية مياه البحر. وقد أنفقت مئة مليار دولار على ٤٥ محطة لتحلية مياه البحر. وبهذه الأموال كان من الممكن تحقيق ٥ مشاريع أنابيب سلام وليس مشروعاً واحداً.

إيران و«مياه الإيمان»

إيران التي تتابع محاولات تركيا لزيادة نفوذها في المنطقة عبر أنابيب السلام لم تقف مكتوفة الأيدي. فقد

عرضت إيران مشروع مياه يُعرف باسم «مياه الإيمان». وهو عبارة عن خط أنابيب طوله ٤٠٠ كلم ويمتد من نهر قارون إلى قطر وبكلفة تقدر بـ١٣ مليار دولار. ولكن الموقف السعودي السلبي من هذا المشروع قد يؤثر على تنفيذه.

أيضاً، تقف السعودية في مصاف الدول التي لا تريد أن ترى تركيا تمسك بورقة المياه. فهي تنفق مليارات الدولارات على محطات تحلية مياه البحر وعلى استخراج المياه الجوفية من أجل الري. لكن المصادر الجوفية سوف تنضب خلال سنوات وتكون الأراضي أمام خطر التملّح والتصحّر.

باختصار لا تريد أية دولة أن ترتبط بتركيا في مسألة المياه. لذا على مشروع أنابيب السلام أن ينتظر الصورة التي سترسو عليها مشاريع التعاون المشترك الأخرى في الشرق الأوسط.

لماذا يرفض العرب مشروع أنابيب السلام؟

إن الأسباب التي تجعل نظرة العرب سلبية إلى مشروع أنابيب السلام تكمن في:

١ ـ عدم وضوح ما إذا كانت المياه كافية لتركيا في المستقبل.

٢ ـ الفهم الخاطيء للمشروع.

لقد بدأت مؤخراً في الظهور طروحات تشكك في وجود فائض مائي لدى تركيا، خاصة إذا قورنت الموارد المائية بنسبة عدد السكان وازديادهم. إن حاجات المدن الكبرى مثل أنقرة واسطنبول وأزمير في ازدياد مستمر. إن الازدياد المطرد في عدد سكان المدن على حساب الريف يجعل نسبة استهلاك المياه أكثر ارتفاعاً. والأرقام تشير إلى أن الإنسان الحديث يستهلك من المياه ٣٠ ضعف ما يستهلكه الإنسان الذي يعيش في ظروف متخلفة. وعلى هذا تستهلك منطقة بحر إيجه وسواحل البحر المتوسط والمناطق السياحية الأخرى كميات مضاعفة كثيراً من المياه عن مناطق تركيا الأخرى في حين أن معظم المصادر المائية الهامة توجد في جنوب شرق الأناضول حيث يعيش عشر السكان فقط.

لذا لا يُرى مقنعاً أن تُباع المياه إلى الخارج في حين تبقى مناطق عديدة داخل تركيا محرومة من المياه. والنقـاش بدأ حول ضرورة مدّ أنابيب مياه من سيحان وجيحان لا إلى الخارج بل إلى مناطق غرب تركيا.

أما بالنسبة إلى السبب الثاني من نظرة العرب السلبية للمشروع فهو أنه يحمل مخاطر ازدياد النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط. ويشكو المسؤولون الأتراك من الفهم الخاطيء للمشروع. وإذ يقولون إنهم لن يتركوا العرب دون مياه. إلاّ أنهم لا يقدرون جيداً هذا الوضع. فالشكوك تتعاظم لدى العرب من نيّة تركيا استخدام مشروع أنابيب السلام، كما مشروع غاب، سلاحاً سياسياً، وتلعب سوريا دور أساسياً في بلورة هذا الموقف العربي. واليوم إذا سألت أي شخص في الشارع حول تفكيره إزاء سوريا يجيبك تقريبا بالتالي:

«سوريا تقدم الدعم لحزب العمال الكردستاني، فلنقطع المياه عنها وإذا لم ترتدع فلنضربها بالقنابل».

مشروع قره يالتشين: من «مياه السلام» إلى «سلام المياه»

إن مشروع أنابيب السلام، يبدو في وضع يستحيل تطبيقه، إذ يرتبط ذلك بثقة حوالى عشر دول وهذا غير متوفّر، ويمكن القول، الآن على الأقل، أنه سقط.

ولكن، ما دامت الموارد المائية هي بيد تركيا، وما دامت مشكلة المياه لم تجد بعد حلاً لها فإن تركيا بصدد إعداد مشاريع جديدة.

نائب رئيسة الحكومة، ورئيس الحزب الشعبي الاجتماعي الديموقراطي (SHP) مراد قره يالتشين، أعدّ مشروعاً من مرحلتين من أجل تشكيل سياسة زراعية مشتركة في الشرق الأوسط.

يركز مشروع يالتشين على مشكلة استخدام المياه، أكثر بكثير من تقاسمه، وهو أكثر شمولية من مشروع أنابيب السلام.

إن الموافقة على مفهوم الاستخدام المثمر للمياه، يقول قره يالتشين، يجعلنا نطلق على هذه الفكرة ـ المشروع اسم «سلام المياه» وهو يتألف من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: انعقاد مؤتمر للمياه والزراعة في الشرق الأوسط أواخر ١٩٩٤ أو ١٩٩٥ تشارك فيه تركيا وسوريا والعراق، والدول الأخرى المرتبطة بالموضوع.

المرحلة الثانية: تشكيل مركز معلومات واتصالات بين هذه الدول حول موضوع المياه.

المرحلة الثالثة: حصول الدول على كميات المياه اللازمة تبعاً لحاجاتها الزراعية.

ويرى قره يالتشين أن المصدر الأساسي للسلام أو الإرهاب في الشرق الأوسط هو في تعاون متكىء على المياه وكمثال على ذلك اتفاقية الفحم التي كانت الطريق إلى الاتحاد الأوروبي.

ويضيف قره يالتشين: «إن السياسات الزراعية المشتركة، وسياسات الطاقة المشتركة، وسياسات البيئة المشتركة، ومناخ السلام المشترك، يمكن أن يؤدي إلى سوق شرق أوسطية مشتركة. وهو الذي أسميه: «سلام المياه». إن تركيا، بوضعها في المنطقة وبإمكاناتها وبمستواها المتطور، تستطيع أن تلعب دوراً محرّكاً للبدء في مثل هذه العملية».

بترول العرب ومياه الله

إن ما قد يثير صدامات في الشرق الأوسط ليس النفط بل المياه. وتركيا يشتد حولها الطوق. من جهة تنادي اسطنبول بالمياه، ومن جهة ثانية تنادي سوريا.

إن دول المنطقة لا تملك مياهاً تعتمد في ريّها على الأقنية المكشوفة والقناطر، مما يسبب في تبخر وهدر نصف كمية المياه.

إن الـ GAP الذي غيّر وسيغيّر أشياء كثيرة في المنطقة، إذ سيجلب الغنى والقوة للداخل التركي، سيقلّل من كمية المياه التي تمرر إلى خارج الحدود.

في المدى الطويل، ستقوم تركيا بما هو أكثر من «غاب». وبسبب الاحتياجات المحلية سوف تستفيد من الأنهار التي تصبّ في خليج البصرة. وهذا واقع لا مفرّ منه.

التركي عنده مياه، والعربي يملك نفطاً. أول ما يخطر على البال هو المقايضة، لكن العرب لا يرضون بذلك ويقولون: «هل ستقايضون بترول العربي بمياه الله؟».

في الختام، إن «فتيل قنبلة المياه» في حالة تفجّر ولا أحد يعرف طول هذا الفتيل. فإما أن تجعل المياه تركيا «القوة الأعظم» في الشرق الأوسط، أو تكون سبباً لحرب إقليمية.

آراء بعض المسؤولين والاختصاصيين حول «غاب»

وزير التعاونيات والإسكان التركي البروفسور أونور قومبارجي باشي: قد يتمّ تخفيض الـ٥٠٠م^3

سؤال: في أي المجالات تعانون من أكبر المشكلات في مشروع غاب الذي يقع ضمن مسؤوليات وزارتكم؟

جواب: بالنسبة لنا، إن نفق أورفة الآن مهم جداً. إن سد أتاتورك في حكم المنتهي. ونفق أورفة قد أنجز بنسبة ٩٥٪. كان يجب أن تتدفق المياه من الوحدة الأولى من الأنفاق في شهر أيار/ مايو ١٩٩٣. لكن شركة «أونال أقبينار» أوقفت العمل. من الصعب أن ينتهي العمل في أيار/ مايو ١٩٩٤. توجد ضائقة مالية عند المتعهد. لكن لن تظهر مشكلة مرتبطة بنفق أورفة لاحقاً.

سؤال: هل يضع الـ«غاب» جيراننا في وضع مائي صعب؟

جواب: لا يمكن الحديث عن شيء اسمه ترك سوريا بدون مياه. إننا نعطي الآن ٥٠٠م^3 (في الثانية). هذه الكمية قد تنخفض في المستقبل. في هذا الاتجاه قدلا يحصل تطور. نحن لا نقوم بما قد يضع جيراننا في مأزق مائي.

* * *

البروفسور ماهر قايناق، مسؤول سابق في الاستخبارات التركية:

سؤال: هل يجب أن تستخدم تركيا مياهها سلاحاً سياسياً؟

جواب: إنني ضد استخدام المياه كسلاح سياسي. يجب أن توزع تركيا المياه بصورة عادلة على المنطقة. ويجب أن تذهب للتعاون المشترك مع الدول الإقليمية.

إن الحدود السياسية لا يمكن أن تكون في كل مرحلة هي الحدود الاقتصادية نفسها. هنا الحديث هو على الحدود الاقتصادية، يجب أن يتوضح ذلك جيداً.

سؤال: برأيك هل يوجد رابط بين المياه والإرهاب؟

جواب: إنني لا أظن أن سوريا تدعم الإرهاب. لأنه من غير الممكن أن تتبع سوريا سياسة تزعزع الاستقرار في تركيا. إن عدم الاستقرار والاضطراب في تركيا هو عمل دول كبيرة لا دول صغيرة.

سؤال: هل تجد مشروع أنابيب السلام واقعياً؟

جواب: إنني لا أجد واقعياً مشروعاً يمتد إلى السعودية. لكن أرى من الواقعية إيجاد مشاريع تضمن توزيع مياه الفرات ودجلة على المنطقة.

* * *

البروفسور الدكتور يوكسيل إينان، عضو الهيئة التعليمية لجامعة (غازي)

سؤال: ما هو وضع الفرات من زاوية القانون الدولي؟

جواب: نهر الفرات هو في وضع المياه العابرة للحدود. أول وثيقة حقوقية مرتبطة بالمياه العابرة للحدود حدّدت مبادىء ذلك في المادة الثالثة من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، التي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤. وفقاً لهذا القرار فإن لكل دولة الاستفادة بالطريقة التي ترغب من المصادر الطبيعية ذات الصلة المشتركة مع دولة أخرى شرط ألاّ تسبب ضرراً للمصالح المشروعة للدولة الأخرى. وتبعاً لذلك يتحتم على الدول التي تريد الاستفادة أن تتعاون في تبادل المعلومات والمشورة مع الدول الأخرى المعنية. وهذه المشورة لها طابع تقني وفني صرف ولا يأتي بمعنى أخذ الإذن من دول المصب.

سؤال: ما هو موقف جيراننا إزاء هذا التطبيق الدولي؟

جواب: إن جيراننا الجنوبيين، سوريا والعراق، هم في موقف يعاكس التطبيق الدولي المذكور وقد رأينا المحاولات التي بذلت لدى المؤسسات الدولية عند بناء سد كيبان.

ونتيجة لهذه المحاولات، تعهدت تركيا عام ١٩٦٦ للمؤسسات المالية أثناء ملء السد بتمرير كمية محددة من المياه لكي تستطيع (تركيا) الحصول على قرض بقيمة ٤٠ مليون دولار. والتعهد نفسه تحقق أثناء بناء سدّ قره كايا. أما بالنسبة لـGAP فالأمر مختلف كلية. إذ إن العالم العربي تضامن ضد تركيا ولا سيما أثناء بناء سد أتاتورك وحال دون حصول تركيا على قروض من المؤسسات المالية العالمية.

سؤال: هل تكفي كمية المياه التي تمررها تركيا إلى جيرانها الجنوبيين؟

جواب: على الرغم من أن ٨٩٪ من مياه الفرات تنبع في تركيا فإن مطالب جيراننا غير محققة. حتى كمية ٥٠٠م^3 من المياه تعني ٥٦٪ من مياه الفرات. قناعتي أن تركيا بتمريرها هذه الكمية من المياه الآن فإنما هي لفتة هامة جداً لصالح جيراننا الجنوبيين. لكن رسالة تركيا هذه لم يستطيعوا فهمها.

سؤال: ما هو رأيك باستخدام المياه كسلاح سياسي؟

جواب: لستُ إلى جانب استخدام المياه كسلاح في الشرق الأوسط والعالم. إذا مضينا لاستخدام المياه سلاحاً ضد جيراننا الجنوبيين، فإنما نكون قد أكدنا أحقية الدعايات التي يقوم بها العالم العربي ضد تركيا على الساحة الدولية.

* * *

البروفسور دوغو أرغيل، الأستاذ في جامعة أنقرة

سؤال: هل ترى الموقف التركي من مسألة استخدام دجلة والفرات مصيباً؟

جواب: إن بلاد ما بين النهرين هي أحد المراكز الحضارية الأساسية وهي نتاج دجلة والفرات.

نحن لا نفكر كثيراً في ذلك. هذه المياه لنا بقدر ما هي عابرة للحدود. من الضروري ألاّ نغفل عن ذلك. إذا سألت العرب فإنها مياه عربية. لأنه لا وجود لهذه الدول بدون هذه المياه.

سؤال: هل يمكن أن يتحقق مشروع مثل مشروع مياه السلام؟

جواب: إن المدن الكبيرة في تركيا، كما الأراضي الزراعية، هي بدون مياه. يعني أن المسألة مسألة تنظيم سيئ إلى آخر درجة. لهذا السبب فإن مشروع مياه السلام ليس مقنعاً. الأجانب يقولون: «عندكم مياه ولكن لا تنظرون إلى احتياجاتكم. فكيف تقومون بمثل هذا المشروع؟». نحن لا ننقل المياه إلى مجالات حياتنا. نحن أمة تموت تحت أكوام النفايات.

إن مشروع أنابيب السلام لم يتحقق في وقته وهو مشروع يضعف الدول من زاوية ايديولوجية. المشروع اليوم غير قابل للتحقيق. عندما يعمّ الاستقرار في الشرق الأوسط وتنتقل الدول للتعاون المشترك بنوايا حسنة، يصبح المشروع قابلاً للتحقيق.

* * *

مراد قره يالتشين، نائب رئيس الحكومة التركية ورئيس الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي SHP

سؤال: هل ترى أنه توجد فعلاً مشكلة مياه بين تركيا وجيرانها؟ أم أن بعض الأوساط تصطنع هذه المسألة؟

جواب: لا توجد مسألة ناشئة عن استخدام الموارد المائية بين تركيا وجيرانها. لكن توجد في الشرق الأوسط مشكلة ناتجة عن عدم استخدام التكنولوجيا المناسبة للمياه. الآن توجد مشكلة مياه حقيقية في الشرق الأوسط. ما هو مطلوب القيام به هو تخطيط استخدام المياه في هذه المنطقة. الهدف الأساسي يجب أن يكون هذا. وفي أعوام الألفين سوف تصبح مشكلة استخدام المياه أكثر تأزماً. ونرى، لحل هذه المشكلة، خطة من ثلاث مراحل: اجتماع دول الشرق الأوسط في أواخر ١٩٩٤ أو ١٩٩٥ ولتركيا أن تبادر إلى هذه

الدعوة. ثم، في المرحلة الثانية، تأسيس شبكة تبادل معلومات حول موضوع استخدام المياه والزراعة. وفي المرحلة الثالثة وضع خطة زراعية.

سؤال: هل مشروع مياه السلام واقعي؟

جواب: هذا المشروع كان بحثاً عن حل بنيات طيبة لمشكلة المياه في الشرق الأوسط. وهو اقتراح طُرح في خضم المناقشات حول أزمة المياه ووجد دعماً. مشروع مياه السلام هدف إلى تقاسم المياه فقط. وهذا برأيي غير كافٍ لأن المشكلة ليست كذلك. المشكلة اليوم وفي المستقبل هي استخدام دول الشرق الأوسط لموارد المياه بصورة عقلانية.

وبسبب استخدام المياه بصورة كبيرة في الزراعة، فإن المطلوب القيام بجهد يرى في الوقت نفسه مشكلات الطاقة والزراعة والمياه وفي فترة محددة.

سؤال: هل يجب أن تستخدم تركيا المياه كسلاح سياسي؟ وإذا استخدمته ما هي النتائج التي قد تترتب على ذلك؟

جواب: تركيا لم تستخدم حتى اليوم المياه سلاحاً ولن تستخدمها. ولا أرى من الصواب القيام بذلك. يبقى أنه لا مياه عندنا بصورة كبيرة جداً، ولا إمكانات لاستخدامها كما نتمنى.

في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، احتفلت تركيا بذكرى مرور سبعين عاماً إعلان الجمهورية. وهو اليوم الذي يعتبره الأتراك العيد الوطني.

قامت الجمهورية التركية على أنقاض أمبراطورية عثمانية منهارة، لا حول لها ولا صناعة ولا تجارة. وخ سبعين عاماً تحولت تركيا، في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات إلى بلد يقدّم نفسه «نموذجاً» اقتص وسياسياً إلى «الجيران» والأبعد قليلاً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان. وساهم الصراع الـ الإسرائيلي، والحرب الأهلية في لبنان، وإصلاحات طورغوت أوزال الاقتصادية، ثم تفكك الاتحاد السو في تكتيل عوامل قوة أساسية للاقتصاد التركي الذي، في تمثله المعايير الغربية في الإنتاج، استطاع أن يـ خطوة من دائرة العالم الثالث. وكان يمكن للتقدم الاقتصادي التركي أن يحقق مستويات أكثر تطوراً فيـ تحررت تركيا من جملة مشكلات وظواهر أعاقت بالتأكيد طموحات قادتها. في مقدمة هذه العوامل التو العرقية الداخلية بين الأكراد والأتراك؛ التضخم السكاني الهائل، النزعة العسكرية المقيدة للحر والديموقراطية والتي سادت الجمهورية منذ تأسيسها، وما زالت حتى الآن.

بعد سبعين عاماً على تأسيسها، تجد الجمهورية التركية نفسها في نقطة وسط وعلى مسافة واحدة احتمالات التقدم.ومواكبة آفاق القرن الواحد والعشرين، أو احتمالات المراوحة والسقوط في دوامة القا والاستنزاف الدائم لمواردها ومواجهة أخطار جدية محدقة بالكيان والنظام والشعب.

بعد سبعين عاماً، قد تبدو المقارنة الاقتصادية بين بدايات الجمهورية والآن، غير واقعية، نظراً لطول المد الزمنية من جهة، والتطور العلمي الكبير في العقود الثلاثة الأخيرة. ولكن الأرقام، التي نشرت بمناسبة الذكـ السبعين لإعلان الجمهورية، تعكس مدى الديناميكية التي عرفتها مختلف القطاعات الاقتصادية ولا سـ خلال السنوات الأخيرة، وهو الحافز الذي أغرى الرئيس الراحل أوزال وآخرين إطلاق شعارات كبيرة . حول دور تركيا وموقعها على الساحة الدولية في الأعوام والعقود المقبلة.

ومما لا شك فيه، أن ثقة الأتراك في اقتصاد بلادهم واقتناعهم بالقدرة على دخول دائرة المنافسة مع قـ اقتصادية غربية كبيرة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، يعبر عنها أصدق تعبير خطوة انضمامهم إلى الو الجمركية مع المجموعة الأوروبية في مطلع العام ١٩٩٦. وهي الوحدة التي ستطرح على الاقتصاد التركي، سيما القطاع الصناعي فيه، تحديات المنافسة مع الإنتاج الصناعي الأوروبي.

مؤشرات الاقتصاد التركي خلال ٧٠ عاماً

التجارة الخارجية

تضاعف حجم التجارة الخارجية منذ ١٩٢٣ إلى الآن ٢٧٣ مرة. وكان حجم التجارة عام ٢٣، ١٦٦٠

١٣٧,٦ مليون دولار. في حين بلغ نهاية ١٩٩٢ ٣٧,٥ مليار دولار. وارتفعت الواردات بمعدل ٢٦٣ مرة والصادرات ٢٨٩ مرة.

الدولار

ارتفع سعر الدولار الأميركي بالمقارنة مع الليرة التركية خلال ٧٠ عاماً ٧٧٠٠ مرة. كان سعر صرف الدولار عام ١٩٢٣ ١,٦٧ ليرة. في حين بلغ هذا السعر في خريف ١٩٩٣ حوالى ١٤ ألف ليرة. (وفي ربيع ١٩٩٦ حوالي ٧٠ ألف ليرة)

الدين الخارجي

بلغ الدين العثماني كما حدد في لوزان عام ١٩٢٣ ١٢٩ مليوناً و٣٤٨ ألفاً و٩١٠ ليرات ذهبية. وقد تقرر أن تدفع تركيا منها ٨٤,٥٩٧,٥٠ مليون ليرة. وإذا تركنا جانباً ما ورثته تركيا عن الدولة العثمانية فإن الدين الخارجي التركي بدأ يتضخم منذ عقد الخمسينات حيث كان عام ١٩٥٠ حوالى ٣٧٣ مليون دولار، وصل في أواخر ١٩٩٣ إلى ٦٠ مليار دولار (وفي ربيع ١٩٩٦ حوالي ٧٥ مليار دولار). أي أنه تضاعف حوالى ١٥٩ مرة. وقد بلغت حصة الفرد الواحد من الدين الخارجي عام ١٩٥٠ ١٨ دولاراً، وصلت عام ١٩٩٣ إلى ألف دولار.

التضخم

حافظت أسعار مواد الجملة على مستوى واحد لها طوال ١٩ عاماً في بداية العهد الجمهوري وما لبثت في ٣ سنوات أن هبطت الأسعار، وذلك أعوام ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٥٠. وما عدا ذلك فإن التضخم كان موجوداً بصورة دائمة بل إنه وصل عامي ١٩٤٦ و١٩٨٠ إلى ثلاثة أرقام. وفي نهاية العام ١٩٩٢ بلغت نسبة التضخم ٦٦٪ وفي نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ٦٨,٢٠٪. وفي أواخر ١٩٩٥ حوالي ١٥٠ في المئة.

السكان

بلغ عدد سكان تركيا عام ١٩٢٧ ١٣,٦ مليوناً، ارتفع عام ١٩٥٠ إلى ٢٠,٩ مليوناً. ثم قفز عام ١٩٨٥ إلى ٥٠,٦ مليوناً وعام ١٩٩٠ إلى ٥٦,٤ مليوناً. ويتوقع أن يرتفع عدد السكان في العام ٢٠٠٠ إلى حوالى سبعين مليوناً.

بين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٥ ارتفع عدد السكان بنسبة ٢,١١٪ وتراجعت النسبة بين ١٩٤٠ و١٩٤٥ إلى ١,٠٦٪ وبين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٠ ارتفعت النسبة إلى ٢,٨٥٪ وبين ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بلغ المتوسط السنوي للزيادة السكانية حوالى ٢,٤٩٪. في حين بلغت هذه النسبة بين ١٩٨٥ و١٩٩٠ ٢,٧٪.

الإنتاج الصناعي

بلغ حجم الإنتاج الصناعي عام ١٩٥٠ مليازي ليرة تركية. وفي العام ١٩٩٢ بلغ الرقم بأسعار ١٩٨٨، ٩٨,٤ تريليون ليرة.

عدد الشركات

ارتفع عدد الشركات المؤسسة من ٢٦٣ عام ١٩٦٣ إلى ١٧٩٤٢ شركة عام ١٩٩١.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ١٩٩٣ بلغ عدد الشركات المسجلة ٣٢٩٠٢ برأسمال قدره ٩ تريليون و١٠١,٤ مليار ليرة.

القطاع الزراعي

بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة عام ١٩٤٨ ١٣,٩ مليون هكتار ارتفعت عام ١٩٩٢ إلى ٢٤ مليون هكتار.

إنتاج القمح

بلغ حجم إنتاج القمح عـام ١٩٢٥ مليوناً و٧٥,٣ ألف طن. وفي العام ١٩٩٢ بلغ ١٩,٣ مليون طن.

إنتاج اللحوم

بلغ إنتاج اللحوم عام ١٩٣٦ حوالى ٥٧,٥ ألف طن. بينما بلغ عام ١٩٩٢ مليوناً و٦٧٣ ألف طن.

التراكتورات

بلغ عدد التراكتورات الزراعية المنتجة عام ١٩٥٢ ١٣٤١٥ تراكتوراً. وارتفع عام ١٩٩١ إلى ٧٦ ٤٠٤٣ تراكتوراً.

الإنتاج الكهربائي

ارتفع إنتاج تركيا من الكهرباء من ٣٩٦,٩ مليون كيلوواط ـ ساعة عام ١٩٤٠ إلى ٦٥ مليار كيلوواط ـ ساعة عام ١٩٩٢.

الطرقات

بلغ مجموع طول الطرقات المعبدة عام ١٩٦٣ ٥٨٥٤١ كيلومتراً. وفي العام ١٩٩٢ ارتفع إلى ٣٦٨٦٧٧ كيلومتراً.

وفي العام ١٩٢٣ كان طول الخطوط الحديدية ٣٧٥٦ كيلومتراً. وفي العام ١٩٩١ بلغ الطول ٨٤٢٩ كيلومتراً.

إنتاج السيارات والأوتوبيسات

كان عدد السيارات المنتجة عام ١٩٥٧ ١٩٣٣ سيارة. وفي العام ١٩٩١ بلغ العدد ١,٨٦٤,٠٠٠ سيارة. أما عدد الأوتوبيسات لنفس العامين فقد ارتفع من ٣١٥ إلى ٦٨٩٧٣ أوتوبيساً.

إنتاج الفحم الحجري

بلغ هذا الإنتاج عام ١٩٢٣ ٦٠٤,٤ ألف طن وفي العام ١٩٩١ بلغ مليونين و٧٦١ ألف طن.

إنتاج البترول

بلغ إنتاج البترول عام ١٩٥٥ ١٧٨,٥ ألف طن وفي العام ١٩٩٢ ارتفع إلى ٤,٢٨١ مليون طن.

المدخول السياحي

بلغت إيرادات السياحة التركية عام ١٩٦٣ حوالى ٧,٦ مليون دولار وفي العام ١٩٩١ بلغت ٢,٦ مليار دولار. وفي العام ١٩٩٣ كان يتوقع أن تبلغ هذه الإيرادات ٥ مليارات دولار.

جدول رقم ١

الصادرات والواردات (بملايين الدولارات)

العام	الصادرات	الواردات
١٩٢٣	٥٠	٨٦
١٩٣٠	٧١	٦٩
١٩٥٠	٢٦٣,	٢٨٥
١٩٧٠	٥٨٨	٩٤٧
١٩٨٠	٢٩١٠	٧٩٠٩
١٩٩٠	١٢٩٩	٢٢٣٠٢
١٩٩٢	١٤٧١٥	٢٢٨٧٦
١٩٩٣	١٥٣٤٥	٢٩٤٢٨
١٩٩٤	١٨١٠٦	٢٣٢٧٠

جدول رقم ٢

جمهورية تركيا بالأرقام

الصنف	العام	السعر أو العدد	العام	السعر أو العدد
الخبز (كلغ)	١٩٣٣	٨ قروش	١٩٩٣	٩,٠٠٠ ليرة
الجبنة (كلغ)	١٩٣٣	٥٦ قرشاً	١٩٩٣	٥٠ ألف ليرة
إنتاج القمح (طن)	١٩٢٥	١,٠٧٥ مليوناً	١٩٩٢	١٩,٣٠٠ مليون طن
إنتاج اللحم (طن)	١٩٣٦	٥٧,٥٠٠ ألفاً	١٩٩٢	١,٦٧٣ مليون طن
التراكتورات (عدد)	١٩٥٢	٣١,٣٧٦ ألفاً	١٩٩١	٧٠٤ آلاف
إنتاج الكهرباء (كيلوواط ـ ساعة)	١٩٤٠	٣٩٦,٩ مليوناً	١٩٩٢	٦٥ ملياراً
السيارات (عدد)	١٩٣٣	٤,٢٥٧ آلاف	١٩٩١	١,٨٦٤ مليوناً
إنتاج الفحم (ألف/ طن)	١٩٢٣	٦٠٤,٤ ألفاً	١٩٩١	٢,٧٦١ مليوناً
إنتاج النفط (ألف/ طن)	١٩٥٥	١٧٨٥٠٠ ألفاً	١٩٩٢	٤,٢٨١ مليوناً
إيرادات السياحة (مليون دولار)	١٩٦٣	٧,٦ مليوناً	١٩٩٣	٥ مليارات
المساحات المزروعة (هكتار)	١٩٦٨	١٣,٩٠٠ مليوناً	١٩٩٢	٢٤ مليوناً

٤ — الوحدة الجمركية مع «الاتحاد الأوروبي»

سوف يتحتم على تركيا أن تنتظر سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل، لترى ما إذا كان ابتهاجها في التوقيع على اتفاقية الوحدة الجمركية مع «الإتحاد الأوروبي» الذي جرى في السادس من آذار/ مارس ١٩٩٥ ودخوله حيّز التنفيذ في ١٩٩٦/١/١، في محلّه. ذلك أن معظم الخبراء الاقتصاديين الأتراك يجمعون على أن هذه الاتفاقية «خطوة في المجهول» نظراً لانعدام الدراسات الشاملة والدقيقة حول فوائدها وأضرارها على الاقتصاد التركي. ثم إن «الثمن» الذي وعدت أنقره بدفعه لقاء إسقاط أثينا حق استخدام الفيتو ضد الاتفاقية، لم تعرف بعد حدوده الكاملة، والذي قد يكون «باهظاً» ولا يستحق كل تلك المعاناة المستمرة منذ ١٩٦٣ في اتجاه هدف العضوية الكاملة في النادي الأوروبي.

يطرح انضمام تركيا إلى الوحدة الجمركية الأوروبية العديد من القضايا على الصعيد الداخلي كما على صعيد موقعها ودورها الإقليميين وفي العالم. ومع أن أمام تركيا خيارات متعددة أخرى (منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، العالم التركي، العالم الإسلامي) إلاّ أنه في عالم يزداد انقساماً بين دول متقدمة ودول متخلفة، يبدو «الخيار الأوروبي» الأكثر عقلانية بين الخيارات المتاحة.

ماذا ستجلب الوحدة الجمركية من فوائد لتركيا؟

تفرض قوانين الوحدة الجمركية إلغاء الرسوم الجمركية بين دول الاتحاد الأوروبي، مما سيؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الأوروبية، خاصة السيارات والأدوات المنزلية، الأكثر جودة ورخصاً، في الأسواق التركية، وهو الأمر الذي سيُرغم الصناعيين الأتراك على تخفيض أسعار منتجاتهم. وفي كل ذلك سيكون المستهلك التركي المستفيد الأكبر.

كذلك ستنخفض أسعار الآلات والأجهزة التي تتطلبها الاستثمارات الخارجية في تركيا، ما يشكل دفعاً هاماً جداً لها. إذ سيلجأ المستثمرون اليابانيون والأوروبيون إلى اعتماد تركيا، ذات قوة العمل الرخيصة، قاعدة لإنتاج صناعاتهم الموجّهة إلى أسواق آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وأوروبا (بالنسبة لليابان). وستستفيد تركيا بالتالي من تدفق الاستثمارات الخارجية من جهة ومن استخدام العمالة التركية في هذه المشاريع، ما سيخفف، جزئياً، من مشكلة البطالة.

وإذ سيضمن فتح الحدود، تسهيل انتقال التكنولوجيا الأوروبية المتطورة والضرورية لرفع مستويات الإنتاج والخدمات في تركيا، فإن من أهم الفوائد التي ستترتب على الوحدة الجمركية، أفضلية بيع المنتجات التركية إلى دول الإتحاد الأوروبي، بالنسبة إلى الدول الأخرى الثالثة ولا سيما دول الشرق الأقصى. وسيكون الرابح الأكبر من هذه الميزة، قطاع النسيج والألبسة الجاهزة الذي يتصف بجودته ورخصه، خاصة إذا أدركنا أن ٣٦,٦ في المئة من صادرات تركيا تعود لهذا القطاع وبعوائد تقدّر بخمسة مليارات دولار سنوياً. ولو لم تكن الوحدة الجمركية لكان خيار أوروبا الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا التي تتفوق منافسة على تركيا بالنسبة إلى الألبسة الجاهزة، إذ هي أرخص وتتصف بالجودة. وعلى سبيل المثال، تبلغ أجرة ساعة العامل التركي في

قطاع النسيج ٣,٣ دولار، بينما هي في أندونيسيا ٠,٣٤ دولار. وتقل الأجرة في الصين والهند وباكستان عن ذلك. إن الوحدة الجمركية ستنقذ قطاع النسيج والألبسة الجاهزة في تركيا من منافسة مثيله في الشرق الأقصى.

إلى ذلك ستتمكن تركيا من الاستفادة، على دفعات، من مساعدات أوروبية مقررة وستقرّ وتقدّر بحوالى ٢ ـ ٣ مليارات دولار. وهذه نقطة تعلّق تركيا عليها أهمية لتعويض الخسائر المتوقعة في بعض القطاعات ولتطوير وتنمية قطاعات أخرى. وفي هذا المجال يطالب إيمري غونينساي، كبير مستشاري رئيسة الحكومة طانسو تشيللر ووزير الخارجية (بين آذار وحزيران ١٩٩٦)، بأن تقوم أوروبا تجاه تركيا بما قامت به الولايات المتحدة تجاه المكسيك وهو تقديم المساعدات المالية دفعة واحدة، لا على دفعات، مما يعيد الثقة إلى السوق التركية ويحدّ من ارتفاع نسبة التضخم، علماً أن أحد أهم أسباب الأزمة الاقتصادية المكسيكية الأخيرة، برأي خبير أميركي، هو فقدان الثقة بالسلطة السياسية. ولعله الشبه المشترك الوحيد مع الأزمة الاقتصادية في تركيا.

في المقابل، فإن أولى النتائج السلبية التي ستواجهها تركيا من جراء الوحدة الجمركية مع «الإتحاد الأوروبي» هو الارتفاع المحتمل في نسبة البطالة. وقد أشارت معظم التقارير الاقتصادية التركية أن ٥٥ في المئة من المصانع الصغيرة و٥٣ في المئة من المصانع المتوسطة و٤٣ في المئة من المصانع الكبيرة، لن تكون قادرة على المنافسة مع دول الإتحاد الأوروبي، بسبب النقص التكنولوجي، وتخلف البنية التحتية والإدارية، والكلفة المالية العالية. إن إضطرار حوالى نصف المصانع للتوقف عن الإنتاج يعني تسريح عشرات الآلاف من العمال وتفاقم مشكلة البطالة التي كانت قد تعدّت في السنة الماضية الـ ١٥ في المئة. ولا تخفى الانعكاسات السلبية لهذا التطور على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد. ولن تتردد أحزاب المعارضة ولا سيما حزب «الرفاه» (الإسلامي)، في استغلال التوترات الاجتماعية لإضعاف الحكومة، وتجيير النقمة لصالحها. لكن عدم قدرة عدد كبير من المصانع على المنافسة قد يكون حافزاً لتجميع نفسها في شركات أو مصانع كبيرة. أما على صعيد القطاعات فسيكون قطاع الحديد والفولاذ وتالياً السيارات، الأكثر تأثراً بالوحدة الجمركية لعدم قدرته على المنافسة مع الصناعات الأوروبية.

وستؤثر الوحدة الجمركية، خاصة في المرحلة الأولى، على استقرار الأسعار، الأمر الذي سينعكس ازدياداً في نسبة التضخم. كما أن قوة المنافسة التركية، على المدى الطويل، قد تخفّ، في بعض المجالات، في حال عدم وصول المحفزات التركية للاستثمار إلى المستوى الذي تؤمنه دول الإتحاد الأوروبي.

كما أن إلغاء الرسوم الجمركية مع دول الإتحاد الأوروبي، وتطبيق تركيا التعرفة الجمركية الأوروبية نفسها على الدول الأخرى، سيفقدها دخلاً سنوياً يقارب الثلاثة مليارات دولار.

ولعل من أهم سلبيات الوحدة الجمركية، هو أن تركيا ليست ممثلة، لكونها غير عضو في الإتحاد الأوروبي، في مركز اتخاذ القرار الاقتصادي، وهي مضطرة لتنفيذ كل ما يتقرر من دون أن تشارك في صنع القرار، ولا سيما فيما يتعلق بالقرارات المتصلة بالدول العالمية الأخرى، الهامة بالنسبة إلى تركيا. وهذه الناحية بالذات ستكون بالتأكيد موضع انتقاد، وابتزاز، للحكومة من قبل المعارضة التي تعتبر ذلك انتقاصاً من استقلالية القرار الوطني، ومفهوم السيادة.

وبين إيجابيات الوحدة الجمركية وبين سلبياتها على الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي في الداخل، استرعى الانتباه، خلال المرحلة التي سبقت التوصل إلى الاتفاق، تحوّل المفاوضات بشأنه إلى مبارزة بين تركيا وإحدى دول الإتحاد الأوروبي، أي اليونان، وتقدّم الخلاف التركي ـ اليوناني، إعلامياً، على جوهر الموضوع أي الوحدة الجمركية. ويبدو أن أثينا قادت، بنجاح ملحوظ، عملية ابتزاز لأنقرة إلى درجة قد تؤثر الوعود التي قطعتها الأخيرة على الوضع الجيوستراتيجي لتركيا.

فمن المعروف أن عقدتي الخلاف الأساسيتين بين تركيا واليونان هما: قبرص والنزاع حول منطقة إيجه، بحراً وجواً وجرفاً قارياً. وما آلت إليه المحادثات يعتبر انتصاراً مهماً لليونان. فعلى صعيد المسألة القبرصية، ضمنت أثينا موافقة الاتحاد الأوروبي على الشروع، في العام ١٩٩٦ في مباحثات مع «جمهورية قبرص» للانضمام إلى عضويته. وقد تحدّث الإتحاد الأوروبي عن قبرص دون تمييز بين واقع يوناني وآخر تركي قائمين على أراضيها. وانضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي سيكون انضماماً لقبرص المعترف بها دولياً، والممثلة حالياً بالجانب اليوناني من القبارصة، لكن مع كامل أراضي الجزيرة. وهذه يعني أن أنقرة تنازلت مرتين بشأن قبرص: الأولى عندما لم تعارض بدء محادثات الانضمام القبرصي إلى الاتحاد الأوروبي، والثانية، عند إشارة بيان الإتحاد الأوروبي إلى «جمهورية قبرص» غير المنقسمة والمعترف بها في القرارات الدولية وفي ذلك إسقاط لـ«حق» القبارصة الأتراك المشاركة في المحادثات التي ستجري لاحقاً بين نيقوسيا والإتحاد الأوروبي. وفي ذلك كله تخلٍّ عن اتفاقيات زوريخ ولندن التي تنص على عدم إمكانية أية طائفة في قبرص الانضمام إلى أية مؤسسة دولية لا تكون تركيا واليونان عضوين فيها في الوقت نفسه. وهذا الأمر ينطبق على «الإتحاد الأوروبي» الذي يضم في عضويته اليونان دون تركيا. وإذا لم تنشأ أية عراقيل تركية لاحقة فإن قبرص في طريقها لتكون جمهورية يونانية «يتمتع» أتراكها بواقع كونهم مجرد أقلية لها حقوق معينة ليس إلاّ. ويبدو أن تركيا وقعت في الفخّ الذي نُصب لها. فبعد أيام على توقيع إتفاقية الوحدة الجمركية، أعلن وزير خارجية تركيا مراد قره يالتشين أنه إذا لم تحلّ قضية قبرص قبل انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي فإن تركيا ستضم قبرص الشمالية. فما كان من وزير خارجية فرنسا، التي ترأس الآن الإتحاد الأوروبي، إلاّ أن اعتبر هذه التصريحات «متناقضة» مع الشرعية الدولية مشدّداً على وحدة قبرص.

إن التنازلات التركية بشأن القضية القبرصية، ستثير دون شك ردود فعل داخل تركيا لن تقتصر على الإسلاميين، بل تشمل كذلك القوميين، وهم كثر. وجميعهم يعتبرون أن تشيللر «باعت» قضية دفعوا دماً غالياً في سبيلها منذ العام ١٩٧٤. ومع ذلك يمكن القول إن المسألة القبرصية قد بدأت مسيرة الحل، وإن ليس واضحاً بعد كيف، ويتأكد ذلك، إذا علمنا، أن واشنطن لعبت وراء الكواليس دوراً مركزياً في إقناع أنقرة بالتنازل عن مواقفها إزاء قبرص، مقابل رفع أثينا الفيتو على انضمام تركيا للوحدة الجمركية. وفي حال انضمت «جمهورية قبرص» إلى الإتحاد الأوروبي، يمكن لأثينا أن تفتخر بوجود حليف قوي لها داخل الاتحاد، معادٍ لتركيا. وهذا أيضاً إنجاز يوناني على حساب تركيا.

أما بالنسبة إلى النزاع حول منطقة إيجه، فالمعلومات الواردة من أنقرة تشير إلى أن أثينا، استطاعت، أيضاً، الحصول على «وعدٍ» بأن تنظر تركيا بإيجابية أكثر إلى مطلب اليونان إحالة النزاع حول إيجه إلى محكمة

العدل الدولية في لاهاي، وهو ما كانت تعارضه تركيا، لأن الحكم الذي ستصدره المحكمة قد يكون لصالح اليونان. إن توقيع الوحدة الجمركية حال دون مضي العلاقات بين تركيا واليونان إلى مزيد من التوتر، خاصة أن تركيا هدّدت، في حال استمرار الفيتو اليوناني، بمنع السفن اليونانية من تحميل بضائع من الموانىء التركية، ومنع رجال الدين اليونانيين من القدوم إلى تركيا لأداء طقوس دينية، وإعادة فرض الفيزا على الزائرين اليونانيين إلى تركيا والتي كان أوزال قد ألغاها عام ١٩٨٨، كما هدّدت تركيا بزيادة دعمها لمقدونيا وألبانيا.

لقد اشترط البرلمان الأوروبي للموافقة على الوحدة الجمركية، تحسين تركيا سجلها في مجال حقوق الإنسان وإدخال تعديلات على بعض المواد الدستورية المقيدة للحريات. ومع أن التعديلات التي أقرّها البرلمان التركي في صيف وخريف ١٩٩٥، لم تكن جذرية، إلا أن رغبة الأوروبيين في تقوية موقع طانسو تشيللر في الانتخابات النيابية العامة في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٥، وعدم رؤية تركيا تنجّر إلى موقع معارضٍ للغرب، دفع البرلمان الأوروبي لـ «ابتلاع» شروطه السابقة والتصويت لصالح انضمام تركيا إلى الوحدة الجمركية، في ١٤ كانون الأول ١٩٩٥، أي قبل عشرة أيام فقط من موعد الانتخابات النيابية، ما اعتبر «تدخلاً مباشراً» في شؤون تركيا الداخلية. وهي الانتخابات التي خسرتها تشيللر لصالح حزب الرفاه الإسلامي.

مع ذلك، وعلى الرغم من «القيم غير المشتركة»، مضى الإتحاد الأوروبي إلى وحدة جمركية مع تركيا. وهذه الخطوة ليست منفصلة عن متطلبات النظام العالمي الجديد. خاصة بعد اعتبار الأمين العام لحلف شمال الأطلسي الإسلام والحركات الأصولية هي الخطر الأساسي أمام الحلف. وفي هذا الإطار شرع الحلف في سياسة احتواء ومواجهة لهذا «الخطر»، فبادر إلى إجراء محادثات مع دول شمال أفريقيا. ومن هنا الرغبة في عدم جرّ تركيا إلى مواقع أكثر عدائية للغرب، الذي غض النظر عن تحركات روسيا في القوقاز، ولم يردع العدوان الصربي طوال أربع سنوات في البوسنة، ولم يعوّض خسائر تركيا بسبب حرب الخليج، ويساند انفصال أكراد العراق. وهذه كلها تطورات أضعفت الدور التركي في محيطه الإقليمي. من هنا تحركت واشنطن كما لدى أنقرة كذلك لدى أثينا لرفع الفيتو على دخول تركيا الوحدة الجمركية. وفي إشارة إلى دور تركيا في مواجهة الأصوليين، داخلها وفي الشرق الأوسط، كان مساعد وزير الدفاع الأميركي جوزيف نياي يصرّح قبل ثلاثة أشهر فقط من أن «تركيا اليوم أكثر أهمية لنا مما كانت عليه أيام الحرب الباردة. وهذه الأهمية ليست ناتجة فقط عن موقعها الجيوسياسي، بل لنظامها الديموقراطي العلماني».

لكن، لا يمكن لتركيا أن تتوقع لاحقاً مزيداً من الخطوات التي تقرّبها من أوروبا. فما قاله المستشار الألماني الراحل فيلي برانت لسفير تركيا في بون أونور أويمين من أن «الدين عقبة كبيرة» أمام انضمام تركيا لأوروبا، وما قاله الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية جاك ديلور من أن «أوروبا مسيحية»، ليسا سوى نموذجين يؤشران بوضوح إلى أن اتفاقية الوحدة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي هي أقصى ما يمكن أن تصل إليه تركيا في «مسارها الأوروبي». وما يؤسف له أن تركيا قد دفعت مقابل خطوة «أخيرة»، مجهولة النتائج، ثمناً باهظاً جداً. والفاتورة بالتأكيد لن تقف عند هذا الحد.

القسم الخامس

يهود أتراك أم أتراك يهود؟

١ -

اليهود في تركيا: معطيات وأرقام وأسماء

في العام ١٤٩٢، أتمّ الملك الأراغوني فرديناند والملكة القشتالية إيزابيل استرداد إسبانيا من المسلمين. في تلك السنة استسلمت إمارة غرناطة للقوات المسيحية، وشرعت إسبانيا بحملة تطهير البلاد كما من المسلمين، كذلك من اليهود الذين خيّرتهم بين تغيير دينهم أو المغادرة. القسم الأكبر من اليهود قرر ألاّ يغامر ويجازف بحياة المنفى، وبالتالي ارتضى الارتداد عن يهوديته واعتناق المسيحية. أما الذين حافظوا بصورة سرية على دينهم، مع التظاهر باعتناق المسيحية، فقد قضى قسم كبير منهم على يد محاكم التفتيش الكاثوليكية المقدسة.

أما الذين فضّلوا الموت يهوداً، على أن يعيشوا مسيحيين، وعددهم يقارب الـ ٣٠٠ ألف، فقد قرروا الهجرة مع ما تحمله هذه من مخاطر الطرقات والنهب على يد القراصنة أو الموت جوعاً أو مرضاً. وفي النهاية وصل عدد كبير منهم إلى إيطاليا والبلقان، أما من وصل إلى تركيا فقد تجاوز المئة ألف يهودي. وفي العام ١٨٩٢، في الذكرى الـ ٤٠٠ للهجرة من إسبانيا، كتب أحد الشعراء اليهود: «من بقي متشبثاً بدينه، دخل اسطنبول، فقيراً عارياً، وكان باستطاعة المهاجرين أن يسمعوا، في أول مرة: «أنتم مهاجرون! أهلاً وسهلاً»».

عندما قدم اليهود الأسبان إلى الدولة العثمانية كانت هذه قد أنهت مرحلة التأسيس ودخلت مرحلة التوسع والارتقاء. ويرى المؤرخون ليهود تركيا أن الرصيد الأهم الذي حمله معهم يهود إسبانيا، بعد أن خسروا ثرواتهم، كان العلم والمعرفة. إذ كانوا أصحاب مهن ويتعاطون الصناعة والتجارة، وذوي خبرة في صناعة السلاح. لذا أمدّ هؤلاء بخبراتهم الدولة العثمانية بعناصر نوعية قوية، لا سيما على صعيد الطباعة والحياكة، حيث دخلت أول مطبعة إلى الأراضي العثمانية بعد ٥٠ سنة فقط على ظهور مطبعة غوتنبرغ.

إن معرفة اليهود باللغات الغربية وميلهم للتجارة وخبرتهم في شؤون المال والصيرفة وصلاتهم بالدول الأخرى، أتاح لهم فرصة تسلّم وظائف عدة في الدولة في مرحلة كانت تشهد تطوير العلاقات مع الدول الأوروبية.

وسط هذا المناخ من الإيجابية، بدأ اليهود حياتهم في دولة العثمانية، بحيث اعتُبر القرن السادس عشر، «الحقبة الذهبية» من تاريخ اليهود في تركيا. في هذا القرن، وفيما كان اليهود في أوروبا يقاسون مختلف أنواع الاضطهاد والقمع، كان يهود الدولة العثمانية، يعرفون حياة مختلفة جداً من التسامح والعطاء وفّرها لهم المسلمون.

في هذه المرحلة، خرج من بين اليهود من لعب أدواراً بارزة في حياة الدولة العثمانية. ومن هؤلاء «ياسيف ناسي» وهو من مواليد البرتغال ومن عائلة يهودية ارتدّت عن دينها واعتنقت المسيحية. وقبل أن يدخل في خدمة الدولة العثمانية كان ياسيف ناسي يعرف باسم «دون جوان ميغيز» ويتعاطى الأعمال المالية والمصرفية ويملك شركات تجارة بحرية. لذا كان صاحب ثروة ضخمة، له اعتباره في الأوساط السياسية الأوروبية. واستناداً لوثائق موشيه هامون رئيس أطباء السلطان فإن ميغيز قدم إلى اسطنبول عام ١٥٤٤ واتخذ اسم ياسيف ناسي. وكان بفضل الشركات التي يملكها والعلاقات التي أسسها في أوروبا، يؤمن للسلطنة العثمانية معلومات «استخباراتية»، ويشارك في اجتماع «الديوان» بصفة «مستشار» حيث يقدم تقارير عن الوضع المالي والاقتصادي للدول الأوروبية، وعن تشكيلاتها العسكرية ونظمها الحربية.

وقد نافس يهود اسطنبول الصدر الأعظم والوزراء من حيث فخامة منازلهم. وكانوا يديرون نشاطات في حوالى ٢٠ مهنة مختلفة، وتحولوا إلى همزة وصل بين فئات المجتمع، بما يشبه الطبقة الوسطى اليوم.

ومع بدء تراجع دور الارتقاء العثماني، بدأت أيضاً مرحلة العد العكسي للنفوذ اليهودي في السلطنة العثمانية، وذلك في مطلع القرن السابع عشر، خاصة بعد ظهور حركات «تحرير» يهودية تدعو إلى هجرة اليهود إلى الأرض الموعودة في فلسطين مما انعكس توتراً على العلاقات العثمانية اليهودية، بل إن بعض السلاطين مثل مراد الثالث، قال: «ما الذي يحصل فيما لو قطعت رؤوس جميع هؤلاء؟».

وهكذا دخل اليهود في الدولة العثمانية مرحلة «الانحطاط» طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولم يعاودوا نشاطهم إلاّ في مطلع القرن العشرين.

إذا نظرنا إلى القرن الثامن عشر، فإننا نجد أنه من أصل ٥ آلاف عائلة يهودية في أزمير، كانت ٥٠٠ عائلة فقط تملك دكاكين. في حين اتجهت العائلات الأخرى نحو التسوّل (ألف عائلة) ونحو حلول متواضعة لتدبير المعيشة. كذلك الحال بالنسبة إلى يهود اسطنبول وأدرنة، الذي كان معظمهم من المتسوّلين والمهرّبين والحمّالين والبائعين المتجوّلين. بل إن الحاخامين أنفسهم، كانوا يعيشون «في ظل فقر مدقع ومزمن».

من أسباب التردي في وضع اليهود العثمانيين، تصاعد النفوذ الأرمني في الدولة على حساب المواقع اليهودية في الاقتصاد والإدارة.

في العام ١٨٣٩، ومع بداية عهد «التنظيمات»، أصبح لليهود، الذين كانوا بلا رأس، قيادة جديدة بزعامة إبراهام دوكاموندو. وكان بمثابة «روتشيلد الشرق» مصرفياً غنياً جداً، وسعى لتقوية مواقع جماعته في مواجهة «اللوبي الأرمني».

وقد لعب اليهود دوراً هاماً في حركة «الاتحاد التركي» بحيث لم يكن فيها بعد عام ١٩٠٨، من هو غير مسلم أو غير تركي سوى اليهود. كما أن يهوداً بارزين لعبوا أدواراً بارزة في حركة «الأتراك الشبّان» في سالونيك ومنهم: ألبرت فوا، ليون غاتينيو، أشير سالم، إبراهام غالانت، إيمانويل قره صو.

بعد تأسيس الجمهورية التركية، اعترفت معاهدة لوزان بحقوق وامتيازات الأقليات التي بقيت في تركيا ومنها الأقلية اليهودية. إلاّ أن هذه الصلة المتجددة بين اليهود والأتراك انقطعت بسبب الدعاية الصهيونية وما

تلا ذلك من فرض «ضريبة الوجود». وهي ضريبة تطال جميع دافعي الضرائب. إلاّ أن الأسماء سُجلت تبعاً لانتماءاتها الدينية. وبلغت النسبة المفروضة على المسلمين ٥٪ وعلى اليهود ١٠٪. وقد اضطرت هذه الضريبة معظم اليهود لبيع ما يملكون لتسديدها، وانتهى الأمر بهم إلى الإفلاس. أما من تمنّع عن الدفع فقد أُرسل إلى معسكر اعتقال مركزي في «عشق قاله». باختصار، تلقى اليهود في تركيا ضربة لم يشهدوا مثيلاً لها من قبل.

مع خسارة ألمانيا النازية، أُلغيت عام ١٩٤٤ ضريبة الوجود. لكن آثارها استمرت على المجتمع اليهودي في تركيا. ومع تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، غادر اليهود، ولا سيما الطبقة الوسطى منهم والفقراء، تركيا إلى الدولة الجديدة. ومن أصل ٨٠ ألفاً كانوا عام ١٩٢٧ لم يبق في أواخر الأربعينات أكثر من ٣٠ ألفاً.

إن من تبقى من اليهود في تركيا في العهد الجمهوري، وحتى تأسيس إسرائيل، اتجه للقيام باستثمارات صناعية، بحيث كان لهم عام ١٩٤٢، اليد الطولى في صناعات القماش والكاوتشوك والجوارب الفخمة والحرير والمظلات والجزمات والدباغة. وكان لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، شركة بواخر في اسطنبول و١٢ فبركة حرير في بورصة. وكانت هذه جميعاً تعتمد مالياً على مؤسسة «الحلف اليهودي العالمي» التي قدمت مساعدات هامة لدعم وضع اليهود المادي والمعنوي في العالم.

بعد تأسيس دولة إسرائيل، وبالضبط بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، كان اليهود الأتراك يحضّرون أنفسهم في كل لحظة لحمل محفظة على الكتف والهجرة إلى إسرائيل. لذا لم يقوموا، خلال هذه الفترة باستثمارات هامة. ومع ذلك كان ٨٠٪ من قطاع النسيج في تركيا في السبعينات بيدهم.

ضريبة الوجود السالفة الذكر، حدّت من قيام اليهود باستثمارات «ثابتة غير منقولة» في تركيا، وتوجهوا إلى استثمار أموالهم في قطاعات «متحركة منقولة». إلاّ أن ذلك لم يَحُل دون كون بعض الأسماء اليهودية، رائدة العديد من الصناعات والمؤسسات والقطاعات. من تلك الأسماء برنار ناحوم الذي بدأ العمل في مجموعة «قوتش» عام ١٩٤٤، وكان رائد صناعة السيارات في تركيا. وكذلك ألبير بيلين الذي أسس شركة باسم كيمياتيك عام ١٩٥٦، وكان رائد الصناعات الكيميائية. كذلك كان ظهور قطاع الإعلان، بفضل ايزيدور باروخ الذي امتلك أول شركة إعلان أسسها فرنسي في تركيا عام ١٩٠٨ وكانت لسنوات طويلة شركة الإعلان الوحيدة في البلد، وما زال إلى الآن يُظهر تأثيره. كما يعتبر إيلي آجيمان «أب الإعلان التركي»، الذي أدخل الأساليب الحديثة في الإعلان، ويملك شركة «ماناجانس» التي تعتبر «أم» الشركات الإعلانية.

كذلك أسس الاخوان فيتالي وألبير هاكو، مؤسسة «هاكو» للألبسة الجاهزة وتنافس في جودتها المنتجات الغربية. أما جاد عمبرغير، فله ٨٠٪ من السوق الداخلية لشفرات Perma - Sharp التي يصدر إنتاجها إلى جميع أنحاء العالم.

يتحدث أحد أعضاء الطائفة اليهودية في تركيا عن وضعها اليوم بالقول إن عددها يقدر بـ٢٠ ألفاً بينهم ألفان من أصحاب الثروات الذين يضاهون أغنياء أوروبا. وإلى جانب أسماء معروفة جيداً للرأي العام التركي مثل: جاك قمحي وإسحاق الأتون وفيتالي هاكو، فإن عدداً أكبر بكثير يعمل بعيداً عن الأضواء. أما الأفراد الآخرون فإنهم ينتمون إلى طبقة وسطى تتعاطى التجارة والطباعة والمحاماة والصيدلة وما شابه من مهن. ويقطن

معظم هؤلاء في أحياء «غيرت تبه» و«كورتولوش» و«شيشلي» و«غوزتبه» في اسطنبول، كما يوجد حوالى ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ يهودي من «الفقراء» يدينون باستمرار حياتهم إلى دعم الطائفة ويعيشون في أحياء شيش فانه وبلاط وفينيز.

في الثمانينات من هذا القرن، بدأ رجال الأعمال والصناعة اليهود الذين جهدوا لإخفاء أسمائهم عن الرأي العام في السنوات الماضية، بالظهور. وقد برز على هذا الصعيد مؤسسا مجموعة «ألاركو»: إسحاق ألاتون وعُزير قارح؛ ومؤسس مجموعة «بروفيلو» جاك قمحي. وقد رسم إسحاق ألاتون صورة غير معتادة لرجل أعمال كبير، بتقديم نفسه على أنه «ديموقراطي اشتراكي»، معززاً ذلك بلعب دور «الوسيط» في العديد من علاقات تركيا الدولية. وعُرف عزير قارح بمهماته التي تولاها في عشرات الجمعيات والمنظمات وبكتاباته في وسائل الإعلام ومواقفه الصريحة وبابه المفتوح على الصحافة. جاك قمحي أسس «مركز التنمية الاقتصادية» وهو إحدى المؤسسات الأكثر تأثيراً ونُصرة للمجموعة الأوروبية في تركيا. كذلك عرف ابنه جيفي قمحي نجاحاً مماثلاً في الجمعيات التي شارك فيها وانتخب نائباً عن حزب «الطريق المستقيم» في اسطنبول. كما لعبت عائلة قمحي دوراً في تأسيس «المركز التركي للتكنولوجيا».

إلى جانب النشاطات «الاجتماعية» لليهود في الثمانينات، فإن «نقطة التحول»، بتعبير إسحاق ألاتون، كانت في الميدان الاقتصادي. حيث غادر اليهود هواجسهم وبدأوا بالاستثمار في القطاعات «غير المنقولة».

إلاّ أن الحدث الأبرز في تاريخ الطائفة اليهودية في تركيا حصل عام ١٩٨٩ عندما أسس جاك قمحي «مركز العام الـ٥٠٠» المستوحى اسمه من ذكرى مرور ٥٠٠ عام على هجرة اليهود الأسبان إلى تركيا. ويهدف المركز، كما جاء في بيان تأسيسه، إلى تعميم النظرة الإنسانية التي تتصف بها الأمة التركية، في العالم، كما يرمز في جانب منه إلى أن الجراح التي فتحتها ضريبة الوجود هي في طريقها إلى الالتئام. وقد أحدث تأسيس المركز شرخاً في علاقات اليهود بعضهم ببعض. إذ إن فئة منهم ترى أن وضع اليهود في مظهر علني ومتقدم تجعل من بعض أوساطهم هدفاً للمعادين لهم. أما المدافعون عن «الخروج إلى النور» فيرون أنها الفرصة الأنسب للتعبير عن شكر اليهود لتركيا، على استضافتها لهم منذ ٥٠٠ عام.

كيف يقوّم إثنان من الزعماء اليهود الأتراك تأسيس «مركز العام الـ ٥٠٠» والواقع اليهودي عموماً في تركيا؟

جاك قمحي: (رئيس «مركز العام الـ ٥٠٠»)

- اعترض بعض أصدقائنا على القيام باحتفالات بمناسبة الذكرى الـ ٥٠٠ لقدوم اليهود إلى تركيا. ومع أن المعترضين ليسوا كُثُراً، فإننا لا ننتظر، إذ نقوم بعمل ما، أن يوافقنا الجميع. لقد اعترض هؤلاء على انتشار الظهور العلني لليهود، في أثر الاحتفال بالذكرى الـ٥٠٠، ويرون أن الطائفة اليهودية، التي عاشت حتى اليوم بصمت وهدوء، ما كان يجب أن تظهر فجأة وبهذا الحجم. لأن العداء لليهود، الموجود عند قسم كبير من الناس، أحدث ردّة فعل على نشاطاتنا المتزايدة. لكنني لا أشارك هؤلاء

نظرتهم. لقد سرنا على الطريق من أجل القيام بعمل جيد. وقد وجدنا من الصعوبة أن نقوم بهذا الأمر وحدنا. عندها طلبنا مساعدة الدولة. إذ إن ما نقوم به هو في الوقت نفسه دعاية لتركيا. ليس صحيحاً أننا نقوم بدعاية يهودية بمال الدولة. إن جميع الأموال التي أنفقناها على ترميم كنيس يهودي أو غيره من المشاريع، تكفلت بها الطائفة اليهودية. دعم الدولة هو في التعريف والإعلام الدولي فقط، إضافة لبعض النشاطات الأخرى. إنني لا أرى وجه حق في تحريض أي دين أو أي أمة على دين أخر أو أمة أخرى. لقد كانت الطائفة اليهودية جزءاً من المجتمع التركي. إن زوجتي مثلاً تركية مسلمة. الآن هل تستطيع أن تميّز شخصين يهودين من بين ألف شخص؟ إن هذا غير ممكن. لأنه لا يوجد ما يميّز اليهود في المجتمع التركي. لكن البعض ينزعج من التماسك الموجود داخل طائفتنا. إن هذا التماسك ليس مما يثير الخجل بل الفخر، وأن يكون مثالاً للآخرين. كما أنني لا أجد من الصواب أن نطلق مصطلحات مثل: «شركة يهودية» أو «رجل أعمال يهودي». إن شركتنا «بروفيلو» أو شركة «ألاركو» هل هما شركتان يهوديتان؟ لا. إنهما شركتان مفتوحتان على الشعب.

ألبير يلين: (رئيس جمعية أصحاب الصناعات الكيميائية في تركيا).

- إن الذكرى الـ ٥٠٠ للهجرة، والمركز الذي أسس بهذه المناسبة، يطرح أسئلة عديدة متعلقة بالطائفة اليهودية مثل: ما الذي فعلته طوال ٥٠٠ عام؟ كيف عاش أفرادها؟ لقد مُنح اليهود في تركيا حق المواطنية. ومع ذلك واصلوا العيش بصمت ودون تدخل في السياسة. ولكي يقفوا بعيداً عن الدولة، انشغلوا بالتجارة والصناعة، وعزلوا أنفسهم بأنفسهم. لقد عاشوا، من البائع إلى الجار، في إطار بيئة تتألف كلية من يهود. على سبيل المثال: في بيتنا كان أبي وأمي يتكلمان اللغة الفرنسية، التي تعلماها في المدرسة. وكنتُ أنا أعلّم أمي اللغة التركية. كانت المرأة اليهودية، آنذاك، ترى عدم ضرورة تعلّم التركية. هنا يطل سؤال عما إذا كانت أبواب الدولة موصدة أمام اليهود. يجب مناقشة هذا الموضوع في اجتماعات «مركز العام الـ ٥٠٠». وعلى الرغم من انعزالهم، كان اليهود يغذّون الميل إلى الأتراك. بعد أن سقطت سالونيك بيد اليونانيين جاء والدي إلى اسطنبول واختار العيش سوية مع الأتراك. آنذا كان يُرفع شعار «المواطن يتحدث بالتركية». وكان الاقتناع العام أن كل التجارة هي بيد اليهود. حت لو كان هذا الانطباع صحيحاً، فإن «ضريبة الوجود» حجّمت بدرجة كبيرة للغاية الثقل الذي كا لليهود في التجارة. على الرغم من فقره، فقد طالت الضريبة المذكورة والدي. وكان عليه أن يدفع ألفي ليرة، وإلاّ كان مصيره الاعتقال في مركز تجميع اليهود في «عشق قاله». إن «ضريبة الوجود» ومركز «عشق قاله» هما علامتان لا تمحيان من الذاكرة. لكن، لو دخل الألمان تركيا لكنّا صرنا صابوناً.

عندما أنهيتُ ثانوية غلطة سراي عام ١٩٤٦، لم يكن دخل عائلتي يكفي للالتحاق بالجامعة. كانت جميع شروط نيل منحة متوفرة عندي، غير أنه يلزم أيضاً الحصول على إفادة من الدائرة الأمنية. مدي الأمن قال لي: «أية فائدة منك للوطن، لن أعطيك هذه الإفادة» وطردني من الغرفة. كنتُ خائفاً ج ولم أستطع الإجابة. بعد ذلك تكفّل بنفقات تحصيلي الجامعي أحد الأغنياء اليهود واستطعت الالتحا بالجامعة. على الرغم من تمييز مدير الأمن، كنتُ أنظر دائماً إلى نفسي على أنني تركي.

نفوذ اليهودي في مؤسسات عملاقي القطاع الخاص التركي وهبي قوتش وعمر صابانجي

يعتبر وهبي قوتش وحاج عمر صابانجي (وهما ليسا يهوديين) عملاقي القطاع الخاص في تركيا وأغنى رجلين فيها. وليس من الممكن عدم مصادفة إداريين يهود في المواقع الحساسة في مؤسساتهما.

أحد التابعين الأوائل الذي ضمه وهبي قوتش إلى مؤسسته كان اليهودي لاهييا الملكي، وخدم فيها ثلاثين سنة (إلى حين مماته). وعندما أسس قوتش «الشركة الجماعية لوهبي قوتش وشركائه»، وكانت أول شركة في ..., لم يكن أحد يعرف فيها لغة أجنبية. فوضع قوتش نصب عينيه على اليهودي إسحاق ألتابيف الذي ... رئيساً لشركة بيكر. وحصل ألتابيف على ١٥٪ من أسهم الشركة، وكان يتولى إدارة أعمالها مع أوروبا ... ألتابيف، لاحقاً، بيهودي آخر هو إسرائيل مينيشيه الذي خدم سنوات طويلة لدى قوتش. كذلك كان اليهود الداعمين الأكبر لقوتش في صناعة السيارات التي بدأها لأول مرة عام ١٩٢٨ بعد أن استحصل على ... «فورد». وكان قوتش يبحث عن مدير جيد لهذه الصناعة واتفق على ذلك مع برنار ناحوم الذي عمل في شؤون السيارات وقطع الغيار لدى الأخوة «بورلا» في أنقرة عام ١٩٤٤. كذلك عمل ولدا ناحوم أيضاً لدى قوتش، وأدارا بعض مؤسساته.

كما أن برتي قمحي، نائب رئيس صناعة السيارات، كان أحد اليهود الذين أفادوا كثيراً قوتش في صلاته مع العالم الخارجي. وقد انتقل برتي قمحي إلى مجموعة قوتش، بواسطة برنار ناحوم، أثر خلافه مع إيلي ... وقد أسس برتي قمحي، الذي بدأ عمله كمدير عام في شركة «ستاندارت بيلديه»، قطاع الدراجات في شركة قوتش. ومن كبار داعمي قوتش كان إسحاق دي اسكينازيس. وقد خدم قوتش حتى تقاعده عام ١٩٩٦.

أما حاج عمر صابانجي، فقد تلقى في بداية حياته العملية دعماً كبيراً من اليهود. عندما قدم صابانجي من قيصري إلى أضنة، كان وجهاً لوجه أمام سيطرة رجال الأعمال اليهود. مصنع «غليدو» للزيت، الوحيد في ..., كان يملكه اليهودي رافيل غليدو. أيضاً كان تجار القطن من اليهود أمثال: مويز وألبير أمادو، فيتال ...، جاك ناتوس. وبسبب الأرباح الهائلة التي حققها مصنع الزيت خلال الحرب العالمية الثانية، فقد عرض صابانجي شراءه، لكنه لم يوفّق. عندها قرر أن ينشيء مصنعاً آخر للزيت، غير أن الحظ لم يحالف رافيل ... واضطر لبيع مصنعه إلى صابانجي وهو اليوم باسم «مارسا».

في تلك السنوات اشترى صابانجي مصنعاً للخيطان يملكه رجل أعمال يهودي. وكانت أهم مؤسسة ... النسيج في تركيا آنذاك، وهي «مركز المنسوجات»، يديرها يهودي اسمه نسيم كاسادو، الذي كان ... في صناعة النسيج إذ كان يقرر الإنتاج واللون والكمية وينجح في تصريف الإنتاج كاملاً. وقد عرض صابانجي على كاسادو ضعف الراتب الذي كان يتقاضاه من مركز المنسوجات. ووافق هذا ودفع بشركة صابانجي خطوات واسعة إلى الأمام. وكان صابانجي بالتعاون مع اليهوديين داريوليفي وياشار تشيكفا شفيلي، ... صناعة خيوط النايلون في تركيا.

اليهودية العالمية ومحطة تلفزيون SHOW T.V.

في تقرير أعدته رئاسة المخابرات التركية، ونشرت جانباً منه مجلة «إيكي بينيه دوغرو»، جاء أن المحطة التلفزيونية التركية الخاصة SHOW T.V. تمثل قلقاً من زاوية الأمن التركي، وذلك بسبب طبيعة برامجها الإخبارية والعادية، ولصلات المساهمين في رأسمالها، مع أوساط المال اليهودية العالمية. علماً أن معظم برامج هذه المحطة يسعى للإثارة السياسية من جهة وإفساد الذوق العام عبر مسلسلات وأفلام على جانب كبير من الخلاعة والإباحية، من جهة أخرى.

ويذكر تقرير المخابرات أن الولايات المتحدة الأميركية هي التي جاءت بالفريق المشرف على المحطة إلى تركيا. كما يحدد التقرير صفات وصلات الفريق المشرف كما يلي:

إيرول آق صوي: متمول كبير، يملك مصارف عدة في فرنسا والولايات المتحدة وقد برزت شهرته عبر الدعم الذي قدمه له المموّل اليهودي روتشيلد والفعاليات الصهيونية.

شركة «بروفيلو»: ويملكها اليهودي التركي المعروف جاك قمحي، وهو في الوقت نفسه رئيس «مركز العام الـ٥٠٠» اليهودي.

جيهان قوماندريت: ويملكون شركة غرانديك. ولجيفي قمحي (ابن جاك قمحي) علاقات وطيدة مع العائلة التي تملك الشركة والتي تعيش في سويسرا. وهي عائلة يهودية.

أحمد منير ايرتيغون: ويحظى بدعم مجموعة مال يهودية تمسك بمؤسسات إنتاج تلفزيونية وموسيقية وسينمائية في الولايات المتحدة.

ويذكر التقرير أن نقطة الثقل المركزية في هذا الفريق هي إيرول آق صوي. ويملك الجميع شركات أخرى في الولايات المتحدة بينها ست لجيفي قمحي وحده.

ويرى مصدر قريب من مجلس الأمن القومي التركي أن محطة SHOW T.V. قد أنشئت في إطار الجهود المكثفة التي تبذلها أميركا ومجموعات المال اليهودية لممارسة مزيد من التأثير داخل تركيا بعد حرب الخليج.

العلاقات التركية ـ الإسرائيلية:

محطات في الآونة الأخيرة

شهدت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، تطوراً ملحوظاً منذ العام ١٩٩٢، وتمثل هذا التطور بالعديد من المحطات التي كان أبرزها زيارة الرئيس الإسرائيلي حاييم هرتزوغ إلى تركيا في منتصف شهر تموز/ يوليو ١٩٩٢.

وفي الواقع، أن العلاقات الجيدة بين تركيا وإسرائيل، كانت موجودة منذ وقت طويل، وإن لم تكن ظاهرة للعيان. حتى عندما كانت العلاقات الدبلوماسية على مستوى القائم بالأعمال، كان الطرفان يتبادلان

الاتصالات على مستوى رفيع ويردّ الدكتور حسن قوني، أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية بأنقرة، توثيق تركيا لعلاقاتها مع إسرائيل، إلى هدفين:

الأول، كسب دعم اللوبي اليهودي العالمي، ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية، ضد اللوبيين الأرمني واليوناني.

الثاني، رغبة تركيا في الدخول إلى الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، التي هي أشبه بنادٍ، مفتاحه إسرائيل.

أما الجهة إسرائيل، فتفسّر بعض الأوساط التركية، خطوات التقارب برغبة الدولة العبرية في اقتحام منطقة آسيا الوسطى، التي وصفها حاييم هيرتزوغ بـ«المنطقة الضخمة»، والبلد الوحيد الذي يمكن أن يسهّل الاستثمارات اليهودية في دول آسيا الوسطى الإسلامية هو تركيا، ومما يسهّل التعاون بين تركيا وإسرائيل هو تخفيف العرب من مواقفهم الحادة تجاه إسرائيل وكذلك الضغوط الأميركية.

وقد كشف ريتشارد آرميتاج، ممثل الرئيس جورج بوش ومنسق الولايات المتحدة في مسألة الشرق الأوسط والمساعدات لمجموعة الدول المستقلة، جانباً آخر من أهداف التعاون التركي ـ الإسرائيلي الأخير، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده في القدس المحتلة في ٢٩ تموز ١٩٩٢. إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في آسيا الوسطى هو «إعاقة الأصولية الإسلامية» التي تقودها إيران، وإفهام هذه الشعوب أن إسرائيل بخبراتها، قادرة على تقديم العون لتطوير المشاريع الزراعية في بلدان تعاني من نقص المياه. ولمواجهة النفوذ الإيراني، فإن تركيا، كدولة مسلمة علمانية، هي الأداة الأفضل، وتستطيع أن تُظهر لشعوب آسيا الوسطى أن الديموقراطية والإسلام لا يتعارضان، لكن تطور هذه الشعوب، في إطار علماني، هام جداً لمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويرى آرميتاج أن إسرائيل وتركيا هما حتى الآن النموذج الوحيد للمشاريع المشتركة.

وتعلّق إحدى المجلات التركية بالقول: إذا كانت مصالح تركيا وإسرائيل متطابقة على المدى القصير، إلاّ أنها ستتناقض حتماً على المدى المتوسط، لأن كلا البلدين يريد أن يكون صاحب النفوذ في الميدان نفسه.

محاولات «تحسين» الصورة

وما يلاحظ، هو محاولة أوساط إعلامية مؤثرة في تركيا «تحسين» صورة اليهودي التركي أمام الرأي العام تحت عنوان عريض وهو أن اليهود الأتراك يدافعون عن مصالح تركيا في كل مكان. وتدخل مسألة «التحسين» من نافذة أكثر المشاكل حساسية بالنسبة إلى الرأي العام وأهمها العلاقات مع الأرمن واليونانيين، الأعداء التاريخيين للأتراك، إلى المشكلة الكردية.

وتبلغ ذروة محاولة إقناع الأتراك بالدور «الوطني» لليهود باعتبار المجازر التي يتهم الأرمن تركيا بارتكابها ضدهم عام ١٩١٥، بأنها «لغو ومجرد كلام». وهذا ما يقوله ويردده سيلفيو أوفاديا كبير محرري صحيفة «شالوم» التي تصدر في اسطنبول وتعتبر لسان حال عشرين ألف يهودي يعيشون في تركيا. يقول أوفاديا:

«بالتأكيد جرت أحداث في الأناضول. لكنها ذات وجهين. الأقوى حيث حدثت هذه المشاكل كان صاحب القرار. ما الذي جرى للأرمن الذين كانوا بائعي مجوهرات في سوق قابالي تشارشي في اسطنبول؟ هل حدث لهم شي؟ أي هل اعتقلوا وشنقوا؟ لا، لم يحدث شيء من هذا. لو كانت هناك فعلاً مجزرة في الأناضول لكان حدث الشيء نفسه للجوهرجيين في اسطنبول. لكن بما أن هذه القضية لم تظهر بصورة كاملة فلا أعتبر ما جرى مجزرة سواء إزاء الأرمن أو إزاء الأتراك. من غير الممكن الموافقة على أن ذلك كان مجزرة. إنه شيء لم يثبته التاريخ».

تشيتين يتكين، صحافي وكاتب أكاديمي، يحاول بدوره أن يظهر دور اليهود الأتراك الإيجابي والمساند للدولة والوطن على عكس ما كان عليه موقف الأرمن واليونانيين الأتراك. يقول يتكين بأن معظم اليهود ساندوا تركيا خلال الحرب العالمية الأولى وأظهروا أن هذه الأرض هي وطنهم.

مع اتفاقية «موندروس» في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ بدا العداء واضحاً بين اليونانيين والأرمن من جهة والأتراك من جهة ثانية. وفي اليوم التالي مباشرة، شرع أرمن تركيا برفع إعلام دول الائتلاف وتعليقها في الشوارع والجادات. في حين لم يرفع يهودي واحد أي علم غير تركي، بل، يقول يتكين، جرح عدد من اليهود وهم يحاربون في صفوف تركيا ضد القوات اليونانية التي احتلت جزءاً من الأراضي التركية بعد الحرب العالمية الأولى.

وأظهر اليهود الأترك كذلك، في مؤتمر لوزان تركيتهم إزاء الأقليات الأخرى. ففي حين كان يضم الوفد التركي بعض اليهود كان الأرمن أعضاء في العديد من الوفود المقابلة لتركيا. وإذ منحت معاهدة لوزان للأقليات حق التعلم باللغة التركية فضّل الأرمن واليونانيون الأتراك التعلم بلغتهم الخاصة.

ويرد البعض هذا التناقض بين اليهود من جهة واليونانيين والأرمن من جهة ثانية إلى التنافس التاريخي في العهد العثماني إذ كان يرتفع شأن أحدهم مقابل تدهور وضع الآخر، بل إن أحد المؤرخين اليهود، إسرائيل زينبرغر، يرى أن الانتصارات التي حققتها الدولة العثمانية ضد الدول المسيحية هي «عقاب إلهي» إذ كان اليهود يعيشون أوضاعاً صعبة داخلها، وأن «الله أوكل للأتراك مهمة تحرير اليهود من الظلم المسيحي».

ويرى المؤرخان التركيان اليهوديان، يتكين وميم كمال أوكه، أن أهم عمل جدي حول جذور التاريخ التركي قام به ثلاثة من اليهود الأجانب المختصين بتاريخ الأتراك، أحدهم أرمينيوس فامبيري الذي أشار إلى أن تاريخ الأتراك في آسيا يعود على الأقل إلى ألفي عام قبل الميلاد. يقول ميم كمال أوكه: «يجب أن يذكر اسم فامبيري على أنه صديق الأتراك ورجل علم حقيقي دافع عن علو الحضارة التركية إزاء أوروبا».

ولا تقتصر محاولات «تلميع» صورة اليهودي في تركيا على الجانب التاريخي والفكري، بل تطال العلاقات المعاصرة بين الأتراك واليهود في الدول الأخرى وعلى رأسها إسرائيل، وتتطرق هذه المحاولات إلى أدق التفاصيل والسلوك الشخصي لبعض الوجوه الإسرائيلية. فأثناء زيارة الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان إلى تركيا في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، أبرزت إحدى الصحف التركية الكبيرة، صورة زوجة وايزمن وهي تربت على كتفه وعنونت الصورة بـ«شفقة الزوجة». كذلك أبرزت صحيفة أخرى صفة الظرافة على وايزمن قائلة: «الإسرائيلي الظريف».

ومثلما تشدد حملة «تحسين الصورة» على قضايا حساسة، كما رأينا مع الأرمن واليونانيين كذلك يعم في الصحافة التركية مصطلح «النموذج» أو «النمط» الإسرائيلي لكيفية التعاطي مع مسائل راهنة مهمة وحساسة مثل الأكراد والتضخم في الاقتصاد. فعندما يشار إلى خطط الحكومة لضرب حزب العمل الكردستاني وقادته، يتم الحديث عن «النموذج الإسرائيلي» في تصفية القيادات الفلسطينية وإمكان اعتماده لتصفية عبد الله أوجالان ورفاقه.

وعند الحديث عن كيفية وقف التضخم في الاقتصاد، لا يبقى في الميدان سوى «النموذج الإسرائيلي» إلى درجة أن «جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك» وجهت أخيراً دعوة إلى حاكم المصرف المركزي الإسرائيلي جاكوب فرانكل للتداول في «النموذج الإسرائيلي» الذي نجح في وقف انهيار الاقتصاد قبل عشر سنوات.

وعند ذكر مسألة المياه وارتباطها بالعلاقات مع سوريا، يتبادر إلى الذهن فوراً المشروع الذي تحاول تركيا أن تدخل عبره إلى القرن المقبل وأن تكون قوة إقليمية مؤثرة، ألا وهو مشروع «غاب» لتنمية جنوب شرق الأناضول، الذي يعيره الأتراك أهمية قصوى. وفي هذا المجال أيضاً تتم الاستعانة بـ«النموذج الإسرائيلي» تكنولوجياً وزراعياً.

ولا تتوقف الأصوات الرسمية والإعلامية، وعلى مستوى الرؤساء والوزراء، عن ترداد معزوفة أن الدولتين الديموقراطيتين الوحيدتين في الشرق الأوسط هما تركيا وإسرائيل.

وبين محاولات تلميع صورة اليهودي التركي واليهودي الإسرائيلي، تواصل تركيا مسيرة الانقطاع عن محيطها الإسلامي، ولا يبقى للعربي من صورة داخل تركيا سوى ذلك الذي سيصل إلى أوروبا على ظهر جمل، أو ذاك الباحث في صيدليات اسطنبول عن غذاء ملكة النحل أو الذي يفتش في أسواق «عثمان بك» عما هو مثير من أزياء.

عدد اليهود في تركيا

العام	العدد (بالآلاف)
١٩٣٥	٧٨,٧٣٠
١٩٤٥	٢٦,٩٦٥
١٩٥٥	٤٥,٩٩٥
١٩٦٠	٤٣,٩٢٩
١٩٦٥	٣٨,٢٦٧
١٩٧٣	٣٦,٠٠٠
١٩٩٢	٢٦,٠٠٠

الشركات اليهودية العاملة في تركيا

اسم الشركة	مرتبتها في: القطاعين العام والخاص	مرتبتها في: القطاع الخاص
Profilo	٢٧	١٤
ALARKO	١٤٤	١٠٥
صناعة جوارب اسطنبول	١٩٢	١٤٨
Teksiplil	٢٠٨	١٦٢
Derby	٢٣٦	١٨٥
Vakko	٢٨٩	٢٣٣
Emboy	٣١٩	٢٥٩

أهم ٤٧ رجل أعمال يهودي في تركيا

الاسم	اسم الشركة أو نوع العمل	الاسم	اسم الشركة أو نوع العمل
جاك قمحي	Profilo	هنري بينازوس	Yo-Pi
إسحاق ألاتون	ALARKO	متين نفارو	صناعة العلق
عزيز قارح	ALARKO	إسحاق حامي	صناعة الدجاج
برنار ناحوم	مؤسسة «قوتش»	سلمون ر. غليو	زيت غليو
ياكو روسو	مصرفي	موير ألبير أرمادا	تجارة القطن
جاك عمبرغير	Perma Sharp	فيتال اسكينازي	تجارة زيت القطن
فيتالي هاكو	Vakko	جاك ناتوس	تاجر
حياتي روزنتال	Scrikss	نسيم كاسادو	صناعة أقمشة
موريس يحيا	Scrikss	داريو ليفي	صناعة خيوط
أفرام ميتراني	Scrikss	ياشا تشكيفاشفيلي	خيوط Islon
ألبير بيلين	الصناعة الكيميائية	عزت كهريار	مصور
روفائيل ميمي	-	موريس ليفي	Tolsan
جيفي ميدينا	Manajans - Thomson	سلمون حبيب	خرضوات حديدية
إيلي آجيمان	Manajans - Thomson	روزا صرفاتي	مواد تصدير
سادات سيالوم	Grifika-lintos	صامويل سامي سيسا	وكالة استيراد
إيزيدور باروخ	الشركة الإعلامية	لازار ديبيش علام	وكالة استيراد
أ. كوهين	Gislaved	لازار ديبيش علام	وكالة
رافائيل توريل	Derby	يعقوب الملك	دهان
د. بيلمين	Penty	رافائيل دوفينياس	Korozaplastik
بيند كوهين	خيوط	ايرول لودريلك	EMBOY Tekstil
أ. بينييت	خرضوات	بنسيون ايلنيكافي	خيوط EMateks
ألبير ليمي	Beybi	بنسيون بينتو	Elektroporselen
جاكي إبراهيم زاده	OrTel	جاك كوهين	مطبعة Samo
لوري فريد بورلا	الأخوة بورلا		

٢ - الحركة الماسونية في تركيا الآن

يحمل جان أرباتش (وكلمة «جان» تركية وتعني «روح» أو «نفس») منذ ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ لقب أو رتبة «أستاذ أكبر» في المحفل الماسوني الكبير لتركيا. وهو، لذلك، رئيسه. وكان قد تدرّج في المراتب الماسونية من الدرجة ١ في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥٩ حتى بلغ الرتبة الأعلى. وكان والده قد اعتنق الماسونية قبل أربعة أيام فقط من ولادة ابنه جان. لكن أولاد جان أرباتش ليسوا ماسونيين.

الجديد في عهد أرباتش، أن الماسونية التركية لم تعد حركة أو جمعية سرّية، كما هي حال الماسونية سابقاً في تركيا وأقطار كثيرة من العالم. الآن ترفع الحركة الماسونية في تركيا شعار «الشفافية» والانفتاح لمعرفة ما إذا كانت على حق أم لا.

والماسونية في تركيا، عريقة في تاريخها وارتباط اسمها بأحداث تاريخية هامة ولا سيما في أواخر العهد العثماني عندما اتّهم قادة «الاتحاد والترقي» بالانتماء إليها والمشاركة في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩. وارتبط اسم الماسونية بالصهيونية واليهودية ومن ثم بإسرائيل عند تأسيسها عام ١٩٤٨. وهذه النسبة ما زالت شائعة ومنتشرة إلى اليوم في تركيا. وغالباً ما تنشر الصحافة التركية أخباراً ووقائع عن ارتباط الماسونية بالحركة الصهيونية وإسرائيل.

وفي عودة إلى تاريخ الحركة الماسونية في تركيا يذكر جان أرباتش أن البداية تعود إلى العام ١٧٣٨ عندما تأسس محفل، في منطقة «غلطة» في اسطنبول. وفي العام ١٧٧٣ تأسس محفل آخر في مدينة أزمير. لكن أول جمعية ماسونية فعلية تعود إلى العام ١٨١٦ وقد أسسها حاكم مصر حليم باشا تحت اسم «شورى عالي عثماني». غير أن هذه الجمعية وبسبب خلافات السلطنة العثمانية مع خديويات مصر أغلقت بعد قليل من تأسيسها. واستمرت كذلك حتى ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٠٩ عندما أسس «الأخ» (كما ينعت الماسونيون أنفسهم) الأمير عزيز حسن باشا من «شورى مصر العليا» المحفل الأكبر تحت اسم «مشرقي أعظمي عثماني». ومع هذا المحفل تأسس حوالى ٦٥ محفلاً آخر في أرجاء الأمبراطورية العثمانية.

مع تقلص حدود الدولة العثمانية، في إثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، قلّ عدد الجمعيات الماسونية في تركيا. وفي العام ١٩٢٦ تغيّر اسم «مشرقي أعظمي عثماني» إلى «الجمعية التركية العليا». وفي العام ١٩٣٥ كانت تعمل في تركيا ٣٥ جمعية ماسونية، وهو العام الذي أغلق فيه أتاتورك التكايا والزوايا الدينية التي كانت تملأ البلاد. أثارت خطوة أتاتورك تأييداً عارماً من قبل الماسونيين الأتراك، خاصة أن وزير الداخلية آنذاك شكري قايا، كان «أخاً»، أي ماسونياً، وكان عدد كبير من المحيطين بأتاتورك أيضاً من «الأخوة». وتوافق الجميع، منعاً لاستغلال ذلك لمآرب سياسية، أن تبادر المحافل الماسونية بنفسها إلى وقف نشاطها وذلك في بيان صدر في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥. وما لبثت الماسونية التركية أن أعادت نشاطها بعد ١٣ عاماً تحت اسم «المحفل الماسوني لتركيا» وذلك بجهود «الأخ» ميم كمال أوكه. وفي العام ١٩٥١ تأسس «المحفل الأكبر لتركيا».

وقد أعاد الماسونيون عند استئناف نشاطهم، استخدام الأبنية نفسها التي كانت لهم عام ١٩٣٥، باعتبار أن جمعياتهم لم تُغلق آنذاك من قبل الحكومة.

بنية الجمعيات الماسونية

لا تعتبر المحافل الماسونية في تركيا غير شرعية أو سريّة، بل إن الجمعية الماسونية، مشرّعة قانونياً مثل جميع الجمعيات القانونية الأخرى. وفيما كانت السرية في السابق وسيلة لحماية أرواح الأعضاء، فإن كل «أخ» يستطيع أن يقول اليوم علناً أنه ماسوني.

والجمعية الماسونية التركية، مفتوحة لكل رجل (وليس امرأة) أتمّ الـ٢١ عاماً، و«مرتبط بالوطن والعائلة، ويؤمن بالأمة وصاحب أخلاق جيدة وليس محكوماً بجرم «يُحمّر الوجه» ويكسب قوته بعرق جبينه وذي فكر حرّ ومثقف» كما تذكر مبادىء الجمعية.

ويقود الجمعية مجلس إدارة يُدعى بـ«المجلس الكبير» يُنتخب مرة كل سنتين. ورئيس مجلس الإدارة هو «الأستاذ الأكبر» فيما أعضاء مجلس الإدارة هم «الموظفون الكبار».

ويمر العضو المنتمي حديثاً في ثلاث درجات هي: مبتدىء ومساعد وأستاذ. «المبتدىء» (بالتركية: تشيراك) هو «من يدخل على طريق الماسونية» ويعمل، في ضوء التعاليم الماسونية والمبادىء الأخلاقية، على تصحيح نفسه وصقلها وتطهيرها من الأخطاء والنواقص. أما «المساعد» (بالتركية: كالفا) فيعمل على أن يكون أكثر قرباً من نفسه، وأكثر تحجيماً لأطماعه، ويتعلّم ما هو ضروري ليبحث داخل نفسه عن الطريق ليكون فاضلاً.

«الأستاذ» (بالتركية أيضاً: أستاذ) يتعلم التكامل مع كل الناس في إطار الحب الأخوي. وهذا يتطلب أن يحمي حقوق الآخرين بالدرجة نفسها التي يحمي بها حقوقه هو، ويعمل على أن يكون إنساناً مثالياً، ويكسب القلوب.

٨ آلاف ماسوني

تُسمّى فروع الجمعية الماسونية «محفلاً» ويجب أن يضم كل محفل ٣٠ «أخاً» على الأقل. ويبلغ عدد هذه المحافل في تركيا الآن حوالي المئة ويقدّر عدد الماسونيين الأتراك بثمانية آلاف رجل. وكما في كل جمعية يستطيع كل عضو الاستقالة والانفصال، كما توجد حالات طرد. وفي أساس البنية التقليدية الماسونية لا يوجد سوى رجال. وعدم السماح للنساء بالانتماء يعود، في رأي الماسونيين، إلى الظروف الصعبة للنشاط في الماضي. ومع ذلك فإن زوجات الأعضاء يشاركن أزواجهن في اجتماعات الجمعية ويساعدن في بعض المجالات. لكن لا يمكن أن يكنّ أعضاء في الجمعية.

ويكثر الحديث عن التكافل المادي بين أعضاء الماسونية التركية، وهنا على سبيل المثال تقوم الجمعية بمنح عائلة «الأخ» الذي يموت مبلغ ٣ ملايين و٥٠٠ ألف تركية (حوالى ٣٠٠ دولار).

ويروي أوتده آقطاتش، الماسوني الذي كان يعمل ملحقاً صحافياً في أثينا بين ١٩٧٧ و١٩٨٢، أنه كان

في أيامه الأولى من وظيفته في أثينا بحاجة إلى ٥ آلاف دولار لشراء سيارة. وكانت الرواتب من تركيا تتأخر. وصدف أن روى وضعه لـ«أخ» يوناني. وخلال ٢٤ ساعة كانت الـ٥ آلاف دولار جاهزة.

العلاقة باليونان وإسرائيل

هذا التكافل المادي، يطرح بصورة قوية مسألة العلاقة بين المحافل الماسونية في العالم، وبالنسبة إلى تركيا علاقة محفلها الماسوني الأكبر بكل من محفلي اليونان وإسرائيل.

يتهم أونده آقطاتش، الذي يبلغ درجة «أستاذ كتوم»، في المحفل الماسوني التركي، الماسونيين الأتراك بأنهم «خائنون للوطن» ويقدّمون مصالح الماسونية على مصالح تركيا، ولهذا السبب قدّم آقطاتش استقالته بعد أن وجد أن «عضويته غير مفيدة». ويروي الحادثة التالية:

> «بين ١٩٧٧ و١٩٨٢ كنتُ ملحقاً صحافياً في أثينا، هناك في كل سيارة تاكسي كنتُ أصعد إليها كانت توجد خريطة لقبرص تظهر الدم يسيل من المنطقة التركية في الشمال، نحو الجنوب، وتحت الصورة عبارة «لن ننسى». وقد رأيت الصورة كذلك في مجلة Psigoras التي يصدرها المحفل الكبير لليونان. كان الماسونيون اليونانيون يقومون بالدعاية للمسألة القبرصية وكانوا يريدون فتح حساب في المصرف لجمع المال لـ«القضية». في حين أن العمل في السياسة وفقاً لمبادىء الماسونية العالمية، هو جرم».

ويضيف آقطاتش أنه عندما عاد إلى تركيا رفع القضية إلى «الأستاذ الأكبر». لكن الجواب الذي استلمه شكّل صدمة له إذ كان: «ولماذا تنشغل بأمور تافهة؟». وفي ذلك محاولة تغطية على النشاط «القومي» للماسونيين اليونان على حساب المصالح القومية التركية. ويؤكد آقطاتش أنه من خلال خبرته في السلك الديبلوماسي فإن المحفل الكبير لتركيا يقدّم مصالح الماسونية على مصالح الدولة، والعلاقة بين المحافل الماسونية في العالم ثابتة، إذ إن آقطاتش نفسه، العضو في المحفل الماسوني التركي، ترفّع إلى رتبة «أستاذ» في محفل «بارثينون» في أثينا. والاحتفال بذلك تمّ في أثينا. كما أن عمله الماسوني تواصل في أثينا عبر المحفل الماسوني اليوناني. ويكشف ماسوني تركي آخر، جانباً من العلاقة بين الماسونيين الأتراك وإسرائيل. إذ يقول «يوجيه قاطرجي أوغلو»، العامل في وزارة الصحة التركية، وسابقاً في التلفزيون والإذاعة التركيتين، أن الماسونيين الأتراك يقسمون يمين الولاء لإسرائيل. قاطرجي أوغلو الذي، أتمّ عامه العشرين في الماسونية ودرجته هي الرابعة عشرة، يقول إن بعض الماسونيين الأتراك هم في الوقت نفسه أعضاء في محافل إسرائيل الماسونية. ويعتقد قاطرجي أوغلو، مستنداً إلى إحدى الصور، أن جاك قمحي زعيم يهود تركيا (البالغ عددهم حوالى ٢٦ ألفاً) والذي تعرض في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ إلى محاولة اغتيال في اسطنبول، هو في الوقت نفسه رئيس لمحفل «نور» في تل أبيب، وهو، بهذه الصفة، يُقسم يمين الولاء لدولة إسرائيل، وفي ذلك مخالفة لقانون الجمعيات التركية.

الماسونية وأتاتورك

يحظى مصطفى كمال أتاتورك، بتمجيد، يصل إلى درجة التقديس، لدى الماسونيين الأتراك. فهو، بنظرهم «عظيم عظمائنا» والمغلِقُ الزوايا والتكايا الدينية والإسلامية. ويواظب الماسونيون الأتراك على زيارة ضريح أتاتورك في أنقرة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر (العيد الوطني التركي) وفي العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر

(ذكرى وفاة أتاتورك). وفي ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٩٣)، زار «محفل الماسونيين الأتراك» بزعامة «الأستاذ الأكبر» جان آرباتش، ضريح أتاتورك، وقد كتب آرباتش الكلمة التالية في دفتر التشريفات: «أيا أتاتورك الخالد، يا علّة وجودنا، في الذكرى السبعين لجمهوريتنا العلمانية، أثرِكَ الفريد، أتينا، كماسونيين أتراك يعيشون معك كل يوم، ونكرر اليوم أننا، مهما كانت الظروف، لن نحيد عن مبادئك. إن الحفاظ بأرواحنا على النور الذي أشعلته، وحملّه إلى المستقبل، سيكون المهمة المقدسة لنا جميعاً. مع احتراماتنا الأكثر عمقاً». وفي العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ زار الماسونيون بصورة جماعية، ضريح أتاتورك، وآخر ما قام به أونده آقطاتش، الذي استقال بعد ذلك من الماسونية، هو الكتابة على دفتر التشريفات بصفته ماسونياً ما يلي: «سوف لن ننتهك علمنا وكتابنا والمبادىء التي نعتبرها مقدّسة، والعَمَليّة التي بدأت بـ«هاتاي» (أو «خطاي» أي لواء الإسكندرون) سنواصلها دون أن ننسى الموصل وكركوك (في العراق) والجزر الاثنتي عشرة (في بحر إيجه وتابعة لليونان). إننا حاضرون للتضحية بأرواحنا. أرقد هنيئاً». آقطاتش هذا أطلق بعيد ذلك عبارته الشهيرة: «أنني أشعر بندم كبير على دخولي الماسونية». في عصر الحريات والديموقراطيات وانهيار الايديولوجيات، وغلبة النظام العالمي الغربي، قد تصبح الحركات الماسونية أكثر جرأة على الخروج من سريتها وهذا واضح من المرحلة الجديدة التي يمر بها الماسونيون الأتراك. إلاّ أن الدور الذي لعبته الحركات الماسونية في التاريخ الحديث والمعاصر، وما يتصل أساساً بالتاريخ العثماني والعربي، سيبقى مشوباً بالغموض وحقلاً للاجتهادات المختلفة، إلى أجل غير مسمى. وقد يشكل السلام العربي ـ الإسرائيلي، في حال تحققه، ظروفاً موضوعية لإماطة اللثام عن كثير من الخفايا والأسرار ولا سيما المتعلق بالماسونيين العرب. فعِشْ ترَ.

٣ - «شالوم»: حالة في صحيفة

إذا كان الاهتداء إلى عنوان صحيفة أو مجلة ما، ممكناً من خلال لوحة تثبت على واجهة المبنى أو عند مدخله، فإن معظم القاطنين في شارع «عطية» الضيّق بحي «تشويقية» في اسطنبول قد لا يعلمون أن في الطابق العلوي في مبنى «بولار» القديم، توجد مكاتب لإحدى الصحف. حتى في اللوحة المثبتة عند باب الشقة يغيب اسم هذه الصحيفة ويُكتفى باسم الشركة التي تُصدرها وهي «غوزله م» (GÖZLEM).

إنها صحيفة «شالوم» لسان حال، غير رسمي، للطائفة اليهودية في تركيا والتي يقدر عدد أفرادها بحوالى ٢٥ ألف شخص يقطن معظمهم في اسطنبول. وهم بقايا عشرات الآلاف من اليهود الذين غادروا إسبانيا قسراً بعد سقوط الأندلس عام ١٤٩٢ وخيّروا، على يد محاكم التفتيش المسيحية، بين اعتناق المسيحية أو مغادرة البلاد ففضل معظمهم الهجرة عبر أوروبا، لا سيما إيطاليا، ووصل عدد كبير منهم إلى الآستانة عاصمة السلطنة العثمانية، في مطلع أواسط القرن السادس عشر. وقد شرّعت الدولة لهم أبوابها، ما يسّر أمامهم الارتقاء في مناصب عالية. وكما في التعريف عن «شالوم» في صفحتها الأولى، فهي «أسبوعية سياسية وثقافية» تصدر كل نهار أربعاء وتحمل رسماً لحمامة تُمسك بمنقارها غصن زيتون رمزاً لاسم الصحيفة أي «السلام»، الذي يكتب كذلك بالعبرية.

في قاعة الانتظار الصغيرة، تحتل الكتب والمنشورات الخاصة باليهود الأتراك وبإسرائيل، باللغتين التركية والإنكليزية، الرفوف المتوزعة على بعض الجدران. قد يعكس ذلك ارتباط اليهود الأتراك بدولة إسرائيل أو رغبة شديدة في الحفاظ على خصوصية تميّز بها اليهود في كل أنحاء العالم، وحالت دون ذوبانهم أو حتى اندماجهم الكامل بالشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها. ولن يعدم التفسير الأول أسسه عندما نلاحظ وبوضوح أن الوضع السياسي في إسرائيل والعلاقات بين تركيا وإسرائيل يحتلان حيّزاً واسعاً من الصحيفة. كما أن التفسير الثاني له ما يدعمه عندما تُخصص الصحيفة في كل عدد صفحة أو صفحتين باللغة اليهودية الإسبانية (Judeo - Espanyol) التي ما زال يتحدث بها بعض اليهود الأتراك، والتي تأثرت باللغات المحيطة بتركيا مثل اللغتين التركية واليونانية.

اللافت في تاريخ صحيفة «شالوم» أنها تأسست، قياساً إلى معظم الصحف التركية الحالية، في مرحلة مبكرة من جهة، وعشية تأسيس دولة إسرائيل من جهة ثانية. وقد أصدر اليهود الأتراك صحفاً عدة عبر تاريخهم، إلاّ أن صحيفة «شالوم» كانت معبّرة في توقيت صدورها، عام ١٩٤٧، وفي استمراريتها حتى اليوم وقد أسسها المدعو أفرام ليون بهدف إيصال المعلومات إلى الذين يتحدثون اللغة التركية من اليهود الأتراك. واستمر مسؤولاً عن إصدارها إلى ١٩٨٣ حين أقعده المرض. وبعد توقف دام ثلاثة أشهر فقط، استأنفت الصحيفة صدورها ولكن عبر صيغة جماعية، لا فردية، وتصدت لهذه المهمة شركة «غوزله م» للطباعة والنشر لصاحبها رجل الأعمال اليهودي ايزيدر باروخ، فيما يترأس تحريرها سيلفيو أوفاديا وهو شاب منفتح وصريح ويؤكد على انتمائه لوطنه الأم تركيا، على رغم كل التسهيلات تقدمها إسرائيل للمهاجرين إليها من يهود العالم. وكان مستغرباً أن يذكر لنا أوفاديا أن قسماً كبيراً من اليهود الأتراك لا يتقنون اللغة العبرية. ولكنه قال

إن المدرسة الوحيدة لليهود في اسطنبول ولها فرع في أزمير، تدرّس الآن العبرية لمدة ست ساعات أسبوعياً. أما الذين ما زالوا يعرفون، وإن بشيء من الصعوبة، اللغة اليهودية الإسبانية فتصل نسبتهم إلى ١٠ أو ١٥ في المئة من يهود تركيا وهؤلاء يتناقصون باستمرار لعدم وجود تحصيل أو كتب قواعد لهذه اللغة التي تستخدم بصورة محدودة في بعض مناطق البلقان.

ونسأل سيلفيو أوفاديا عن سبب صدور الصحيفة أسبوعياً وليس بصورة يومية، فيجيب أن تجربة إصدار صحف يومية باللغة التركية عن اليهود الأتراك، أو صحف أخرى للطائفتين الأرمنية واليونانية، كانت موجودة. واليوم تصدر بالفعل صحيفتان باللغتين اليونانية والأرمنية. ولكن توزيعهما بالكاد يصل إلى ما بين سبعمائة وثمانمائة نسخة. والهدف من هذه الصحف اليومية للأقليات غير المسلمة إعادة نشر ما قد يستعصي على الفهم من مقالات تنشر في صحف تركية يومية مثل «حريت» وغيرها. ولكن بالنسبة إلى اليهود الأتراك، هذا غير مفيد لأنهم يعرفون جميعاً اللغة التركية ويشترون الصحف اليومية التركية، لذا كان من العسير إصدار صحيفة يومية، فلا إمكانية لإنتاج الخبر. ومن هنا، يقول أوفاديا، نهتم بأخبار اليهود في تركيا وإسرائيل والعالم.

من يقرأ «شالوم» وإلى أية شريحة ينتمون؟

يجيب أوفاديا: يوجد عندنا ٤٢٠٠ اشتراك منها ٧٠٠ خارج تركيا في أميركا وإسرائيل وفرنسا وسويسرا وإيطاليا وإنكلترا... الخ. فيما تذهب الاشتراكات الباقية إلى داخل تركيا، منها ٢٥٠ خارج اسطنبول وما تبقى أي ٣٥٠٠ اشتراك فضمن مدينة اسطنبول، وحسب التقديرات فإن ٧ ـ ٨ في المئة من مشتركي اسطنبول ليسوا يهوداً. وقد يكون هذا الاهتمام نتيجة سعي البعض لمعرفة بعض المعلومات التاريخية عن اليهود خاصة بعد تأسيس «مركز العام ٥٠٠» (الذي تأسس عام ١٩٩٢ بمناسبة الذكرى الخمسمائة لهجرة اليهود الإسبان إلى الدولة العثمانية). أما خارج تركيا فإن ما هو مثير أن الصفحة اليهودية الإسبانية في الصحيفة تُدرّس في بعض الجامعات الأوروبية. كما توجد اشتراكات من جامعات في أميركا. وفي عودة إلى الداخل فإن عدداً من الحركات الإسلامية التركية المتطرفة مشتركون بالصحيفة ومن ذلك صحيفة «زمان» الإسلامية.

ونسأله عن عدد المشتركين في إسرائيل فيجيب أنهم مشتركون بحوالى ٢٥٠ ـ ٣٠٠ نسخة يذهب معظمها إلى اليهود من أصل تركي الذين يتقنون اللغة التركية. أما عن الدول العربية فيوجد اشتراك واحد من لبنان... وفي نظرة سريعة إلى أسماء الكتّاب الذين يكتبون في الصحيفة نجد أن جميعها، ما عدا اسمين أو ثلاثة، هم من اليهود الأتراك، فيما يُعاد نشر بعض المقالات التي يكتبها أتراك في صحف تركية أخرى، إذا كان موضوعها متصلاً باليهود أو بإسرائيل. وفي الصحيفة فريق من المحررين من اليهود الأتراك. أما الأسماء غير اليهودية فمنها مسلمون، مؤرخون وصحافيون، من أزمير وأنقرة واسطنبول. ويقول أوفاديا أن «المهم ليس الطائفة بل الموضوع».

وعن الدعم الذي تتلقاه الصحيفة من إسرائيل، ينفي أوفاديا ذلك. بل ينفي كذلك أي دعم حتى من اليهود الأتراك أو أي جماعة أخرى. فالصحيفة تصدر، كما سبق القول، عن شركة خاصة هي «غوزله م» تدعمها أموال المشتركين. لكن، يتحدث أوفاديا، عن «تأثير معنوي» لإسرائيل بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧

و«تقوية موقعها الدولي، قويَّ موقع اليهود الأتراك في تركيا. وأصبح لهم حضورهم. وعندما يأتي سفير إسباني جديد إلى تركيا يقوم بزيارتنا لوجود ثقافة مشتركة بين اليهود الإسبان. كما نقوم بلقاءات مع سفير إسرائيل في تركيا. تماماً كما عندما أسافر إلى فرنسا مثلاً وأذهب إلى السفارة التركية هناك». ويتحدث أوفاديا عن مسألة الولاء وازدواجه فيقول إن كل يهودي يستطيع الذهاب إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية و«لكن نحن أولاً أتراك، ثم تأتي طائفة الشخص، يهودياً كان أو مسلماً» وإذ نسأله عن وطنه الأم أهو تركيا أم إسرائيل يجيب أوفاديا: «إنه تركيا. إحساسي ودراستي وتحصيلي كان في تركيا وباللغة التركية. وفي المنزل نعيش العادات التركية في كل شيء...». والتساؤل نفسه حول هوية اليهود الأتراك، طرح بعد محاولة اغتيال زعيم الجماعة اليهودية في أنقرة والأستاذ في جامعة «حاجة تبه» البروفسور يوديوروم في منتصف حزيران/ يونيو ١٩٩٣، وأجاب عنه يوروم بأنه ابن عائلة تعيش منذ ٥٠٠ سنة في تركيا: «ولدتُ في أنقرة، وديني كان، صدفة، اليهودية. أنا لا أنكر ذلك. ولكن إحساسي الذي أفتخر به هو أنني جزء من الأمة التركية. لقد خدمت هذه الأمة وسأعمل من أجل تقدمها. وأعرف، كإنسان له مساهماته في الاقتصاد والتعليم، إن لي ولعائلتي، الحق في العيش على هذه الأرض. وجدي لوالدتي سقط شهيداً في تشاناق كاله» (أثناء حرب التحرير الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى).

ودائماً يُربط بين هذه الحوادث وعلاقات اليهود الأتراك بإسرائيل. ولكن مع بدء عملية التسوية بين العرب وإسرائيل أصبحت هذه الشكوك أقل حدة من قبل. وهذا ما يؤكده سيلفيو أوفاديا عندما ينفي تلقيه أية تهديدات من الحركات الإسلامية في تركيا. وعندما فاز حزب «الرفاه» بالانتخابات البلدية في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤ كان أوفاديا واحداً من ضمن عشرة صحافيين فقط دعوا لأول مؤتمر صحافي يعقده «الرفاه» بعد انتصاره. كما أن قادة «الرفاه» يأتون بمناسبة عيد الفصح اليهودي إلى الكنيس وإلى منزل أوفاديا للتهنئة.

وهذا يستتبع سؤال أوفاديا عن تصوره لتطور العلاقات بين إسرائيل وتركيا في حال تسلّم «الرفاه» بالسلطة فيقول: «إنها حتماً ستتقلص. علماً أن السلطة الحالية تقيم علاقات مع إسرائيل انطلاقاً من مصالح تركية. وعندما زارت تشيللر (رئيسة الحكومة السابقة) إسرائيل فإنها ذهبت كذلك إلى فلسطين ومصر». ويقلق أوفاديا من وصول الإسلاميين إلى السلطة «ليس بصفته يهودياً، بل كعلماني. وهنا يجب النظر إلى المسألة من زاوية سياسية لا دينية، من زاوية الديموقراطية. فالدين ليس عاملاً، بل الاتجاه السياسي، في تحديد العلاقات بين الناس». وعلى رغم أن العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإسرائيلية ليست متطورة بما فيه الكفاية، ولا يتجاوز حجم الميزان التجاري بين الدولتين الـ ٢٥٠ مليون دولار سنوياً، فإن القطاع السياحي يشذ عن هذه القاعدة ويكاد عدد السياح من إسرائيل إلى تركيا يقارب عدد السياح الألمان إليها. وإذ يقدر أوفاديا عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا بثلاثمائة ألف سائح سنوياً مقابل ١٥ ألف سائح تركي إلى إسرائيل، فإن أرقاماً نشرتها صحيفة «شالوم» في أحد أعدادها تشير إلى أن عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا قد ازداد في الربع الأول من العام ١٩٩٥ عن الربع الأول من العام الذي سبقه بنسبة ٣٣,٩ في المئة، وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٣ فقط، قدم إلى تركيا حوالى ٢٣ ألف سائح إسرائيلي مقابل ٢٥ ألف سائح ألماني. وقد ساهمت اللقاءات السياسية المباشرة بين زعماء تركيا وإسرائيل في تعزيز القطاع السياحي. ويقول أوفاديا إن ارتفاع عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا دفع عدداً كبيراً من الأتراك العاملين في المنتجعات السياحية، لا سيما في أنتاليا على

البحر المتوسط، إلى طلب تعلم اللغة العبرية، وفعلاً فتحت غرفة تجارة أنتاليا دورة لتعليمها. ويقول أوفاديا إن معظم المتاجر والمحلات في أنتاليا ترفع كتابات باللغة العبرية وتعج بالسياح والتجار الإسرائيليين، تماماً كما هو حال منطقة «عثمان بك» في اسطنبول مع التجار العرب. وتفكر شركة «غوزله م» التي تُصدر صحيفة «شالوم» جدياً بفتح دورات لتعليم اللغة العبرية، وتنتظر موافقة وزارة الثقافة التركية على ذلك.

وفي بانوراما خاطفة حول علاقة اليهود الأتراك بزعماء تركيا، يرى أوفاديا أن اليهود أقرب إلى الأحزاب اليمينية مثل «الطريق المستقيم» و«الوطن الأم»، «علماً أنه لم يعد هناك فرق كبير بين أحزاب اليمين واليسار في تركيا». فمع أوزال «بدأ الانفتاح على اليهود الأتراك في وقت انفتاح تركيا على العالم... ومن أية ناحية نظرنا فإن أوزال كان الرئيس الأكثر تنوعاً في شخصيته، من جهة كان رجلاً متديناً، ومن جهة أخرى كان الأكثر ليبرالية، لقد نجح بسهولة، بالقيام بكل ما هو متطرف». وعن تشيللر يقول أوفاديا أنها «لم تأت بأشياء سيئة جداً، لكن وضعها الحزبي ليس جيداً». ويعتقد أوفاديا أن حل المشكلة الكردية في تركيا لا يكون بالسلاح والحل يجب أن يكون سياسياً وشاملاً، لجهة الاعتراف بثقافة الأكراد، والإعداد للنهوض اقتصادياً. والشيء نفسه يسري على الشرق الأوسط ونزاعه إذ «لو كان الوضع الاقتصادي في غزة أفضل، لكان الوضع السياسي خلاف ما هو عليه الآن».

٤ - الأقليات في السياسة التركية

«عندما كنتُ طفلاً(*)، كان في منطقة «كولي ديبي» مختار يُدعى موردو بك. اليوم من غير الممكن مصادفته. لأن السياسة تعني «الصوت». الصوت كذلك يعني العدد. تضاؤل الأصوات يحمل تضاؤل الاهتمام بالسياسية».

بهذه الكلمات (مجلة «نقطة» الاسبوعية عدد ٤٧ - ١٩٩٤) يعبّر موشيه غروسمان رئيس تحرير مجلة «ترياقي» Tiryaki الشهرية التي تصدرها الجماعة اليهودية في تركيا، عن واقع الأقليات في تركيا.

الدكتور جيم بهار، الأستاذ في قسم الاقتصاد بجامعة «بوغازجي» يقول: «إن المواقع التي اعترفت بها معاهدة لوزان للأقليات في الحياة السياسية التركية، تتطلب أن تتناسب، قبل أي شيء، مع ثقلهم السكاني. والمواقع القليلة جداً التي احتلها أفراد من الأقليات في الحياة السياسية، تلفت الانتباه إلى علاقة ذلك المباشرة بالقاعدة العددية». ويتقاسم المعلق المعروف في صحيفة «ميلليت» اليهودي الأصل سامي كوهين النظرة نفسها إلى أهمية قاعدة الأصوات للمشاركة في الحياة السياسية.

تضاؤل مستمر

عند النظر إلى أعداد الأقليات في تركيا بين الأمس والحاضر، يُلحظ تضاؤل رهيب. ففي العام ١٩٢٣، كان عدد سكان تركيا ١٣ مليوناً، يحتل عدد الأقليات بينهم حوالى الـ٣٠٠ ألف. اليوم، وإذ يبلغ عدد سكان تركيا الستين مليوناً وما فوق، لا يتعدى عدد الأقليات المئة ألف؛ من بينهم ٣ آلاف يوناني و٢٥ ألف يهودي و٦٠ ألف أرمني، وذلك تبعاً لتقديرات جمعيات الأقليات.

الباحث الأرمني فاغارشاغ سيروبيان، يشير إلى أن الإحصاء الأخير للأرمن في تركيا يعود للعام ١٩٠١، وكانوا، حتى العام ١٩٢٥، يشكلون غالبية في المناطق الشرقية، لكن من بقي منهم اليوم لا يتجاوز عدده أصابع اليد الواحدة. ويذهب كذلك إلى هذا الرأي، الباحث الأرمني الآخر اتيان محجوبيان، العضو في «حركة الديموقراطية الجديدة»، وهو حزب سياسي تأسس في صيف ١٩٩٤، ويقول إن أماكن سكن الأرمن الأساسية، كانت في المنطقة الشرقية، لكن التهجير القسري الذي حصل في ظروف العقد الثاني لم يُبقِ سوى عدد ضئيل منهم.

ويذكّر المستشار المالي ماسيس يونتان، المولود في قرية ديريك في محافظة ماردين أن الأرمن كانوا يشكلون نصف سكان القرية، الآن لا توجد سوى خمس عائلات مسنّة.

يورغي أدوصوغلو، صاحب صحيفة «آبوييف ماتيني» التي تصدر باللغة اليونانية، يقول إن عدد اليونانيين لا يتجاوز اليوم الثلاثة آلاف. وبطبيعة الحال ينعكس ذلك على حجم مشاركتهم في الحياة السياسية. ويشير أدوصوغلو إلى أن أحداث ٦ - ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ وضريبة «الوجود» الموجهة ضد الأقليات، قد أجبرت اليونانيين على ترك البلاد، وضاعفت كثيراً منه. كذلك منعت تركيا في العام ١٩٦٣، اليونانيين الأتراك

المتزوجين من مواطنين يونانيين، من الإقامة فيها، ما اضطرهم بدورهم لمغادرة البلاد.. ويرى فاغارشاغ سيروبيان أن الأقليات تقارب السياسة بصورة خجولة، بل جبانة. «فلا تنتظروا شجاعة ممن عايشوا حوادث ٦ ـ ٧ أيلول/ سبتمبر».

ويذكّر البروفسور بهار، أن التنوع العرقي والتلوّن الذي كان في العهد العثماني، انتقل إلى جمهورية تركيا. «في الأساس، ليس من مجتمع لا يحمل صفة التنوع. المهم هو أن تستطيع المجموعات المختلفة أن تعيش بحرية، فوارقها العرقية والثقافية والدينية. فبذلك تجد شخصيتها وتغني المجتمع» وعن المشاركة السياسية يقول بهار أن «قرار المشاركة في السياسة هو قرار شخصي، وهو محاولة فردية تأتي بمعنى تحمل المسؤولية السياسية في الواقع العملي». ولذلك فإن البروفسور بهار يشارك في «حركة الديموقراطية الجديدة».

الأقليات والبرلمان

منذ العام ١٩٦٠ لم يكن يوجد أي نائب غير مسلم أو من الأقليات في البرلمان التركي. الى أن نجح رجل الأعمال اليهودي المعروف جيفي قمحي، في اسطنبول على لائحة حزب الطريق المستقيم التي تتزعمه طانسو تشيللر. أما في الإدارات المحلية فإن عددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة؛ وذلك كأعضاء مجالس بلدية في بعض أحياء اسطنبول: أربعة أعضاء ينتمون إلى حزب «الوطن الأم» وواحد لكل من الحزب «الشعبي الاجتماعي الديموقراطي»، وحزب «الطريق المستقيم».

وهذا على خلاف الصورة التي كانت عليها السنوات الأولى من الجمهورية، والتي كانت أكثر تنوعاً. وإذ يروي الدكتور أدوصوغلو ذكرياته عن تلك السنوات، لا يتمالك نفسه وتغرورق عيناه بالدموع.

في البرلمان الأول للجمهورية، عيّن مصطفى كمال أتاتورك نائبين أرثوذكسيين: الدكتور اليوناني نيقولا توباش (عن أنقرة) والمحامي التركي استيمات ذهني (عن أسكي شهر). كانت معاهدة لوزان قد وُقّعت للتو. وكانت أنقرة تريد إرسال «رسائل» إزاء الأقليات لتحظى بدعمهم، على الصعيد الأوروبي وعلى الصعيد الداخلي.

كما أن أتاتورك قد اختار بيرج توركير، الأرمني الأصل، نائباً عن مدينة أفيون التي لم يرها توركير مطلقاً، والذي اختار له أتاتورك اسم عائلته.

وبين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٩ دخل إلى البرلمان ولدورتين الدكتور اليهودي ابريفايا مرمره لي المعروف بعلاقاته الوثيقة بأتاتورك.

وبعد وفاة أتاتورك، أفسح خليفته عصمت إينونو أمام نيل الأقليات مقاعد في البرلمان، فدخله المحامي اليوناني ميخال قايا أوغلو، والدكتور ميكو فاقا تشيلي.

وفي مرحلة الحزب الديموقراطي (الخمسينات) كذلك دخل البعض إلى البرلمان. مثل الدكتور زكار تارفي الذي انتخب عن مدينة اسطنبول.

بعد العام ١٩٦٠، ترشّح العديد من المنتمين لأقليات للنيابة، لكن أحداً منهم لم ينتخب. على سبيل المثال،

وعلى الرغم من إصرار عصمت إينونو على ترشيحه عن حزب الشعب الجمهوري، لم يتمكن الصحافي اليهودي سامي كوهين من النجاح في الانتخابات. ويسجّل كوهين سبب عدم أخذ الأقليات موقعاً فاعلاً في السياسة التركية منذ ثلاثين عاماً إلى قاعدة الأصوات الضئيلة التي تمتلكها. كذلك لم تظهر هذه الأقليات الاهتمام المطلوب إزاء الأحزاب السياسية. أيضاً يشير كوهين إلى الشعور المعادي للأقليات وسط المجتمع، مما لا يشجع عنصر الأقليات على التفكير بخوض السياسة.

أما الباحث إتيان محجوبيان فيشير إلى أن أفراد الأقليات، ما إن يفهموا أنهم لا يستطيعون الدخول إلى السياسة فإنهم يلجأون إلى متابعة الدراسات التي تُكسب المال مثل الطب والهندسة والاقتصاد. في حين أنهم كانوا في السابق يتابعون دراسة الفلسفة وعلم الاجتماع وفقه اللغة. وبسبب الاضطهاد النازي فإن عدداً كبيراً من اليهود والألمان لجأوا إلى تركيا حيث نالوا وظائف في اسطنبول بل كانوا المؤسسين لقسم الفلسفة في جامعتها ومخرّجين عدداً هاماً من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء اللغة.

بل إن الاسم الأصلي للمفكّر التركي تكين ألب مؤلف كتاب «روح التركية» هو موعيز كوهين وكان من أصل يهودي. وكان من منظّري الطورانية وواضعاً لكتاب اسمه «الكمالية».

تبعاً لقانون الأحزاب السياسية، الذي يمنع تشكيل أحزاب ذات صفة عرقية فإن الأرمن واليونانيين واليهود لم يستطيعوا أن يعبّروا عن مطالبهم الخاصة. ولم يكن لهم أمل البتة بحمل مطالبهم إلى الأحزاب الأخرى، خاصة أن عددهم ضئيل والديموقراطية داخل الأحزاب مفقودة.

لكن الباحث في شؤون ثقافة الأقليات أرغون هيتش يلماز، إذ يشير إلى أن السياسة لا دين لها، يقول إن بعض الأشياء تتغير، والناس تسبق الزعامات. ويؤكد على ذلك المحامي اليهودي نعيم غوليريوز. وأسطع مثل على ذلك هو أن اثنين من المؤسسين «لحركة الديموقراطية الجديدة» و«آبائها» ينتميان إلى الأقليات: اتيان محجوبيان، والبروفسور جيم بهار. ولكن محجوبيان يقول إنه لا يدخل السياسة من أجل الشخصية الأرمنية، لأن في ذلك خطر كما أنني لا أمثلهم. «إنني قريب من كل أرمني وكردي وتركي صاحب شخصية ديموقراطية. وفي هذه النقطة يجب أن تكون السياسة في تركيا لكل تركيا. من هذه النظرة، عندما أكتب كتابات مخالفة للايديولوجيا الرسمية فليس كأرمني، بل كتركي. أنا أعارض بصفتي تركياً».

نواب الأقليات في البرلمان التركي

النواب الأرمن

١ ـ برتش توركير (محافظة أفيون ـ عهد أتاتورك).

٢ ـ دكتور أندريه واهرام (اسطنبول ـ الحزب الديموقراطي).

٣ ـ دكتور زكارتارفير (اسطنبول ـ الحزب الديموقراطي).

٤ ـ ميفير ديتش مشيلليفيان (اسطنبول ـ الحزب الديموقراطي).

٥ ـ برتش طوران (اسطنبول ـ الحزب الديموقراطي).

النواب اليهود

١ ـ دكتور ابريفايا مرمره لي (محافظة نيغده ـ ١٩٣٥).

٢ ـ دكتور ابريفايا مرمره لي (محافظة نيغده ـ ١٩٣٩).

٣ ـ بروفسور أفرام غالنتي بودروملو (محافظة نيغده ـ ١٩٤٣).

٤ ـ المحامي سلمون آداتو (اسطنبول ـ ١٩٤٦ ـ الحزب الديموقراطي).

٥ ـ المحامي سلمون آداتو (اسطنبول ـ ١٩٥٠ ـ الحزب الديموقراطي).

٦ ـ هانري صوريانو (اسطنبول ـ ١٩٥٤ ـ الحزب الديموقراطي).

٧ ـ اسحاق ألتابيف (اسطنبول ـ ١٩٥٧ ـ الحزب الديموقراطي).

٨ ـ يوسف سلمان (اسطنبول ـ ١٩٥٧ ـ الحزب الديموقراطي).

٩ ـ المحامي ايرول ديليك (عضو المجلس التأسيسي ـ ١٩٦٠).

١٠ ـ جيفي قمحي (اسطنبول ـ ١٩٩٥ ـ حزب الطريق المستقيم)

النواب اليونانيون

١ ـ دكتور نيقولا طوقباش (أنقرة ـ عهد أتاتورك).

٢ ـ المحامي استيمان ذهني (اسكي شهر ـ عهد أتاتورك).

٣ ـ المحامي ميخال قايا أوغلو (عهد عصمت إينونو).

٤ ـ الدكتور ميكو فاقاليتشي (عهد عصمت إينونو).

٥ ـ خريستاكي يوفانيديس (مرحلة الحزب الديموقراطي).

٦ ـ هاليكو حاجوبولو (مرحلة الحزب الديموقراطي).

القسم السادس

من الأدرياتيك إلى سور الصين

١ -

«الأخ الأكبر» أمام امتحان آسيا الوسطى

يبدو أن «القدر» حليف دائم لتركيا. ولا يعني ذلك، قطعاً، أن مصائر الأمم رهن الحظوظ والصدف. غير أن «تدخل» الأخيرة قد يكون أحياناً، حاسماً في تحويل مسارات برمتها. وثمة شواهد تاريخية على ذلك.

عندما أسس مصطفى كمال الجمهورية التركية، ونحا بإصلاحاته منحى تغريبياً، كان في الواقع يضع الحجر الأول في مدماك فصل تركيا عن محيطها وانقطاعها عنه. والغرب الذي «استحسن» المسار التركي الجديد، لم يكن مع ذلك، مستعداً للذهاب بعيداً في احتضان ورعاية «مولود» لم يكد يبصر النور بعد أن ساهم هو نفسه (الغرب) في اغتيال أبويه.

في تلك المرحلة بالذات، في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، ظهر الاتحاد السوفياتي بنظامه الشيوعي، على الساحة الدولية، قوة متعارضة مع الغرب الرأسمالي. هنا تضافرت العوامل الجغرافية والحساسيات التاريخية المزمنة والتوجهات الداخلية الجديدة لتجعل من تركيا رأس حربة للتحالف الغربي في مواجهة «الخطر الشيوعي» وتحوّل المولود اليتيم إلى طفل مدلل كان دوره مركزياً في احتواء الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي ومراقبتها منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن.

استمر الدور التركي المركزي في حلف شمال الأطلسي (الناتو) حتى أواخر الثمانينات، إذ كان من النتائج المباشرة لسياسة البيريسترويكا، التي اتبعها الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، انتهاء الحرب الباردة بين الغرب والشرق وانهيار المعسكر الاشتراكي. ومن النتائج «المنطقية» لهذه التحولات، أن فقدت تركيا أهميتها الاستراتيجية كقلعة اطلسية متقدمة في مواجهة الاتحاد السوفياتي. ودقت داخل تركيا نواقيس الخطر، من احتمال تضاؤل الاهتمام الغربي بها وتركها تواجه مصيراً مجهولاً أمام أعداء يحظون بدعم وتعاطف غربيين، مثل اليونان والأرمن.

وتدخل «القدر» مرة ثانية.

احتل العراق الكويت، ونشبت أزمة الخليج. ولم يكن للغرب، كي يحاصر العراق، من جبهة أخرى يتحرك منها، إضافة إلى الجبهة السعودية، سوى الجبهة الشمالية التركية. ومجدداً التقط المسؤولون الأتراك هذه الفرصة المتاحة، ليبرهنوا أن لتركيا، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، وظيفة لا غنى للغرب عنها. وانخرطت

تركيا بفاعلية في جميع إجراءات الحصار والحرب ضد العراق، على أمل تدفق المعونات المالية والعسكرية إليها، الأمر الذي أثار حفيظة اليونان من عودة تركيا من جديد إلى دائرة الضوء.

وفي أثر انتهاء حرب الخليج، وقبل أن يظهر مجدداً هاجس الخوف من إعادة تهميش الدور التركي في المنطقة، حدث التحول التاريخي الكبير في الثلث الأخير من عام ١٩٩١ الذي أفضى إلى تفكك الاتحاد السوفياتي نهائياً وإعلان جمهورياته الاستقلال التام. كما كان الاتحاد اليوغسلافي يشهد فصلاً آخر من فصول انحلاله. صحيح أن الاتحاد السوفياتي كان قد دخل طوراً من الوهن الاقتصادي الشديد، إلاّ أنه استمر في الاحتفاظ بوحدته، وكان على أهبة توقيع «المعاهدة الاتحادية» الجديدة، عندما قصم انقلاب آب/ أغسطس ١٩٩١ الفاشل تماسكه، وحوّله إلى مجموعة دول مستقلة لا رابط بينها سوى مشاعر عداء وكراهية كامنة انفجرت في أكثر من مكان.

مرة أخرى، يقف «القدر» إلى جانب تركيا، إذ اتفق أن خمساً من أصل ست جمهوريات «سوفياتية» مسلمة استقلت، هي ذات أصول عرقية تركية، وتربطها بتركيا لغة مشتركة، ناهيك عن الرابط الديني. وهذه الجمهوريات هي: أذربيجان (في القفقاس) وتركمانستان وقازاقستان[1] وأوزبكستان وقرغيزستان. أما الجمهورية السادسة، طاجكستان، فتنتمي إلى الثقافة الإيرانية ويتكلم أبناؤها اللغة الفارسية.

وفي البلقان، ولا سيما في يوغسلافيا، كان التفكك سمة الوحدات والمجتمعات المنتشرة في تلك المنطقة التي كانت، لأكثر من خمسة قرون، جزءاً من السلطنة العثمانية، تربط بين شعوبه الإسلامية والتركية وبين تركيا، روابط التاريخ والتراث والمعتقدات المشتركة. وهذه المجموعات الإسلامية والتركية، في ألبانيا والبوسنة ـ هرسك وبلغاريا واليونان وغيرها من المناطق، تجد اليوم في تركيا، الأقرب جغرافياً، حليفاً طبيعياً وأساسياً في مسيرة تأكيد هويتها السياسية ونهضتها الاجتماعية.

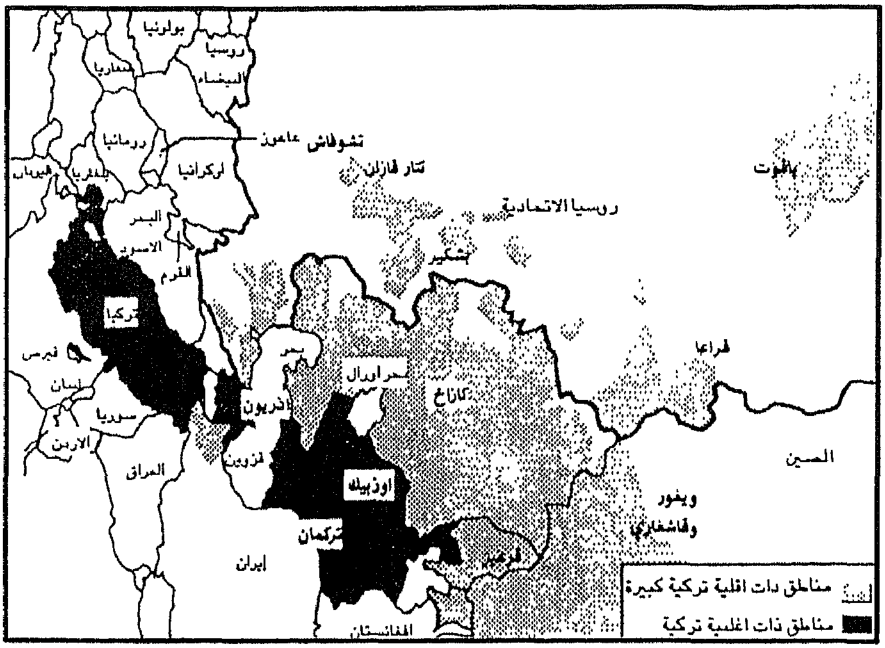
إذاً في اللحظة التي كان الدور التركي على أهبة الدخول في مرحلة غامضة ومفتوحة على المجهول، انكشفت أمام تركيا آفاق واسعة وجديدة تماماً لم تكن في حسبان أكثر المراقبين تفاؤلاً.

كانت تركيا الدولة شبه الوحيدة في المنطقة، التي تتسم علاقاتها بجيرانها ومحيطها بهذا القدر من العداء والكراهية. وخلا بعض فترات التحسن في العلاقات بالعراق، لأسباب متصلة بالمسألة الكردية وبإمدادات النفط، كانت علاقات تركيا بالاتحاد السوفياتي وبلغاريا واليونان وإيران وسوريا تتسم بالتوتر أو انعدام الثقة الدائمين.

التحولات التاريخية التي أشرنا إليها (ولا ننسى كذلك الشروع بمحادثات مباشرة بين العرب وإسرائيل في مدريد خريف عام ١٩٩١)، كانت المناسبة لخروج «المارد التركي» من قمقمه، إذ إنه لو أحسن الخيار لطبع القرن المقبل بطابعه التركي، وهو الرأي الذي يذهب إليه بعض المعلقين الأتراك.

فمن كان يتخيل، قبل عشرة أعوام فقط، أن ينفتح هذا «العالم التركي» الكبير بعضه على بعض، من ألبانيا على البحر الأدرياتيكي غرباً إلى حدود الصين شرقاً، مروراً بالبلقان وآسيا الصغرى والقفقاز وآسيا الوسطى؟

العالم التركي



ومن كان يتخيل، قبل عشرة أعوام فقط، أن تتحول منطقة البحر الأسود إلى منطقة تعاون مشترك في جميع المجالات بين دولها التي كان العداء جامعها المشترك؟

لقد انفتحت آفاق التحرك، واسعة براقة مغرية جذابة أمام تركيا، بحيث لا يمكن لها الانفكاك عنها إلاّ في اتجاه دور «قزم» لا تسعى أنقرة إليه بالتأكيد، وخصوصاً أن الرئيس التركي طورغوت أوزال أفصح علناً أن تركيا مستعدة خير استعداد للدور الكبير الذي ينتظرها في «الشرق الأوسط الموسع» الذي يشمل، في تصور أوزال، البلقان والبحر الأسود وآسيا الوسطى والشرق الأوسط الحالي[٢].

إن إمكانات التحرك المتاحة أمام تركيا تشمل أربعة محاور جغرافية هي:

- القفقاز وآسيا الوسطى.
- منطقة البحر الأسود.
- البلقان.
- الشرق الأوسط.

تؤلف منطقتا البلقان والشرق الأوسط مجالي تحرك حيويين لتركيا. غير أن الحرب المفتوحة في يوغسلافيا وعدم ارتسام الملامح النهائية لخريطة البلقان الجديدة، من جهة، واستمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأزمة

المياه بين سوريا/ العراق وتركيا والمشكلة الكردية، من جهة أخرى، هي أسباب تحول دون بروز أي دور تركي مؤثر وخالٍ من العوائق في هاتين المنطقتين، على الأقل في المدى المنظور.

إن الآفاق الحقيقية المتاحة اليوم أمام تركيا تتركز في كل من القفقاس وآسيا الوسطى والبحر الأسود. وهي آفاق أكبر حتى من توقعات ـ وإمكانات ـ أنقرة، التي تدرك عظم المسؤولية المستجدة الملقاة على عاتقها و«المهمة التاريخية» ـ بتعبير رئيس «نادي المثقفين» نفزات يالجين ـ التي تنتظرها(٣).

أولاً: مجالات التحرك التركي

إن «أدوات» التحرك التركي نحو آسيا الوسطى والبحر الأسود، تتجسد الآن في ثلاث:

١ ـ منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو ECO).

٢ ـ اتفاق التعاون الاقتصادي في البحر الأسود.

٣ ـ العلاقات المباشرة بالجمهوريات «التركية» السوفياتية سابقاً.

١ ـ منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو ECO)

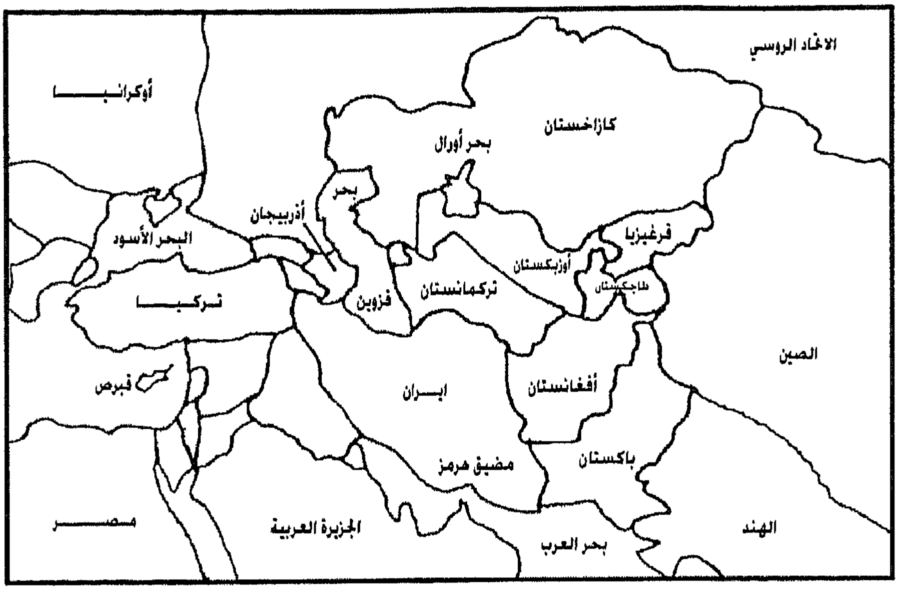
أسست هذه المنظمة التي تضم كلاً من تركيا وإيران وباكستان قبل ٢٧ عاماً، في سياق الطوق الذي كانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى لضربه حول الاتحاد السوفياتي. لكن منظمة الـ«إيكو» لم تكن يوماً ذات فاعلية، ولم يكن لها أن تحيا مجدداً لولا التحولات العالمية في السنوات الأخيرة. وكان تفكك الاتحاد السوفياتي في خريف ١٩٩١ مناسبة لمعاودة الدول الثلاث المؤسسة البحث في تفعيل دور المنظمة، إذ إن استقلال الجمهوريات المسلمة «السوفياتية» ورغبة عدد منها في الانضمام إلى المنظمة سيحول آسيا الوسطى والقفقاس وآسيا الصغرى إلى مركز قوى آسيوي ذي تأثير متوقع في تطور مجتمعات الدول الأعضاء.

وبالفعل، عقد وزراء خارجية تركيا وإيران وباكستان اجتماعاً في أنقرة يومي ٥ و٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢، تلاه اجتماع رؤساء هذه الدول في طهران يومي ١٦ و١٧ من الشهر نفسه. وقد انضمت رسمياً إلى المنظمة كل من أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجسكتان وقرغيزيا، فيما منحت قازاقستان صفة مراقب. ولا يستبعد أيضاً انضمام «جمهورية قبرص التركية» وأفغانستان. وتسعى منظمة الإيكو لإنشاء منطقة تجارة حرة بين أعضائها وإقامة وحدة جمركية وتأسيس مصرف للاستثمار يتوقع أن يبلغ رأسماله ٤٢٠ مليون دولار لتمويل المشاريع الخاصة والحكومية المشتركة. وستكون المنظمة كذلك إطاراً للتعاون في مجالات أخرى، مثل الصناعة والعلوم والطاقة والاتصالات والنقل.

٢ ـ منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود

تعد تركيا «عراب» هذا المشروع الذي كان قد اقترحه أوزال أول مرة عام ١٩٨٩، مع بداية تلاشي الحرب الباردة. ويهدف المشروع إلى تحويل البحر الأسود إلى منطقة تعاون متبادل وتجارة حرة بين الدول المطلة مباشرة، على هذا البحر أو مجاورة له.

دول منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو)



وقد قوبل المشروع، في البداية، بحرارة من جانب الاتحاد السوفياتي ورومانيا وأذربيجان، فيما كانت الخلافات حول مسألة الأتراك البلغار تحوم في سماء العلاقات بين تركيا وبلغاريا التي اتهمت أنقرة بالعمل على استقطاب أتراك البلقان. لذا نظرت بلغاريا بعين الارتياب إلى مشروع البحر الأسود. وكذلك نهجت أرمينيا عندما كانت العلاقات بين الأتراك والأرمن تعوزها الثقة المتبادلة. أما اليونان، التي دعيت إلى المشاركة في المشروع، فلم تبد أي ردة فعل.

إن انفراط عقد الاتحاد السوفياتي وقبله الانتهاء الكامل للحرب الباردة وتحوّل دول أوروبا الشرقية إلى خيار الديموقراطية واقتصاد السوق والانفتاح على الغرب، عدّل من مواقف الرافضين والمتحفظين، من جهة، وزاد من عدد الدول المطلة على البحر الأسود أو القريبة منه من جهة إخرى. فظهرت دول مستقلة جديدة هي أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان ومولدافيا، إضافة إلى روسيا ورومانيا وبلغاريا وتركيا. واجتمعت هذه الدول التسع في اسطنبول في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢، ووقّع ممثلوها إعلاناً بقيام منطقة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود يتضمن ١٨ بنداً ويتناول تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، الثنائية والمتعددة، بين الدول التسع. ويلحظ الإعلان تعاوناً شاملاً في مجالات أخرى، مثل التكنولوجيا والخدمات السياحية والبيئة والبنية التحتية.

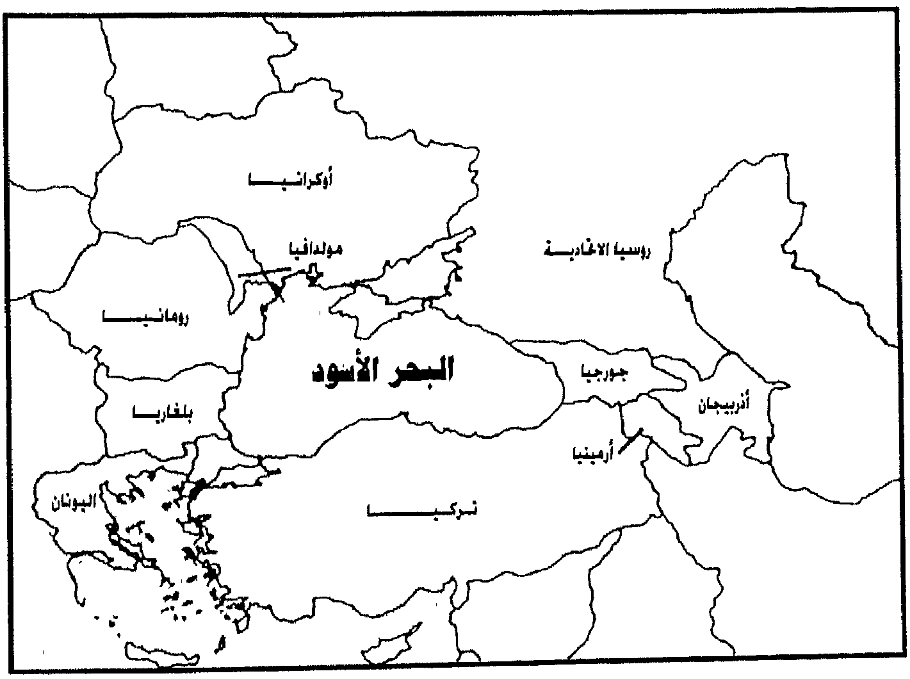
وتوقع المحيطون باجتماع ٣ شباط/ فبراير دوراً خاصاً لرؤوس الأموال اليابانية، إلاّ أن الباب مشرّع كذلك أمام الاستثمارات الأميركية. وهذا يتضح مما نشرته الصحف التركية في تموز/ يوليو ١٩٩١، التي ذكرت أن

أوزال قدم إلى الرئيس الأميركي جورج بوش، في أثناء زيارة الأخير لتركيا، في مطلع تموز/ يوليو ١٩٩١، ملفاً خاصاً يشرح حيثيات مشروع البحر الأسود، وإمكان مساهمة المستثمرين الأميركيين فيه(٤).

٣ ـ آسيا الوسطى والقفقاز

إن المنطقة الأكثر قابلية لممارسة دور تركي فاعل، والأكثر إثارة للجدل والمناقشة داخل تركيا نفسها، هي «الجمهوريات المسلمة ذات الأصل التركي» ـ كما ينعتها المعلق في صحيفة «ميللييت» الليبرالية محمد علي بيراند ـ في آسيا الوسطى والقفقاز، وهي أذربيجان وقرغيزيا وقازاقستان وأوزبكستان وتركمانستان. وأهمية هذه المنطقة لتركيا وصلت إلى حد أن البروفسور إيرول مانيصالي يحسبها «المنقذ لتركيا»(٥).

دول اتفاقية البحر الاسود



تؤلف «الجمهوريات التركية» جزءاً من «العالم التركي» الذي يشمل، إضافة إلى «أتراك الداخل» (أي تركيا نفسها)، «أتراك الخارج». والتعبير الأخير يشمل جميع الأتراك الذين يعيشون خارج تركيا، في «الاتحاد السوفياتي» (سابقاً) والصين والبلقان وقبرص الشمالية وبعض دول الشرق الأوسط ، ولا سيما العراق وسوريا. ويعادل مجموع «أتراك الخارج» ثلاثة أضعاف سكان تركيا. فيما تبلغ مساحة «الجمهوريات التركية» فقط في آسيا الوسطى والقفقاز ٤ ملايين كلم٢، أي خمسة أضعاف مساحة تركيا.

تمتاز «الجمهوريات التركية» بكثرة مواردها الطبيعية وبثرواتها المختلفة. فأذربيجان فقط، تملك ٤,٥ مليارات طن من احتياطي النفط (أي انتاجاً سنوياً بمعدل ٥٠ مليون طن يمتد لتسعين سنة). فيما يبلغ احتياطي قازاقستان وتركمانستان من النفط ٥,٩ مليارات طن. وإذا علمنا أن احتياطي الغاز الطبيعي يبلغ ٢٠ تريليون (ألف مليار) متر مكعب فسنعي بصورة أكبر أبعاد هذه الثروات[٦]. وتكتسب أوزبكستان أهمية أيضاً من ثرواتها المعدنية ومن إنتاجها من القطن. كما تضيف قازاقستان اليوم بسلاحها النووي، بُعداً آخر من أبعاد أهمية «الجمهوريات التركية».

وكذلك يكتسب العامل السكاني أهميته الخاصة، إذ إن معدل النمو الذي يقارب ٢,٥ في المئة سنوياً، سيؤدي في غضون سنوات، إلى ظهور عملاق سكاني على بقعة جغرافية متصلة ممتدة من حدود الصين إلى تخوم البلقان، وأشبه بخط يفصل بين شمال آسيا وجنوبها، ويجعل منه عنصر توازن واستقرار تجاه الكتل السكانية العرقية الأخرى الكبيرة المجاورة، وبالتحديد الصينيين والهنود والروس.

ويمنح عنصرا وحدة العرق ووحدة اللغة بين هؤلاء الأتراك «الجدد» وأتراك تركيا، ميزة تَفَوُّق مهمةٍ لهذه الأخيرة على منافستيها الرئيسيتين على كسب النفوذ في آسيا الوسطى، وهما إيران وروسيا. فعلى الرغم من وجود فوارق طبيعية بين «اللغات» التركية المستخدمة في كل جمهورية على حدة، فإن الخطوط الأساسية لهذه اللغات واحدة، وتتقاطع في ما بينها من جهة ومع اللغة التركية المستخدمة الآن في تركيا من جهة أخرى. والتمايزات الموجودة في هذه اللغة من جمهورية إلى أخرى مقابلة بتلك المستخدمة في تركيا، هي نتيجة حتمية للتأثيرات الاستلابية التي مارستها اللغة والثقافة السلافية ـ الروسية على امتداد أكثر من سبعين عاماً. حتى في طاجكستان، حيث الفارسية هي اللغة الرسمية، فإن نسبة الذين يتحدثون بالتركية بين السكان تصل بحسب ما ذكرته صحيفة «زمان» التركية إلى ٣٥ في المئة[٧].

ثانياً: نحو «جماعة تركية»

إن الروابط الثقافية واللغوية والعرقية والدينية المشتركة بين تركيا والجمهوريات التركية، وغنى موارد «العالم التركي» واتساع بقعته الجغرافية وكثافته السكانية، تخلق إمكانات تعاون فيما بينها في اتجاه تكوين «جماعة» تركية جديدة، على غرار «الجماعة الأوروبية» الحالية. ولا يرى ذوو «الرؤى البعيدة» أنهم يغالون عندما لا يستبعدون إقامة قاعدة نقدية مشتركة في المستقبل. وصولاً إلى الاندماج التام، مع أبجدية واحدة وتحت ظل علم واحد!

إن تكوين مثل هذه «الجماعة التركية» يوفر «أمناً اقتصادياً» للعالم التركي على امتداد عقود. وتركيا، لعوامل موضوعية عديدة، مؤهلة للقيام بدور طليعي في «نظام تركي جديد». وعلى الرغم من المشكلات التي تعانيها تركيا، مثل التضخم الاقتصادي والمشكلة الكردية التي تهدد بتعريض وحدة البلاد للخطر، والمشكلة القبرصية، وغير ذلك من قضايا داخلية وخارجية، فهي لا تستطيع الاكتفاء بمشاهدة مستجدات تؤثر مباشرة في موقعها ودورها في محيطها، بل قد تورطها في نزاعات لا ترغب فيها.

والقضية المركزية الأولى «المستجدة» هي اكتشاف وانكشاف الوجه الآخر من العالم التركي في أذربيجان

وآسيا الوسطى. ويتجاذب الموقفَ من كيفية التعامل التركي مع هذه التطورات، اتجاهان: واحد يدعو إلى توثيق التقارب والتعاون، وآخر يتسم بالحذر والتردد. وهذا الاتجاهان هما في الواقع انعكاس للصراع المزمن داخل تركيا بين أنصار «العودة إلى الجذور والمحيط» وبين دعاة التغريب والأوربة. ومع ذلك يقرّ الجميع بضرورة التقارب الوثيق مع الجمهوريات التركية، والخلاف هو على الأسس التي سينشأ عليها هذا التقارب، وعلى مدى تأثير ذلك في الخيارات الأخرى للسياسة الخارجية التركية، وعلى الأوضاع الداخلية.

١ ـ عوامل التقارب

تتعدد الأسس والعوامل التي تدفع ـ وتغري ـ تركيا في اتجاه توثيق روابطها بالجمهوريات التركية. ومن هذه العوامل:

أ ـ وحدة العرق واللغة والدين

يمثل هذا العامل أحد أهم العوامل «الطبيعية» التي يمكن أن تتأسس عليها علاقات تعاون وثيق بين تركيا وتلك الجمهوريات. ويقر الجميع بأهمية هذا التناغم العرقي واللغوي (ومع أن وحدة الانتماء الديني تكوّن عنصراً آخر من منظومة التناغم، إلاّ أن التيار العلماني يتجنب التركيز عليها أو حتى الإشارة إليها). فالرئيس التركي أوزال يشير إلى «التاريخ المشترك والروابط الثقافية والعرقية العميقة» بهذه الجمهوريات(٨)، فيما يقول ديميريل أن تركيا «سوف تتحرك في إطار مسؤوليتها» كأخٍ كبير للجمهوريات المستقلة حديثاً(٩).

السفير والمؤرخ بلال شمشير، الذي يرئس دائرة أتراك البلقان وآسيا الوسطى في وزارة الخارجية، والذي تولى لفترات عدة مهمات في آسيا الوسطى، يذهب بعيداً في التشديد على الجذور التركية لشعوب آسيا الوسطى. ويقول: «لم يكن أحد، حتى في تركيا، يطلق صفة «تركي» Turk على الذين يقطنون في آسيا الوسطى. وفي الصحف كانت تستخدم مصطلحات مثل Turkik و Turki لتمييزهم عن أتراك تركيا. وعندما كنا ننعت أنفسنا، في العهد العثماني، أننا عثمانيون، كانت أقوام آسيا الوسطى تطلق على نفسها صفة Turk. وهكذا فإن هذا المصطلح وما يشتق منه نقلناه نحن عنهم. لذا، يمكننا، بكل سهولة، أن نقول في الصحافة عن تلك الشعوب إنها تركية»(١٠).

وتظهر النزعة العرقية واللغوية والدينية، كأساس لتوثيق التقارب، في أبرز صورها، في ما يقترحه الدكتور حياتي دوغاناي من تدابير أولية يجب على الحكومة أن تبادر إليها، ومنها(١١):

ـ تأسيس وزارة خاصة بالعالم التركي، وفي أسرع وقت. على أن تشرف هذه الوزارة على جميع السفارات التركية في عواصم الدول «التركية» المستقلة، والقنصليات التي يمكن فتحها في المراكز السياسية للجمهوريات «التركية» ذات الحكم الذاتي.

ـ استحداث «مركز أبحاث العالم التركي»، يكون تابعاً لوزارة العالم التركي. على أن يقسم هذا المركز إلى وحدات أبحاث فرعية تتناول مختلف جوانب العالم التركي: التاريخ واللغة والأدب والجغرافيا والتراث والفن وعلم الاجتماع؛ وتفريغ باحثين مختصين ينجزون الأبحاث ميدانياً، في

خلال خمس سنوات على الأقل، مع تقسيم العالم التركي جغرافياً إلى مناطق أبحاث كما يلي: تركستان الغربية ـ تركستان الشرقية ـ تركستان الجنوبية ـ القفقاس ـ سيبيريا ـ إيديل/ أورال ـ القرم ـ البلقان ـ سوريا ـ قبرص ـ العراق ـ إيران ـ باكستان ـ الهند.

ـ إيفاد مدرسين للغة التركية ودعاة للدين الإسلامي إلى هذه الدول بأعداد كبيرة في إطار معاهدات ثقافية ثنائية؛ وتقوية أقسام اللغة والأدب والتاريخ والجغرافيا وتاريخ الفن والفلسفة التركيين، في جامعات البلاد التركية.

غير أن الرغبة في الانفتاح على الجمهوريات التركية لم تصل بعد إلى درجة تخصيص وزارة مستقلة لشؤونها. واكتفت الحكومة بتعديل هيكلية وزارة الخارجية، بحيث أصبح لها أمانتان عامتان إحداهما مخصصة لشؤون العالم التركي. وعدم إنشاء وزارة لأتراك الخارج، يعكس واقع أن الصورة الحالية لـ«الحدث التركي» لم تتضح بما فيه الكفاية لاتخاذ خطوات أبعد من ذلك، وللحؤول دون تأكيد اتهام الآخرين لأنقرة بأنها تنهج سياسة عنصرية طورانية في تعاملها مع التحولات الجارية.

ب ـ ملء الفراغ

لا يخفى أن آسيا والقفقاس اليوم، ساحة مفتوحة للتجاذب الإقليمي والدولي. فالمجتمع الخارج من التسلط والاضطهاد الشيوعي ـ السلافي المركزي الذي استمر سبعين عاماً، يعاني فقدان معظم المقومات المدنية الضرورية لإعادة البناء والتطور. وهو بالتالي في أمسّ الحاجة إلى مساعدات وخبرات الآخرين. إن أكثر الأطراف الخارجية المعنية مباشرة بهذا التجاذب هي تلك المجاورة لآسيا الوسطى والقفقاس، وفي طليعتها تركيا وإيران وروسيا، وبدرجة أقل، باكستان. ولا يعني ذلك أن الأطراف «البعيدة» مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وحتى كوريا الجنوبية غير معنية بهذا التنافس، بل إن الإمكانات المتفوقة التي تملكها هذه الدول قد تكون عامل إعاقة لجهود الأطراف «المباشرة» لاكتساب النفوذ. واستئجار إحدى الشركات الكورية لأكبر فنادق مدينة ألماآتا في قازقستان لمدة تصل إلى ثلاثين عاماً (كما ورد في «جمهوريت» ١٩٩١/٦/١١) هو مؤشر على سباق النفوذ البعيد المدى والمفتوح على مصراعيه. أما أنشطة الأطراف الأخرى في صراع كسب النفوذ فمتعددة ومكثفة وواضحة للجميع.

إن دعاة توثيق الروابط، في تركيا، بـ«الجمهوريات التركية» على أساس نظرية ملء الفراغ، ينطلقون من مقولة إنه «ما لم تملأ تركيا هذا الفراغ فإن الآخرين سيبادرون حتماً إلى ملئه». وهذا، برأي هؤلاء الدعاة، سيجر على تركيا عواقب وخيمة. ويذهب آخرون إلى أن ملء تركيا «الفراغ» في آسيا الوسطى هو «حق» لها. يقول دوغاناي: «إذا ترددنا في أخذ مكاننا الذي هو حقنا فإن الأفق الكبير الذي يفتح أمام أمتنا الكبيرة سوف يملأه أصحاب المصالح الغربيون» داعياً إلى التحرك باكراً والإمساك بزمام الأمور[١٢].

ج ـ كسر العزلة

«إنها فرصة عظيمة لنا... وأنه إهمال مخيف عدم تقدير هذه الفرصة»، يكتب المعلق في صحيفة «تركيا» ذات الاتجاه الإسلامي عمر أوزتركمان[١٣]. ويدعو المعلق الآخر في الصحيفة نفسها ياجين أوزه ر إلى «عدم الانتظار أكثر»، معتبراً أن الخطر الأكبر الذي يتهدد تركيا في الفترة القادمة هو «خطر الانغلاق على الداخل»[١٤]. ويحذر نجاتي أوزفاتورا من «الثمار المرة» للسياسات الخاطئة التي أدت إلى إقامة جدار من الجليد بين تركيا ومحيطها، معتبراً الاهتمام بالمناطق المحيطة «حدثاً طبيعياً إلى أقصى درجة» داعياً تركيا إلى «عدم التردد حيال التواصل مع أتراك الخارج في آسيا الوسطى والقفقاس والبلقان والشرق الأوسط»[١٥].

ويدعو المفكّر والباحث المعروف إيرول مانيصالي بدوره تركيا إلى تطوير تعاونها الاقتصادي والسياسي المشترك في إطار محيطها ومضاعفة ثقلها. ويقول: «بدلاً من أن تفتش تركيا عن خيارات، فإنها مضطرة إلى تطوير علاقاتها بالدول التي تقع في محيطها، بما فيها أوروبا، وأن تؤلف مركز قوة اقتصاديا وسياسياً وثقافياً في المحيط الذي توجد فيه». ويرى أنه سيكون من نتائج انفتاح تركيا على محيطها قدرتها على الوقوف على قدميها في وجه أوروبا والقوى العظمى الأخرى، وإلاّ فإن تركيا ستسقط في حالة ضعف تجاه الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية وتتحول بدرجة مفرطة إلى تابع لهاتين القوتين العظميين[١٦].

إن خصوم الانفتاح على الغرب ودعاة توثيق الروابط بالمحيط، يرون أن النهج الذي اتبعته تركيا، والذي ثبته عصمت إينونو، في الانطواء عن محيطها، والانحياز إلى الغرب، لم يضمن مكاناً لتركيا، لا في الغرب ولا في الشرق. لقد تعاقبت على السلطة في تركيا، منذ تأسيسها إلى اليوم، أنظمة مختلفة، من نظام الحزب الواحد إلى الأنظمة العسكرية فالمتعددة الأحزاب. لكنها جميعاً تشترك في أمر واحد، وهو انقطاعها عن العالم التركي والعالم الإسلامي، وإهمالها، بصورة مفرطة، الاهتمام بهذين العالمين لحساب المصالح الغربية. وإذا ما استمرت تركيا في ربط مستقبلها بمستقبل الجماعة الأوروبية، ولم تنهج سياسة جديدة مرتبطة بمحيطها، فإن الأمر سيؤدي إلى كارثة ـ كما يقول دعاة الانفتاح على المحيط.

وفي الواقع، إن التطورات العالمية والإقليمية تحمل تركيا، مع كل يوم يمر، على التطلع أكثر فأكثر إلى خارج أوروبا، نحو استثمار الفرص الجديدة المتاحة ولمواجهة المعضلات التي تهددها. وكلا الأمرين، الفرص والمعضلات، يقعان في محيط تركيا وليس في أوروبا الغربية. وأن ما يجري من تحولات، ولا سيما في آسيا الوسطى، يتيح لتركيا فرصة ذهبية لكسر العزلة المزمنة التي نسجت حولها منذ عقود.

ويقول توركر أكفان: «إن الأتراك، ولأسباب ثقافية وتاريخية وجيوسياسية وإتنية، كانوا يشعرون تجاه أنفسهم أنهم وحيدون ومعزولون. «نحن نشبه أنفسنا» يقولون، أو «لا صديق للتركي سوى التركي». كان هذا جزءاً عادياً من قاموسنا السياسي. أما الآن فإن بداية ظهور عالم جديد سوف

تزعزع صورة «الشخصية» التركية التقليدية. وبإمكان ذلك أن يزيل مشاعر الانعزال المزمنة تلك، ويضمن لنا بالتالي سلوكاً أكثر ثقة في سياستنا الخارجية، وأكثر صحة في الداخل»[١٧].

٢ ـ عوامل الإعاقة

تبرز، في المقابل، مجموعة من العوامل التي قد تؤثر سلباً في آفاق التعاون المرتقبة بين تركيا ومحيطها، ولا سيما القفقاس وآسيا الوسطى. ومن هذه العوامل:

أ ـ البنى القديمة في الجمهوريات التركية

يتخوف المسؤولون الأتراك من عامل «موضوعي» يجعل عملية التقارب ذات مسار بطيء، وهو طبيعة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتخلفة التي ما زالت تسود مجتمعات آسيا الوسطى والقفقاس، على الرغم من سبعين عاماً من نظام «الاشتراكية العلمية». ويبدي طورغوت أوزال تحفظه على إقامة علاقات مفتوحة غير مفيدة مع أنظمة ما زالت بقايا الاستبداد معلقة فيها ولم تنتقل بعد إلى إطار جديد كلياً من التفكير[١٨]. ويرى أوزال أنه لا بد من انتقال هذه الدول الجديدة إلى الديموقراطية واقتصاد السوق الحرة. ويضيف المعلّق بولنت قهرمان في صحيفة «كونيش» الليبرالية[١٩]، سبباً آخر ـ أو مكملاً ـ للحذر من الاندفاع نحو التقارب مع الجمهوريات التركية، وهو أن الأخيرة (باستثناء أذربيجان) «ما زالت مجتمعات إقطاعية ولم تستطع أن تصل بما فيه الكفاية إلى شخصية ثقافية على مستوى البنية الفوقية، ولا إلى ثنائية الريف ـ المدينة على مستوى البنى التحتية». ويتوقع أوزال أن تستغرق عملية إزالة بقايا النظام الاستبدادي والانتقال إلى تفكير جديد «وقتاً طويلاً»، بل قد يستغرق ذلك وقتاً «أطول من المتوقع»، كما يقول.

ب ـ الإمكانات الذاتية لتركيا

يقدّم التقويم السابق لأوزال وآخرين مبرراً لأي تردد تركي في الانفتاح على الجمهوريات التركية، ولأي تقصير أو قصور في تقديم الدعم من جانب تركيا، وخصوصاً أن رئيس الحكومة سليمان ديميريل، إذ يشير إلى فوائد العلاقات مع هذه الجمهوريات، فإنه يتحدث أيضاً عن «الأخطار العديدة» التي قد تنجم عنها. ومن تلك الأخطار ـ يقول ديميريل ـ إحداث صدمة للآمال المتوقعة من الجانبين نتيجة أي خطوات «غير مدروسة وغير واقعية». يقول ديميريل: «إذا لم يكن ممكناً اتباع سياسة دقيقة وخيّبنا توقعات هؤلاء القوم فلن نستطيع التصدي [لهذه المهمة]». ويضيف: «لن نَعِدَ إلاّ بمقدار ما نستطيع أن نفي»[٢٠]. ومع أن تركيا اعترفت رسمياً باستقلال جميع الجمهوريات المسلمة (وغير المسلمة) في الاتحاد السوفياتي السابق، فإن الإمكانات الذاتية لتركيا، التي تعاني مشكلات التضخم الاقتصادي ومديونية عالية[٢١]، قد تخفف من أي «مبادرات كبيرة» تجاه «أشقائها الصغار». إن تركيا تدرك جيداً عظم ما تنتظره منها الشعوب التركية الأخرى، لذلك فهي تتحاشى القيام بأي خطوات متعجلة قد تحدث ثغرات يصعب تضييقها لاحقاً وتسيء إلى سمعة تركيا، كأخ أكبر، لدى تلك الشعوب. يقول ديميريل: «من غير المعقول أن نرسل إلى الذين ينظرون إلينا كأخ أكبر، سفيراً يكون مقره في غرفة أحد الفنادق».

إن الواقعية شرط مطلوب لضمان إقامة تعاون وثيق ودائم، لكن الخوف هو أن يتحول البطء إلى تردد لا يخدم الإسراع في التقاط التحولات والتطورات التي تتسارع بصورة شبه يومية.

ج ـ تهمة العنصرية الطورانية

إن أحد الأسباب الرئيسية ـ كما سبق ان قلنا ـ وراء عدم تخصيص وزارة مستقلة لشؤون «أتراك الخارج» هو الخشية من اتهام تركيا بالعمل لتأسيس «اتحاد طوراني» يضم الناطقين باللغة التركية، أو ما يسمى «تركيا الكبرى».

وفي الواقع أن الانطباع العام في الأوساط الغربية، كما في موسكو، هو أن تركيا تمضي بعينين مغمضتين (أي دون أي تردد)، نحو توثيق العلاقات بالجمهوريات التركية، وصولاً إلى تأسيس اتحاد تركي تدريجاً. ويشير محمد علي بيراند في جريدة «ميلليت» إلى أن الروس بالذات قلقون من أن تكوّن تركيا والأتراك حزاماً استراتيجيا يحيط بهم جنوباً. ولذلك «يخلق الروس الاتهامات بأن أنقرة تتبنى المفهوم العرقي».

إن من شأن مثل هذه الاتهامات أن تخفف من حميّة أي اندفاع تركي تجاه «أتراك الخارج»، ولا سيما أن تركيا تحرص على تقديم نفسها، كبلد «أوروبي» حديث يؤمن بنظام القيم والمثل العالمية الذي يحترم حقوق الإنسان ويطبق الديموقراطية والعلمانية، بعيداً من أي نزعات عنصرية. وأدرك سليمان ديميريل مخاطر اتهام أنقرة بالعنصرية، على صورة تركيا الحديثة، فأعلن في مطلع عام ١٩٩٢ أن تركيا لن تعطي الأولوية في اهتماماتها الخارجية، للعلاقات بالجمهوريات التركية، بل ستتصرف بواقعية في إطار التوازن مع روسيا. ورداً على سؤال إن كان لدى تركيا تفكير بإقامة اتحاد تركي لاحقاً، يقول ديميريل: «ومن استطاع حتى الآن إقامة ذلك لنقوم به نحن الآن؟».

وفي إطار تفنيد الاتهامات الموجهة إلى تركيا، يرد بولنت قهرمان، بدوره، على الدعاة إلى إقامة اتحاد تركي على أساس وحدة العرق واللغة بالقول، إن هذه النظرة تحمل «مؤشرات خطيرة»، وإذا أرادت تركيا مساعدة هذه الجمهوريات «فليس استناداً إلى وحدة العرق والدين واللغة، بل على أسس القيم والمثل العالمية وتقديم المكاسب التي اكتسبناها، نموذجاً لهؤلاء».

إن أساس تناول هذه المسألة يكون ـ برأي قهرمان ـ عبر الثقافة الناجحة التي حققتها تركيا على طريق التكامل مع الثقافة الغربية طوال الأعوام السبعين الماضية[٢٢].

د ـ الضغوط الغربية

من عوامل عرقلة التقارب التركي مع آسيا الوسطى والقفقاس هو الضغوط الغربية، ولا سيما الأميركية التي تتعرض لها أنقرة.

فالولايات المتحدة لا تريد بالتأكيد أن تُخلي ساحة آسيا الوسطى والقفقاس للطرف الآخر المنافس لتركيا على النفوذ، وهو إيران. ومنشأ ذلك خوف أميركا من وقوع هذه المناطق تحت هيمنة «الأصولية الإسلامية». وهذا ما أعلن عنه بصراحة وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر أمام

مجلس الشيوخ الأميركي في مطلع شهر شباط/ فبراير ١٩٩٢ عندما قال إن أحد أسباب جولته التي بدأها في ٩ شباط/ فبراير في جمهوريات آسيا الوسطى هو «النشاط الديبلوماسي الإيراني في تلك الجمهوريات»[٢٣]. لذا فإن الولايات المتحدة تقف تلقائياً، في هذا التنافس، إلى جانب تركيا.

ومع ذلك، فإن الدعم الأميركي للتحرك التركي في الجمهوريات الإسلامية مرهون بدوره بعدد من الشروط، ومنها ألا يكون المعتقد الديني أساساً للتحرك التركي، وبالتالي إقناع تلك الجمهوريات باختيار «النموذج التركي» بأبعاده الديموقراطية والعلمانية واقتصاد السوق، وإفهام حكامها أن تقدمها مرتبط باعتماد هذا الخيار. ذلك أن الولايات المتحدة تخشى أن تحدث في تركيا ردة فعل على رفض الجماعة الأوروبية المتكرر ضمّها إليها، نحو الانفتاح الكامل على «الآفاق الجديدة» التي تنطلق منها السياسات التركية في الداخل والخارج، ولمصلحة إحياء التيارات الإسلامية، كما في تركيا كذلك في الجمهوريات المسلمة. وقد تعزز هذا الخوف بعد أن نال حزب «الرفاه» الإسلامي نسبة ١٨ في المئة من أصوات المقترعين في الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

وفي الاتجاه نفسه كانت معبرة تلك الكلمات التي خاطب بها عسكر آقاييف رئيس قرغيزستان، الرئيس التركي أوزال، في أثناء مأدبة غداء في القصر الجمهوري في أنقرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. قال آقاييف: «لقد تحررنا من الإلحاد واتجهنا صوب الله»[٢٤]. وشعر المسؤولون الأتراك بالحرج من مثل هذا الكلام، فكان «الرد» سريعاً. ففي اليوم التالي استقبل حسام الدين جنيدوروق، رئيس مجلس النواب التركي، الرئيس القرغيزي. وتبودلت الكلمات، حيث خاطب جيندوروق ضيفه آقاييف بالقول: «إن عملكم صعب. لقد تحررنا نحن بفضل إصلاحات أتاتورك. إن نموذج الدولة العلمانية، لكم ولقرغيزستان سيعطي نتائج استثنائية. إن الخطر الأكبر عليكم هو تكوين دولة دينية»[٢٥].

في المقابل، صدرت في آسيا الوسطى بعض الإشارات التي تخفف من المخاوف الأميركية ولمصلحة «النموذج التركي». ففي أثناء زيارته إلى تركيا في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ خاطب إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان نظيره التركي بالقول: «يجب أن تعرف هذا كل الدنيا: لقد اخترنا طريقنا. إن أوزبكستان اختارت تركيا نموذجاً لها»[٢٦].

إن ربط المضي قدماً في التعاون الوثيق مع آسيا الوسطى بشروط التماثل بالنموذج التركي، ولا سيما علمنة الدولة، يكوّن عامل إعاقة إضافياً لهذا التعاون. ذلك أن الجمهوريات المسلمة في الاتحاد السوفياتي السابق، هي الآن في بداية مرحلة جديدة من إعادة تكوُّنها القومي واستعادة شخصيتها الثقافية والدينية والاجتماعية التي استلبت منها على يد السلاف ـ الشيوعيين. وإن استعادة الهوية الأصلية للمجتمع هي في أولوية المهمات التي تنتظر مجتمعات تلك الدول.

لقد عاشت المجتمعات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق، مناخات إلحادية لا بد أنها تركت بعض الآثار في الوعي الاجتماعي لأبنائها. هذا المناخ الإلحادي واكبته عملية قاسية من الاضطهاد

والقهر لكل ما يتعلق بالميول والمشاعر الدينية، كإغلاق المساجد، ومنع حرية الإرث والدين، ومنع طباعة الكتب الدينية ونشرها، وتحريف الأحداث التاريخية، وطمس التراث الإبداعي، وتخريب الأبجديات عن طريق استبدالها بالأبجدية الكيريلية ومنع التواصل مع الشعوب الإسلامية خارج الاتحاد السوفياتي... الخ.

إن مواجهة المجتمع بهذا الإسلوب يؤدي غالباً، وفق منطق علم النفس الاجتماعي، إلى عكس النتائج المرجوة، ويدفع بالمجتمع إلى زيادة التمسك بعاداته وتقاليده وإلى مزيد من المحافظة على مبادىء وأسس تكونه الفكري والديني. وقد ساهم النظام الشيوعي، من حيث لا يدري، في المحافظة على المنطلقات الفكرية والدينية لمجتمعات آسيا الوسطى، إذ إن هذا النظام، مارس تمييزاً مقصوداً ضد المجتمعات الإسلامية وحوّلها إلى «بقرة حلوب» يستثمر خيراتها ومنافعها دون أن يقدم لها حتى النزر اليسير من «المكاسب الحضارية». ويلاحظ جميع الباحثين والمحققين الصحافيين أن مجتمعات آسيا الوسطى، باستثناء أذربيجان، ما زالت تحافظ على سماتها البدائية والإقطاعية وشبه الرعوية، ولا سيما في تركمانستان.

إن مجتمعات كهذه ستجد من العسير ـ إن لم يكن من المستحيل ـ قبول نموذج «علماني» آخر واعتماده، وإن ضمن معطيات مختلفة، ولو كان من «أخ أكبر».

وترى هذه المجتمعات أنها بحاجة إلى توازن واستقرار في شخصيتها، عبر التخلص، أولاً، من رواسب القهر السلافي ـ الشيوعي، وثانياً عبر استعادة هويتها الأصلية، لتستطيع، بعد ذلك، وليس قبله، اعتماد الخيارات التي توافقها بعيداً من أي لبس أو ضغط.

وإذ نشير إلى أن العلمانية في تركيا نفسها، لم تتحول بعد سبعين عاماً من تطبيقها إلى «حالة جماهيرية» متغلغلة في «الوعي اليومي» للناس، بل تقتصر على شرائح اجتماعية محددة، ونخب سياسية وفكرية معينة، فإننا نعتقد أن الإصرار على اعتماد «النموذج التركي» العلماني شرطاً أو مدخلاً للتقارب التركي مع آسيا الوسطى والقفقاس، سيفضي إلى أحد أمرين: إما وقف أو إعاقة هذا التقارب في حال رفض الأخذ بهذا النموذج، وإما تعريض إعادة تكوين وبناء شخصية مجتمعات آسيا الوسطى والقفقاس المسلمة، في ظل الشروط الاجتماعية والاقتصادية والفكرية الراهنة، للتشويه والمسخ.

هـ ـ العامل الإسرائيلي

لا تكتفي إسرائيل بمحاولاتها الدائمة لتحقيق تفوق استراتيجي بينها من جهة وبين العالم العربي من جهة أخرى، بل يبدو أنها تحاول أن تسحب هذا التفوق على الدول الإسلامية كافة، بحيث تكون هي في كفة والعالمان العربي والإسلامي معاً في الكفة الأخرى.

ويؤكد هذا الرأي موقف إسرائيل من التطورات الأخيرة في آسيا الوسطى والقفقاس وخطوات التقارب وتبادل الزيارات ومؤشرات التعاون بين تركيا والجمهوريات المسلمة في المنطقة، ولا سيما

أذربيجان. وخشية إسرائيل الأولى هي أن يكون الإسلام هو قاعدة ذاك التقارب والتعاون. وترى إسرائيل أن ذلك يخلّ بميزان القوى الحالي لغير مصلحة الوجود غير الإسلامي (وهي أحد عناصره)، موجهة تحذيراً علنياً لكل من تركيا وأذربيجان، إذ ورد في بيان لرئيس الأركان الإسرائيلي في أواخر عام ١٩٩١ ما يلي[٢٧]:

«إن تطوير تركيا، وبصورة خارجة عن السيطرة، للعلاقات مع الجمهوريات التي أعلنت استقلالها، سوف يخلّ بتوازن القوى الموجود في البلقان والقفقاس وآسيا الأمامية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والعالم الإسلامي. إنه من الضروري أن توضع أنقرة أولاً، ثم باكو فسائر عواصم البلاد التركية الأخرى تحت رقابة وثيقة. إن التطورات يمكن أن تكون خطراً على الوجود غير الإسلامي في هذه المناطق».

هذا التصريح الإسرائيلي الخطير يعكس رغبة أكيدة في العالم الغربي وإسرائيل في الحؤول دون تأسيس أي كتلة سياسية على أساس إسلامي أو تركي في المناطق المذكورة. ولا بد من أن خطط إعاقة ظهور مثل هذه الكتلة قد وضعت وبدأت ملامحها في الظهور عبر النزاع الأذربيجاني ـ الأرمني الذي يحمل خطر تدخل قوى من خارج النطاق الإقليمي للمنطقة، وبالتالي زعزعة وتهديد أي خطط للتعاون الإسلامي أو التركي، وتوسيع نطاق هذا التدخل وصولاً إلى تهديد الدول الحالية في وحدة ترابها الوطني وفي مقدمتها، تركيا وإيران، وذلك على النحو الذي حصل مع العراق.

إن الأصابع الإسرائيلية في إعاقة التقارب التركي ـ التركي أشار إليها أحد المعلّقين الأتراك، عندما قال إن المعارضين من الأتراك لتوثيق الروابط مع «أتراك الخارج» يلتقون مع النظرة الإسرائيلية، المستعدة للتعاون مع تركيا في توثيق روابطها مع آسيا الوسطى، فقط، في إطار مكافحة الأصولية الإسلامية وإيران.

٣ ـ شرق ... أم غرب؟

كما رأينا، فإن آفاقاً جديدة تماماً قد فتحت أمام تركيا لاستعادة دور قلّصه انتهاء الحرب الباردة، وإن عوامل عديدة يمكن أن تكوّن أساساً، لتوثيق الروابط والتعاون بين تركيا وآسيا الوسطى والقفقاس، كما أنه، في المقابل، توجد عوامل قد تعيق أو تخفف الاندفاع نحو هذا التقارب.

والسؤال الذي يواجه المراقبين هو: هل هناك خيار «شرقي» جديد لتركيا أم أن الخيار الأوروبي (الغربي) ما زال قائماً؟ وإذا كان من رغبة تركية في التعاون والتقارب مع محيطها، ولا سيما في آسيا الوسطى والبلقان، فما هي حدود هذا التقارب: ولأي وظيفة سيستثمر؟

إن تركيا، منذ انحيازها للخيار الغربي، لا تنفك تبذل وسعها لتكون جزءاً عضوياً من المدنية الغربية، منذ أكثر من ٣٣ عاماً.

ففي عام ١٩٥٢، أسست كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ «إتحاد الفحم والفولاذ الأوروبي». وفي عام ١٩٥٧ أسست هذه الدول «المجموعة الاقتصادية الأوروبية»، وفي الفترة

نفسها تأسس «إتحاد الطاقة الذرية الأوروبية». في تلك الآونة بالذات، تقدمت تركيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي عرفت كذلك بالسوق المشتركة، بطلب العضوية.

وفي عام ١٩٦٨ توحّدت المنظمات الثلاث السابقة واتخذت اسم «الجماعة الأوروبية». وكانت تركيا واليونان قد قُبِلتا في عام ١٩٦٠، عضوين مرشحين لدخول الجماعة، إلاّ أن هذه الجماعة غيرت بنيتها. وتقدمت تركيا مجدداً بطلب العضوية التامة عام ١٩٨٧. أما اليونان فكانت قد قُبلت عضواً كاملاً عام ١٩٨١.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أعادت قمة ماستريخت (في هولندا) النظر مجدداً في بنية الجماعة الأوروبية على مختلف الصعد التشريعية والاقتصادية والدفاعية، بحيث اقتربت من صيغة الدولة الفيدرالية، وقد تتخذ الجماعة إسماً جديداً هو «الاتحاد الأوروبي» أو «الفيدرالية الأوروبية». واللافت للنظر في التغيرات الجديدة التي أدخلت على بنية الجماعة هو رغبتها في تأسيس منظومة دفاعية خاصة بدول أوروبا الغربية، منفصلة عن حلف الناتو وتستبعد منها، إلى جانب تركيا، سائر الدول «الأطلسية»، الواقعة خارج أوروبا الغربية. وإذا كان حلف الناتو، وتركيا عضو فيه، ما زال مستمراً، فإن التمايز الأوروبي، دفاعياً، عن الولايات المتحدة، يحمل تأثيرات كبيرة في موقع تركيا، على الصعيد الأوروبي. ذلك أن وظيفة الناتو وروحيته التي سادت في خلال الحرب الباردة مع المعسكر الشيوعي، قد تغيرت اليوم، وما تأسيس اتحاد غرب أوروبا إلاّ مؤشر على هذا التغيير، الذي قد يفضي إلى معسكر أوروبي (وأميركي) في مواجهة سائر الدول «القريبة» من أوروبا، وجميعها إما إسلامية أو من العالم الثالث ومن ضمن هذه الدول تركيا.

إن تركيا، اللاهثة وراء أوروبا، تجد نفسها اليوم، في موقع فرضته الجماعة الأوروبية عليها وهو أن تكون في الجبهة الأخرى المواجهة لأوروبا. وهذا الإجراء يضع تركيا وجهاً لوجه مع أوروبا.

ومع ذلك، فإن إصراراً تركياً على المضي في الخيار الغربي ـ الأوروبي يظهر من خلال تفكير النخبة السياسية المسيطرة.

لا أحد في تركيا ينكر أهمية الآفاق الجديدة التي فتحت في المحيط الجغرافي لتركيا، والفوائد الاقتصادية المنتظرة وتأثير كل ذلك في طبيعة الدور التركي في المنطقة. ففي جلسة للبرلمان التركي بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، انعقدت لمناقشة السياسة الخارجية التركية، تحدث حكمت تشيتين، وزير الخارجية، عن الموقع الجديد لتركيا فقال: «إن التغييرات السريعة في النظام الدولي تجعل تركيا، من زاوية جغرافية، بؤرة التوازنات الأكثر دقة وحساسية من ضفاف الأطلسي إلى حدود الصين [...] وهذا يرتب على بلدنا مسؤوليات أكبر ما لا يقاس مقابلة بالماضي»(٢٨).

إلاّ أن «عصافير الشرق» التي في اليد لا تغني ولن تكون بديلاً من «عصفور أوروبا» الذي ما زال على الشجرة. ذلك أن النخبة السياسية التركية تؤكد يومياً أن خيارها أوروبي. يقول حكمت تشيتين «إن تركيا تفضل كخيار، التكامل مع الغرب. وأن هدف السياسة الخارجية لتركيا أن تكون دولة حديثة علمانية وديموقراطية... إن ما يربطنا بأوروبا ليس نظام دفاع عسكري قوياً، أو تركيا قوية، أو موقعنا الجغرافي، بل هو

نظام المثل والقيم. ولأننا نتقاسم المثل والقيم نفسها [مع أوروبا] فإننا جزء من هذا العالم [الغربي] حتى لو لم نكن عضواً في الجماعة الأوروبية»[٢٩].

وعلى هذا، فإن أي تقارب تركي مع المحيط، ولا سيما مع آسيا الوسطى والقفقاس، لن يكون خياراً استراتيجياً، بل «ورقة» إضافية من أوراق الضغط التي تواجه تركيا بها الجماعة الأوروبية. إن هدف أي توجه تركي محتمل نحو الشرق هو تطوير العلاقات بالغرب. ويرى إيرول مانيصالي أن مضاعفة التأثير الإقليمي التركي سيكون مساعداً على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا و... أوروبا. ويقول: إن الجماعة الأوروبية التي لا تريد أن تأخذ تركيا إلى داخلها سياسياً، ستبقى، في ظل الظروف الجديدة، وعلى الرغم من إبعاد تركيا، مضطرة إلى التعامل معها. فيما يعتقد النائب قامران اينان أنه إذا استغلت تركيا جيداً الإمكانات الجديدة المتاحة (يقصد آسيا الوسطى والقفقاس) فإنها ستدخل إلى الجماعة الأوروبية بشروطها هي لا بشروط الجماعة[٣٠]. وبناء على ذلك، فإن التوجه الشرقي ليس بديلاً من التوجه الغربي. حتى إن مشروع إقامة منطقة التعاون الاقتصادي بين الدول المطلة على البحر الأسود والقريبة منه، الذي تشارك فيه دول أوروبية مثل روسيا وبلغاريا ورومانيا ومولدافيا (ويوغسلافيا مدعوة إلى المشاركة فيه)، حتى هذا المشروع، يحسبه المسؤولون الأتراك مجرد مشروع «مكمل» للخيار التركي الأساسي في الانضمام إلى الجماعة الأوروبية[٣١]. وقد أعاد وزير الخارجية التركي تأكيد هذه النظرة لدى اجتماع مندوبي الدول المشاركة في «مشروع البحر الأسود» في اسطنبول يوم الثالث من شباط/ فبراير ١٩٩٢.

أما المدى الذي يمكن أن تذهب إليه تركيا في تعاونها مع «الآفاق الجديدة»، فتتحكم به جملة عوامل، منها ألا يصل إلى حد يعد «انتهاكاً» وخرقاً لمبدأ عدم التدخل في التطورات الخارجية الذي اختطه أتاتورك والذي يحسبه البعض أنه ما زال يؤكد أكثر من أي وقت مضى أنه الأسلم لتركيا. ذلك أن أي إخلال أو تغيير في التوازنات التي نشأت الجمهورية التركية في ظلها يحمل خطراً مباشراً على تركيا ككيان قائم بحد ذاته. إن العامل الأهم في تردد المسؤولين الأتراك وحذرهم في الاندفاع والانفتاح واسعاً على المحيط في البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقفقاس، هو الخوف من التورط في نزاعات غير مرغوب فيها قد تؤدي إلى تطورات تمسّ وحدة التراب الوطني التركي في الصميم. ومصدر الخوف يتأتى من جهتين: الأولى الحركة الكردية المسلحة التي تقاتل في جنوب شرق الأناضول منذ سنوات عدة وتعلن استقلال كردستان التركية هدفاً لها.

أما الجهة الثانية التي يتأتى منها خطر له صفة تاريخية ومزمنة فهي اليونان التي تُعدّ العقبة الكأداء أمام انضمام تركيا إلى الجماعة الأوروبية بحكم أن لها حق الاعتراض «الفيتو» إذا شاءت استخدامه، وهي لن تتردد أبداً في استخدامه لمنع دخول تركيا إلى صفوف الجماعة. ولكن ما يثير الدهشة أنه ما زالت لليونان «أطماع تاريخية» في الأراضي التركية. ففي صيف العام ١٩٩١، عمّمت وزارة التربية اليونانية على المدارس مذكرة تدعو إلى جعل الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر في كل عام «يوم الأراضي المحتلة والأسيرة في آسيا الصغرى»، وذلك «حتى لا ينسى أبناؤنا أرض الأجداد». أما «الأراضي اليونانية المحتلة» فليست سوى أهم المراكز

الشعوب التركية في العالم

الشعب	العدد	الواقع السياسي	المنطقة
أتراك تركيا	٦٠ مليوناً	جمهورية مستقلة	الجمهورية التركية
أوزبيك	١٧ مليوناً	أوزبكستان	آسيا الوسطى
قازاق	٧ ملايين	قازاقستان	آسيا الوسطى
أذريون	٧ ملايين	أذربيجان	القفقاس
قرغيز	٤ ملايين	قرغيزستان	آسيا الوسطى
تركمان	٤ ملايين	تركمانستان	آسيا الوسطى
تتار قازان	٧ ملايين	جمهورية تتارستان	آسيا الشمالية
تتار القرم	٥٠٠ ألف	محموعة عرقية	أوكرانيا
بشكير	مليون	جمهورية	آسيا الشمالية
جاووش	مليون ونصف	جمهورية	آسيا الشمالية
ياقوت	٥٠٠ ألف	جمهورية	سيبيريا الشرقية
مسخيت	٣٠٠ ألف	مجموعة عرقية	في الشتات
غارغوز	٢٠٠ ألف	مجموعة عرقية	مولدافيا
قُمُق	٣٠٠ ألف	مجموعة عرقية في داغستان	القفقاس
إويغور	٣٠٠ ألف	مجموعة عرقية	قازاقستان الشرقية
بالقار	١٠٠ ألف	جمهورية	القفقاس
قره جاي	١٠٠ ألف	مجموعة عرقية	القفقاس
قره قالباك	٥٠٠ ألف	جمهورية	أوزبكستان
نوغاي	٨٥ ألفاً	مجموعة عرقية	القفقاس
طُوالي	٣٠٠ ألف	جمهورية ذات حكم ذاتي	الألتاي
هاقاص	١٠٠ ألف	مجموعة عرقية	الألتاي
شُوْر	٥٠ ألفاً	مجموعة عرقية	الألتاي
ألتايلي	٥٠ ألفاً	مجموعة عرقية	الألتاي
دالغان	١٥ ألفاً	مجموعة عرقية	سيبيريا الشمالية
قره ايم	٥ آلاف	محموعة عرقية	شبه جزيرة القرم
أتراك قبرص	١٧٥ ألفاً	جمهورية قبرص الشمالية التركية	شبه جزيرة قبرص
أتراك بلغاريا	مليون ـ مليون ونصف	مجموعة عرقية	بلغاريا
أتراك اليونان	١٥٠ ألفاً	مجموعة عرقية	تراقيا الغربية (اليونان)
أتراك آخرون			

الاقتصادية والحضارية التركية وهي ـ بحسب التعميم: مدينة اسطنبول وضواحيها وجميع الأجزاء الأوروبية من تركيا، ومدينة أزمير ومحيطها ومدينة طرابزون ومحيطها (على البحر الأسود) وجزيرتا غوكجيه وبوزجا شمال شرق بحر إيجه على مقربة من مضيق الدردنيل.

إن التخوف من «رياح التقسيم» ترد على ألسنة أعلى الهرم السياسي في تركيا. فرئيس الحكومة سليمان ديميريل، أعلن في مطلع العام ١٩٩٢، أنه غير مرتاح و«لأقصى حد» من الحالات التقسيمية التي تعصف بجهات العالم الأربع، وينتظر ديميريل، أن تتوقف الاتجاهات التقسيمية هذه في البلقان والاتحاد السوفياتي السابق حتى صيف ١٩٩٢ (وهذا لم يتحقق). و«عندها فقط بإمكاننا أن نرتاح»[٣٢].

إسماعيل جيم، النائب اليساري يتهم أوروبا بتسهيل مشاريع التقسيم في يوغسلافيا، وفي الاتحاد السوفياتي السابق، محذراً من أن الدور في الغد سيكون من نصيب تشيكوسلوفاكيا و... تركيا، وذلك تحت شعار حق الانفصال للشعوب بحجة التمايز العرقي. ولذلك يرى جيم أن تركيا هي من «موضوعات» النظام الأوروبي الجديد الذي يهدف إلى إضعاف جميع الدول المحيطة بأوروبا الغربية وتحويل مراكز القوة المجاورة إلى ما يتوافق مع إرادتها وسياستها ومصالحها[٣٣].

والإسلاميون بدورهم، عبر صحيفة «تركيا»، يتهمون الغرب بإمداد «الإنفصاليين الأكراد» بأحدث الأسلحة[٣٤]. كما تتهم صحيفة «زمان» الغرب بالسعي لدق إسفين بين الأكراد والأتراك عبر التأكيد أن الأكراد ليسوا طورانيين، بل من أصول هندو ـ أوروبية، ولذا يجب أن ينالوا استقلالهم[٣٥]. أما موقف حزب الرفاه من «مؤامرات» الغرب وعدائه لتركيا وسعيه لتقسيمها، فمعروف وقديم.

إن بين تركيا والانضمام إلى الجماعة الأوروبية شوطاً طويلاً، بل «أطول من المتوقع» يجب أن تقطعه «الدولة المسلمة الوحيدة التي تطبق العلمانية». وإذ حدّد ديميريل ثلاثة أهداف ضرورية قبل الانضمام إلى الجماعة، هي الديموقراطية الكاملة وضمان حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، فإن ما يجري الآن من تطورات في «محيط تركيا» يضع هذا البلد على عتبة تحولات بالغة التأثير في حاضره ومستقبله. وبين تحوّل تركيا إلى مركز ثقل و«قوة جذب» اقتصادية وسياسية مهمة في المنطقة، أو وقوعها فريسة مخططات القوى العظمى الصاعدة، مسافة هي من الدقة بحيث يتطلب خروج تركيا منها سالمة الحكمة والدينامية والمرونة، لكن مع قراءة واقعية كاملة لحقائق التاريخ والجغرافيا.

وبين استمرار «العين» التركية في التطلع إلى ما هو أبعد من البلقان، وبين «الآفاق الجديدة» المتاحة، ثمة شيء واحد قد يدفن هذا التأرجح، وهو أن تخلق عملية التقارب المنشودة بين تركيا ومحيطها الشرقي ديناميتها الخاصة التي تفضي إلى مزيد ومزيد من التعاون والتقارب وصولاً إلى تبدل تلقائي، وجذري، في طبيعة الخيارات المطروحة لمصلحة خيار «العودة إلى الشرق». وتحقيق ذلك ليس مستحيلاً، إذا ما ارتفعت الضغوطات الغربية.

الشعوب التركية في العالم

الشعب	العدد	الواقع السياسي	المنطقة
أتراك تركيا	٦٠ مليوناً	جمهورية مستقلة	الجمهورية التركية
أوزبيك	١٧ مليوناً	أوزبكستان	آسيا الوسطى
قازاق	٧ ملايين	قاراقستان	آسيا الوسطى
أذريون	٧ ملايين	أذربيجان	القفقاس
قرغيز	٤ ملايين	قرغيزستان	آسيا الوسطى
تركمان	٤ ملايين	تركمانستان	آسيا الوسطى
تتار قازان	٧ ملايين	جمهورية تتارستان	آسيا الشمالية
تتار القرم	٥٠٠ ألف	مجموعة عرقية	أوكرانيا
بشكير	مليون	جمهورية	آسيا الشمالية
جاووش	مليون ونصف	جمهورية	آسيا الشمالية
ياقوت	٥٠٠ ألف	جمهورية	سيبيريا الشرقية
مسخيت	٣٠٠ ألف	مجموعة عرقية	في الشتات
غارغوز	٢٠٠ ألف	مجموعة عرقية	مولدافيا
قُمُق	٣٠٠ ألف	مجموعة عرقية في داغستان	القفقاس
إويغور	٣٠٠ ألف	مجموعة عرقية	قازاقستان الشرقية
بالقار	١٠٠ ألف	جمهورية	القفقاس
قره جاي	١٠٠ ألف	مجموعة عرقية	القفقاس
قره قالباك	٥٠٠ ألف	جمهورية	أوزبكستان
نوغاي	٨٥ ألفاً	مجموعة عرقية	القفقاس
طُوالي	٣٠٠ ألف	جمهورية ذات حكم ذاتي	الألتاي
هاقاص	١٠٠ ألف	مجموعة عرقية	الألتاي
شُوْر	٥٠ ألفاً	مجموعة عرقية	الألتاي
ألتايلي	٥٠ ألفاً	مجموعة عرقية	الألتاي
دالعان	١٥ ألفاً	مجموعة عرقية	سيبيريا الشمالية
قره ايم	٥ آلاف	مجموعة عرقية	شبه جزيرة القرم
أتراك قبرص	١٧٥ ألفاً	جمهورية قبرص الشمالية التركية	شبه جزيرة قبرص
أتراك بلغاريا	مليون ـ مليون ونصف	مجموعة عرقية	بلغاريا
أتراك اليونان	١٥٠ ألفاً	مجموعة عرقية	تراقيا الغربية (اليونان)
أتراك آخرون			

الهوامش

(١) أصل الكلمة قازاق. وفي اللغة التركية تكتب بالقاف، لذا نفضل كتابتها على النحو التركي لا كما هو شائع في العربية بحرف الخاء (كازاخستان).
(٢) صحيفة «الشرق الأوسط» التي تصدر باللغة العربية في لندن، ١٩٩٣/١/٢٢.
(٣) صحيفة «تركيا»، ١٩٩١/١٠/٢٩.
(٤) صحيفة «جمهوريت» ١٩٩١/٧/٩.
(٥) صحيفة «غولغه آدم»، ٢٢ - ١٩٩١/١٢/٣٠.
(٦) أنظر صحيفة «ترجمان» ١٩٩١/١٢/٢٦.
(٧) صحيفة «زمان»، ١٩٩٢/١/٧.
(٨) صحيفة «الشرق الأوسط»، ١٩٩٢/١/٢٣.
(٩) صحيفة «ميلليت»، ١٩٩١/١٢/١٢.
(١٠) صحيفة «زمان»، ١٩٩٢/١/٧.
(١١) صحيفة «ترجمان»، ١٩٩١/١٢/٢٦.
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) صحيفة «تركيا»، ١٩٩١/١٢/١٠.
(١٤) صحيفة «تركيا»، ١٩٩١/١٢/١٣.
(١٥) صحيفة «تركيا»، ١٩٩١/١٢/٢٦.
(١٦) صحيفة «غولغه آدم» ٢٢ - ١٩٩١/١٢/٣٠.
(١٧) صحيفة «جمهوريت»، ١٩٩٢/١/١٧.
(١٨) صحيفة «الشرق الأوسط»، ١٩٩٢/١/٢٣.
(١٩) صحيفة «كونيش»، ١٩٩٢/١/٩.
(٢٠) صحيفة «ميلليت»، ١٩٩٢/١/٧.
(٢١) مجلة «المجلة» التي تصدر بالعربية في لندن، العدد ٦٢٥، ١٩٩٢/١/٢٩.
(٢٢) صحيفة «كونيش»، ١٩٩٢/١/٩.
(٢٣) صحيفة «السفير»، ١٩٩٢/٢/٨.
(٢٤) صحيفة «زمان»، ١٩٩٢/١٢/٢٦.
(٢٥) المصدر السابق.
(٢٦) المصدر السابق.
(٢٧) نقلاً عن صحيفة «تركيا»، ١٩٩١/١٢/٢٦.
(٢٨) صحيفة «جمهوريت»، ١٩٩١/١٢/٢٦.
(٢٩) صحيفة «ترجمان»، ١٩٩١/١٢/٢٢.
(٣٠) صحيفة «حريت»، ١٩٩١/١٢/٢٦.
(٣١) صحيفة «جمهوريت»، ١٩٩١/٧/٩.
(٣٢) صحيفة «ميلليت» ١٩٩٢/١/٧.
(٣٣) صحيفة «صباح»، ١٩٩١/١٢/٢٢.
(٣٤) صحيفة «تركيا»، ١٩٩١/١٢/٢٦.
(٣٥) صحيفة «زمان»، ١٩٩٢/١/٧.

٢ - الطورانية الجديدة: جامعة دول أم «اتحاد سوفياتي» تركي؟

من أبرز إفرازات انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه اشتداد النعرات القومية المحلية ومطالبتها، مهما كان عدد أفرادها صغيراً، بالاستقلال والانعزال داخل حدودها الخاصة، وانتشرت هذه الظاهرة في البلقان والقفقاس وفي بلدان متقدمة جداً حضارياً مثل كندا وبلجيكا، ولا ننسى كذلك إسبانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

بموازاة هذه الظاهرة، عاد للتداول من جديد العديد من الأفكار «الجامعة» التي تتخطى الحدود وتهدف لإقامة مجتمعات مشتركة كبيرة. من تلك الدعوات، دعوة ألكسندر سولجنستين إلى «الاتحاد السلافي» بين الدول الناطقة باللغات السلافية، والدعوات التي ظهرت في بعض الأوساط داخل تركيا وفي الجمهوريات الإسلامية المتحدرة من أصل تركي، لتأسيس رابطة بين أتراك العالم تذكّر بالرابطة الطورانية، التي لم تتحقق في أي يوم. وعندما كان مسؤولون في جمهورية تركيا يواجهون أسئلة عن صحة الأمر كانوا ينفون ذلك بشدة.

في الواقع أن الحدة في النفي منشأها أن الفكرة الطورانية عندما ظهرت، قبل حوالى القرن من الزمن، كانت مثار نقاش وتعليقات مختلفة على الصعيدين «التركولوجي» والسياسي. واتخذها خصوم الأتراك مطية لبث الذعر في أوساط العالم «المتحضر»، واتهامهم بالعنصرية القائمة على العِرق.

من المعروف أن الحركات القومية تكثفت في أوروبا وروسيا منذ مطلع القرن التاسع عشر. وبرز آنذاك تيارا «الجامعة السلافية» و«الجامعة الجرمانية»، وأسفر التيار الأول عن ردود فعل لدى الشعوب غير السلافية التي تقطن في المناطق التي يشكل السلاف غالبيتها أو بمحاذاتها. ومن الأفكار التي عرفت طريقها للظهور فكرة «طوران». والطريف ان هذه الفكرة انبثقت في أوساط علماء من المجر (هنغاريا) متأثرين من كونهم أحفاد قبائل «الهون» القدامى، إذ عدّوا ذلك مصدر فخر لهم وعملوا على تعميم الفكرة في كل الأراضي التي يقطنها أتراك ومغول وفين ـ أوغور ومجريون.

إن طوران، بالمعنى الجغرافي، كانت في وقت من الأوقات إسماً لسهل في شمال شرقي إيران ترك أثراً مهماً في الكتابات الأدبية والأساطير. وملحمة «شاهنامة» للفردوسي أحد الأمثلة على ذلك. أما بالنسبة إلى المعنى السياسي فإن الشاعر والمفكر القومي التركي البارز ضياء غوك ألب يذكر أن «طوران هي الوطن الحقيقي لجميع الأتراك، في الماضي وربما في المستقبل».

قوبلت الفكرة الطورانية التي جاء بها علماء المجر الأتراك، باهتمام لدى الشعوب التركية التي كانت موزعة عملياً بين الأمبراطوريتين العثمانية والروسية. وكان من الطبيعي أن تستأثر تلك الواقعة في «الأسر» الروسي بالاهتمام الأكبر. إذ إن الفكرة الطورانية دفعت خطوات إلى الأمام الجانب السياسي من «الوجود التركي» في روسيا. ففي شبه جزيرة القرم، رفع المفكر التركي إسماعيل بك غاسبيرالي الذي بدأ بإصدار صحيفة «ترجمان» في القرم عام ١٨٨٣، شعار «الوحدة في اللغة وفي الفكر وفي العمل». أما علي بك حسين زاده فكان الشاعر الذي وضع بقصيدته «طوران» التي كتبها في تسعينات القرن التاسع عشر، الأساس الأول للطورانية السياسية عندما خاطب المجريين قائلاً:

«أنتم، يا قوم المجر، لنا إخوان
وموطن أجدادنا المشترك طوران»

لذا اعتبر المفكّران يوسف أقجورا وضياء غوك ألب، الشاعر علي بك حسين زاده، الطوراني الأول.

شكلت النظرية الطورانية الأساس الذي قامت عليه القومية التركية لدى العديد من المثقفين العثمانيين ولا سيما «الأتراك الشبان» بعد استيلائهم على السلطة عام ١٩٠٩. وفتح تطور الطورانية على هذا النحو الطريق أمام بيت الشعر التاريخي للشاعر ضياء غوك ألب الذي يقول فيه:

وطن الأتراك ليس تركيا ولا تركستان الوطن هو البلد العظيم والأبدي: طوران

غير أن الفكر الطوراني لم يستطع أن يصبح أبداً الايديولوجيا الرسمية للسلطنة العثمانية. فالطورانية، برأي المفكرين العثمانيين آنذاك، كانت تعني توحيد الشعوب التركية تحت راية الخلافة العثمانية التي تظلّل أيضاً شعوباً إسلامية أخرى غير تركية. ولما كانت السلطنة العثمانية، بنظر المفكرين الأتراك داخل روسيا، الوحيدة «القادرة» على تحريرهم من الاستعباد الروسي، فقد مالوا إلى التفسير العثماني للطورانية.

الطورانيون الأصليون

سعى الطورانيون الأصليون لتطوير نظريتهم والتأكيد على أن الخيط الجامع والقادر على توحيد الأقوام والشعوب التركية هو العرق. ولعبت الطورانية لذلك دوراً مهماً في التواصل بين تلك الشعوب ومفكريها، حتى إن ضياء غوك ألب قال: «لو لم تكن الطورانية لما كان للوجود التركي أن ينتشر بهذا القدر من السرعة».

وجّه اندلاع الحرب العالمية الأولى ضربة لأنصار الفكرة الطورانية، ذاك أن السند الوحيد وباب الأمل الذي مثلته السلطنة العثمانية انهار بهزيمتها أثناء تلك الحرب، وبفقدانها أجزاء واسعة من أراضيها، الأمر الذي انعكس سلباً على قوة الأتراك في العالم. إلاّ أن عوامل أخرى كذلك كانت تلعب دوراً في انتكاس الدعوات للجامعة الطورانية وعدم وجود إمكان لتحقيقها. من ذلك تشتت الشعوب التركية وتوزعها على مساحة جغرافية واسعة غير مترابطة في أماكن عديدة مما يحول دون نجاح أي جهد تنسيقي. ثم إن التطور القومي المستقل لكل من الشعوب التركية الأخرى، أوجد تفاوتاً اجتماعياً وفكرياً في ما بينها مما أفسح المجال أمام أفكار أخرى. ولم تعد الطورانية هي الفكرة والصيغة الوحيدة للتقارب بين هذه الشعوب.

من هنا نشأ ما يمكن تسميته بـ«الطورانية الجديدة» لا سيما في منطقة القفقاس (أذربيجان خصوصاً). وتتصف هذه الحركة الجديدة بالتعاون بين الشعوب التركية على أساس المساواة وليس عبر اندماجها بعضها بالبعض الآخر. ففي العام ١٩١٨، ورداً على دعوة جمعية «الاتحاد والترقي» القفقاسية التي تأسست في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه لالتحاق مسلمي القفقاس بتركيا والعيش تحت راية الخلافة العثمانية. وبعد وصول جيش عثماني بقيادة نوري باشا إلى كنجه العاصمة الموقتة لأذربيجان في أيار/ مايو ١٩١٨، خاطب أحد المفكرين الأذربيجانيين ن. يوسف بكلي أنصار الانضمام لتركيا قائلاً: «إن جيشاً تركياً يمكن أن يأتي إلى أذربيجان ويجب أن يأتي. إلاّ أن نقطة تثير مخاوفنا. ليتوقف الأتراك عن إدارتنا من اسطنبول. إن الأتراك العثمانيين هم الأخ الأكبر للأتراك الأذريين وإخوتنا العظماء، لكن باكو لا يمكن أن تحكم من اسطنبول».

إن ظهور بوادر النزوع إلى «قوميات محلية» (لدى الشعوب التركية)، التي بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، تعمقت وتجذرت بعد تأسيس «الاتحاد السوفياتي» إذ اتبعت القيادة الشيوعية، الستالينية خصوصاً، سياسة التقسيم والعزل والنفي تجاه الأقليات. فمن أجل قطع صلات أذربيجان مع تركيا، عبر أتراك البورجالي والأهيسكا في جورجيا، نفي جميع الأهسيك وقسم من البورجاليين إلى قازاقستان وأوزبكستان. بل أعد عام ١٩٤٤ مخطط لنفي معظم سكان أذربيجان إلى قازاقستان. وسعت موسكو جاهدة إلى تخفيض العلاقات الثقافية بين الجمهوريات التركية في الاتحاد السوفياتي إلى أدنى مستوى لها، وتلاعبت بالشعور القومي لديهم من خلال منعهم من استخدام أسماء تركية وتغيير الأبجديات التي كانت تكتب بها لغاتهم، واستبدالها بالأبجدية الكيريلية (السلافية). كما مورست جميع أشكال الضغط على المثقفين القوميين بتهمة «العمالة لتركيا» والدعوة للرابطة التركية.

شكل ذلك عاملاً آخر نحو ابتعاد الطورانية عن منطلقاتها الأساسية. ففي برنامج حزب «المساواة» الأذربيجاني لعام ١٩٣٦ دعوة لتكون أذربيجان «دولة» تسعى للتقارب مع الأتراك الآخرين. وبدأ بعض القادة القوميين ولا سيما محمد أمين رسول زاده، بالترويج لـ«طوران الجديدة» عبر تأسيس الأتراك لدولتهم الخاصة، والتعاون الوثيق بين هذه الدول. ويظهر هذا التفكير أن الطورانية قد دخلت مرحلة جديدة.

لقد نمت، خلال سبعين عاماً من الحكم السوفياتي، النزعة المحلية للقومية التركية، واكتسب الأدب المحلي ثقلاً متزايداً. وعندما انهار الاتحاد السوفياتي تكشفت بوضوح هذه التمايزات بين الشعوب التركية. وتحققت نبوءة ضياء غوك ألب عندما قال: «عندما يظهر التتار والأوزبك والقيرغيز ثقافات متمايزة فسيتحولون إلى أمم مختلفة ولن يحتفظوا في الذاكرة سوى باسمهم».

استقلال الدول الإسلامية ـ التركية عن الاتحاد السوفياتي، وعودة التواصل الحر بينها وبين تركيا كان سبباً لإثارة المسألة الطورانية من جديد. لكن الصيغة الجديدة التي تتخذها في كتابات المفكرين الأتراك، إن في داخل تركيا أو في «العالم التركي»، تذهب إلى تهدئة المخاوف المتجددة من إقامة اتحاد تركي على أساس عنصري. وتعطي مثالات على «الاتحاد التركي المحتمل» كلاً من «منظمة المؤتمر الإسلامي» و«جامعة الدول العربية» و«الجماعة الأوروبية» والولايات المتحدة الأميركية. وإذا كانت هذه الصيغ للعمل المشترك موجودة، فمن الحريّ ألاّ تشكل «جامعة دول تركية» أي خطر على جيرانها.

إن التخوف من «طوران جديدة» عبّر عنه المفكران الأرمنيان زوري بالايان وف. غريغوريان في العام ١٩٨٩ عندما اعتبرا أن ضم إقليم قره باغ إلى أرمينيا يحول دون تأسيس طوران. بل إن الإعلام الأرمني أطلق على جسر سيديريك (المقام على نهر أراس)، الذي يربط تركيا بنخجوان «جسر طوران». ومن المعروف أن نخجوان جمهورية ذات حكم ذاتي تابعة لأذربيجان لكنها غير متصلة بها جغرافياً، إذ تفصل بينهما أراضي أرمينيا.

لذا تشكل أذربيجان ونخجوان، في أي مشروع «اتحاد تركي» في المستقبل «واسطة العقد» بين «المشرق التركي» (في آسيا الوسطى والقفقاس) و«المغرب التركي» في تركيا وقبرص والبلقان. ويتهم الأذريون الأرمن

باختلاق مسألة قره باغ للحؤول دون التواصل التركي. ويدعون، لذلك، العالم التركي إلى اعتبار قضية الإقليم قضيته المصيرية الأولى، وليس مجرد نزاع أذري ـ أرمني.

إن دعوة الرئيس التركي طورغوت أوزال ليكون القرن المقبل قرن الأتراك، واقتراح وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين إلى مبادلة الأراضي بين أرمينيا وأذربيجان بحيث تتصل أرمينيا براً بقره باغ فيما تتصل نخجوان بممر بري آخر مع أذربيجان، من بين الظواهر الدالة على الرغبة في إحياء الطورانية وإن على أسس جديدة.

إلاّ أن ما حدث في مؤتمر القمة التركية الأولى الذي انعقد في ٣٠ ـ ٣١ من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ يعكس الخلافات والتمايزات العميقة بين الشعوب التركية. فقد اتهم بعض زعماء آسيا الوسطى أوزال بأنه يسعى لتحويل تركيا إلى روسيا أخرى، وبدلاً من مركز مهيمن اسمه موسكو فإن المركز المهيمن الجديد سيكون أنقرة. كما رفض بعض رؤساء الدول التركية التي شاركت في القمة إقامة أي نوع من الاتحاد على أساس العِرق والدين. وإذا كان إصغاء رؤساء الدول التركية (ما عدا رئيس أذربيجان) لخطاب أوزال الافتتاحي من خلال الترجمة الروسية المباشرة، دليلاً على سياسة «الترويس» الثقافية التي مارستها موسكو طوال سبعين عاماً ضد الشعوب الأخرى غير الروسية داخل الاتحاد السوفياتي، فهي أيضاً مؤشر على أن الطريق أمام «اتحاد تركي» سيكون طويلاً ومعقداً وشائكاً، وأن البحث عن صيغ أخرى للتعاون، على شاكلة «جامعة الدول العربية» هو الأكثر ترجيحاً، مع تعزيز العلاقات الثنائية.

ومما يرجح هذه الصيغة مواصلة تركيا جهودها للانضمام إلى الجماعة الأوروبية وتطلعها الدائم، رغم الخيبات، لتكون جزءاً من قيم الغرب ومثله. لقد صرّح مسعود يلماز مرة، عندما كان رئيساً للحكومة التركية، إن على تركيا أن تختار بين أن تكون جزءاً من أوروبا والعالم المتحضر أو أن تصبح خارج التاريخ.

وما لم يحدث تحول في هذه النظرة لدى النخبة التركية، فإن التطلع المستمر إلى أوروبا لن يسهم في دفع «الطورانية الجديدة» إلى الأمام، وستبحث كل دولة تركية على حدة عن خياراتها الخاصة، لا سيما أنها غير مستعدة لاستبدال مركز هيمنة بآخر، قد يتخذ بعداً عرقياً يثير هلع الجيران، وما أكثرهم، ويحول دون استتباب الأمن والسلم. وفي ذلك خطر على الجميع.

٣ - صراع الأبجديات والمبضع التركي

مسيرة البحث عن الهوية لدى الجمهوريات الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي وعددها ست، ما زالت مستمرة. وتتداخل في تحديد الهوية النهائية، عوامل عديدة اقتصادية وثقافية وسياسية، بحيث قد تكون الولادة الجديدة، كما في العهد السوفياتي السابق، قسرية وتدخل الجمهوريات المستقلة حديثاً في دوامة جديدة تعيدها إلى نقطة الصفر.

وتعتبر أبجدية الكتابة، أحد الحقول الأساسية التي تعكس طبيعة الخيار السياسي الذي ستحدده دول آسيا الوسطى في بحثها عن هويتها وحاضرها ومستقبلها. وهي (الأبجدية)، بالتالي أحد حقول التنافس على النفوذ في تلك المنطقة بين قوى أساسية مختلفة المنطلقات والطموحات، وعلى رأسها تركيا وإيران والسعودية.

وإذا كانت المعركة المفتوحة على مصراعيها لم تنته بعد إلى حسم الخيار النهائي حول أي الأبجديات ستعتمدها دول آسيا الوسطى مجتمعة أو منفردة، إلاّ أن ما يلفت النظر هو زخم حركة تركيا تجاه هذه الدول، وأذربيجان، تحت مظلة الرابطة القومية.

وقد استطاعت أنقرة أن تستقطب اجتماعات بين الدول التركية مجتمعة، إن على مستوى الرئاسات أو الوزارات أو الخبراء. ويعكس استكمال عشرة آلاف طالب من الدول التركية دراستهم في معاهد وجامعات تركيا مظهراً من مظاهر تعزيز النفوذ التركي في تلك الدول.

أحد المؤشرات ذات الدلالة، نجاح وكالة التعاون والتنمية التركية (TIKA) التابعة لوزارة الخارجية التركية في جمع ممثلي ست جمهوريات إسلامية تركية في أنقرة في الثامن من آذار/ مارس ١٩٩٣. وهدف الاجتماع كان التوصل إلى أبجدية واحدة مشتركة للجمهوريات التركية.

في نهاية الاجتماع الذي استمر يومين، توصل ممثلو: أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزيا، قازاقستان، أذربيجان وتركيا، إلى تصور مشترك حول أبجدية تركية جديدة مكونة من ٣٤ حرفاً.

الأبجدية الجديدة التي أطلق عليها «الأبجدية التركية المشتركة» هي الأبجدية اللاتينية المعتمدة حالياً في تركيا منذ العام ١٩٢٨ والمؤلفة من ٢٩ حرفاً، مضافاً إليها خمسة أحرف جديدة فيكون المجموع ٣٤ حرفاً.

أما الأحرف الجديدة فهي:

X يقابله في التركية حرف H.

Q ويشبه لفظ الـ K ويستخدم، مثلاً، في كتابة كلمة «باكو» BAQU

W ويقابله حرف V في التركية.

Ñ وهو حرف تخفيفي لـ N.

Ə ويقابل حرف E.

(د) يثير قلق الاخصائيين لناحية استخدامه في الكمبيوتر.

فور توقيع اتفاقية الأبجدية الجديدة، أُبلغ رئيس الجمهورية التركية (الراحل) طورغوت أوزال بما توصل إليه المجتمعون. وبلغ به الانفعال فرحاً بحيث اقترح فوراً الاحتفال بيوم العاشر من آذار/ مارس (يوم توقيع الاتفاقية) من كل سنة، «عيداً للغة». وقد أرسلت الخارجية التركية قرار الاتفاقية إلى وزارة التربية للتصديق عليه ومن ثم صدّق عليه رئيس الجمهورية.

* * *

تفاوتت ردة فعل علماء اللغة في تركيا إزاء الأبجدية الجديدة المقترحة. وإذا كان البعض قد تناولها من زاوية محض علمية فإن الميول السياسية قد حكمت مواقف الآخرين، فأيدها «القوميون» الأتراك وعارضها الاتجاه الإسلامي، مما يوحي إلى أن نقطة جديدة قد أضيفت إلى «جدول أعمال» الصراع الفكري المفتوح في تركيا.

الدكتور سماع بارودتشو، الذي وقّع الاتفاقية عن الجانب التركي، قال إن الجمهوريات التركية، توصلت بملء إرادتها إلى هذه الأبجدية، ولم تمارس أية ضغوط عليها وأضاف: «إن مبضع الكيريلية، ضرب لغات وأبجديات الجمهوريات التركية بحيث أن القرغيز، على سبيل المثال، لا يستطيعون قراءة ما يكتبه الأوزبك بالكيريلية. المبضع الأخير نحن قمنا بغرزه وسنمحو كل هذه الاختلافات».

المبضع التركي سيحمل الجمهوريات التركية، بسرعات متفاوتة، إلى الأبجدية اللاتينية، إن هي ثبتت على مواقفها. قازاقستان مثلاً عارضت اعتماد الأبجدية الجديدة، ثم عادت ووقعت على الاتفاقية. الجمهوريات التركية لم تقبل اعتماد أبجدية تركيا ذات ٢٩ حرفاً كما هي، وأصرت على إدخال أحرف جديدة، وقبلت تركيا ذلك مرغمة. وهكذا ظهرت أبجدية الـ٣٤ حرفاً.

المؤرخ والبروفسور التركي محمد سراي الذي له إسهامات لغوية يقول: «لقد غيّر العرب أرقامهم، لكن لغة كتابتهم واحدة. ونحن الأتراك يجب أن نحافظ على وحدة لغتنا» واعتبر سراي أن الأبجدية اللاتينية ضرورية للانفتاح على العالم والتكنولوجيا المتطورة ويقدّر سراي أن تستغرق عملية توحيد اللغات التركية من سنة إلى سنتين.

إن من نتائج تحقيق وحدة اللغات التركية، في حال اكتملت، مضاعفة تأثير اللغة التركية في العالم. وسوف يطالب مئتا مليون تركي حينها، باعتبار التركية لغة رسمية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ويرى بارودتشو ضرورة إدخال نصوص ذات صلة بأبجديات الجمهوريات التركية، للأطفال في المراحل الابتدائية وإنشاء مطابع لذلك وتأليف معاجم لتوحيد المصطلحات وبذلك تتحقق «الثورة اللغوية الثانية». على اعتبار ان «الثورة اللغوية الأولى» كانت استبدال اتاتورك الابجدية العربية في اللغة التركية بالأبجدية اللاتينية عام ١٩٢٨.

ويؤكد ثروت طورغوت، نائب رئيس حزب الحركة القومية (MHP) الذي يتزعمه ألب إرسلان توركيش، أن حزبه كان وراء الـ ٣٤ حرفاً. وهذا سيغني اللغة التركية. ولا ضرورة لخوف الآخرين من ذلك. «إن إخوتنا في الجمهوريات التركية لا يريدون وحدة الأراضي، بل وحدة اللغة والثقافة. لهذا السبب فإن الأبجدية هامة جداً. إن هذا مفيد لتركيا لناحية تشكيل سوق لها في هذه الدول. إنني لا أستطيع أن أفهم، ليس لغة وأبجدية حزب «الرفاه» (الإسلامي) الخاصة به، بل سعيه لاعتماد اللغة العربية».

وهنا، يقول فتح الله أرباش النائب في حزب «الرفاه» عن منطقة «فان»، بأن الانتقال إلى الأبجدية اللاتينية في العشرينات كان عملية إرغام لتركيا. إن لغة العلم القديمة لهذه الدول (التركية) هي العربية. سمرقند وبخارى مراكز إسلامية هامة، ولكي يقطعوا هذه الدول عن ثقافتها وتراثها أرغموا (من جانب الروس) على استخدام الأبجدية الكيريلية. والآن يراد لهم الشيء نفسه مع الأبجدية اللاتينية. إننا إلى جانب استخدام الأبجدية العربية في كل العالم الإسلامي. تركيا نفسها يجب أن تنتقل إلى الأبجدية العربية، مع أن ذلك تأخر كثيراً.

عضوة المجمع اللغوي التركي سيفغي أوزه ل لا تعتقد بالحاجة إلى خمسة أحرف جديدة. لأن الأحرف الجديدة التي جاءت ثورة الحرف عام ١٩٢٨ مثل Ç S خلقت مشكلات عديدة لم تحل. وهذه المشكلات ستنتقل بدورها إلى الجمهوريات التركية. إن ذلك سيكون فوضى.

ما من شك في أن «الأبجدية التركية المشتركة» الجديدة ستثير ردة فعل سلبية من جانب إيران والسعودية، اللتين تسعيان إلى نشر الأبجدية العربية. وقد تحركت السلطات التركية سريعاً، خاصة لدى السعودية، مولية البعد السياسي من المسألة الاهتمام الكامل.

فقد أرسل المسؤولون الأتراك إلى الملك السعودي فهد، ما يفيد أن جهود الحض على نشر الأبجدية العربية يخدم التوجهات الإيرانية في آسيا الوسطى. وقد توقف، نتيجة لذلك وبجهود أنقرة، مشروع إرسال آلات طباعة عربية إلى الجمهوريات الإسلامية التركية التي كان بنك التنمية الإسلامي، التي تشارك تركيا في إدارته، يستعد لإرسالها.

وذكّرت الرسائل العديدة التي وجهت إلى الملك فهد بالتنافس القائم بين السعودية وإيران، ودعته إلى وقف مساعي نشر الأبجدية العربية.

وفي هذا الصدد، عُلِمَ أن مشروع إرسال آلات الطباعة المذكور كان بقيمة ستين مليون دولار، وموجه إلى أذربيجان وقرغيزيا وقازاقستان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان.

وأشارت مصادر مقربة من وزارة الخارجية التركية أن مثل هذا النوع من المشاريع غير ملحوظ في نظام البنك. وإذا كان لا بد من تحقيق مثل هذه النشاطات فمن أجل آلات طباعة بالأبجدية اللاتينية لا غيرها. وبناء لذلك توقف المشروع.

وينتظر أن تبادر تركيا إلى إرسال آلات طباعة حديثة إلى هذه الجمهوريات في حال اعتمادها نهائياً الأبجدية الجديدة المشتركة.

وكان الاجتماع الذي أقرّ الأبجدية الجديدة قد دعا كذلك إلى تشكيل مجموعات عمل دائمة من الإخصائيين في الأبجدية والإملاء وتقديم التوصيات إلى أول مؤتمر قمة مقبل لرؤساء الجمهوريات التركية، للتصديق عليها.

وتزمع تركيا تنفيذ مشاريع متعلقة بالأبجدية اللاتينية لدى «أتراك الخارج» بقيمة ٧٢٠ مليار ليرة تركية (حوالى ٨٠ مليون دولار) من أجل إرسالات الآلات الطباعية وكل الإجراءات التي تستلزم الانتقال إلى الأبجدية اللاتينية وخصخصة قطاع الطباعة. وتبلغ تكاليف ذلك ٥٠٠ مليار ليرة، فيما ستذهب الـ ٢٢٠ مليار الباقية إلى جهود قازاقستان لتغيير الأبجدية ومن المشاريع الأخرى الموجهة نحو أتراك الخارج نلحظ ما يلي:

- ٢٠٠ مليون ليرة لإرسال ٢٥ ألف آلة كاتبة للاستخدام في المدارس الابتدائية للأتراك الغاغاووز في مولدافيا.

- ٧ مليارات ليرة من أجل التحضير لبرنامج تطبيق تغيير الأبجدية وتدريب الموكل إليهم تنفيذه في أوزبكستان.

- ٧,٥ مليارات ليرة من أجل احتياجات الجمهوريات التركية للإعلام وأمور أخرى.

- ٢,٧٠٠ تريليون ليرة تركية من أجل تأسيس مطابع بحروف لاتينية وتدريب عناصرها التقنية في الجمهوريات التركية.

إن الصراع المفتوح على النفوذ في آسيا الوسطى مستمر. والأبجدية حقل من حقول هذا التنافس وما تفرقه السياسة، قد تجمعه اللغة، سواء بين الأتراك أنفسهم، أو بين مؤيدي اعتماد الأبجدية العربية.

القسم السابع

الشرق الأوسط الجديد: الملفات المفتوحة

١ ـ

أي دور لتركيا في صياغة النظام الإقليمي الجديد؟

عن أي تركيا يمكن أن نتحدث؟ وعن أي نظام إقليمي جديد؟ عن تركيا الشرق أوسطية أم تركيا البلقانية، أم تلك التي تنتمي إلى عالم تركي يمتد من الأدرياتيك إلى سور الصين، أم عن عرّابة تشكيل المنظمة الاقتصادية للتعاون بين دول البحر الأسود؟ هل نتحدث عن تركيا المسلمة أم تركيا العلمانية؟ عن العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي أم العضو في حلف شمال الأطلسي؟ وعن أي نظام إقليمي جديد نتحدث؟ هل على ذلك المقتصر على تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني؟ أم ذاك الذي يضم كذلك عناصر أخرى مثل مسألة النفط ومصادر الطاقة، ومسألة المياه والحركات الأصولية والمسألة الكردية ومسألة الحدود بين العرب ودول الجوار؟

إن تركيا هي كل ما ذكرنا. والنظام الإقليمي الجديد أيضاً هو كل ما ذكرنا وما لم نذكر. وإذا كان يصح الكلام على دور تركي في صياغة النظام الإقليمي الجديد، فالكلام يصح كذلك على دور النظام الإقليمي الجديد في صياغة تركيا جديدة.

ونبدأ من خيارات تركيا الإقليمية الأخرى لنضع من ثم الخيار الشرق أوسطي في نصابه.

تتوزع خيارات تركيا الإقليمية على خمسة محاور أساسية: الاتحاد الأوروبي، الجمهوريات التركية، منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي (إيكو)، والشرق أوسطي.

١ ـ الخيار الأوروبي:

منذ إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣ حسم أتاتورك خيارات تركيا: الانغلاق على المحيط السابق وارتداء القبعة الغربية. وباستثناء بعض التفاصيل الثانوية ما زالت الخطوط الأساسية للكمالية مستمرة حتى الآن نهجاً وممارسة (المنظمة الغربية الأولى الكبيرة التي انضمت إليها تركيا كانت حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٥١. لكن الخيار الاقتصادي كان أوروبياً مع توقيع اتفاقية أنقرة في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وفي ٦ آذار/ مارس ١٩٩٥، كان توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع «الاتحاد الأوروبي»، كخطوة ما قبل أخيرة، بنظر أنقرة، نحو العضوية الكاملة في هذا الإتحاد).

وفي نظرة بالأرقام إلى واقع العلاقات الاقتصادية بين تركيا والغرب نجد أن ٤٥ ـ ٤٦ في المئة من حركة

التجارة الخارجية التركية عام ١٩٩٤ هي مع دول الاتحاد الأوروبي، وتصل إلى ٦٠ ـ ٦٦ في المئة إذا أخذنا ككل المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD).

ويربط معظم القادة الأتراك بين التكامل مع أوروبا ودخول القرن الواحد والعشرين. ولا يشذ عن هذا الاتجاه سوى قادة حزب «الرفاه» الإسلامي.

إلاّ أن مشكلة تركيا، مع الخيار الأوروبي، ليست التصدي للتحدي الاقتصادي، كما يشيع الأتراك، بل تنبع من رفض أوروبا المسيحية، اعتبار تركيا جزءاً منها. ومع أن أوروبا تتذرع، لرفض تركيا، بنقص الديموقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وقمع الأكراد والتضخم السكاني، وغير ذلك، إلاّ أن العامل الحضاري، الديني أساساً، لا يغيب عن لسان بعض الزعماء الأوروبيين علناً، فالمستشار الألماني الراحل فيلي برانت يتحدث عن «عقبة الدين» أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والرئيس السابق للمفوضية الأوروبية جاك ديلور يشير إلى «أوروبا المسيحية»، والوزير الفرنسي السابق جان فرنسوا دينيو (DENIAU) يتحدث في كتاب أصدره العام الماضي بعنوان «ما أؤمن به» من أن أوروبا ظلت حتى العام ١٤٥٣ (تاريخ فتح القسطنطينية) مجرد مصطلح جغرافي ويقول: «ومنذ أن فتح الأتراك اسطنبول أصبحت أوروبا مصطلحاً سياسياً. وعلى رغم مرور ٥٤١ سنة فإن الأتراك لا يمكن أن يكونوا مقبولين داخل أوروبا». والمواقف المماثلة، في هذا الاتجاه متعددة ولا لُبس فيها.

٢ ـ الجمهوريات التركية:

ونعني بها تحديداً الجمهوريات المسلمة الناطقة بلغات تركية والتي استقلت عن موسكو عام ١٩٩١ وهي: أذربيجان (في القوقاز) وأوزبكستان وقازاقستان وتركمانستان وقرغيزيا (في آسيا الوسطى). وتتمتع هذه الجمهوريات بغنى هائل في موارد الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وبعيد تفكك الإتحاد السوفياتي «اكتشفت» تركيا وجود هذا العالم التركي وراحت تتحدث عن روابط اللغة والعرق والدين بين الشعوب التركية. وتزعم الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال فكرة وحدة العالم التركي الممتد من «الأدرياتيك إلى سور الصين»، وهو مضى في خطوات عملية لتجسيد «وحدة المصير» فنجح في عقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول التركية في أنقرة في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. وكانت كلمة أوزال الافتتاحية بمثابة «البيان التركي الأول» إذ دعا إلى إقامة منطقة تعاون اقتصادي بين الدول التركية ورفع الحواجز الجمركية وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات وتأسيس بنك للاستثمار والتنمية وتطوير البنى التحتية وإنشاء أمانة عامة لمتابعة هذه الإجراءات. وسجل أوزال في كلمته وجود «روابط خاصة مصدرها التاريخ واللغة والثقافة المشتركة» بين الشعوب التركية، وانتهى بإطلاق شعاره الشهير: «إذا لم نقم بأخطاء فسيكون القرن الواحد والعشرين قرن الأتراك». وفي ١٨ ـ ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، انعقدت قمة ثانية بين رؤساء الدول التركية ركزت على التعاون الاقتصادي إلاّ أنها كانت أقل تطلعات وأهدافاً.

سيكون لإقامة منطقة للتعاون الاقتصادي بين الجمهوريات التركية تأثير بالغ في اتجاه تقوية موقع تركيا في محيطها الإقليمي. إلاّ أن عقبات أساسية ثلاث تحول دون بلوغ هذا التعاون مراحل أكثر تقدماً.

العقبة الأولى، البنية الاقتصادية والسياسية والتحتية المتخلفة جداً في الجمهوريات التركية (والتي تتطلب استثمارات ضخمة ووقتاً قد يمتد لعقود، في سبيل تقدمها وتطورها).

العقبة الثانية، القدرات الاقتصادية المحدودة لتركيا التي تحول دون تقديم مساعدات كبيرة أو القيام باستثمارات هامة في هذه الجمهوريات(ما دفع هذه للتوجه إلى الدول الغنية مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، وحتى إسرائيل. وشهيرة هي عبارة رئيس قازاقستان نور سلطان نزار باييف لرجال الأعمال الأتراك: «أنتم تأتون بالمشاريع دون المال، أما الأجانب فيأتون بالمشاريع وبالمال»).

العقبة الثالثة، هي عودة روسيا للقيام بدور القوة العظمى في محيطها السوفياتي السابق من خلال خطوات محددة مثل تأسيس رابطة الدول المستقلة التي تضم في عضويتها جميع الجمهوريات التركية، واستخدام الأقليات الروسية، وهي تصل أحياناً إلى النصف في بعض الجمهوريات التركية هذه، سلاحاً ضد أي محاولة للوقوف بوجه موسكو، وإثارة الاضطرابات والفتن في بعض هذه الجمهوريات لتسهيل هذه العودة التي تحظى أيضاً بموافقة أميركية ضمنية.

٣ ـ منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود:

تضم هذه المنظمة الدول المطلة على البحر الأسود وهي: تركيا، روسيا، أوكرانيا، جورجيا، مولدافيا، بلغاريا، رومانيا، إضافة إلى ثلاث دول مجاورة لها هي أذربيجان، أرمينيا، واليونان، وعراب هذه المنطقة هو الرئيس الراحل طورغوت أوزال الذي أطلق فكرتها عام ١٩٨٩. وقد تحقق أول اجتماع لممثلي هذه الدول في اسطنبول في ٣ شباط/ فبراير ١٩٩٢ ثم نجح أوزال في عقد أول مؤتمر لرؤساء هذه الدول في اسطنبول كذلك في حزيران/ يونيو ١٩٩٢ حيث أقر ما سمي «إعلان اسطنبول» الذي يطمح لإقامة تعاون بين الدول المشاركة على مختلف الصعد. ومع أن إمكانات التعاون المثمر قائمة، إلاّ أن التباينات السياسية بين أعضاء هذه المنظمة تحول دون انطلاقة فعالة لها. (وما من شك في أن تركيا، صاحبة الفكرة، هي أيضاً الأوفر حظاً في قطف ثمار أي تفعيل لهذه المنطقة).

٤ ـ منظمة التعاون الاقتصادي (ECO):

تأسست عام ١٩٦٤ بين تركيا وإيران وباكستان، ولكنها بقيت شبه معطلة إلى العام ١٩٨٤. وفي شباط/ فبراير ١٩٩١ سعت هذه الدول، بعيد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى تفعيل نشاطها وانضمت إليها بعض دول آسيا الوسطى وأفغانستان. وعلى الرغم من الاجتماعات الدورية التي تعقدها المنظمة على مستوى رؤساء الدول، إلاّ أنها لم تنجح في فرض وجودها كقوة تعاون اقتصادي. وتركيا نفسها، لحساسيات سياسية وحسابات أخرى لم تكن تنظر بجدية إلى هذه المنظمة. وفي اجتماع القمة الذي عقد بطهران في شتاء ١٩٩٥، رفض الرئيس التركي سليمان ديميريل الموافقة على خطط لإقامة مشروعات كبيرة وطويلة الأمد.

٥ ـ في الخيار الشرق أوسطي:

حين رفع مصطفى كمال أتاتورك شعار «سلام في الوطن، سلام في العالم» كان يؤسس لمرحلة جديدة من

الانطواء على الداخل من أجل حماية الكيان الجديد من التأثر بالقلاقل والاضطرابات التي كانت تعج بها منطقة الشرق الأوسط.

وحين بادرت أنقرة إلى الانتظام في المنظمات الدولية، كان الخطر الشيوعي مقياساً لخياراتها. وبين انتمائها إلى حلف شمال الأطلسي وظهور حركة التحرر العربي في الخمسينات، كانت أنقرة على طرفي نقيض مع نضالات العرب في سبيل استقلالهم أو تحررهم من التبعية. أكان في الشرق الأوسط أم في شمال أفريقيا. وانعكس التوتر العربي ـ التركي مزيداً من الانقطاع، الذي كان قد بدأ مع مصطفى كمال، ومن الإهمال وبالتالي ضآلة التفاعل على أكثر من صعيد. وإذ انهار الاتحاد السوفياتي، ومعه الحركة القومية العربية، ومع انكشاف الشرق الأوسط أمام الهيمنة الإسرائيلية ـ الأميركية، سعت تركيا، بدءاً من مشاركة أوزال في حرب الخليج الثانية، إلى محاولة حجز دور لها في النظام الشرق أوسطي المحتمل الجديد.

وفي مقاربتنا الدور الذي تأمل تركيا القيام به في النظام الشرق الوسطي المحتمل الجديد نتوقف عند النقاط التالية:

١ ـ في واقع العلاقات التركية ـ الشرق أوسطية:

بعد سبعين عاماً من الانقطاع، من الطبيعي أن يكون واقع العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية غير مشجع قياساً إلى الإمكانات المتوافرة والجوار الجغرافي وعوامل التقارب المشتركة الأخرى. في نظرة إلى أرقام النصف الأول من العام ١٩٩٤، وهي تعادل تقريباً نسب الأرقام، غير النهائية، عن كامل العام ١٩٩٤، نجد أن نسبة صادرات تركيا إلى جميع الدول العربية تعادل ١٣ في المئة من مجمل صادراتها، في حين تقل نسبة واردات تركيا من الدول العربية إلى ١٠ في المئة فقط من مجمل وارداتها، وإذا أضفنا إسرائيل وإيران إلى هذه الأرقام، لما زادت النسب كثيراً ولبلغت الصادرات التركية إلى الدول العربية وإيران وإسرائيل مجتمعة نسبة ١٥ في المئة من مجمل صادراتها مقابل نسبة واردات من هذه الدول تقارب ١٢,٥ في المئة من مجمل الواردات التركية.

وفي مقارنة سريعة مع أرقام العام ١٩٩٠، أي قبل حرب الخليج الثانية، نجد أن صادرات تركيا إلى العالم العربي، تراجعت عما كانت عليه عام ١٩٩٠ من ١٩ إلى ١٣ في المئة من مجمل صادراتها إلى الخارج. كما تراجعت نسبة الواردات من ١٣ في المئة إلى ١٠ في المئة.

ومع تواضع حجم التبادل التجاري هذا، بل تراجعه، فإن نظرة أكثر دقة تكشف عن واقع أكثر مأسوية في العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية وهو أن القسم الأعظم من المبادلات التجارية يقتصر على بلدين أو ثلاثة. كما تنحصر معظم واردات تركيا من العالم العربي في صنف واحد هو النفط.

ففي العام ١٩٩٠، كان ٥٩ في المئة من صادرات تركيا إلى الدول العربية، يذهب إلى ثلاث دول فقط هي: العراق (٣٢ في المئة) السعودية (١٧ في المئة) وليبيا (١٠ في المئة). ومعظم هذه الصادرات نسيج ومواد غذائية. بالمقابل كان ٨١,١ في المئة من واردات تركيا من العالم العربي،

من ثلاث دول فقط هي العراق (٤٩,٢ في المئة) وليبيا (٢١ في المئة) والسعودية (١١,٩ في المئة). وجميع هذه الواردات مشتقات نفطية.

وفي العام ١٩٩٤، لم تتغير الصورة كثيراً مع فارق واحد هو غياب العراق عن الأرقام بسبب الحظر الدولي على التعامل معه. واقتصر ٥٠ في المئة من صادرات تركيا على ثلاث دول هي السعودية (٣٠ في المئة) وسوريا (١١,٩ في المئة) ومصر (٨,٢ في المئة) فيما كانت ٨٢,٩ في المئة من واردات تركيا العربية من ٣ دول عربية فقط هي السعودية (٥٣,١ في المئة)، والإمارات (١٦,٣ في المئة) وهذه حلّت محل العراق لجهة الواردات النفطية، وليبيا (١٣,٥ في المئة).

وفي أرقام صادرة عن معهد إحصاء الدولة في أنقرة فإن ٨١ ـ ٨٣ في المئة من واردات تركيا من العالم العربي هي واردات نفطية، كما عام ١٩٩٠، كذلك عام ١٩٩٤. وباختصار، إذا حذفنا سلعة النفط من الميزان التجاري العربي ـ التركي فمن المتعذر الحديث عن وجود حركة تبادل تجاري فعلية بين الطرفين. وهذه بالطبع صورة مأساوية لواقع علاقات بين شعبين استمرا في تقاسم المصير المشترك لمدة ٤ قرون كاملة.

أيضاً، لا يعكس واقع العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، الصورة المضخمة التي تتناقلها وسائل الإعلام فحجم صادرات تركيا إلى إسرائيل في النصف الأول من العام ١٩٩٤، لم يتعد حجم صادراتها إلى بلد صغير مثل لبنان، وهو ٦٧ مليون دولار. وهو يقارب ٦,٧ في المئة فقط من مجمل صادرات تركيا إلى العالم العربي. كما أن واردات تركيا من إسرائيل عن الفترة نفسها قاربت ٤٨ مليون دولار أي ٤,٤ في المئة فقط من مجمل واردات تركيا من العالم العربي.

٢ ـ في إطارات الدور التركي في الشرق الأوسط:

يمكن التوقف عند الآتي:

أ ـ أنهى انقضاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي الدور التركي التقليدي كرأس حربة أطلسية ضد الشيوعية، لكنه لم ينه أهميته بل يمكن القول إن الدور التركي أصبح الآن أكثر أهمية وشمولية وتعقيداً، مما كان عليه كما في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، كذلك في الشرق الأوسط.

ب ـ إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها، جعلت تركيا، ولأول مرة منذ سبعين عاماً، عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط. وذلك من خلال عاملي النفط، والأمن القومي التركي، المتأتيين من تغييب سلطة بغداد عن مناطق شمال العراق، ومن نشوء نواة كيان كردي فيها يمس مباشرة الوضع الجيوستراتيجي لتركيا.

ج ـ إن بدء مفاوضات التسوية بين العرب وإسرائيل واعتراف البعض بالكيان الإسرائيلي، واحتمالات التوصل إلى اتفاق بين سوريا ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية.

د ـ إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية وبكونه امتداداً للنظام العالمي الجديد المحكوم بالغلبة الأميركية. وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق الأوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالاستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيلية.

٣ ـ محددات الدور التركي في النظام الشرق أوسطي الجديد:

أ ـ عوامل القوة الذاتية:

تستطيع تركيا، على الرغم من ثلاثة انقلابات عسكرية أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وعلى الرغم من الشوائب العديدة في الدساتير المتعاقبة والقوانين وفي آلية اتخاذ القرار، أن تزعم أنها صاحبة أول تجربة ديموقراطية، في الشرق الأوسط، وذلك منذ انتخابات ١٩٤٦. وما زالت هذه التجربة المستمرة تشكل، من وجهة النظر التركية، تحدياً لـ«الأنظمة الاستبدادية»، كما يسميها أيضاً الأتراك، في المنطقة. وتكتسب هذه التجربة أهميتها الراهنة مع رياح التحول نحو الديموقراطية بعد سقوط الانظمة الشيوعية، كما تشكل الديموقراطية التركية، أهمية من منظور أميركي كنموذج منافس للنموذج الإسلامي في إيران.

وتستطيع تركيا، بتجربتها الاقتصادية التي بدأت في التحول إلى اقتصاد السوق مع قرارات ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، وأظهرت نجاحاً ملحوظاً، أن تكون نموذجاً، في خضم التحول إلى اقتصاد السوق، لاقتصادات مركزية تعم الشرق الأوسط (كما غيره في القفقاس وآسيا الوسطى والبلقان والبحر الأسود). وسيشكل الاقتصاد التركي، فيما لو نجح في تحدي الانضمام إلى الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، وفيما لو نجحت جهود تركيا في تمرير خط نفط أذربيجان غبر أراضيها، عاملاً مؤثراً للغاية في محيطه الإقليمي ومنه الشرق الأوسط. ويمكن لتركيا، بثروتها المائية، أن تكون صاحبة كلمة حاسمة على صعيد تقرير مصير مشكلة المياه في الشرق الأوسط، (وهي استضافت الاجتماعات الأولى للمياه في إطار المحادثات المتعددة الطرف)، وذلك من خلال ثلاثة سبل:

١ ـ بيع المياه من الأنهار التركية الخاصة، مثل مشروع أنابيب السلام من نهري جيحان وسيحان ومشروع بيع مياه نهر مانافغات عند خليج انتاليا عبر حاويات بحرية.

٢ ـ المشاركة مع سوريا والعراق في مشاريع تعاون عند أحواض دجلة والفرات والعاصي.

٣ ـ استخدام المياه، عند الضرورة، سلاحاً في إطار الضغط على سوريا والعراق. ومع أن تركيا الرسمية تنفي أية نية لاستخدام المياه كسلاح سياسي، إلاّ أن وسائل الإعلام التركية غالباً ما تشير إلى إمكانية هذا الاستخدام. أيضاً تشكل القوات المسلحة التركية، وهي أكبر جيش بري أطلسي، بعددها وعديدها، ورقة ضغط مؤثرة في تحديد حجم الدور التركي الإقليمي مستقبلاً. ولا تنفصل العملية العسكرية التركية الضخمة في شمال العراق في آذار/ مارس ١٩٩٥، عن كونها «رسالة» قوية إلى معظم جيران تركيا الشرق أوسطيين.

إلى ذلك، تشكل تركيا بمواردها البشرية كتلة ضغط قوية، إذ يبلغ عدد سكانها اليوم (١٩٩٦) حوالى ٦٣ مليوناً يتكاثرون سنوياً بنسبة ٢,٨ ـ ٣ في المئة بحيث سيبلغون في العام ألفين حوالى سبعين مليوناً يقع ٧٥ في المئة منهم تحت سن الـ٣٥، كما تزيد قوة العمل التركية البشرية على العشرين مليوناً.

ب ـ تركيا في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط:

كما كانت تركيا حجراً أساسياً في استراتيجية المواجهة الأميركية مع الشيوعية، فهي اليوم مطالبة بالقيام بالدور نفسه في مواجهة «العدو الجديد» للغرب وهو الإسلام الأصولي ورأسه إيران. ويعتبر الاستراتيجيون الأميركيون أن نموذجاً ديموقراطياً قادراً على استيعاب الإسلاميين في اللعبة السياسية، كما هو حال تركيا، يشكل أحد «أسلحة» المواجهة مع النظام الإيراني، كما أن تركيا، بنموذجها العلماني، تشكل أفضل حاجز، جغرافي وسياسي، أمام تمدد الحركات الأصولية في الشرق الأوسط إلى أوروبا. كذلك تشكل تركيا ذراعاً «جاهزة» وتحت الطلب، فيما يتعلق بمصالح أميركا النفطية في العراق والقفقاس وآسيا الوسطى، في المستقبل.

ج ـ تركيا في الاستراتيجية الإسرائيلية:

على الرغم من أن تركيا هي أول بلد مسلم يعترف بالكيان الصهيوني في ٢٨ آذار/١٩٤٩، والبلد الذي وقف في كثير من الأحيان ضد قضايا عربية متصلة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، خارج التنسيق الأمني بين الدولتين كحليفتين للغرب، لم تشهد على الصعيد الاقتصادي ما يمكن أن نسميه حقبة ذهبية أو حتى فضية. وكما ذكرنا بالكاد يتعدى حجم التبادل التجاري، رغم استمرار تطوره مؤخراً، بين البلدين حجم التبادل بين تركيا ودولة صغيرة في المنطقة مثل لبنان. ونعتقد أن أحد عوامل عدم تطور العلاقات الاقتصادية بما فيه الكفاية بين البلدين هو الرأي العام التركي الذي كان يشكل حاجزاً أمام ذلك.

وإذا نظرنا إلى الدور التركي، المرغوب إسرائيلياً، في الشرق الأوسط الجديد، فبالكاد نعثر عليه. ويتضح ذلك من خلال كتاب وزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريز «الشرق الأوسط الجديد» وتصريحات العديد من القادة الإسرائيليين.

تحتل تركيا في كتاب بيريز، مكاناً ضئيلاً وهامشياً إلى أقصى حد وتغيب عن كل الأطر الإقليمية الأمنية والاقتصادية التي يقترحها (أنظر الفصل المتعلق بذلك في هذا الكتاب). وحتى عندما يرد ذكر تركيا بصورة جدية في مسألة المياه، فإن بيريز يبدو شكاكاً في إمكانيتها ممارسة دور مؤثر. حتى مشروع أنابيب السلام للمياه، الذي قيل إنه أعد لتستفيد منه إسرائيل، قبل الدول العربية، ليس، في نظر بيريز، «أفضل من محطات التقطير» (الصفحات ١٤٦ ـ ١٤٧ ـ ١٤٨ من كتاب بيريز). ويقتصر دور تركيا، عند بيريز، كجزء من بنية تحتية للمواصلات البرية

والحديدية على امتداد الساحل الشرقي للبحر المتوسط. (مع ذلك، فإن تصريحات لبيريز نفسه وقادة العدو، تشير إلى تركيا أيضاً كحليف مشترك لمواجهة الأصولية، ومع أن التعاون ضد «الإرهاب» في الشرق الأوسط يشكل عنوانا مشتركاً للطرفين، إلاّ أنهما يختلفان على تفسير مفهوم الإرهاب. فما تراه تركيا مثلاً «إرهابياً كردياً» لا يراه كذلك الإسرائيليون).

د ــ تركيا في الاستراتيجية العربية:

تغيب تركيا عن أي تصور عربي للنظام الإقليمي الجديد. لكن الروابط التاريخية والثقافية والدينية المشتركة، وإمكانية التأسيس لعلاقات واقعية قائمة على المصالح الاقتصادية للطرفين، تشكل قاعدة تمنح الجميع القوة وتوفر الكثير من الانفاق. وتبرز في هذا المجال مسألة التعاون على صعيد المياه والطاقة (لا سيما النفط) والتصنيع الغذائي، وما إلى ذلك. (وتركيا تستورد ٧٠ في المئة من احتياجاتها النفطية من الدول العربية وتقدر بـ ١٥ مليون طن سنوياً من أصل ٢١ مليون طن استوردتها عام ١٩٩٤. ولكن نجاح جهود تركيا لتمرير خط أنابيب النفط الأذري والقازاقي عبر أراضيها، في ما لو تمّ، قد يضرب حتى سلعة الاستيراد شبه الوحيدة لتركيا من العالم العربي).

٣ ــ معوقات الدور التركي في الشرق الأوسط الجديد

مقابل المختزنات التي تتمتع بها تركيا، فإن جملة معوقات قد تؤثر سلباً على فعالية أي دور لها في النظام الإقليمي الجديد. وتنقسم هذه المعوقات إلى داخلية تركية وإقليمية.

١ ــ معوقات داخلية تركية:

على الصعيد السياسي، يواجه المجتمع التركي انقسامات حادة على أكثر من مستوى، تحدّ من اندفاعة أي حركة تركية تكاملية في الشرق الأوسط، ايديولوجياً بين العلمانيين والإسلاميين، مذهبياً بين السنّة والعلويين الذين يقدرون بثلث السكان، عرقياً بين الأتراك والأكراد الذين يشكلون خمس السكان. (وخطورة هذه الانقسامات أنها تتخذ طابعاً دموياً من وقت لآخر ولا سيما في ما خص المسألة الكردية والصراع المميت بين الدولة وحزب العمال الكردستاني. ويتبع هذه الانقسامات، أو كنتيجة لبعضها، اختلافات قوية حول خيارات تركيا وهويتها الحضارية، أهي أوروبية أم تركية (نسبة إلى العالم التركي) أم إسلامية. ويشكل غياب رؤية استراتيجية محددة لدى أنقرة إزاء مختلف قضايا محيطها الإقليمي أحد الأسباب الحائلة دون دور تركي فاعل في هذا المحيط.

ويبدو المشهد على الصعيد الاقتصادي، أكثر قتامة وتشاؤماً، على الرغم من كل المؤشرات الإيجابية والدينامية الهائلة للاقتصاد التركي.

أولاً، هناك خلل بنيوي في الاقتصاد التركي، يتمثل في التفاوت بين القطاعات ونسبة

مساهمتها في الدخل القومي. إذ تبلغ نسبة العاملين في القطاع الزراعي ٤٥,٨ في المئة من مجموع القوى العاملة فيما لا تتعدى نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الـ١٥ في المئة. بالمقابل فإن نسبة العاملين في القطاع الصناعي تقارب ١٥,٦ في المئة مع مساهمة قدرها ٢٦,٥ في المئة. كذلك تواجه تركيا مشكلة الهجرات المكثفة من الريف إلى المدن. وفي العشر سنوات الأخيرة فقط ارتفعت نسبة سكان المدن من ٤٣,٩ إلى ٥٩ في المئة من مجمل عدد السكـان البالـغ حوالـى ٦٠ ـ ٦٣ مليونـاً، بعدما كانت النسبة ٢٤ في المئة فقط في العام ١٩٢٧.

وإذا كانت أسباب ذلك عديدة ومنها الخلل في التخطيط الاقتصادي، والمسألة الكردية، فإن من نتائج ذلك، خلق مشكلات تنعكس سلباً على اللحمة الاجتماعية وزيادة الفقر والفوضى وأعمال العنف في المدن، إلى ارتفاع نسبة البطالة التي تعادل، وفق الأرقام الرسمية ٨,٥ في المئة، ووفق أرقام اتحاد العمل التركي ١٩,٨ في المئة في العام ١٩٩٤، أي ما يعادل أربعة ملايين ونصف المليون عاطل عن العمل.

وعلى الرغم من طفرة النمو التي شهدتها تركيا في الثمانينات، فقد جاءت حرب الخليج الثانية والخسائر التي طالت تركيا من جرائها والتي تقارب الـ١٥ ـ ٢٠ بليون دولار حتى الآن، لتنعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي. ومع استمرار الحرب مع حزب العمال الكردستاني، والمحاولات العسيرة لخصخصة مؤسسات القطاع العام، فقد سجل معدل النمو الاقتصادي عن العام ١٩٩٤، تراجعاً مخيفاً لم تشهده تركيا منذ الحرب العالمية الثانية وبلغ ناقص ٦,١ في المئة، أي بتراجع عن العام ١٩٩٣ مجموعه ١٣,٤ نقطة. ووفقاً للأرقام الصادرة في نيسان/ أبريل ١٩٩٥. فإن الناتج القومي غير الصافي لتركيا عن العام ١٩٩٤ سجل تراجعاً مقداره ٢٧ في المئة عن العام ١٩٩٣. وبعدما كان هذا الناتج ١٧٨ بليون دولار عام ١٩٩٣ بتعداد سكاني قدره ٥٩ مليون و٤٩١ ألفاً أصبح ١٣٢ بليون دولار عن العام ١٩٩٤ بتعداد سكاني بلغ ستين مليوناً و٥٧٦ ألف نسمة. أي أنه في حين زاد عدد السكان ١,٨ في المئة تراجع الناتج القومي بنسبة ٢٧ في المئة أي حوالى ٤٦ بليون دولار. وتراجع متوسط الدخل الفردي السنوي من ٣٠٠٤ دولارات عام ١٩٩٣ إلى ٢١٩٢ دولاراً عام ١٩٩٤.

كما أن نسبة التضخم الاقتصادي ارتفعت في الأعوام الأخيرة بنسبة كبيرة وضربت، في عهد حكومة تشيللر أرقاماً قياسية لم تشهدها تركيا طوال تاريخها الجمهوري وتجاوزت في العام ١٩٩٤ الـ١٥٠ في المئة فيما كانت عند تسلم تشيللر السلطة قبل صيف ١٩٩٣ ٦٠ في المئة. أيضاً يشكل الدين الخارجي عبئاً ثقيلاً على قدرات تركيا الاقتصادية (يزداد باستمرار من ٤١ بليون دولار عام ١٩٨٩، إلى ٤٩ بليوناً عام ١٩٩٠ و٥٥ بليوناً عام ١٩٩٢ وصولاً إلى ٦٧ بليوناً عام ١٩٩٤ و٧٣ بليوناً في مطلع ١٩٩٦).

٢ ـ معوقات إقليمية:

تكاد تنفرد تركيا، من بين دول العالم، بعلاقات جوار غير حميمة، وغالباً عدائية، مع معظم جيرانها. وباستثناء جورجيا، تعاني تركيا من مشكلات حقيقية، إلى حد الاستعصاء أحياناً، مع كل من اليونان وروسيا وأرمينيا وبلغاريا وسوريا والعراق وإيران. ويمكن أن نحدد بصورة أدق هذه المشكلات على النحو الآتي:

مع بلغاريا: خلافات حول واقع الأقلية التركية في بلغاريا خاصة بعد محاولات بلغرتها في أواسط الثمانينات، وحول المسألة البوسنية، والشكوك حول تجديد الدور العثماني في البلقان.

مع اليونان: خلافات حول بحر إيجه، مجالاً جوياً ومياهاً إقليمية وجرفاً قارياً، وحول قبرص، وحول الأقلية التركية في تراقيا الغربية، إلى الشمال الشرقي من اليونان.

مع روسيا: خلافات حول النفوذ في القفقاس وآسيا الوسطى وحول النفط الأذري والمرور في المضائق، والدور التركي إزاء الشعوب التركية داخل روسيا الاتحادية نفسها والمسألة الكردية.

مع أرمينيا: حول قره باغ والاتهامات بارتكاب تركيا مجازر ١٩١٥ بحق الأرمن، والتعويض عليهم والمطالبة الأرمنية بأراض داخل تركيا.

مع إيران: حساسيات مذهبية وشكوك سياسية، وخلافات ايديولوجية وصراع على النفوذ في القفقاس وآسيا الوسطى.

مع العراق: خلافات حول النفوذ الإقليمي، وحول مسألة الموصل ـ كركوك، وما يتصل بها من قضايا الحدود والنفط، وحول مسألة المياه.

مع سوريا، خلافات حول المشكلة الكردية والمياه ولواء الإسكندرون.

إن انشغال تركيا بمشكلات إقليمية متعددة يصرف من اهتمامها وتركيزها على دور فاعل في منطقة واحدة بذاتها ومنها الشرق الأوسط. كما أن أي دور فاعل لتركيا في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقفز فوق المشكلات العالقة مع الدولتين العربيتين الوحيدتين المجاورتين لها وهما سوريا والعراق، وهي مشكلات ليست سهلة، وإن لم تكن عصية على الحلول. ونرى أنه يتوقف على حل هذه المشكلات، ولا سيما المشكلة الكردية، ليس فقط جانب من مستقبل الدور التركي في المنطقة، بل كذلك مصير الكيان التركي نفسه.

إلى ذلك، تشكل خشية إسرائيل من المنافسة الاقتصادية التركية، كابحاً هاماً لدور تركي أساسي في النظام الإقليمي الجديد. فإسرائيل، في ظل عملية مشروعها، لن تقبل لتركيا أكثر من دور ملحق لدورها هي كقائدة للنظام الجديد. وتخطىء رئيسة الحكومة التركية طانسو تشيللر وغيرها من القادة الأتراك إن ظنوا خلاف ذلك وتوسّلوا إسرائيل فقط بوابة لتركيا إلى الشرق

الأوسط الجديد. بل قد تورّط هذه النظرة تركيا، بغياب تسوية شاملة بين العرب واسرائيل، في مخاطر لن يكون المستفيد منها سوى اسرائيل.

إن الشرق الأوسط في خضم مرحلة جديدة وخطيرة من تاريخه، تعيد إلى الأذهان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وعملية التسوية بين العرب وإسرائيل ليست سوى أحد عناصر الخريطة الجديدة. ونرى أن موقع تركيا في محيطها الجيوبوليتيكي، يتوقف على تيارات وعوامل عديدة. وقد تنحاز أنقرة بقوة إلى خيارها الرسمي المعلن، الخيار الأوروبي. لكن لا فكاك لها عن محيطاتها الأخرى، بكل خصوصياتها ومشكلاتها. وفي جدلية التفاعل العقلاني والإيجابي بين الخيار والمحيطات الأخرى، سوف تكمن، برأينا، عظمة تركيا أو مأساتها.

٢ - أوزال ومسألة الموصل وكركوك

إذا كان من المبكر الإحاطة بكل الوقائع والحقائق التي أحاطت بأزمة الخليج الثانية والحرب التي انتهت بضربة ساحقة للجيش العراقي غير أن الكشف عنها بدأ يظهر، وإن بـ«التقسيط»، هنا وهناك. ومن المعروف أن تركيا كانت إحدى الدول التي شاركت في التحالف الغربي ضد العراق من دون أن تشارك قواتها مباشرة في الحرب، وهذا ما ندم عليه لاحقاً الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال لأنه أفقده بضعة ملايين من الدولارات كانت ستقدمها الدول الخليجية لو كان أرسل نفراً من الجنود الأتراك إلى الصحراء السعودية. وكانت نشطت في تركيا، بُعيد احتلال العراق الكويت، حملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الأحداث في اتجاه «استعادة» مناطق الموصل وكركوك التي لا يزال البعض يعتبرها تركية، على رغم أن معاهدة حزيران/ يونيو ١٩٢٦ بين العراق وتركيا وإنكلترا حسمت نهائياً الخلاف التركي - الإنكليزي واعترفت أنقرة بالحدود الحالية بين العراق وتركيا وتالياً كون الموصل - كركوك جزءاً من الأراضي العراقية.

ويبدو أن المسؤولين الأتراك لم يكونوا خلال الأزمة الكويتية بعيدين عن المناخ الذي خلفته موجة المقالات والتحقيقات التي عمّت الصحافة التركية آنذاك حول «مسألة الموصل - كركوك». وقد تعزز هذا الاعتقاد مع نشر ما سمّي «خريطة أوزال» في خريف ١٩٩٠، والتي تقضي بتقسيم العراق ثلاث دويلات: عربية وكردية وتركمانية ضمن اتحاد فيديرالي واستخدام الرئيس التركي مصطلح «الشعوب العراقية». لكن طورغوت أوزال، إذا كان رغب في تقسيم العراق دويلات ثلاثاً، فمن أجل تسهيل قيام ما أسميه «الفيديرالية الأوزالية» التي تقضي بضم شمال العراق، الكردي والتركماني، إلى تركيا وتأسيس فيديرالية تركية - كردية (تركية وعراقية) ويكون بذلك ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد. الأول ضم منطقة الموصل - كركوك الغنية بالنفط، فلا تبقى تركيا الدولة الكبيرة الوحيدة في الشرق الأوسط المحرومة من النفط. وضمان تركيا النفط مجاناً، أو بسعر رخيص جداً سيمكنها، كما يأمل الأتراك، من التحول إلى يابان الشرق الأوسط فتصبح، وهذا هو العصفور الثاني، دولة إقليمية عظمى تمارس نفوذاً وتأثيراً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - القفقاس. ومثل هذه الفيديرالية، كهدف ثالث، ستقطع الطريق أمام دولة كردية في شمال العراق كان احتمال قيامها يقوى مع تصميم الغرب على ضرب العراق وتهشيمه. كذلك كانت «الفيديرالية الأوزالية» حلاً لمشكلة أكراد تركيا التي أرّقت الدولة منذ إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣. وكان أوزال مستعداً بالفعل للانفتاح التدريجي على الحقوق الثقافية للأكراد، وقد سمح في ربيع ١٩٩١ باستخدام اللغة الكردية نطقاً وكتابة وغناء، ودعا لاحقاً إلى حرية مناقشة مسألة «الفيديرالية» بين أكراد تركيا وأتراكها، وكان عرّاب وقف إطلاق النار الذي أعلنه عبد الله أوجالان زعيم حزب العمال الكردستاني قبل وفاة أوزال بشهر واحد.

مع أن الرئيس التركي الراحل كان يتحاشى الحديث العلني عن مسألة الموصل - كركوك، وينفي وجود ما يسمى «خطة عثمانية» للتحكم بالمنطقة الممتدة من «الأدرياتيك إلى سور الصين»، إلاّ أن الصحف التركية كانت صفحاتها وزواياها تمتلىء بـ«الأفكار الأوزالية» التي ينقلها و«يترجمها» بعض القريبين منه.

وفي عودة إلى الأشهر الأولى من أزمة الخليج الثانية، نجد أن تركيا حشدت ما لا يقل عن مئة ألف جندي

على حدود العراق مستعدين لاحتلال شماله، بما فيه الموصل ـ كركوك إذا تعرضت لهجوم عراقي. كما تحدث أوزال مرة عن أنه إذا كانت الكويت محافظة عراقية، فإن العراق كله كان تابعاً للدولة العثمانية.

وظهرت أولى الإشارات القوية إلى اهتمام طورغوت أوزال بمسألة الموصل ـ كركوك في ما كتبه الصحافي التركي جنكيز تشاندار أواخر شهر شباط/ فبراير ١٩٩١ حول انكباب أوزال على «جمع وإعداد الوثائق الخاصة بتلك الفترة التاريخية» العائدة إلى العام ١٩٢٥ والتي تفيد إحداها بضرورة إعادة ولاية الموصل إلى تركيا «الدولة الأكثر استقراراً والأقوى اقتصادياً» وأن السكان غير العرب مثل الأكراد والتركمان والكلدان واليزيديين الخ يفضلون الحكم التركي على الحكم الملكي العربي. ويعتمد أوزال، كما يقول تشاندار، على هذه الوثيقة ومثيلاتها كبرهان على أن أكراد العراق تجمعهم مصالح مشتركة مع تركيا ولذا فإن هناك أسباباً قانونية وتاريخية لإقامة علاقات ودية بينهم وبين تركيا في المستقبل القريب.

انتهت حرب الخليج الثانية وعادت قوات التحالف الدولي إلى بلادها، ولم تقدم تركيا على احتلال الموصل ـ كركوك. كما خف إلى درجة الاختفاء الاهتمام الإعلامي بمسألة الموصل وإن تكن رائحة نفطه تفوح في ثنايا الكثير من التعليقات.

القنبلة التاريخية

في السادس من شهر تموز/يوليو ١٩٩٤، عادت مسألة موقف أوزال من الموصل ـ كركوك بقوة إلى الساحة الإعلامية التركية، مع كشف الصحافي في صحيفة «حرّيت» توفان تورينتش عما يمكن أن يكون «قنبلة تاريخية» تضع النقاط على الحروف في هذه المسألة.

يذكر تورينتش أنه قبل شهر ونصف شهر من بدء القصف الدولي للعراق في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ حصل اجتماع ثلاثي بين رئيس الجمهورية طورغوت أوزال ورئيس الحكومة ييلديريم آقبولوت ورئيس أركان الجيش الجنرال نجيب طورومتاي. وقد بادر أوزال المجتمعين بالحديث:

> «لا أظن أن صدام سينسحب من الكويت. لذا فإن عمليات جوية ستبدأ في الأيام القليلة المقبلة وهناك احتمال كبير ألاّ يبقى في العراق حجر على حجر. سيكون ذلك مؤسفاً لناس كثيرين. ولكن لا إمكان لجلب هذا الإنسان المجنون إلى جادة الصواب».

وصمت أوزال قليلاً وكان وجهه متغضناً وآقبولوت وطورومتاي يصغيان إليه بحماسة، وما لبث أن أكمل:

> «بعد العمليات الجوية، هناك احتمال كبير أن تبدأ قوات التحالف الدولي عمليات برية، لتنظيف الكويت من العراقيين، وستنتهي هذه العملية بإطاحة صدام حسين. الآن اصغوا جيداً لما سأقوله. إنني أقول...».

وهنا صمت أوزال مجدداً، ونظر إلى الأرض وانتظر فترة. كان يسود القاعة صمت إلى درجة تؤدي إلى حرق الأعصاب. ثم تابع:

> «انظروا، أنني أقول إنه حالما تطأ قوات التحالف الدولي الأراضي العراقية فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى الموصل وكركوك».

وما إن فرغ أوزال من كلامه حتى علت الدهشة وجهي آقبولوت وطورومتاي كما لو أن قنبلة سقطت فـ
الغرفة، فبادر أوزال إلى تهدئتهما بالقول:

«لا تعارضا حالاً، إنني أسأل: هل من الممكن الدخول إلى شمال العراق في اللحظة نفسها؟ وهل يمكن أ
نصل إلى الموصل وكركوك؟ هل يمكن أن يكون ذلك موضع نقاش؟».

وأوضح:

«أي إنني أقول: إذا فعلنا ذلك فليس فيه ما هو سيىء».

وكان الرد الأول من جانب طورومتاي الذي قال:

«الرئيس المحترم، إذا دخلنا إلى شمال العراق فهذا سيكون في رأيي خطأ كبيراً جداً. لأننا لا نستطيع أن نخر
بسهولة من هناك. كما أننا، إذا دخلنا، لا نستطيع أن نضمن الدعم اللوجستي لوحداتنا هناك لأكثر م
أسبوعين. فلا إمكان لذلك عندنا. لذا فإن القيام بهذه العملية سيكون خاطئاً».

والتفت أوزال إلى رئيس الحكومة منتظراً رأيه فقال:

«أفندم، إن القيام بهذا الأمر، في اقتناعي، مغامرة. هذا سيهدد أمننا. والهدف هو وقف اعتداء صدام على
الكويت. ولهذا السبب نحن نطبّق جميع قرارات الأمم المتحدة. وقدّمنا تضحيات كبيرة. ولا أجد صا
الدخول في مغامرة أخرى».

وبعدما تابع آقبولوت بعض الأفكار انتهى الحديث ولم يشأ أوزال أن يستمر فيه. وعرض أوزال الفكر لاحقاً على مسؤولين آخرين ولم يجد تجاوباً. وعندها فضّل عدم عرض الفكرة على «مجلس الأمن القومي الذي يعتبر بمثابة «صانع القرار» الفعلي في البلد ويضمّ قادة القوات المسلحة ورئيسي الجمهوري والحكوم وبعض الوزراء الأساسيين.

لكن أوزال كان يتحدث من وقت إلى آخر عن فكرته للمسؤولين قائلاً:

«لو قمنا بهذه العملية لكان أكراد شمال العرق وكذلك حزب العمال الكردستاني تحت إشرافنا. عدا ذلك كـ
استطعنا المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك».

ويروي رئيس الحكومة السابق وزعيم حزب «الوطن الأم»، مسعود ييلماز، أنه بعد نشوب أزمة الخليج ذهب أوزال لإجراء جراحة البروستات في هيوستن بالولايات المتحدة، وقد اختلى به في غرفته في المستشفى لمدة ثلاث ساعات. ويذكر ييلماز أن أوزال أفشى له سراً مذهلاً هو أنه «تفاهم مع الرئيس (الأميركي السابق) جورج بوش حول هذا الموضوع». وكانت المعلومات التي تسرّبت من لقاء أوزال ـ بوش آنذاك تتعلق بخط حول شمال العراق. وهناك احتمال كبير أن يكون ذلك السرّ موافقة بوش على احتلال تركيا الموصل وكركوك. ويرفض ييلماز الإفصاح عن ذلك السر المذهل، بالقول إن الكشف عنه يشكّل خطراً كبيراً على علاقاتنا الخارجية. ومن المفيد التذكير هنا بأن مجلة «نقطة» التركية، في خضم الحديث عن خطة بين أنقرة وواشنطن حول شمال العراق، كانت سألت في أواسط أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ السفير الأميركي في أنقرة مورتون أبراموفيتس عن حقيقة ما يشاع عن اتفاق سري تركي ـ أميركي لإعطاء تركيا الموصل وكركوك. وقد نفى أبراموفيتس في إجابته، هذه المعلومات لكنه أردف: «إن واشنطن ضدّ كردستان مستقلة».

وبما أن أوزال عبّر عن «نياته» وأفكاره في اجتماع ضمّه فقط ورئيس الحكومة آقبولوت ورئيس أركان الجيش طورومتاي، فإنه من المؤكد أن أحدهما سرّب محضر الاجتماع المذكور الذي تمّ في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، خصوصاً أن الاثنين اختلفا مع أوزال الذي دعم مسعود يلماز لزعامة حزب «الوطن الأم» وتالياً لرئاسة الحكومة أواخر ربيع ١٩٩١ ضد آقبولوت، وقد فاز يلماز في تلك المواجهة. كما أن أوزال أقال طورومتاي من رئاسة الأركان بعد الاجتماع المذكور بفترة لاختلافه معه على الموقف من الحرب. وكان بذلك أول رئيس جمهورية تركي يتجرأ على إقالة رئيس المؤسسة العسكرية التي تعتبر حارسة الكيان والنظام.

مات أوزال، ومات معه الكثير من الأسرار لكن السرّ إذا تجاوز اثنين تتضاءل الشكوك في صحته. وما تسرّب من محضر الاجتماع الثلاثي، وإثنان من المشاركين فيه لا يزالان على قيد الحياة ويمارس أحدهما، آقبولوت، العمل السياسي، والثاني، طورومتاي، عاكف على كتابة مذكراته، يؤكد الشائعات التي ظهرت حول خطط أوزالية، لاحتلال الموصل وكركوك. وهذا يؤكد مقولة إنه لا اتفاقات دائمة وأبدية في التاريخ. والكلمة في النهاية هي لموازين القوى دائماً.

٣ - ديميريل ومسألة تعديل الحدود مع العراق

ما ورد على لسان الرئيس التركي سليمان ديميريل في الأول من أيار/ مايو ١٩٩٥، عن ضرورة «تعديل» الحدود العراقية ـ التركية، لأسباب أمنية، وإشارته إلى أن الموصل «ما زالت تابعة لتركيا»، يعتبر سابقة لا مثيل لها في تاريخ تركيا الحديث، ويفتح علاقات أنقرة الإقليمية على احتمالات قد تكون الأكثر حدة والأخطر منذ تأسيس الجمهورية التركية العام ١٩٢٣.

وتمثل تصريحات ديميريل، عشية إعلان وزارة الخارجية التركية في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٥، وانسحاب آخر جندي تركي من شمال العراق، وبالتالي انتهاء عملية «فولاذ» العسكرية، مؤشراً دامغاً على بدء عملية «فولاذ سياسية» هائلة حجماً ومضاعفات، على المديين القصير والبعيد. ولم يعد ممكناً، بعد الآن، الحديث عن علامات استفهام، أو تكهنات، أو شائعات عن الموقف التركي من هذه المسألة، أو غيرها من المسائل ذات الصلة بالوضع الإقليمي لتركيا، وفي مقدمها مسألة المياه، والنزاع على بحر إيجه مع اليونان. وما ذكر في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٥ عن تنسيق في المواقف المتعلقة بمسألة «إعادة ترسيم الحدود» بين ديميريل ورئيسة الحكومة طانسو تشيللر يعني، بكل بساطة ووضوح، «إعلان حرب» مفتوحة وشاملة من جانب أنقرة على جيرانها.

لم تعد مسألة الموصل مجرد قضية عائدة للتاريخ والمؤرخين. والفارق بين ديميريل ورؤساء الجمهورية التركية السابقين، أنه أدلى بكلامه علناً. ليكون بذلك وثيقة تاريخية عما تضمره تركيا لبعض الدول المجاورة لها، ومعظمها معادٍ لها. بينما كان سلف ديميريل، الرئيس الراحل طورغوت أوزال يمرر أفكاره عبر آخرين دون تحمل وزرها. وبعدما أدلى ديميريل بتصريحاته الأخيرة بات من الثابت أن رغبة تركيا في إخضاع شمال العراق لنفوذها تمثل نهجاً واستراتيجية في السياسة الخارجية التركية، تؤكدهما الوقائع التالية:

عندما بدأت عملية «فولاذ» العسكرية في شمال العراق، اعتبر مراقبون أتراك أنها الحلقة الأخيرة من حرب الخليج الثانية. ويذكر أن وسائل الإعلام التركية باشرت، منذ اللحظة الأولى لاحتلال العراق الكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، حملة على نطاق واسع شددت على «تركية» لواء الموصل ـ كركوك، معززة ذلك بما اعتبرته الأدلة والوثائق، وأولها الوعد الذي قطعه مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك للنواب الهائجين المعترضين على المعاهدة الثلاثية بين إنكلترا وتركيا والعراق، التي رسمت عام ١٩٢٦ الحدود الحالية بين العراق وتركيا، بالعمل على استعادة الموصل «في الوقت المناسب»، «ريثما يأتي وقت نكون فيه أقوياء ونضع يدنا عليها (الموصل)».

وقبل يوم واحد من اندلاع حرب الخليج في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، استخدم أوزال في خطاب تحذيري وجهه إلى الرئيس العراقي صدام حسين للمرة الأولى عبارة «الشعوب العراقية». وشاع على الأثر ما سمي «خريطة أوزال» التي تدعو إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول: عربية، وكردية، وتركية. كما نقل عن بعض مؤيديه أنه يجمع ويعد الوثائق التاريخية القانونية التي تدعم تبعية الموصل لتركيا و«المصالح المشتركة» بين تركيا وأكراد العراق. وكان أوزال نفسه يحذر باستمرار، إبان أزمة الخليج الثانية، من «أن أي تعريض لوحدة

الأراضي العراقية للخطر يسبب لنا قلقاً طبيعياً». وبعد أسبوعين على بدء الحرب، لمّح أوزال، إلى تغييرات جغرافية، في المنطقة وقال: «إن الشرق الأوسط بعد الأزمة لن يبقى على ما هو عليه. ولا أقصد هنا جغرافية المنطقة».

لكن أخطر الأسرار التي كانت تخبئها أزمة الخليج، انكشف في ٦ تموز/ يوليو ١٩٩٤، إذ اتضح أن أوزال كان يريد فعلاً احتواء لواء الموصل ـ كركوك. وقد عرض الرئيس التركي الراحل هذه الخطة في اجتماع مغلق عقده مع رئيس الحكومة آنذاك ييلديريم آقبولوت، ورئيس الأركان نجيب طورومتاي، قبل شهر ونصف من اندلاع الحرب. لكن الخطة واجهت معارضة من جانب آقبولوت الذي اعتبرها «خطأ سياسياً»، فيما لم يعارضها طورومتاي إلاّ لأسباب فنية، إذ قال: «نحن لن نستطيع تأمين الدعم اللوجستي لوحداتنا هناك لأكثر من أسبوعين».

ويحتفظ زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود ييلماز، الذي كان مقرباً آنذاك من أوزال، بـ«سر خطير» متعلق بهذه القضية، ويؤدي الكشف عنه إلى «خطر كبير على علاقاتنا الخارجية»، ويرجح أن ذلك السر مرتبط بموافقة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش على احتلال تركيا للموصل ـ كركوك. ولم ينقطع أوزال بعد انتهاء حرب الخليج، عن تذكير من حوله «بأننا لو قمنا بهذه العملية لكان أكراد شمال العراق، وكذلك حزب العمال الكردستاني تحت إشرافنا. عدا ذلك كنا استطعنا المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل ـ كركوك».

بعد بدء عملية «فولاذ» في أواخر آذار ١٩٩٥ أعلن رئيس الأركان التركي السابق طورومتاي، الذي عارض التدخل التركي عام ١٩٩١ في العراق، تأييده لها، بدعوى توفر الشروط الفنية اللازمة لها. ويؤكد مسؤول عسكري تركي رفيع المستوى «أن رغبة أوزال في دخول شمال العراق كانت دونها عقبات فنية. وتركيا عملت منذ ١٩٩١ على سد هذه الثغرات من التدريب والتجهيز بحيث تحقق أهدافها بعد الدخول في غضون أسبوعين». وعلى هذا لم تكن العملية العسكرية التي شنها الجيش التركي، خريف العام ١٩٩٢، ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، سوى تمرين لعملية «فولاذ»، التي قد تكون بدورها تمريناً آخر لعملية احتلال قادمة أكثر اتساعاً وديمومة. وهذا النوع من «التمارين» يبدو حاضراً في الذهنية العسكرية التركية عندما يشير بعض المحللين الأتراك إلى أن أنقرة كانت تريد التدخل العسكري المباشر في الاضطرابات التي حصلت العام ١٩٦٣ في قبرص، بين الطائفتين اليونانية والتركية، لكن عدم استعداد الجيش التركي، لمثل هذا الغزو اضطره إلى تأجيله إلى العام ١٩٧٤.

إلى ذلك، وفور بدء عملية «فولاذ» عاد إلى الظهور في بعض وسائل الإعلام التركية الحديث عن «مشروع الموصل»، ومنه دعوة عمر هيدير سورتشي، زعيم عشائر سورتشي الكردية الكبيرة في شمال العراق، إلى إنشاء «ولاية الموصل» التي تضم عرباً وأكراداً وتركماناً تحت حماية تركية.

اتجاهات سلبية

تأتي تصريحات ديميريل حول «تعديل» الحدود مع العراق ـ فيما يرى المراقبون ـ مؤشراً على اتجاهات سلبية

وخطيرة في السياسة الخارجية التركية. فهي ـ أولاً ـ انتهاك صارخ للمواثيق والمعاهدات الدولية القانونية. وقضية الموصل انتهت قانونياً بإبرام معاهدة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٦، وفيها تعترف أنقرة بالحدود الدولية الحالية بين تركيا والعراق. ولذا فإن العودة إلى المطالبة بتعديل هذه الحدود، تنبىء بأن المواجهة ستكون شرسة. وستحاول تركيا استخدام كل الأوراق التي تملكها، بما فيها ورقتا المياه والتركمان العراقيين، للضغط على بغداد وتحقيق رغباتها.

وتمثل المطالبة بتعديل الحدود مؤشراً سلبياً على المنحى الذي قد تتخذه مسألة المياه بين تركيا، وكل من العراق وسوريا، خصوصاً أن أنقرة ربطت تعديل الحدود بأسباب أمنية متصلة بعمليات حزب العمال الكردستاني المتهم بدعم دمشق الكامل له. وديميريل المطالب بتعديل الحدود، هو نفسه صاحب التصريحات التي لاقت صدى سلبياً للغاية في الأوساط العربية، حول سيادة تركيا على مياه نهري دجلة والفرات. وما يقال همساً أو يسرب إلى وسائل الإعلام، عن نية تركيا في استخدام المياه سلاحاً ضد سوريا والعراق، ستتعامل معه الأطراف العربية المعنية بجدية كاملة، لم تكن موجودة قبل إطلاق ديميريل تصريحاته في شأن الحدود.

وتطرح المطالبة بتعديل الحدود بين العراق وتركيا سياسة تركية جدية إزاء الأقليات التركية أو المسلمة في بعض الدول المجاورة لتركيا، ولا سيما بلغاريا واليونان وقبرص، بل سوريا. ففي بلغاريا يوجد ما لا يقل عن مليون نسمة من أصل تركي. وكانت تركيا رفعت في منتصف الثمانينات لواء حمايتهم من الاضطهاد الشيوعي. وفي اليونان يوجد أكثر من ١٥٠ ألف مواطن من أصل تركي في منطقة تراقيا (شمال شرق اليونان). وغالباً ما تثير أنقرة أوضاعهم «البائسة». وفي العراق يعلق الأتراك أهمية على أكثر من مليون تركماني، لا سيما في منطقة كركوك النفطية، حتى أن أوزال دعا إلى إنشاء دولة خاصة بهم.

كذلك سيترتب عن تصريحات ديميريل إثارة شكوك ومخاوف لدى جيران تركيا، من بلغاريا واليونان إلى سوريا والعراق وإيران، مروراً بأرمينيا وجورجيا وروسيا وحتى أوكرانيا، وبالتالي الدخول في سباق تسلح واسع النطاق. فالقضية لم تعد مجرد مخاوف، بل حقيقة معلنة على لسان أرفع مسؤول في الدولة التركية. ومن يضمن أن تركيا لن تطالب «في الوقت المناسب»، باستعادة شبه جزيرة القرم، أو بعض اليونان وبلغاريا، وأوزال نفسه صرح أثناء أزمة الخليج بأنه إذا كانت الكويت جزءاً من العراق، فإن العراق كله كان «عثمانياً»؟

الملف المفتوح

عكست المطالبة بتعديل الحدود واقعاً خطيراً آخر، وهو أن ملف الحرب العالمية الأولى لم يطو بعد، بل يمكن القول أنه فتح من جديد. وستشهد القضايا المتصلة به تسخيناً في المرحلة المقبلة. إذ ستمنح مطالبة أنقرة بالموصل الأرمن تصميماً أكبر على التمسك بمطالبهم التي ما زالت عقبة أمام تطبيع العلاقات الأرمنية ـ التركية. فهم يطالبون تركيا بالاعتراف بارتكابها مجازر ١٩١٥ ضدهم، ودفع التعويضات اللازمة، وإعادة الأراضي التاريخية الأرمنية في شمال شرق تركيا إلى الأرمن حسبما ورد في اتفاقية سيفر التي أبرمت عام ١٩٢٠، وهي أراضٍ جدد المطالبة بها علناً قبل بضع سنوات الرئيس الأرمني تير بتروسيان.

أيضاً ستمنح تصريحات ديميريل سوريا، دفعاً إضافياً للمضي في سعيها إلى استعادة لواء الإسكندرون الذي ضمته فرنسا إلى تركيا العام ١٩٣٩، أي بعد ١٤ سنة من ضم الموصل رسمياً إلى العراق، في اتفاق كانت تركيا من الموقعين عليه، في حين أن سوريا لم تكن طرفاً رسمياً في اتفاق ضم الإسكندرون إلى تركيا، ولم توقع عليه ولم توافق عليه، وما زالت على موقفها منه حتى الآن. وما زال لواء الإسكندرون يظهر في الخرائط الرسمية السورية ضمن الأراضي السورية. وتتكرر من آن لآخر تصريحات سورية حول عروبة اللواء، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تصريح أدلى به وزير الإعلام السوري محمد إسكندر العام ١٩٩٠ إلى صحيفة قبرصية، وقال فيه: «تسوية قضية الإسكندرون ما زالت تنتظر وإن هذه المسألة لم تسوَ أبداً»، وأكد أن دمشق تعتبر هذه المنطقة على الدوام «أرضاً عربية».

وحتى الأتراك أنفسهم فوجئوا بإثارة هذه القضية في مؤتمر نظّمه معهد السلام الأميركي في واشنطن في أول حزيران/ يونيو ١٩٩٤، وحضره خبراء من سوريا وتركيا والولايات المتحدة ودول أخرى، عن «موقع تركيا الجديد في الشرق الأوسط». وكان انطباع الصحافي التركي المعروف محمد علي بيراند، الذي شارك في المؤتمر، أن على تركيا الاستعداد لمواجهة إحياء هذه المسألة.

وفي المقابل، فإن السؤال الذي يبحث عن إجابة هو أنه إذا كانت تصريحات ديميريل جدية فلماذا انسحبت القوات التركية من شمال العراق في وقت أسرع مما كان متوقعاً؟ للإجابة عن هذا السؤال، تجب الإشارة أولاً إلى أن عملية «فولاذ» هي الأكبر في تاريخ الجمهورية التركية التي تنفذها قوات تركية خارج الحدود. وربما كانت من ناحية فنية «تمريناً» يستفاد منه في أية محاولة مستقبلية لعملية أكثر اتساعاً تصل إلى آبار نفط كركوك.

ومن جهة ثانية، يبدو أن حسابات أنقرة لم تأت مطابقة لما أسفرت عنه التطورات. ففي اليوم الأول للعملية، كان هناك إجماع إقليمي ودولي على تفهم دوافع العملية. لكن مع مرور الوقت، اتسعت المعارضة للتحركات العسكرية التركية لدرجة لم يبق لها مؤيد سوى واشنطن. الأمر الذي فرض على القادة الأتراك إعادة النظر في خططهم، وصولاً إلى إنسحاب كامل ومفاجىء في سرعته. وأدرك العسكريون الأتراك أن العملية لم تسفر عن نتائج ملموسة في تصفية حزب العمال الكردستاني، وإن استمرار احتلالهم شمال العراق كان سيعرضهم لاحقاً لحرب عصابات من جانب مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين حافظوا، رغم ضراوة هجمات العملية، على سلامة بنيتهم الأساسية.

النفط وإيران والأكراد

في خضم العملية العسكرية التركية، حصلت تطورات ذات مغزى على أكثر من صعيد. فقد أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الرقم ٩٨٦، الذي يسمح للعراق بتصدير نفط قيمته بليونا دولار كل ستة أشهر، لشراء مواد غذائية وأدوية، مع تخصيص ربعها لمساعدة أكراد شمال العراق في ما سمّي اتفاقية «النفط مقابل الغذاء». ويعني هذا القرار استئناف تصدير النفط العراقي إلى الخارج عبر خط أنابيب كركوك ـ يومور طاليق عند خليج الإسكندرون، وما يعود به ذلك من مكاسب نفطية ومالية لتركيا، والمساهمة في تمويل الخطط

الدولية والتركية في شمال العراق. كانت أنقرة تعوّل على رضوخ بغداد للقرار تحت ضغط الوجود العسكري التركي، لتحقيق تلك المكاسب. لكن رفض بغداد القرار أطاح الآمال التركية. وجاءت تصريحات ديميريل تغطية لهذا الفشل، واستئنافاً لضغط من نوع آخر على بغداد، للوصول لاحقاً إلى صيغة تضمن لأنقرة حصة في النفط العراقي الذي تشير التقارير الاقتصادية إلى حاجة تركيا الماسة إليه، لعمليات التنمية، في الأعوام المقبلة.

كذلك لاحظ المراقبون أن تصريحات ديميريل جاءت في خضم السياسة الأميركية الرامية إلى احتواء إيران. وبدا واضحاً أن واشنطن ماضية في استخدام كل الأوراق الممكنة ضد إيران، من إلغاء حصتها (٥ في المئة) في اتفاق القرن النفطي مع أذربيجان، وحظر أي تعامل تجاري أميركي معها، إلى محاولة منع حصول أي تعاون نووي إيراني - روسي.

وتعني مطالبة ديميريل بتعديل الحدود مع العراق تلقائياً تعديل الحدود مع كل من إيران وسوريا. وهذا يعني ترجيحاً لكفة المصالح التركية في المنطقة، ما يهدد المصالح الإقليمية لإيران من جهة، ووحدة أراضيها من الجهة الأخرى، خصوصاً فيما يتعلق بكردستان الإيرانية المحاذية لكردستان التركية وكردستان العراقية، وقد تسبب القلق الإيراني من التوسع التركي في عدم عقد اللقاء الدوري لوزراء خارجية إيران وتركيا وسوريا الذي كان مقرراً عقده في أصفهان في ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى.

ويرى مراقبون أن المطالبة بتعديل الحدود التركية مع العراق، بالتزامن مع انسحاب الجيش التركي من الشمال العراقي، رسالة تركية إلى أكراد العراق، بألاّ يفسروا الانسحاب التركي ضعفاً، ودعوة لهم إلى التعاون مع تركيا على الصعيد الأمني. وإشارة أخرى إلى عدم المضي قدماً في تأسيس دولة كردية، لأنه إذا كان لا بد لشمال العراق من أن يتطور، بمعزل عن بغداد، فلا خيار سوى التبعية المباشرة لتركيا أو البقاء أسيراً لنفوذها.

تشيللر ووقائع التاريخ

وخلص المراقبون إلى أن رغبة أنقرة في المطالبة بتعديل الحدود إلى «سفوح الجبال» لأسباب أمنية، لمنع تسلل مقاتلي الحزب الكردستاني، تبرير واهٍ، وغير مقنع، إذ إن جزءاً كبيراً من مسرح العمليات بين الجيش التركي والعناصر الكردية يقع داخل تركيا نفسها، كما أن الحواجز الجغرافية غير قادرة على منع تسلل مقاتلين ينتشرون «مثل حبات الرز» على حد تعبير رئيس الأركان التركي إسماعيل قره داي. وإذا كانت المطالبة بالتعديل تعزى إلى أسباب أمنية فما الذي سيحصل في حال انتفاء تلك الأسباب الأمنية؟ هل ستعود تركيا إلى حدودها السابقة؟ وهل كلما حدثت مشكلة أمنية مع بلد مجاور ستلجأ أنقرة إلى المطالبة بتعديل حدودها معه؟ إن تركيا مع تصريحات ديميريل، تؤسس، لمرحلة خطيرة من التعاطي مع قضايا حساسة مثل قضايا الحدود. لقد ذهب ديميريل إلى حيث حاول حتى أوزال النأي بنفسه عنه. لكن الاثنين ـ كما بدا لكثيرين ـ لم يفعلا شيئاً سوى تحريك «عش دبابير» ستكون تركيا نفسها أول المتعرضين للسعاته.

لقد أخذ على رئيسة الوزراء تشيللر جهلها بوقائع التاريخ عندما شبهت عملية «فولاذ» بـ«بليفين» جديدة. في حين أن الموقعة الأخيرة حدثت العام ١٨٧٧، وأسفرت عن إلحاق هزيمة منكرة بالجيش العثماني، ووقوع

قائده غازي عثمان باشا في أسر الجيش الروسي، وكانت فاتحة لتحرير بلغاريا. وما يخشى منه أن تجرّ الحسابات الخاطئة الجديدة لأنقرة البلاد إلى بليفين أخرى، لا يهم عندها من يكون «غازي عثمان باشا الجديد»: ديميريل أم تشيللر.

٤ - العلاقات بين تركيا وسوريا

أعدت «مجموعة السياسة الخارجية والدفاع» (DSA) التابعة لـ«وقف الدراسات السياسية والاجتماعية» (SISAV) تقريراً في أواخر العام ١٩٩٣ عن العلاقات التركية ـ السورية نُشرت خطوطه الأساسية في صحيفة «ميلليت» بتاريخ ٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤! من قِبل أحد الذين شاركوا في إعداده وهو السفير المتقاعد فاخر آلاتشام.

من هي «مجموعة السياسة الخارجية والدفاع» (DSA)؟

تأسست عام ١٩٨٩ وتضم الأسماء التالية:

وزير الخارجية السابق خير الدين أركمين رئيساً.

وزير الخارجية السابق وحيد خلف أوغلو.

السفير المتقاعد هـ. فاخر آلاتشام.

السفير المتقاعد فائق ملك.

الأميرال المتقاعد والنائب السابق سزائي أوركنوت.

الجنرال المتقاعد والسفير السابق حسن صاغلام.

الأمين العام السابق لوزارة الخارجية السفير المتقاعد أرجومند ياووزألب.

الجنرال المتقاعد والسفير المتقاعد ثريّا يوكسيل.

وتدعو المجموعة إلى صفوفها باحثين من خارجها تبعاً للموضوع المراد بحثه. وفي هذا الإطار دُعي السفير السابق ومدير وقف أبحاث الشرق الأوسط والبلقان إسماعيل صويصال للمشاركة في إعداد تقرير «العلاقات بين تركيا وسوريا».

من هو «وقف الدراسات السياسية والاجتماعية (SISAV) الذي تتبع له «مجموعة السياسة الخارجية والدفاع»؟

تأسس عام ١٩٧٩ بهدف إعداد أبحاث حول مسائل سياسية واجتماعية تركية، وتقديم نتائج هذه الأبحاث للرأي العام وإبلاغ السلطات المسؤولة بالحلول المقترحة لهذه المسائل. ويقوم هذا الوقف بإعداد أبحاثه داخل تركيا وخارجها وبتنظيم ندوات ومحاضرات واجتماعات، كما يقدم استشارات ضمن أهدافه، ويشارك بنشاطات مؤسسات أخرى تتقاطع مع عمله.

ويقارب عدد أعضاء «الوقف» ٧٨ عضواً ويترأسه البروفسور الدكتور ممدوح ياشا. وفي حيثيات التقرير أنه وُضع الآن لأنه لا توجد دراسة جدية حول العلاقات بين البلدين، ولأن سوريا هي بلد مفتاح لتحقيق السلام

في الشرق الأوسط، ولأن مسألتي الأمن (PKK) والمياه تظهران بصورة دائمة في علاقات الدولتين كما أن مسألة المياه ستكتسب أهمية متزايدة في المنطقة. وأخيراً يعرض التقرير للنتائج ويُقدّم اقتراحات لتسوية الخلافات الثنائية. ولكي يجيب التقرير بصورة واقعية على المشكلات التي تعتري العلاقات بين تركيا وسوريا فقد أرسل الفريق الذي أعدّه، أحد أعضائه إلى سوريا وأجرى لقاءات واسعة مع نائب رئيس الجمهورية، ووزير الإعلام ووزير الدولة للشؤون الخارجية وأمين عام وزارة الخارجية ورئيس غرفة تجارة سوريا وأوساط جامعية ومسؤولين إعلاميين، وذلك بالطبع، إضافة إلى لقاءات الفريق داخل تركيا.

ومن نافل القول، الإشارة إلى أن هذا التقرير يعبر عن رأي واضعيه. ولكنه يشكّل في تحديده لبؤر التوتر والاقتراحات التي يقدمها، خطوة هامة لطرح العلاقات بين سوريا وتركيا على بساط البحث العلني وإسهام الأوساط الفكرية والاقتصادية، إضافة إلى السياسية، بما تراه مفيداً للتقارب ليس فقط بين تركيا وسوريا بل كذلك بين تركيا والوطن العربي عموماً.

م.ن.

* * *

يتألف تقرير «العلاقات بين سوريا وتركيا» من أربعة أقسام. القسم الأول يتضمن تاريخ سوريا ووضعها الداخلي. القسم الثاني يتوقف عند العوامل التاريخية والراهنة التي تؤثر على العلاقات بين البلدين. وفي القسم الثالث انعكاسات التطورات الأخيرة في العالم والشرق الأوسط على العلاقات السورية ـ التركية فيما خُصص القسم الرابع للنتائج والاقتراحات.

أولاً: الوضع الداخلي لسوريا

يقدم هذا القسم معلومات حول تأثيرات العهدين العثماني والفرنسي في تشكيل السياسة الداخلية الحالية لسوريا، وبنية المجتمع، والفوارق العرقية والدينية، والأحزاب والحركات السياسية، والانقلابات العسكرية، والممارسات الديموقراطية، وتجربة الجمهورية العربية المتحدة، وحلم سوريا الكبرى والقوات المسلحة السورية.

يضع السوريون إجمالاً مسؤولية تخلفهم على الإدارة العثمانية وذلك للأسباب التالية:

تقسيم سوريا عام ١٩٢٠ إلى أربع دول هي: حلب، دمشق، اللاذقية وجبل الدروز، ومنح الحكم الذاتي لسجنقي الجزيرة والإسكندرون. في العام ١٩٢٥ اتحدت حلب ودمشق فيما حافظت الدول الأخرى على وضعها القديم، إلى العام ١٩٣٦ عندما توحدت جميعها. تأسيس إسرائيل فتح الطريق أمام نظرات الشك السورية إلى الغرب ومن ضمنه تركيا وبدأت تبحث في جمال عبد الناصر وفي الاتحاد السوفياتي وسيلة للتحرر.

٨٥٪ من سكان سوريا (١٣ مليونا) هم من المسلمين. منهم ٦٣٪ من السنّة و١٢٪ من العلويين و٣٪ دروزاً وهناك كذلك إسماعيليون وشيعة ويزيديون. تتحدث الغالبية باللغة العربية. أما المسيحيون فيقاربون الـ١٠٪ وبينهم اختلافات مذهبية. غالبية المسيحيين من الأرمن والسريان والموارنة.

ثالثاً: التحولات العالمية

التطور الأهم، بدون شك، في العالم وفي المنطقة، كان انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتحوّل العالم لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية من عالم ثنائي القطب إلى عالم أحادي القطب. وقد بدّل هذا التطور بنسبة كبيرة المعطيات السياسية في الدول التي كانت في علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. وبالتأكيد فإن سوريا هي الدولة الأكثر تأثراً بهذا الواقع الجديد. فإلى جانب صداقتها الأكثر وفاءً واستمراراً للاتحاد السوفياتي فقد كانت سوريا تتحرك في إطار السياسة السوفياتية في المنطقة.

ومن زاوية العلاقات مع تركيا، كانت السياسة السورية المؤيدة للسوفيات مفيدة لها لجهة ضمان أمنها إزاء سياسة تركيا التي هي جزء من التحالف الغربي، وفي مرحلة المواجهة مع إسرائيل. وهذا كان يضاعف أمل حزب البعث بتحرير لواء الإسكندرون الذي يعتبره جزءاً من «الوطن العربي». لكن هذه السياسة كانت تدفع سوريا إلى مواجهة تركيا والنشاطات التركية في مجالات مفيدة للاتحاد السوفياتي أكثر من غيره. ويعتبر الموقف السوري من المسألة القبرصية المثل الأكثر وضوحاً على اتباع سوريا سياسة مؤيدة تماماً للاتحاد السوفياتي.

وبفضل هذه السياسة، استطاع الاتحاد السوفياتي وبصورة لم يعرفها في تاريخه، الدخول بصورة فاعلة إلى الشرق الأوسط والتأثير، لمصلحته، على سياسات هذه الدول.

في ظل هذه الشروط، كان تفكك الاتحاد السوفياتي، والتطورات في الكتلة الاشتراكية، بمثابة صدمة لسوريا. وسقوط الدعامة الأساسية لسياستها الخارجية أوقعها في حالة عزلة إن على الصعيد العام، أو على صعيد علاقاتها مع تركيا. عدا ذلك، فإن سوريا التي كانت تأخذ المال والسلاح من الاتحاد السوفياتي، أصبحت تواجه صعوبات خطيرة على صعيد تأمين قطع غيار للسلاح الموجود عندها، كذلك لم تعد تستطيع الاستفادة من القروض التي كانت تمنح لها.

وكنتيجة للأسباب الخارجية والداخلية، تجد سوريا نفسها أمام اتباع سياسة خارجية قائمة على قوتها الخاصة، وهذه الظروف المتغيرة سيجعلها، في تحركها المنفرد، تحسب جيداً الأخطار التي ستترتب عليها في كل خطوة تخطوها. وقد كان سلوك سوريا أثناء حرب الخليج الثانية مظهراً واضحاً للتأثير الهام لغياب الاتحاد السوفياتي، كذلك فإن الموقف الذي اتخذته سوريا إزاء البيان المشترك الفلسطيني ـ الإسرائيلي (غزة ـ أريحا أولاً ـ م.ن) والموقف الليّن الذي أظهرته لاستئناف محادثات السلام مع إسرائيل كان مؤشراً آخر على التغيّر المهم الذي طرأ على السياسة الخارجية السورية.

في ظل هذه الظروف الجديدة، من غير الممكن ألا يحدث تأثير على السياسة السورية بهذه الصورة أو تلك بالنسبة إلى علاقاتها مع تركيا.

وهنا يتحدث التقرير عن غموض الصورة لمرحلة ما بعد الرئيس حافظ الأسد ويشير إلى أن هوية الشخص

يعيش ٦٠٪ من العلويين في اللاذقية ومحيطها.

كان الحزب الوطني هو أقوى الأحزاب بعد ١٩٤٣ وكان يمارس نشاطه سرّاً أثناء الانتداب الفرنسي مقابل هذا الحزب ظهر حزب الشعب. وكان هذان الحزبان يسودان الحياة السياسية حتى الانقلابات العسكرية.

بدأت الانقلابات العسكرية بعد فترة قصيرة، وكنتيجة للهزيمة العربية أمام إسرائيل عام ١٩٤٨. أولها كان انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ ثم في العام نفسه انقلاب سامي الحناوي، وعام ١٩٥١ انقلاب أديب الشيشكلي. عام ١٩٥٤ أبعد الشيشكلي عن السلطة وسادت حياة ديموقراطية محدودة حتى العام ١٩٥٨ في هذه الفترة كان حزب البعث يلمع نجمه في الانتخابات التي أجريت آنذاك.

عام ١٩٥٨ أقيمت الوحدة بين مصر وسوريا وعام ١٩٦١ حدث الانفصال وتشكلت حكومة يمينية. عام ١٩٦١ فاز حزب الشعب في الانتخابات لكن انقلاباً عام ١٩٦٢ أوصل حكومة يسارية بمساندة عبد الناصر عام ١٩٦٣ تولت السلطة حكومة عسكرية بإشراف حزب البعث. لكن طوال السنوات الثلاث التي تلت لم يتوقف خلاف الأجنحة داخل البعث ولم يوقفها كذلك مجيء مجموعة يسارية إلى السلطة عام ١٩٦٦ التي استمرت رغم هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. في هذه الفترة كان التأثير السوفياتي شبه شامل وبدأ دور اليساريين والشيوعيين يتعاظم. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ حسم وزير الدفاع حافظ الأسد الصراع لصالحه وهو ما زال إلى الآن وقد عاشت سوريا تحت زعامته أكثر العهود استقراراً منذ نيلها الاستقلال.

ثانياً: التوتر في العلاقات مع تركيا

بسبب الإدارة العثمانية التي استمرت أربعة قرون، كانت نظرة سوريا إلى تركيا ممتلئة بالشك. وجاء ضم لواء الإسكندرون إلى تركيا وتأييد تركيا لقرار تقسيم فلسطين ثم اعترافها بإسرائيل، وإقامة علاقات ديبلوماسية معها، وتطوير صلاتها (تركيا) بالغرب، وتحولها إلى عضو في المجموعة الغربية وبسبب علاقة تركيا الجيدة بالعراق، واستخدام هذه العلاقات لصالح العراق في صراعه مع سوريا، لكل هذه العوامل ابتعدت سوريا عن تركيا.

بموازاة ذلك، وبالمقابل، فإن تركيا أقلقها التقارب الوثيق في العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفياتي، وكذلك تأييد سوريا لليونان والقبارصة اليونانيين في المسألة القبرصية، مما أثّر سلباً على علاقات البلدين.

وفي السبعينات والثمانينات أضيف عنصران جديدان إلى العلاقات بين البلدين، الأول هو قلق سوريا من مشروع GAP الذي بدأت تركيا تنفيذه وسلسلة السدود على نهر الفرات، الأمر الذي يتيح لتركيا قطع المياه بصورة تامة لاحقاً. العنصر الثاني هو دعم سوريا في النصف الثاني من الثمانينات لحزب العمال الكردستاني (PKK) بأمل أن يشكل ضغطاً لتغيير موقف تركيا من مسألة المياه، على الرغم من أن سوريا تقف ضد فكرة إنشاء دولة كردية. تخصيص تركيا ٥٠٠م^3 في الثانية عام ١٩٨٧ لسوريا لم يطمئن دمشق التي تحاول عبر دعم PKK تحويل مسألة المياه من «تخصيص» إلى «تقاسم».

الذي سيتسلم مقاليد السلطة ليست مهمة بقدر ما ستكون عليه العلاقة بين حزب البعث والجيش والقطاعات الأخرى من المجتمع وموقع مختلف الأطراف في التركيبة المقبلة.

ويتوقع التقرير أن تشتّد الاتجاهات الليبرالية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وهذه المرحلة قد تشهد انشغال سوريا بتحولاتها الداخلية على حساب اهتماماتها الخارجية.

إن فقدان سوريا لحماية الاتحاد السوفياتي وتحوّلات الشرق الأوسط سيجعلها تقيس سياستها وفقاً لإمكاناتها الذاتية فقط، ونتيجة لذلك ستكون سوريا أمام مواقف أقل تشدّداً وأكثر حذراً إزاء علاقاتها مع تركيا.

ولكن هذه المواقف لا تأتي بمعنى التخلي عن مطالبها من تركيا أو أن تركيا التي تقوى بصورة متزايدة، ستشكل تهديداً لسوريا.

● إلى ذلك فإن الموقف السوري من الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي كان إيجابياً. ومن الأسباب الرئيسية لذلك غياب عامل الاتحاد السوفياتي السابق. ومع استمرار التفاهم الأميركي ـ الأوروبي ـ الروسي، فإن سوريا تدرك أنه من غير الممكن بمفردها عرقلة عملية السلام.

● بفضل القوة العسكرية التي اكتسبتها من الاتحاد السوفياتي من جهة، ودهاء الرئيس حافظ الأسد من جهة ثانية، تحوّلت سوريا إلى وضع البلد ـ المفتاح في توازنات الشرق الأوسط. ومع غياب العنصر الأول، فإنه من الممكن أن تحافظ سوريا على هذا الوضع فقط من خلال السياسة المحنّكة للأسد، إذ تتطلب ظروف ما بعد السلام مصادر اقتصاد غنية، وتكنولوجيا متقدمة. في هذه الحالة فإن سوريا التي لن تقبل أن تبقى في الصفوف الخلفية، ستدفع إلى الواجهة وبصورة أكثر فاعلية مسائل لم تكن كذلك في ظل الخلاف مع إسرائيل، مثل مسألتي الإسكندرون والمياه.

● أيضاً سيكون من الخطأ الاعتقاد أن خروج روسيا من المنطقة والسيطرة الأميركية، هو مُعطى مستمر ومن الخطأ اعتباره كذلك. ذلك أن روسيا، على الرغم من حاجتها للدعم الاقتصادي الغربي، سوف تحاول أن تلعب دوراً، وإن ليس كالسابق، في الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن تكون الدولة الأولى الداعمة لروسيا هي ـ من جديد ـ سوريا. وكما تشعر روسيا بالحاجة لدعم القوة السورية على حدود تركيا الجنوبية، ففي تشديد الضغط الروسي على تركيا شمالاً فائدة لسوريا. ونظراً لأن العداوة بين العرب وإسرائيل لن تنتهي، مع دخول السلام، بين يوم وضحاه، فإن الحاجة ستبقى متواصلة لحليف للعرب خارج الولايات المتحدة.

● لذا فإن توقع تغيير جذري في العلاقات بين سوريا وتركيا بعد الوصول إلى سلام عربي ـ إسرائيلي أمر غير متوقع. على العكس، فإن السلام العربي ـ الإسرائيلي سيدفع بسوريا إلى تشديد مواقفها إزاء تركيا.

● يتوقع، بعد السلام بين العرب وإسرائيل، أن تستمر حاجة إسرائيل إلى علاقات وثيقة مع تركيا. لكن التنافس التجاري بين تركيا وإسرائيل في المنطقة قد ينعكس سلباً على علاقاتهما السياسية.

التأثير الأميركي

● لقد شكل تأسيس إسرائيل وحرب ١٩٦٧ وفقدان هضبة الجولان العوامل الرئيسية في رسم السياسة الخارجية السورية. واتبعت دمشق سياسة «عدوٌ عدوّي صديقي» وعلى هذا كان موقف سوريا من الغرب ومن تركيا التي هي عضو في حلف الأطلسي. وقد ساد هذا التوجه معظم المواقف العربية.

● اليوم تحاول سوريا أن تظهر أنها دولة واقعية وهي لذلك تسعى لتطبيع العلاقات مع الغرب، وذلك بعيداً عن مقولات التقدمية ـ الرجعية، وتسعى أيضاً لإدخال مزيد من الليبرالية إلى اقتصادها.

● وانطلاقاً أيضاً من مقولة «عدوّ عدوّي صديقي» يتوقع أن تستمر علاقات التعاون بين سوريا وإيران وبالتالي لا يتوقع تحسين العلاقات مع العراق الذي تتنافس معه سوريا على تزعم «سوريا الكبرى».

● تحوّل الولايات المتحدة إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم أعاد الوضع إلى طبيعته بين سوريا ومصر اللتين افترقتا بعد اتفاقية كامب دايفيد. وكما تشعر سوريا، نظراً لعزلتها، بالحاجة إلى مصر، كذلك تشعر مصر بالحاجة للتعاون مع سوريا البلد الوحيد القادر على تهديد عملية السلام في الشرق الأوسط.

رابعاً: نتائج

أ ـ العوامل التي صعّدت العداوة

اتبعت سوريا للأسباب التي وردت في بداية التقرير، سياسة معادية لمصالح تركيا. ووقفت في جميع المنتديات الدولية، أحياناً علانية وأحياناً بصورة مبطنة ضد تركيا. في الستينات وبعد حرب ١٩٦٧، حاولت تركيا التقارب مع العالم العربي خاصة بعد عزلتها في المسألة القبرصية. لكن ذلك لم يؤدِ إلى تغيير موقف سوريا والدول العربية التي تفكر مثلها.

بعد وصول الرئيس الأسد إلى السلطة في ١٩٧٠ بدأ بإعطاء إشارات تنمّ عن الرغبة في تطوير العلاقات مع تركيا. وتبودلت الزيارات على مستوى وزراء الخارجية ورئاسة الحكومة. أثناء هذه الفترة غاب الحديث عن مسألة الإسكندرون، لكن مرحلة الأسد كانت أيضاً شاهداً على توترات أكثر أهمية، وفي مقدمة هذه التوترات مسألة المياه التي ضغطت على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة. ومع بدء تنفيذ مشروع GAP شكلت مسألة المياه البند الأول في اهتمامات سوريا إزاء تركيا.

إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية تركيا تظهر النقاط التالية:

● إن سوريا لها مطامع في أراضٍ تركية، منها لواء الإسكندرون.

● إن حدود الوطن العربي في طروحات البعث الأساسية تمتد إلى جبال طوروس داخل تركيا.

● إن سوريا تقود دائماً نشاطات منظّمة معادية لتركيا.

● إن الإرهابيين الذين فرّوا من تركيا بعد انقلاب ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ لجأوا إلى سوريا.

● إن المنظمة الإرهابية الأرمنية أزالا ASALA تلقت مساعدات من سوريا.

● أخيراً أن حزب العمال الكردستاني PKK يتلقى دعماً مادياً ومعنوياً من سوريا. وقد أعطت سوريا إشارات جدّية حول الربط بين مسألة المياه وقطع الدعم عن PKK.

إلى جانب هذا الموقف الخاطىء وغير الودي لسوريا تجاه تركيا، فإن مواقف تركية عديدة ساهمت في تعقيد العلاقات مع سوريا. فإتباع تركيا سياسة غير مبالية إزاء سوريا طوال سنوات جعل أنقرة تعتمد في معلوماتها عن سوريا، على إسرائيل والولايات المتحدة مما أوقعها في نقص وعدم كفاية، عدا عن توجيه هذه المعلومات في اتجاه معيّن. كذلك لم تبذل تركيا الجهود الضرورية من أجل إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع سوريا. كل ذلك شكّل عقبة أمام خلق مناخ من الثقة الضرورية، ووصول العلاقات بين البلدين إلى المستوى المطلوب.

إن مستقبل العلاقات بين تركيا وسوريا مرتبط، كما يبدو اليوم، بوقف دعم سوريا لـPKK (وهذا ما تريده تركيا)، وتقاسم مياه الفرات (كما تريد سوريا).

بالنسبة إلى موضوع المياه، تعهّدت تركيا وفق بروتوكول تموز/ يوليو ١٩٨٧ بتمرير كمية ٥٠٠م^{٣} في الثانية من مياه الفرات لسوريا. وهو ما يشكل ٥٠٪ من مياه الفرات سنوياً. ولكن سوريا أعطت انطباعاً أنها غير راضية عن الكمية التي تعهدت تركيا بتمريرها (ربما بهدف المساومة) وطالبت بتحويل مبدأ «التخصيص» إلى «التقاسم» معتبرة أن ذلك يتناقض مع القوانين الدولية، بينما اعتبرت تركيا بدورها أن عدم قطع سوريا دعمها لـPKK هو موقف يتعارض مع البروتوكول المذكور.

إن سوريا التي تعبر رسمياً عن معارضتها لتأسيس دولة كردستان المستقلة، تواصل دعمها لـPKK لأنها مطمئنة من أن تركيا لن تعطي لأكرادها ما يمكن أن يشكل نموذجاً لسوريا. وفي المقابل تتردد تركيا بتوقيع اتفاقية «تقاسم» لمياه الفرات حتى لا تتعرض مشاريعها لانتاج الكهرباء والري للخطر، وحتى لا يكون ذلك سابقة في القوانين الدولية، كما أنها قلقة من ربط موضوع المياه بمسألة PKK، وعدم تطبيق سوريا للشق الأمني من بروتوكول ١٩٨٧.

إن تركيا محقة في ترددها المذكور للسببين الأولين، في حين نتحمل مسؤولية بالنسبة للربط بين المياه والأمن. فموقف سوريا بالنسبة إلى النقطة الأخيرة مرتبط بعدم تنفيذ تعهداتنا حول مسألة المياه.

ب ـ اقتراحات

عند إعداد اقتراحات لإرساء العلاقات بين تركيا وسوريا على قاعدة إيجابية، توجد فائدة في تقدير بعض العوامل الجانبية:

١ ـ **العامل الأول** الذي يتطلب التقدير، هو ارتباطه بالظروف الموجودة في كل بلد. إذا نظرنا من هذه الزاوية، فإن سوريا التي أصبحت محرومة من حماية الاتحاد السوفياتي والتي لم تكسب بعد ثقة الولايات المتحدة والغرب، هي بلد معزول إلى درجة كبيرة. لقد بدأت حديثاً اللقاءات مع الولايات

المتحدة. لذلك، يُرى أن سوريا يتحتم عليها السلوك بدقة أكبر في علاقاتها مع تركيا. أما بالنسبة إلى تركيا فإن الظروف العالمية المتغيرة وعدم الاستقرار في المنطقة وعمليات الإرهاب في الجنوب الشرقي (الأناضولي) وأجراس الخطر في اقتصادها، يحتم عليها أن تكون في علاقات صداقة وثيقة وجيرة طيبة، كما مع سائر جيرانها، كذلك مع سوريا.

٢ ـ **العامل الثاني**، يتعلق بمستوى الوضع الحاضر في علاقات البلدين. ويمكن تلخيص الحالة الراهنة بين البلدين كما يلي:

- العلاقات تتمحور حول مسألة الأمن والمياه.
- الإرهاب لا يمكن استخدامه كوسيلة ضغط في العلاقات الدولية. أيضاً أن قطع المياه العابرة للحدود أو تقليلها، كعنصر تهديد، لا ينسجم مع الأصول الدولية.
- على الرغم من الاتفاقات التي وقعت بين البلدين منذ ١٩٨٧ حول الأمن وحول المياه فإن أحد الطرفين (سوريا) لم تسلك بما يتلاءم مع تعهداتها، كما أن الآخر (تركيا)، أعطى انطباعاً بأنه يحاول التنصل من تعهداته. وفي الواقع أن سوريا استمرت في دعمها لـ PKK كما لم تفِ تركيا، بوعدها التوصل إلى اتفاقية حول المياه قبل نهاية ١٩٩٣. هذا الوضع ضاعف من انعدام الثقة المتبادلة لدى الطرفين.

٣ ـ **العامل الثالث**، متصل بالطريق الذي سيسلك خلال إعداد الاقتراحات.

أولاً: يجب أن نولي أهمية الى الممارسة والجهود التي تشير الى أن القلق السوري منّا في غير محله. وسوية مع ذلك يجب اتباع خط رافض ومعيق، إذ نتوقف عند عدم كفاية القوة السورية لتحقيق إدعاءاتها الموجهة الىتركيا، في جهودنا على هذا الطريق لإرساء العلاقات على قاعدة طبيعية. من المهم كذلك إعاقة العامل الأجنبي في العلاقات بحيث تُرسى على قاعدة مصالح البلدين فقط بعيداً عن تأثير الآخرين.

ثانياً: يجب عدم حصر الاتفاقات مع سوريا بالجانب الأمني. إذ أن هذا ليس كافياً لدفع المسائل الأخرى نحو الحل.

ثالثاً: يجب الابتعاد عن الربط، بشكل مباشر أو غير مباشر بين مسألتي الأمن والمياه.

وفي النهاية يجب عدم توقيع أي اتفاق أو بيان مشترك لا يمكن تطبيقه. هذا الوضع سيؤثر على العلاقات بصورة أسوأ من عدم توقيع أي اتفاق.

في ظل هذه الظروف، سيكون مفيداً إعطاء الأولوية لتوقيع اتفاق سياسي عريض وشامل مع سوريا، وتوجيه الجهود في هذا الاتجاه. الاتفاق المذكور، يجب أن يضمن إلى جانب التعهد المتبادل باحترام والاعتراف بالحدود الراهنة، تطوير العلاقات السياسية والمائية والاقتصادية والتجارية والثقافية وحل المسائل الأمنية وأن تؤخذ بثقة التدابير الضرورية لكل مسائل الاختلاف مع سوريا بصورة لا تتكرر لاحقاً، وتضمن وضع أسس التعاون المشترك في المستقبل بصورة سليمة. بعبارة أخرى، أن مثل هذا

الاتفاق الذي سيكون بين تركيا وسوريا يجب أن يشكل مفتاحاً لعلاقات بناءة ومستقرة. ويؤمل أن تجيب هذه النظرة، على مصالح سوريا كذلك في ظل الظروف الراهنة.

خاصية أخرى لها أهمية في هذا المجال وهو توقيت الاتفاق الذي سيقام مع سوريا. بعبارة أخرى، هل على تركيا أن تبادر لدى سوريا حول فكرة هذا الاتفاق إلى ما بعد انتهاء العملية السلمية ولقاءات السلام بين الأطراف العربية وإسرائيل والتقارب الأميركي السوري، أم يجب أن نبادر قبل ذلك؟

في قناعتنا، أن على تركيا أن تحدد ماذا تريد أن تأخذ وماذا تريد أن تعطي قبل إرساء أسس التقارب السوري مع أميركا وأن تبذل في أقرب وقت وبالسرعة القصوى الجهود الكافية لتطبيع العلاقات مع سوريا في كل المجالات. وإلاّ فإن سوريا، إذ تحيّد الخطر الإسرائيلي، وتحدّد حصتها في العلاقات مع أميركا، ستكون أكثر تطلّباً من تركيا، وهو احتمال دائم.

كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل في العام ١٩٤٨. ومع ذلك لم تصل العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى مستوى من التنسيق السياسي والتعاون العسكري والتبادل التجاري ما يمكن أن نصفها بالجيدة أو حتى العادية. فقد كان ضغط الرأي العام الداخلي (الإسلامي) والأزمات الاقتصادية والظروف الإقليمية، عوامل تكبح ظهور تركيا بمظهر الحليف لإسرائيل ضد العرب. بل إن تركيا، كانت ولا سيما منذ العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، تتخذ وفي مناسبات كثيرة مواقف مؤيدة للعرب ومعادية لإسرائيل. ومن أبرز هذه المواقف، عدا معارضة ضم الأراضي العربية المحتلة والقدس الشرقية من قبل إسرائيل، تأييدها قرار الأمم المتحدة اعتبار الصهيونية حركة عنصرية عام ١٩٧٤، ثم امتناعها عن التصويت، على إلغاء الأمم المتحدة هذا القرار في العام ١٩٩٢. وبادرت تركيا كذلك إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية فور إعلانها عام ١٩٨٨، ورفعت، في وقت واحد بصورة متوازنة، مستوى علاقاتها الدبلوماسية إلى درجة سفير مع كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل في أواخر العام ١٩٩١، وعيّنت أونورغوكجه سفيراً لها في الأخيرة.

من الخطأ اتهام تركيا بأنها كانت حليفة دائمة لإسرائيل وعدوة دائمة للعرب. وإذا كان هذا القول ممكناً حتى أواسط الستينات فإنه خلاف ذلك لاحقاً. بل شهد الموقف التركي وهو ما ليس معروفاً، كفاية، لدى الرأي العام العربي، مواقف هامة في تأييدها للعرب، بغض النظر عن الدوافع، بعد إنقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

خطّان في السياسة الخارجية

فبعد الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وأطاح بحكومة سليمان ديميريل، برز في الدوائر السياسية والدبلوماسية التركية إزاء سياسة الدولة نحو إسرائيل والعرب خطان: خط مع تطوير التعاون مع إسرائيل وخط مع قطع العلاقات أو على الأقل خفضها إلى الحد الأدنى.

وكان يقف إلى جانب خط تطوير العلاقات أمين عام وزارة الخارجية آنذاك كامران غورين، والسفير في واشنطن شكري إيليكداغ، والسفير في الأمم المتحدة جوشكون قيرجا (تولى وزارة الخارجية لمدة شهرين خريف ١٩٩٥). فيما وقف وزير الخارجية التركية آنذاك ايلتير تركمان مع خط القطع التام للعلاقات مع إسرائيل وتطوير العلاقات مع العرب.

وكان طرح خط وزير الخارجية ينطلق من أن العلاقات مع العرب تؤدي إلى الحصول على حاجة تركيا من النفط بسعر رخيص، وتعزيز صادراتها إلى الدول العربية بصورة كبيرة، كما ستضمن تركيا تأييد العرب في موقفها من الأزمة القبرصية. وكان تركمان يرى أن النفوذ اليهودي في واشنطن مبالغ فيه ثم إن إسرائيل تنظر بحرارة إلى سيناريو تأسيس دولة كردستان المستقلة في الشرق الأوسط، كما تخطط له الولايات المتحدة.

وفي المقابل، لم يكن خط تطوير العلاقات مع إسرائيل يعارض إقامة علاقات صداقة مع الدول العربية. ولكن أصحاب هذا الخط، يعتقدون أن لا نيّة للعرب أن يكونوا أصدقاء. فسوريا لها مطالب في الأراضي

(الإسكندرون) والعراق يعزز طموحاته «العدوانية». والسعودية لا تنظر بارتياح إلى النظام العلماني في تركيا. ومصر تشعر منذ وقت طويل أنها في سباق منافسة مع تركيا. والعرب عامة يعيشون «عقدة» خضوعهم للحكم العثماني قروناً. وهذه العوامل كلها، تهدد الأمن التركي، مما يتطلب علاقات جيدة مع إسرائيل، ضرورية من زاوية المتطلبات الجيوستراتيجية، كما هي ضرورة من زاوية تحسين العلاقات مع أميركا لمواجهة «الإرهاب الأرمني».

وهكذا كانت المواقف متناقضة ومتعارضة بعد ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

وزير الخارجية ايلتير تركمان، حمل قضيته إلى رئيس الدولة والجيش كنعان ايفرين، ومجلس الأمن القومي الذي يضم قادة القوات الأربعة. وطرح تركمان في أول اجتماع للمجلس مسألة قطع العلاقات بالكامل مع إسرائيل. لكن المطلب رفض وبإجماع الأصوات الخمسة. غير أن تركمان مارس تأثيراً فيما بعد على ايفرين بحيث نجح في اتخاذ قرار تخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى سكرتير ثانٍ. وعارض حيدر صالتيك أمين عام مجلس الأمن القومي، وحده، القرار. أما أمين عام الخارجية غورين فقد تقدم في أثر ذلك باستقالته.

بذلك يمكن القول إن الثمانينات وحتى أواخرها، شهدت جموداً في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على الرغم من زيارة آرييل شارون السرّية إلى اسطنبول صيف ١٩٨٦.

مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، ومع الاعتراف الضمني بإسرائيل من قبل ياسر عرفات عام ١٩٨٨، ومع بدء حرب الخليج الثانية ثم مع بدء محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية في مدريد خريف ١٩٩١ واتفاق أوسلو ١٩٩٣، بدت الظروف مؤاتية لكسر الجمود في علاقات أنقرة مع تل أبيب. واتبعت تركيا سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل بحيث حرصت على عدم الظهور بمظهر المندفع لتطوير علاقاتها مع إسرائيل، بل كانت تلك العلاقات تتحسسن بوتيرة توازي وتيرة التقارب العربي ـ الإسرائيلي. وعلى هذا كانت تركيا من أوائل المعترفين بدولة بـ «فلسطين» عند اعلانها عام ١٩٨٨، ثم رفعت مستوى علاقاتها الديبلوماسية مع فلسطين وإسرائيل الى درجة سفير بعيد اتفاق أوسلو..

PKK والمياه

إن ما يحفز بعض الأوساط في تركيا على تعزيز العلاقات مع إسرائيل لا ينبع دائماً من مصالح استراتيجية مشتركة، بل محاولة لإيجاد حلول لبعض المشكلات المزمنة والمعقدة التي تواجه تركيا وتهدد مصيرها وعلى رأسها المشكلة الكردية وبالتحديد نشاط حزب العمال الكردستاني (PKK) المسلح.

فزيارة وزير الخارجية التركية حكمت تشيتين التي كانت مقررة في أواخر تموز/ يوليو ١٩٩٣ والتي ألغيت بسبب مصادفتها مع العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، كانت ستناقش بالتفصيل إمكانية مساعدة إسرائيل لتركية في معركتها ضد PKK. وكان يتوقع أن يقدّم كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها إسحق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز، إلى تشيتين معلومات هامة حول PKK، على حد تعبير مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وفي أوائل آب/أغسطس (من ٨ إلى ١١) ١٩٩٣ قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي هرزي بودينغر بزيارة سرّية (انكشفت قبل انتهائها بيوم واحد) إلى أنقرة والتقى خلالها وزير الدفاع التركي نفزات اياز ورئيس أركان الجيش دوغان غوريش، إضافة إلى صاحب الدعوة قائد سلاح الجو التركي خالص برهان. وقالت أوساط دبلوماسية أن الزيارة تتعلق بإمكانية تعاون مشترك ضد حزب العمال الكردستاني PKK، وأن القائد الإسرائيلي أعطى معلومات إلى تركيا حول قواعد لـPKK في سهل البقاع اللبناني. وقد تزامنت هذه التحركات مع شائعات صحافية تركية حول إعداد خطط لاغتيال زعيم PKK عبدالله أوجالان في عمليات نوعية مماثلة للعمليات الإسرائيلية السابقة ضد قادة فلسطينيين في لبنان وتونس.

ويطرح البروفسور دوغو آرغيل، أستاذ العلوم السياسية، أهمية التعاون بين تركيا وإسرائيل من زاوية سياسية بالقول إن إسرائيل هي حليف طبيعي لتركيا لأن خصوم تركيا هم في الوقت نفسه خصوم إسرائيل. ويتخوف آرغيل من السلام العربي ـ الإسرائيلي لجهة انعكاسه سلباً على موقع تركيا، إذ ستصبح تركيا، هي العدو الأول للعرب بدلاً من إسرائيل. ويعيد السبب إلى مشكلة المياه مع سوريا والعراق حيث تمسك تركيا ـ برأيه ـ زمام الأمور لأنها تمسك بمصادر المياه.

المصالح التجارية

غير أن معظم المؤيدين الأتراك للتعاون مع إسرائيل يشدّدون على أهمية ذلك من زاوية المصالح الاقتصادية التركية.

الدكتور حسن قوني، الخبير في العلاقات الدولية، يدعو إلى استفادة تركيا من موقع اليهود المهم في التجارة العالمية، يقول:

> «إن حزام الأمن الخارجي الذي ذكره بن غوريون هو هذا. إن العرب يمكن أن يكونوا أعداء. لكن يجب عدم تحويل المسلمين غير العرب إلى أعداء. وفي طليعة هؤلاء الأتراك. وأن تركيا، كدولة غربية وديموقراطية وعلمانية، هي من جهة ميدان عبور هام لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى وغيرها، ومن جهة أخرى يمكن لرؤوس الأموال أن تستثمر فيها بأمان. وفي حال دخول تركيا في تعاون مع إسرائيل فإن ذلك سيكسب الثقة لأسواق المال الدولية».

ويرى قوني أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تنمية اقتصادية. واقتصاد إسرائيل ذات ٣,٥ ملايين نسمة غير ذي أهمية، لكن تركيا، بفضل صداقتها لإسرائيل، تستطيع أن تدخل إلى المؤسسات المالية وأوساط التسويق العالمية. واللوبي اليهودي في أميركا يمكن أن يحقق فوائد كبيرة لتركيا وفي إظهار صورتها أمام الرأي العام الأميركي. وفي المقابل فإن إسرائيل لا تريد أن تخلق من جمهوريات آسيا الوسطى بيئة ثانية معادية لها. والبلد الوحيد الذي يستطيع التوسط بين إسرائيل وهذه الجمهوريات هو تركيا.

ويتقاطع هذا الرأي مع موقف نائب القنصل الإسرائيلي في اسطنبول «أوري غ. غات» إذ يذكر أن الحكومة الإسرائيلية تخطط لتأسيس شراكة مع تركيا في الاستثمارات في آسيا الوسطى، حيث سيضمن الإسرائيليون وصولاً أكثر سهولة إلى الجمهوريات التركية عبر رجال الأعمال الأتراك.

ويشير ياليم ايريز، رئيس مجلس العمل التركي ـ الإسرائيلي وأحد أقرب المقربين لرئيسة الحكومة السابقة

طانسو تشيللر، أن إسرائيل تستطيع المساهمة في حل مسائل تركيا المالية ذات الأمد الطويل، من خلال بيع المنتجات التركية، بواسطة إسرائيل بصفتها عضواً في اتفاقية التجارة الحرة مع أميركا وأوروبا، إذ تبيع إسرائيل هذه المنتجات بدون رسوم جمركية. وهو ما فعلته إسرائيل مع الهند، عندما عملت وسيطاً للمنتجات الهندية إلى أسواق دول اتفاقية التجارة الحرة. كما أن الهند أسست لهذه الغاية مصانع في إسرائيل.

مجلس العمل التركي ـ الإسرائيلي

إن أحد الأسباب الرئيسية لتدني العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل إلى مستويات قياسية منذ اعتراف الأولى بالثانية عام ١٩٤٨ هو الضرر الذي يصيب الشركات التركية التي قد تتعامل مع إسرائيل، في حال إدراج اسمها على اللائحة السوداء لمكتب المقاطعة العربية.

ولكن، كما ذكرنا، جاءت التحولات السياسية العالمية والإقليمية، وتراجع المواقع العربية سياسياً ومالياً، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وبدء محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية، لتغيّر المعادلات. وفي مقدمة المؤشرات على ذلك الزيارة الأولى لرئيس إسرائيلي والاتصال الأعلى بين مسؤولي البلدين منذ تأسيس إسرائيل، في تموز/ يوليو ١٩٩٢. وقد تلا زيارة الرئيس الإسرائيلي حاييم هرتزوغ إلى اسطنبول، زيارة وزير السياحة التركي عبد القادر آتش إلى إسرائيل ثم زيارة وزير السياحة الإسرائيلي عوزي بارام إلى تركيا ثم تكررت الزيارات المتبادلة على أعلى مستوى بصورة دورية.

وجاءت هذه الاتصالات موازية لأول ظهور علني واسع ليهود تركيا من خلال «مركز العام ٥٠٠» الذي أسسوه عام ١٩٩٢ في ذكرى مرور ٥٠٠ عام على قدوم اليهود الهاربين من إسبانيا إلى الدولة العثمانية. وهذا المركز يعتبر صلة الاتصال التركية بيهود العالم وإسرائيل. وقد بذل هذا المركز، جهوداً مكثفة لدى اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لتطوير العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. وقد تعرض رئيسه، رجل الأعمال اليهودي المعروف جاك قمحي، لمحاولة اغتيال في أواخر كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٩٣ في اسطنبول.

وقد شهدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية محطة مفصلية هامة من خلال تأسيس «مجلس العمل التركي ـ الإسرائيلي» والذي وقع اتفاقيته ياليم ايريز رئيس اتحاد غرف وبورصات تركيا (TOBB) من جهة ورئيس معهد الصادرات الإسرائيلي عوزي نيتانيل. وذلك بعد زيارة الأول، وهو ممثل شركة «الأناضول» القوية، إلى إسرائيل مصطحباً معه رجال أعمال أتراك، وتلا ذلك زيارة رجال أعمال إسرائيليين إلى تركيا بصحبة السفير الإسرائيلي في أنقرة أوري جوردان.

ويعلّق ياليم ايريز آمالاً كثيرة على مجلس العمل الثنائي لتطوير التعاون بين البلدين. بل يرى أن هذا المجلس سيضاعف إمكانات تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وفي الواقع أن إمكانات التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وتركيا تمحورت خلال الأعوام الأخيرة على مجالات ثلاثة: التبادل التجاري، السياحة، والزراعة.

التجارة والمقاولات:

تنشط في إسرائيل ولا سيما بعد هجرة اليهود السوفيات شركات مقاولات تركية تقوم ببناء مساكن جماعية كبيرة للمستوطنين الجدد. ولا يقلّل القائم بالأعمال الإسرائيلي في أنقرة عام ١٩٩١، يغال ليفي من أهمية وجود «استثمارات صغيرة» تركية في إسرائيل مثل محلات بيع الكباب (الكفتة) ونوادٍ ليلية تركية. «إنه جانب من العمل. جزء من الاقتصاد». خاصة أنه يوجد في إسرائيل ٨٠ ألف إسرائيلي من أصل تركي.

وهؤلاء لم يقطعوا علاقاتهم أبداً مع تركيا، بل كانوا جسراً لتوطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين، ويقومون بنجاح بأعمال متبادلة مع اليهود الأتراك الذين لهم نصيب أساسي وتأثير هام في الاقتصاد التركي عبر شركات ضخمة مثل: شركة «بروفيلو» التي يملكها جاك قمحي ـ «ألاركو» (اسحاق ألاتون وعزير قارح) ـ «وكالة مان» (ايلي عجيمان) ـ «خيوط آقصو» (بن كوهين) ـ «هينكل» التركية (ألبير بيلين) ـ «فيرما شارب» (جاك عمبر) وغيرها الكثير.

وقد جرت مناقصات عالمية في إسرائيل شاركت فيها شركات تركية وفازت ببعضها، إلاّ أن أسماء هذه الشركات ما زال مجهولاً لأن مسؤوليها لا يريدون الإفصاح عن هوياتهم خوفاً من تأثير ذلك على مشاريع أخرى ينفذونها في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، ويُقدّر عدد العمال الأتراك في إسرائيل بـ ٣ آلاف عامل.

وفي المقابل، يتصاعد عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في تركيا وقد بلغ في مطلع العام ١٩٩١ حوالى ١١ شركة (أنظر الجدول).

ولأول مرة، تفوز شركة إسرائيلية في مناقصة مرتبطة بالصناعات الحربية في تركيا.

وكانت هذه المناقصة قد ألغيت ٣ مرات منذ خريف ١٩٩٢ بحجة وجود ثغرات قانونية. وفي المناقصة الرابعة، قدمت شركة Interglobal الإسرائيلية وبصورة غير متوقعة عرضاً بقيمة مليون دولار، يقلّ بـ ٦٠٠ ألف دولار عن أقرب رقم قدّمته الشركات الأخرى، علماً أن الشركة الإسرائيلية كانت قد اشتركت في المناقصة الثالثة وفشلت في نيل المناقصة وحلت ثانية بعد شركة أخرى تدعى Acromar.

مع ذلك بقي حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل، حسب الأرقام الرسمية، محدوداً لم يتعد الأربعين مليون دولاراً في العام ١٩٩٢. غير أن الأرقام العائدة للربع الأول من العام الحالي تشير إلى ازدياد كبير في حجم التبادل التجاري، إذ بلغ حوالي ٣٧ مليون دولار، أي ما يعادل تقريباً الحجم العائد لكامل العام الماضي.

أما على الصعيد الصناعي فإن مجالات التعاون التي تتسرب عنها معلومات من وقت لآخر فتقتصر على النواحي الحربية، حيث ذُكر أن الجيش التركي تعاقد مع شركات إسرائيلية في حقل الالكترونيات لتزويد الجيش التركي بأنظمة للإنذار والاتصال المتطورة. كذلك ذكرت معلومات أن من ضمن أهداف زيارة قائد الجيش الإسرائيلي إلى تركيا خلال آب/ أغسطس ١٩٩٣ هي البحث في التعاون الصناعي الحربي وعلى رأسه الصناعات الجوية.

القطاع السياحي

يُعتبر القطاع السياحي، مجال التعاون الأكثر بروزاً بين تركيا وإسرائيل. وشهد هذا القطاع محطة هامة تمثّلت في توقيع اتفاقية التعاون السياحية بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا في تموز/ يوليو ١٩٩٢.

ويلعب اليهود الذين يعيشون في تركيا دوراً محفزاً ونشطاً في إظهار صورة تركيا الحسنة لدى الرأي العام الإسرائيلي. بل أن التلفزيون الذي يتسع لـ١٥ كابلاً في إسرائيل خصص ٣ أقنية منها للمحطات التلفزيونية التركية.

ويرى وزير السياحة التركي عبد القادر آتيش أن السياحة هي إحدى طرق الوصول إلى سلام بنّاء. فيما يسعى وزير السياحة الإسرائيلي عوزي بارام من وراء زيارته لتركيا تشجيع السيّاح الإسرائيلين للذهاب إلى تركيا وكذلك، تحفيز «السياحة الإسلامية» إلى إسرائيل أي السيّاح من الدول الإسلامية الأخرى.

ويقدّر عدد السياح الإسرائيليين الذين يقصدون تركيا سنوياً من ١٦٠ إلى ٢٠٠ ألف. في حين لا يقصد إسرائيل من السياح الأتراك أكثر من ٥ ـ ٦ آلاف سائح سنوياً. وفي ذلك خلل هائل في التوازن بين سائحي البلدين.

وينفق السائحون مبالغ كبيرة، قُدّرت عام ١٩٩٠ بحوالى ٢٥٠ مليون دولاراً. وتبعاً لبعض الدراسات التي أجريت في تركيا فإن السائحين الإسرائيليين يحتلّون المرتبة الثالثة من بين سيّاح الدول الأجنبية لجهة الانفاق أثناء زيارتهم لتركيا. يقول السفير الإسرائيلي في أنقرة أوري غوردون: «يعودون ومحفظة نقودهم فارغة فيما شنطهم ممتلئة بالمشتريات».

وتحاول الدعاية الإسرائيلية لتشجيع قدوم السائحين الأتراك التركيز على ما تعتبره نقاط الالتقاء المشتركة بين البلدين ولا سيما الديموقراطية. يقول أوري غوردون: «في البلدين نظام ديموقراطي. ولو اقتصر التقاطع بين البلدين على هذه النقطة فإن ذلك كافٍ لتأسيس تعاون ممتاز». ويشير نائب القنصل الإسرائيلي في اسطنبول أوري غاث إلى أنه يجب أن يعرف الأتراك أن كل تاريخ إسرائيل له صلة بالعثمانيين والأتراك.

الزراعة وإقليم GAP

يبدو أن أحد أهم مجالات التعاون بين تركيا وإسرائيل سيكون في القطاع الزراعي ولا سيما في المنطقة التي يشملها مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول «غاب» GAP.

ويعجب البعض في تركيا بسياسة إسرائيل الزراعية التي قوامها: أرض أقل ـ ماء أقل ـ إنتاج أكثر.

وقد قام ياليم ايريز رئيس مجلس العمل التركي ـ الإسرائيلي بزيارة لإسرائيل عام ١٩٩٢، وبعد عودته قدم تقريراً عن التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة المستخدمة في الزراعة، إلى وزير الدولة المسؤول عن شؤون الـ«غاب» عمر بارودتشو. وأبدى اهتماماً كبيراً بذلك. بل أعطى الوزير تعليماته إلى رئيس وحدة «غاب» حول

بعض الأمور. وكان مقرراً أن يزور الوزير ورئيس وحدة الـ«غاب» إسرائيل، غير أن وفاة طورغوت أوزال وما تلا ذلك من تطورات سياسية حال دون الزيارة.

ويقترح ايريز تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطورة لإسرائيل في منطقة الـ«غاب» في جنوب شرق الأناضول ولا سيما من جانب شركات زراعية إسرائيلية معروفة عالمياً مثل:

Cargill, Continental, Philip Brother, Mark Rich

بل إن أولى علامات هذا التعاون الذي يحتل فيه الـ«غاب» مكاناً خاصاً، كانت دعوة لعشرين رجل أعمال إسرائيلي لزيارة منطقة غازي عينتاب وهي إحدى المناطق التي يشملها مشروع الـ«غاب» في جنوب شرق تركيا، وقد لبى الوفد الدعوة.

ويقول مسعود أوزتشال سكرتير عام غرفة التجارة في غازي عينتاب والذي كان المبادر للدعوة أن الاجتماعات التي عقدت مع الإسرائيليين تركزت علىاقتراحات استثمارات مشتركة والتعاون في مسائل مثل نُظُم البذار والري والمَسْح بواسطة الكومبيوتر وخدمات الهندسة وما إلى ذلك.

ويقول أوزتشال إن الإسرائيليين كانوا منفتحين على كل ما يتعلق بـ«غاب». ويقترحون القيام باستثمارات في مجال الصناعات التي تعتمد على الزراعة. كذلك يريدون المساعدة في موضوع الخدمات البلدية الكبيرة مثل البيئة والبنية التحتية والأقنية.

وقد قام الوفد، أثناء زيارته، بدراسة الوضع الاقتصادي لغازي عينتاب. ويتوقع أوزتشال قدوم طلبات استثمار إسرائيلية في وقت قريب.

وبالطبع، لا يقتصر التعاون الزراعي بين البلدين على منطقة «غاب» بل تقترح إسرائيل، على لسان قنصلها في اسطنبول، التعاون في جميع المشاريع التي في تركيا.

* * *

تستطيع إسرائيل، بالمال اليهودي والتكنولوجيا المتطورة، أن تقوم باستثمارات كبيرة في تركيا. ومع ذلك فإن حجم التعاون، على جميع الأصعدة، بين تركيا وإسرائيل ليس قوياً بالقدر الذي تصوره وسائل الإعلام. ولكن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وتوقيع اتفاق أوسلو، ثم معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، يسقط حواجز هامة كانت تعيق تطوير التعاون بين تركيا وإسرائيل ولا سيما على الصعيد الاقتصادي. وهذا التطور بحد ذاته يطرح تحديات جدية على رجال الأعمال والسياسة العرب، والشروع في استثمارات مشتركة على جميع الأصعدة الزراعية والصناعية والتجارية. فالصراع بين العرب وإسرائيل في مرحلة الصلح ليس أقل شراسة وحدّة عنه في أيام الحرب.

الميزان التجاري بين تركيا وإسرائيل
١٩٩٢ - ١٩٩٣
(بآلاف الدولارات)

١٩٩٢		١٩٩٣	
صادرات تركيا إلى إسرائيل	واردات تركيا من إسرائيل	صادرات تركيا إلى إسرائيل	واردات تركيا من إسرائيل
٢٠,٧٨٨	٢١,٦٦٤	٢٢,١٦٢	١٥,١٥٩

المصدر: EK. Trend ١٨ - ٢٥ تموز ١٩٩٣.

الشركات الإسرائيلية في تركيا عام ١٩٩١

اسم الشركة	مجال العمل	العام الذي بدأ فيه العمل في تركيا
شركة بولو للمرمر	معادن	١٩٨٤
شركة اينتير للنسيج	تجارة	١٩٨٥
شركة مناحيم موري	تجارة	١٩٨٨
شركة سيلي لإنتاج البلاستيك	تجارة	١٩٨٨
شركة تيكسكون لتحارة النسيج	تجارة	١٩٨٧
شركة ياروني للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٦
شركة بيكو لصناعة الأحذية	إنتاج	١٩٨٨
شركة أسكوزا لتصنيع الماس	إنتاج	١٩٩٠
شركة موتيبلاست للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٨
شركة سيمار للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٨
شركة العال للخطوط الجوية	تجارة	١٩٨٦

ماذا تستورد الشركات الإسرائيلية من تركيا؟

مشترياتها من تركيا	اسم الشركة الإسرائيلية وعنوانها
لوازم قرطاسية ـ كتب أكاديمية ـ كتب ـ ورق ـ كمبيوترات	Michlol Co. Technion City Haifa 32000 Israel
خيوط ـ قطن ـ خيوط تطرير	A. Barit Ltd. P.O.B. 1272 Ramat GAN 52113 Israel
مجوهرات ذهب	K.T.P. Tradint Ltd 131 Hanaoi Ave. Carmol Contor IL 34634 Haifa Israel
حديد ـ معادن غير حديدية	Medini Agencies P.O.Box. 2946 Holon 58129 Israel
مواد غذائية ـ ربدة ـ بودرة حليب ـ حلوى ـ لحوم معلبة ـ مرغرين	Davidovich Shmvel. Ariana-Trade & Marketing P.O.B. 5485 Acco-Israel
خيوط ـ أقمشة مناشف	Imexys Rebinowich 85/4 58671 Kiriat Ben Gurion Holol, Israel
أقمشة فرشات ـ مواد للعرش	Cistar Trading Ltd. P.O.B. 1616 Haifa-31015 Israel
أجهزة تقطير المياه ـ مواد كيماوية	Gelerter Ltd. 18 Haim Vital St. Tel-Aviv 66088 Israel
نحاسيات	Fyordis Ltd. P O. Box: 200423 Hachaluzim St. Israel
فيديو كاسيت	Khedair Films P.O. Box: 4059 Tel-Aviv Israel
مستحضرات تجميل	D.A.S.-S.R. Imp. Ltd. 1 Ravuzky St. Raanana 43220 Israel
آلات طحن البهارات	Varoosh Int. Tel-Aviv 62643 Israel
مواد لـ الميلامين	Hafez Kamelborna Co. P.O. Box: 21 Gaza Israel
ألبسة للأطفال	M.Frischwasser P.O. Box: 531 Kiriat Motzkin Israel

المصدر: مجلة EK. Trend ١٨ ـ ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٣

ماذا تستورد تركيا من إسرائيل
١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ (حتى آخر آذار)

اسم البضاعة	مجموع الواردات (بالدولار)	نسبتها من مجمل الواردات من اسرائيل٪
ملح، كبريت، اسمنت، جصّ، حجارة	٧٧٩,٦٢٠	٥,١٤
كيمائيات، معادن ثمينة، مركبات، معادن نادرة	١,٩٥٩,٧٨٩	١٢,٩٣
قازانات، أجهزة ميكانيكية وقطع غيار، متفاعلات نووية، وقطع غيار	١,١٢٥,٦٧١	٧,٤٣
منتجات كيمائية عضوية	٤,٢٠١,٥٥٩	٢٧,٧٢
بلاستيكيات	١,١٨٧,٩٢٨	٧,٨٤
قطن	١,١٥٠,٤٧٠	٧,٥٩
وقود معدنية، زيوت طبيعية، شمع طبيعي، مواد زفتية	٧٨٣,٠٨١	٥,١٧
أثاث، أدوات للاستعمالات الطبية والجراحية، أجهزة إضاءات ولوحات فضية	٦٠٠,٥٤٤	٣,٩٦
المجموع	١٥,١٥٨,٩٨٩	

ماذا تبيع تركيا إلى إسرائيل
١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ (حتى آخر آذار)

اسم البضاعة	مجموع الصادرات (بالدولار)	نسبتها من مجمل الصادرات إلى إسرائيل٪
ملح ـ كبريت ـ حجارة ـ اسمنت ـ جصّ	٤,١٨٥,٢٣١	١٨,٨٨
حبوب	٤,٠٥٨,٦٢٢	١٨,٣١
خيوط اصطناعية	٢,٥٣٩,١٦٧	١١,٤٦
فواكه مصنعة	٢,٥٠١,٠٢٨	١١,٢٨
كيمائيات ـ معادن ثمينة ـ مركبات ـ معادن نادرة	٩٣٤,٣٣٧	٤,٢٢
أحجار ـ اسمنت ـ جصّ	٨٤٧,٩٤٧	٨٣
زيوت نباتية وحيوانية ومشتقاتها ـ زبدة وزيوت جاهزة للطعام ـ شموع حيوانية ونباتية	٨٣٣,٨٢٧	٣,٧٦
قازانات ـ آلات ميكانيكية مع قطع غيارها ـ متفاعلات نووية	٥٧٧,٢٤٤	٢,٦٠
المجموع	٢٢,١٦٢,٤٩١	

المصدر: EK. Trend ١٨ ـ ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٣.

٦ - العلاقات التركية - الإسرائيلية: اتفاق واختلاف

في استطلاع للرأي العام أجري قبل حوالى العام ونصف العام في مدينة اسطنبول، احتلت أرمينيا بنسبة ٩٠٪، واليونان وقبرص اليونانية بنسبة ٨٩٪، رأس قائمة الدول التي لا يكنّ الأتراك أية مودة لها. المرتبة الرابعة في الاستطلاع، وهذا ليس مفاجأة على أي حال، احتلتها إسرائيل وبنسبة ٨١٪.

بعد سبعين عاماً بالضبط على قيام أول جمهورية علمانية في دولة مسلمة، يظهر الشعور الإسلامي الحالة الأقوى، التي تتحكم بالمزاج الشعبي التركي في المسائل التي تختزن موروثاً دينياً أو تاريخياً، كما هي الحال بالنسبة للعلاقات المزمنة التوتر مع كل من الأرمن واليونانيين واليهود.

ومع أن تركيا كانت أول دولة مسلمة تعترف عام ١٩٤٩ بدولة إسرائيل، فمما يُسجّل أن العلاقات بين الدولتين لم تعرف خطاً مطرداً في تطوره. وباستثناء مرحلة الخمسينات وأوائل الستينات، وباستثناء الموقف السلبي إزاء سوريا في الأمم المتحدة من مسألة ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان المحتلة، يمكن القول إن علاقات أنقرة بتل أبيب تميّزت بمد وجزر مستمرين بل إن عدوان ١٩٦٧ شكل، قياساً على الماضي، نقطة تحوّل، وإن ليست كافية، في نظرة تركيا وتأييدها للعديد من المواقف العربية. فطالبت بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير. واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وافتتحت لها ممثلية في أنقرة عام ١٩٧٩. وكانت من أوائل الدول التي اعترفت عام ١٩٨٨ بـ«دولة فلسطين» لدى إعلانها. وكانت قد أيدت قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية وامتنعت عن التصويت على قرار إلغائه لاحقاً في حين أيدت دول عربية عديدة قرار الإلغاء.

كانت أنقرة، في أسس المواقف التي تتخذها، تنطلق مما تعتقده مصالح قومية أمنياً وسياسياً واقتصادياً. فبررت اعترافها بإسرائيل عام ١٩٤٩، محاولة لاكتساب حليف شرق أوسطي في مواجهة الخطر الشيوعي المتعاظم بعد الحرب العالمية الثانية عند حدودها الشمالية والشرقية والغربية (بلغاريا). وبدأت في تبديل سياستها تجاه العالم العربي بعد وقوف العرب إلى جانب اليونان في ما خصّ المسألة القبرصية. وافتتحت ممثلية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، وخفضت التمثيل الديبلوماسي مع إسرائيل إلى أدنى درجة له (سكرتير ثانٍ) بعد انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، في أثر أزمتين نفطيتين كبيرتين شهدتهما تركيا وأملت عليها التقارب مع العرب للحصول على نفط عربي بأسعار متهاودة ولزيادة حجم التجارة بين الطرفين.

كان «العامل العربي» في التفكير السياسي التركي، يقع في إطار المصالح التركية «الطارئة» ولم يكن ضمن استراتيجية محدّدة بعيدة المدى. لذا عندما خاب أمل تركيا في الحصول على ما كان تتوقعه من مساعدات عربية (وهنا يتحمل الجانب العربي أيضاً مسؤولية)، ومع بدء التحولات العالمية في أثر وصول غورباتشوف إلى السلطة في موسكو، سارع «حزب الوطن الأم» الحاكم في تركيا إلى رفع درجة التمثيل الديبلوماسي مع إسرائيل. وتسارعت الخطى نحو توثيق العلاقات وتبادل البلدان عام ١٩٩٣ السفراء ثم جاء اتفاق غزة - أريحا

ليسقط آخر حواجز «العامل» أو «الهاجس» العربي أمام السياسة الخارجية التركية في حركتها الشرق أوسطية. فنفّذ حكمت تشيتين وزير الخارجية التركية زيارته التي أرجئت سابقاً مرتين، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ إلى إسرائيل، وتبعته بعد شهرين فقط، زيارة الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمن إلى أنقرة في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، التي توجّت، على أعلى مستوى منذ تأسيس إسرائيل، التقارب بين البلدين إلى درجة أن ديبلوماسياً من السفارة الإسرائيلية في أنقرة وصف لقاء الرئيسين وايزمن وديميريل وتحت العَلَمين الإسرائيلي والتركي بأنه «مثل الحلُم» ولم يكن ليتوقع أحد ذلك «قبل سنة».

لا يخفي مطلعون على كواليس السياسة الخارجية التركية، أن الجهة التي تريد التقارب بين إسرائيل وتركيا هي الولايات المتحدة الأميركية، التي، برأي هؤلاء، ترى أن الاستقرار الإقليمي سيكون ممكناً من خلال مناخ التعاون الذي سيتشكل من تركيا وإسرائيل ومصر وإن أمكن، السعودية. وهذا التعاون، من زاوية واشنطن، هو الطريق الأرخص لضمان مصادر الطاقة في الشرق الأوسط من جهة، ولمواجهة إيران والتيارات الإسلامية الناشطة في مصر وتركيا وأنحاء أخرى في الشرق الأوسط، والتي ستكون أهم عقبة أمام الخطط الأميركية لرسم نظام إقليمي جديد، من جهة أخرى. وقد لفتت الأنظار في هذا الصدد، زيارة السفير الأميركي السابق في أنقرة وأحد النافذين في إدارة كلينتون، والمتخصص بالشؤون الكردية وتركيا، مورتون إبراموفيتس، إلى أنقرة واجتماعه مع الرئيس الإسرائيلي وايزمن. كذلك قام الرئيس المصري حسني مبارك بعد أيام بزيارة تركيا، وكان رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري قد قام بزيارتين «تاريخيتين» إلى تركيا قبل زيارة وايزمن بشهر، وفي اليوم الأخير من هذه الزيارة.

ومع أن تركيا، ترغب، وبقوة، في احتلال مكان مؤثر في النظام الشرق أوسطي الجديد، إلاّ أنها، في واقع الأمر، منهمكة في جملة من المشكلات تتصدر أولويات اهتمامها وتطغى على حركتها الداخلية والإقليمية. وهذا بدا واضحاً في المحادثات التي أجراها تشيتين خلال زيارته لإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، ومحادثات عازر وايزمن في تركيا في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، بحيث يمكن القول إن زيارة تشيتين كانت أشبه بـ«مسودة» لزيارة وايزمن.

يؤخذ على السياسة الخارجية التركية تركيز حركتها على مسألة «الإرهاب»، أي نشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK)، في مرحلة كان يمكن لتركيا، فيما لو أخذت المبادرة، وقد عُرضت عليها فعلاً، أن تقوم بدور الوساطة، بدل النروج، بين الفلسطينيين وإسرائيل. ومع توقيع اتفاق غزة ـ أريحا بدا أن الدور التركي في المنطقة، من الزاوية الإسرائيلية، فقد الكثير من أهميته. ويبدو أن تركيا مستمرة في سياسة عدم المبادرة مع تأكيد مستشار رئيسة الحكومة التركية فولكان فورال أنه «على الرغم من قناعتها بضرورة استمرار المحاولات لدفع السلام إلى الأمام، إلاّ أنه لا نيّة لدى تركيا القيام بوساطات».

تتباين أولويات الاهتمام لدى تركيا وإسرائيل بصورة واضحة. ففي حين تركز الأولى على مواجهة المشكلة الكردية داخل أراضيها وخارجها (شمال العراق) تحتل المفاوضات مع العرب، ولا سيما الفلسطينيين والسوريين، صدارة الاهتمام الإسرائيلي.

لقد حاول حكمت تشيتين، أثناء زيارته إلى إسرائيل طرح مسألة توقيع اتفاق شامل ضد «الإرهاب»

الكردي ولكسب الموافقة الإسرائيلية، دعا للتعاون ضد «الإرهاب الذي تقوده سوريا». وأثناء زيارة وايزمن أبدت طانسو تشيللر الرغبة نفسها مضيفة، أيضاً لإقناع إسرائيل بالتوقيع، إلى قائمة «الإرهاب» حزب الله اللبناني. إن أنقرة تبدو على استعداد للتحالف مع «الشيطان» من أجل انهاء «الإرهاب» الكردي. ولم تتردد في اتخاذ إسرائيل عنواناً لتحالفاتها في سبيل هذا الهدف. لكن النظرة الإسرائيلية إلى هذه المسألة لا تتقاطع في كثير من الخطوط مع نفس النظرة التركية.

يتجلى التناقض التركي ـ الإسرائيلي إزاء هذه المشكلة من خلال حركتين: الأولى معارضة تركيا لتقسيم العراق (هي مع إضعافه لا تقسيمه)، والمحافظة على وحدته للحؤول دون نشوء دولة كردية مستقلة في شماله. وقد جسّدت تركيا هذا الموقف بالمبادرة إلى التنسيق بين وزراء خارجية إيران وسوريا وتركيا واجتماعاتهم الدورية منذ خريف ١٩٩٢. في حين تتجه الحركة الثانية، الإسرائيلية، إلى السعي الحثيث لتفكيك العراق الذي تعتبره تل أبيب «عدواً لا أمان له» وبالتالي عدم معارضة إقامة دولة كردية في شماله.

ولا تخرج المناطق الكردية في جنوب شرق الأناضول، عن دائرة السعي الإسرائيلي المذكور. فأثناء زيارة تشيتين لإسرائيل أعرب الإسرائيليون عن عدم رغبتهم كسب عداوة أكراد الشرق الأوسط. وأثناء زيارته لتركيا، تحفظ وايزمن على «التعاون المادي» ضد الإرهاب لأنه «يخلق صعوبات». لكن الذي أقلق المسؤولين الأتراك كثيراً هو أن الرئيس الإسرائيلي، طوال مدة زيارته لتركيا، لم ينبس باسم «حزب العمال الكردستاني» أبداً. وكان يكتفي بالحديث عن «الإرهاب». فعندما سُئل عما إذا كان PKK منظمة إرهابية اكتفى، ورغم إصرار الصحافيين، بالقول: «من يتوجه لأعمال الإرهاب، هو إرهابي» رافضاً المشاركة مع تركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني قائلاً: «يجب أن تحلّ تركيا مشكلة الإرهاب بنفسها. عدا ذلك عندكم حلول. نحن ليس لدينا أي تصوّر محدّد لذلك». وعندما سُئل وايزمن عن موقف إسرائيل من تأسيس دولة كردية في الشرق الأوسط تهرّب من الإجابة قائلاً: «لدينا من المشكلات ما يكفي. لينشغل رأسنا بتأسيس دولة فلسطين».

وتريد تركيا من إسرائيل التعاون على صعيد المياه. وهذه المسألة لها شقّان: الأول تجاري ويتعلق بمياه نهر مانافغات الذي يصب في خليج أنطاليا ويتوقع أن تنتهي الأشغال في منشآته أواخر العام ١٩٩٤. ليُباع إلى إسرائيل أولاً (لها الأفضلية) ثم قبرص وليبيا، عبر نقله بمستوعبات بلاستيكية على ظهر بواخر. وهذه المسألة لا خلاف حولها.

الشق الثاني من مسألة المياه هو محاولة تركيا كسب تأييد إسرائيل في موقفها حول مياه الفرات ودجلة. وفي هذا الإطار نَظَم الأتراك لوايزمن زيارة لمنطقة مشروع «غاب» على نهر الفرات، حيث وصفه بأنه «مشروع خارق، أرفع قبعتي تحية لتركيا». إلاّ أن محادثات وايزمن في تركيا أكدت أن إسرائيل ليست في هذا الوارد. ذلك أن حلّ مشكلة المياه، بنظر إسرائيل، يمر عبر طمأنة سوريا حول حصتها من مياه الفرات. وهذا يتطلب تراجعاً في الموقف التركي المتشدد. لأن تحقيق هذا الأمر يتيح لإسرائيل التي تستغل ٥٠٪ من مياه اليرموك أن «تأخذ نَفَساً كبيرا»، حيث، على ما يُدعى، تعاني هي نفسها من أزمة مياه كبيرة.

وعلى هذا، لا يُتوقع، مع استمرار المحادثات بين سوريا وإسرائيل، أن ترغب إسرائيل في إغضاب سوريا،

كما لا يتوقع أن تتخلى عن هدف تقسيم العراق. وهذا يعني أن مسألتي «الإرهاب» و«المياه» في جدول العلاقات التركية ـ الإسرائيلية سيواصلان افتقاد أرضية مشتركة للتفاهم.

وهنا، كتعويض جزئي، لا تمانع إسرائيل، بلسان وايزمن، التعاون مع تركيا في مسألة «تبادل المعلومات والآراء» حول مسائل «الإرهاب».

خارج نقاط الخلاف الأساسية هذه، تواصل تركيا وإسرائيل توثيق تعاونهما، على صعيد بعض الصناعات الحربية (أجهزة الكترونية لطائرات هليكوبتر) وإعداد خطط، لاستثمارات زراعية في منطقة مشروع «غاب»، وتعزيز التبادل التجاري والسياحة (يصل عدد السيّاح الإسرائيليين إلى تركيا سنوياً إلى حوالي ١٠٠ ـ ١٥٠ ألفاً في حين لا يتجاوز عدد السيّاح الأتراك إلى إسرائيل الـ٧ ـ ١٠ آلاف سنويا).

إن تركيا، بتشديدها على مسألة «الإرهاب»، وتركيز حركتها الإقليمية الأساسية منذ اتفاق غزة ـ أريحا على التواصل مع إسرائيل، تثير مزيداً من الحساسيات المزمنة مع جيرانها العرب حيث المياه والنفط مدخل أساسي ليكون لتركيا حركتها الفاعلة ودورها المؤثر وموقعها المتواصل مع محيطها الطبيعي.

٧ - الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل

في الثالث والعشرين من شهر شباط/ فبراير ١٩٩٦، وقّع مسؤولون من رئاستي أركان الجيش في كل من تركيا وإسرائيل اتفاقاً للتعاون المشترك في مجال التدريب العسكري. وينص الاتفاق على استخدام الطائرات المقاتلة لكل من البلدين قواعد والمجال الجوي للبلد الآخر للقيام بتدريبات، وإجراء ثماني مناورات مشتركة بينهما في العام.

ومع أن تركيا وقّعت على اتفاقات أمنية مماثلة مع ست عشرة دولة أخرى، معظمها عضو في حلف شمال الأطلسي، ومع دول عربية أخرى من بينها مصر، إلاّ أن الكشف عن توقيع الاتفاق في مطلع شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٦، بعد حوالى الشهر من توقيعه، وبعد انعقاد قمة «شرم الشيخ» في ١٣ آذار/ مارس التي شارك فيها زعماء غربيون وعرب إضافة إلى إسرائيل وتركيا، لمواجهة الآثار البليغة التي خلفتها العمليات الانتحارية لمنظمة «حماس» ضد أهداف إسرائيلية في القدس وتل أبيب وعسقلان، على عملية السلام في الشرق الأوسط، حَمَل دلالات ومؤشرات اعتبرت بالغة الخطورة على الأمن القومي العربي. وقوبل الاتفاق المذكور، بالتالي، بحملة إعلامية وديبلوماسية واسعة من جانب العرب وإيران. وإذا كانت ردّة الفعل السورية والإيرانية طبيعية، نظراً لمجاورة البلدين لتركيا، فإن الموقف المصري المنتقد بشدة للاتفاق، كان مفاجئاً بعض الشيء، على الرغم من وجود اتفاقات عسكرية وأمنية مشابهة بين مصر وتركيا. لكن جانباً من المفاجأة التي تلقت بها الدول العربية نبأ الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي يعود، برأينا، إلى قصور مراكز الدراسات والأبحاث في العالم العربي وتقصيرها في متابعة عن كثب، ما يجري في «دول الجوار» العربي وعلى رأسها إيران وتركيا.

إذا وضعنا الاتفاق الأمني التركي ـ الإسرائيلي في سياق المسار الذي رسمته السياسة الخارجية التركية لنفسها منذ أكثر من سنة، أو على الأقل خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام ١٩٩٥ نجد أن الاتفاق المذكور ليس سوى محطة، قابلة لتكون في مستوى أعلى، في الاستراتيجية التركية تجاه كلٍّ من سوريا واليونان وإيران. وبالتالي فإن هذا الاتفاق ليس أحد نتائج قمة شرم الشيخ (آذار/ مارس ١٩٩٦) أو إفرازاتها، بل إن المشاركة التركية الفعالة في هذه القمة، ومن ثم زيارة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل إلى واشنطن، وقبلها إلى إسرائيل، تأتيان في سياق انتهاج تركيا سياسة خارجية أكثر تشدداً لاعتبارات أمنها القومي، واستطراداً الاقتصادي، الذي تتهدده الخلافات الشائكة مع كل من سوريا واليونان وإيران.

لا خلاف على أن المعضلة الأخطر التي تتهدد تركيا منذ سنوات، كياناً ومصالح اقتصادية، وتكاد تنسف الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية، هي المشكلة الكردية والكفاح المسلح الشرس الذي يخوضه حزب العمال الكردستاني لتأسيس دولة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا. ويكاد النزيف الذي يسببه استمرار هذه المشكلة يطيح كل الإمكانات التي تحاول أنقرة أن تضعها لتجعل من البلاد قوة اقتصادية إقليمية، وقادرة على خوض التحدي الآخر في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية. وتقدر خسائر تركيا من جراء النزف الذي تحدثه المشكلة الكردية ما لا يقل عن ثمانية بلايين دولار سنوياً، فضلاً عن تعميق الانقسامات العرقية وتعقيد السياسات المحلية.

لكن أنقرة ما فتئت، منذ تجدد المواجهات العسكرية بين الأكراد والقوات الحكومية في عام ١٩٨٤، توجه أصابع الاتهام إلى دمشق بتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني وايواء قادته، وعلى رأسهم عبد الله أوجلان الملقب بـ «آبو» ـ APO. وإذ كانت دمشق تكرر نفيها لهذه الاتهامات، كانت أنقرة تمضي إلى استخدام المياه ورقة ضغط على سوريا، فتقطع المياه حيناً، لتملأ بعض السدود، وتواصل إنشاء مزيد من السدود الضخمة على نهر الفرات، مصدر الحياة الأساسي لسوريا. ولعل القشة التي قصمت ظهر بعير العلاقات بين البلدين كان توقيع الحكومة التركية اتفاقاً مع شركات أجنبية في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ لبناء سد «بيرجيك» الضخم على مقربة من الحدود السورية. وكانت طانسو تشيللر رئيسة للحكومة، وهي عُرفت بعدائها الشديد للعرب وتقرّبها من إسرائيل.

اختلطت المسألة الكردية بقضية المياه في العلاقات بين تركيا وسوريا بحيث لم يعد ممكناً الحديث عن إحداها دون الأخرى. ومع تمنّع دمشق عن وقف دعمها، بنظر أنقرة، لحزب العمال الكردستاني، كانت تركيا تخسر مزيداً من النقاط على جبهة المياه، حين نجحت سوريا في تأليب كل العرب، دولاً وشعوباً، وحشدهم في جبهة واحدة متراصة ضد الموقف التركي من مسألة المياه. من بيانات وزراء «إعلان دمشق» في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ إلى المواقف المتكررة الداعمة لجامعة الدول العربية. وهذا يؤذي من دون أدنى شك مصالح تركيا الشرق أوسطية من عدة نواحٍ. ووصلت العلاقات بين الدولتين إلى درجة أن المسؤولين الأتراك خرجوا عن خطابهم الديبلوماسي المعهود إلى اتهام سوريا رسمياً وعلناً بدعم «الإرهاب الكردي». ما كان ينبىء بأن الأمور ستنحو منحى جديداً.

وغالباً ما كرر المسؤولون الأتراك، في الأشهر الأخيرة، أن أي تطور جديد في علاقاتهم مع إسرائيل له دلالات وأبعاد سياسية أكثر مما هو حاجة للتعاون المشترك. ففي السادس من تشرين االثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ على سبيل المثال، قال مسؤول رفيع في وزارة الدفاع التركية أن تلزيم تحديث طائرات أف ـ ٤ التركية لشركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، دون إجراء مناقصة، وخلافاً للعادة المتبعة، هو قرار سياسي، ولو كان بسعر أعلى. فهو ينطلق من كون إسرائيل «دولة معادية لدولة معادية لنا». ومثيل هذه التصريحات تتكرر لدى الأتراك، ولا سيما من جانب أونور اويمين، الأمين العام لوزارة الخارجية. وبالتالي فإن الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي هو محاولة للضغط على سوريا للتخلي عما تتهمه بها أنقرة من دعم حزب العمال الكردستاني.

والجديد المهم، هذه المرة، أن مسألة حزب العمال الكردستاني بدأت تشكل رسمياً وعلناً مادة أساسية في تقرير ورسم السياسة الخارجية التركية. وإذ لا يتوقع أن تتراجع أنقرة عن اتفاقها مع إسرائيل، فمن غير المستبعد، أن تمضي تركيا إلى مزيد من الاتفاقات، وإلى تعاون أعمق وأبعد، وأشد خطراً على سوريا، إذا لم تحصل، ولو بعد حين، على ما تتوخاه من مطالب كانت في صلب العوامل التي دفعتها لتوقيع هذا الاتفاق مع إسرائيل.

في السياق نفسه، يأتي الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي «رسالة» إلى إيران التي تتهمها تركيا، بدورها، بدعم حزب العمال الكردستاني، وإن بدرجة أقل بكثير من دمشق. أما الحملة الإعلامية الإيرانية الواسعة ضد تركيا بسبب الاتفاق المذكور فلا يعدم جزءٌ منها تطويق الاتهامات التركية لبعض الديبلوماسيين الإيرانيين في أنقرة بتشجيع القيام باغتيالات لعدد من المفكرين والصحافيين الأتراك. إذ لن يقدم وجود طائرات إسرائيلية في

الفضاء التركي أو يؤخر من السعي الأميركي الدائم لمحاربة «الأصولية»، في ظل وجود قواعد لحلف الأطلسي و«قوة المطرقة» الغربية في الأراضي التركية، والطلعات المستمرة لطائرات الحلفاء، فوق تركيا كما فوق شمال العراق، والآن فوق جنوبه انطلاقاً من الأردن.

وجاء الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي في لحظة حساسة في العلاقات بين تركيا واليونان. وتتناقل الأخبار أن وزير الدفاع اليوناني قام في أوائل خريف ١٩٩٥ بتجديد توقيع اتفاق «سري» مع نظيره السوري في دمشق، كان قد أبرمه سابقاً رئيس الوزراء اليوناني السابق، اندرياس باباندريو في العام ١٩٨٥ مع سوريا. ويسمح، على ما تنقل المعلومات، للطائرات اليونانية باستخدام المجال الجوي السوري في حال نشوب حرب بين تركيا واليونان. ويلفت النظر في هذه المسألة أن وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، اجتمع في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ مع نظيره اليوناني، ومع وزير الدفاع الروسي بافيل غراتشوف، في أثينا. وأبلغ الشرع الصحافيين أن اليونان وسوريا اتفقا على تعزيز التعاون بينهما لمواجهة تهديدات من طرف ثالث (يقصد تركيا). ورداً على سؤال عن احتمال تقديم سوريا دعماً تقنياً لسلاح الجو اليوناني، أجاب الوزير السوري بأن التعاون بين البلدين «واسع جداً»، مضيفاً: «لا نريد أن تنتهك أجواؤنا الجوية أو أن تتعكر علاقاتنا مع جيراننا لكننا لا نقبل بأي تهديد من أي كان». وفي إشارة واضحة إلى تركيا، قال الشرع: «إن اليونان وسوريا لا تهاجمان أحداً. لكن دولاً أخرى تفكر في مهاجمتهما».

ونقلت المصادر التركية حينها أن دمشق وأثينا وقّعتا بالفعل اتفاقاً حول استخدام الطائرات الحربية لكل منهما لقواعد في البلد الآخر. وعلى هذا يدرك المسؤولون الأتراك جيداً أن اليونان، عدوة تركيا التاريخية الأولى في القرنين الأخيرين، هي مصدر الخطر الأساسي على الأمن والمصالح الحيوية التركية في إيجه وأوروبا. وتوقيع الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي هو محاولة تركية واضحة للضغط على سوريا لفك ارتباطها باليونان والتخلي عن تقديم الدعم والتسهيلات لها.

وما من شك في أن الاتفاق العسكري بين أنقرة وتل أبيب يعتبر تقدماً إسرائيلياً نحو النظام الشرق أوسطي الجديد الذي تحاول واشنطن بلورة ملامحه، ووضع ركائزه الاقتصادية والأمنية. ويمر، في بعض جوانبه، عبر محاربة الأصولية والقوى الرافضة له، وفي مقدمها إيران وسوريا، وإن كان هذا الاتفاق لا يقدم الكثير، في ظل وجود أدوات الردع واالحماية والمراقبة الأطلسية والأميركية في كامل منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمها الأراضي التركية.

ويعكس وزير الدفاع التركي ألتان سونغورلو، في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، هذا «الاختراق» الذي يمثله الاتفاق العسكري الإسرائيلي ـ التركي، عندما قال أمام البرلمان بأن «سيناريو الأحداث تغيّر تماماً في الشرق الأوسط، وكل الدول العربية، باستثناء سوريا، توصلت إلى اتفاقات مع إسرائيل» ومع أن كلام الوزير التركي غير دقيق لجهة استثناء سوريا، إلاّ أنه يشير إلى «استعجال» تركي للقيام بدور ما في الترتيبات الشرق أوسطية، دون الأخذ بعين الاعتبار الموازين الدقيقة والحساسة للقوى المعنية مباشرة بأزمة المنطقة، أي الدول العربية وإسرائيل. ذلك أن مثل هذا الاتفاق، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان، وفي ظل عدم الاتفاق بعد على صورة واضحة ونهائية لقضية التسلح، لا سيما النووي، والتي تعيرها

مصر أهمية بالغة، يشكل، كما ورد على لسان وزير الخارجية المصري عمرو موسى «خللاً في الأمن لمصلحة طرف على حساب طرف» واصفاً إياه بأنه «خطير جداً»، وهو ما أكده كذلك مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية أسامة الباز عندما قال إن الاتفاق «يشكل عدم توازن في العلاقة في المنطقة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى وجود مناخ لنزاعات مسلحة في المستقبل»، كما أن جامعة الدول العربية أعربت عن قلقها من هذا الاتفاق واصفة إياه بأنه «حلف عدواني جديد».

وبلغت ردود الفعل العربية المعارضة للاتفاق ذروتها مع البيان الختامي لقمة رؤساء وملوك الدول العربية التي انعقدت في القاهرة يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ والذي أعرب عن «القلق» من الاتفاق المذكور ودعوة تركيا الى «إعادة النظر» به «بما يمنع المساس بأمن الدول العربية».

إذا كان هذا الاتفاق يلحق ضرراً بالغاً في علاقات تركيا بالعالم العربي، لجهة ترسيخ الشرخ النفسي بين الشعبين، والذي يتحمل قادة أنقرة جانباً رئيسياً من مسؤوليته، عبر سياسة إدارة الظهر للعالم العربي والإسلامي منذ تولّي طانسو تشيللر رئاسة الحكومة التركية، بعد رحيل رئيس الجمهورية طورغوت أوزال الذي عزّز منذ ١٩٨٣ الانفتاح على المشرق العربي والإسلامي، إلاّ أنه لا يمكن النظر إليه، أيضاً، إلاّ في سياق المصالح الحيوية لتركيا (كما يفهمها الاتراك) والتي قصّر العرب عن قراءتها بصورة موضوعية.

* * *

٨ - صورة تركيا في «الشرق الأوسط الجديد» لبيريز

يضع شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل (لاحقاً رئيس الحكومة قبل خسارته انتخابات ٢٩ أيار ١٩٩٦) في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» تصوّراً لما يرغب أن تكون عليه صورة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد انتهاء الحروب، وبدء عهد السلام الذي لم يكتمل بعد. ويحاول بيريز تجاوز عوامل العداء التاريخية والدينية والجغرافية وعموماً الحضارية بين اليهود والعرب والمسلمين، والتركيز على «الصورة الاقتصادية» لمنطقة الشرق الأوسط، في إيهام وتضليل لأولويات التصالح، في حال اكتماله، واعتبار الشأن الاقتصادي في منطقة جغرافية محدّدة هو المبتدأ والخبر، بعيداً عن هوية المنطقة بشعوبها وتاريخها وتطلعاتها وهواجسها.

وما يعنينا هنا، تحديد «صورة تركيا» في ما كتبه ويفكر به شمعون بيريز وقادة إسرائيل، من خلال كتاب «الشرق الأوسط الجديد».

فتركيا، التي كانت أول دولة مسلمة تعترف بتأسيس «دولة إسرائيل» عام ١٩٤٩، وتتبادل معها السفراء، وتقيم علاقات على مستويات مختلفة معها على امتداد عقود، وتركيا، التي يفتخر قادتها، وقادة إسرائيل، إنها الدولة المسلمة ـ النموذج، ديموقراطياً ونظاماً سياسياً (علمانياً) للدول الإسلامية الأخرى، وبأنهما الدولتان الديموقراطيتان الوحيدتان في شرق أوسط تسوده الدكتاتوريات، الملكية والجمهورية، تركيا هذه لا نعثر على أثر لها في كتاب شمعون بيريز إلاّ في ما خصّ مسألة المياه، ومن زاوية لا تخلو من شكوك وعلامات استفهام.

تركيا ليست من الشرق الأوسط

يورد شمعون بيريز في الصفحتين ١٠٩ و١١٠ جدولين، الأول حول «الإنفاق العام في دول الشرق الأوسط على الصحة والتعليم والدفاع»، والثاني حول «الوضع الاجتماعي في الشرق الأوسط». ويتضمن الجدولان جميع دول المشرق العربي وليبيا، إضافة إلى إسرائيل وإيران. في حين لا ترد تركيا البتة.

وعندما يتحدث بيريز عن السوق الشرق أوسطية فإنه يشير إلى اقتراح المجموعة الأوروبية (ص ١٢٣) خلق سوقين موازيين لبعضهما: سوق المشرق وسوق المغرب، وفي سوق المشرق، لا يرد أيضاً ذكر لتركيا ولا يلحظ أي دور لها.

تركيا المتوسطية

أول ذكر لتركيا في كتاب شمعون بيريز، يرد في الصفحتين ١٣٨ و١٣٩، عند الحديث عن مراكز أبحاث لدراسة المشاكل الزراعية في المناطق القاحلة، مقترحاً أن تضم هذه المراكز دولاً تعاني من هذه المشكلة. وهنا يشمل بيريز في تحديده الأسماء دولاً صفتها المشتركة أنها تقع على حوض البحر المتوسط وليس في الشرق الأوسط فقط. ويعدّد: المغرب وتونس ومصر وإسرائيل وإسبانيا وقبرص إضافة إلى تركيا، أي أن تركيا ترد هنا بصفتها دولة متوسطية، أو تعاني من مشكلة زراعية محددة، وليس كدولة شرق أوسطية.

إسرائيل وسدود تركيا

تعتبر سوريا والعراق أن إنشاء تركيا سدوداً عديدة على نهري الفرات ودجلة يخفي نوايا عدائية للهيمنة الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط عبر استخدام المياه سلاحاً ومادة للمساومة والابتزاز عدا عن تأثير نوعية المياه التي تمرّر. ويتطرق شمعون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» إلى هذه المسألة في سياق الحديث عن «المياه الحيّة» وضرورتها. وهنا يغمز بيريز من قناة تركيا دون أن يسميها معتبراً أن إشادة السدود هي عملية تنتشر «على حساب حقوق واحتياجات الدول المجاورة وعلى حساب نوعية المياه». يقول بيريز (ص ١٣٤):

«سوريا بدورها تعاني من مشكلة مشابهة حيث تعتبر الحلقة الأضعف في المثلث الذي يشكل حوض دجلة والفرات مع كل من العراق وتركيا. والواقع أن البيئة في هذه المنطقة تتعرض لعملية تدمير متواصلة نتيجة للتزايد في عدد السكان وسوء استخدام مصادر المياه وطبقاً لدراسة قام بها البروفسور آمنون صوفر من جامعة حيفا فإن بلدان المنطقة يسيطر عليها جنون المشاريع التنموية التي تحتاج إلى الاستغلال الكامل لمياه الأنهار والجداول بهدف زيادة الانتاج الغذائي، ولهذا تنتشر عملية إشادة السدود على حساب حقوق واحتياجات الدول المجاورة وعلى حساب نوعية المياه».

مشروع أنابيب السلام: محطات التحلية أكثر جدوى!

وإذ يدعو بيريز إلى إقامة نظام مياه إقليمي، يقترح حلاً من شكلين:

١ ـ نقل المياه من المناطق التي تحظى بوفرة مياه إلى المناطق المحتاجة.

٢ ـ تحلية المياه المالحة.

وعن الحل الأول يشير بيريز إلى أهمية مشروع أنابيب السلام التركي. ولكنه يردف بأن المضي في هذا المشروع يعتمد على دراسة جدواه الاقتصادية، وإلى أن هذا الخيار من الناحية الاقتصادية لن يكون أفضل من محطات التقطير. يقول بيريز حرفياً (ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ـ ١٤٨):

«ويمكن نقل المياه إما مباشرة من خلال القنوات المفتوحة أو الأنابيب أو بصورة غير مباشرة من خلال الحاويات. والطريقة الأولى ممارسة مقبولة في عدد من دول الشرق الأوسط، إلاّ أن ذلك ليس كافياً، لأن معظم أقطار المنطقة لا تحظى بوفرة في المياه. وأفضل المصادر في العادة تقع في دول أخرى أي خارج حدودها وقدرتها على الاستغلال الأمثل لها، وعليه فإن الحل الأفضل يكمن في مد خطوط أنابيب لنقل المياه من بلد لآخر. ومثل هذه الخطوط التي قد تنقل المياه والنفط والغاز يجب أن تقام بموجب سياسة اقتصادية رشيدة ولا تقوم على المخاوف الاستراتيجية القديمة.

الفكرة هذه ليست جديدة ففي عام ١٩٨٧ وفي مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن اقترحت تركيا بناء خط أنابيب السلام لنقل المياه من مناطق المياه في تركيا إلى دول الشرق الأوسط التي تشح فيها مصادر المياه. وطبقاً للخطة الأصلية فإن المشروع يتكون من خطين وما يتفرع عنهما. الأول خط الأنابيب الشرقي ويمتد عبر سوريا إلى الأردن وإلى السعودية ومن هناك إلى الإمارات الخليجية وعُمان. والخط العربي ينقل الماء إلى سوريا وإسرائيل والضفة الغربية والأردن ثم السعودية. وقتها رفضت الدول العربية إشراك إسرائيل في الخطة بسبب استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولهذا قررت تركيا البدء في الخط الشرقي وما يزال المشروع في بداياته.

وإذا كان غياب السلام بين إسرائيل وجيرانها وبخاصة الفلسطينيين هو الذي أعاق مشروع الخط العربي، فإن التقدم في عملية السلام قد يعني المضي قدماً في مشروع المياه إذا ما أثبت جدواه الاقتصادية والجدوى هنا ستعتمد على تكلفة المياه المستوردة من تركيا مقابل ما يمكن الحصول عليه من خلال عملية التحلية، أضافة إلى أهمية الخط التركي من زاوية حفاظه على الاستقرار في المنطقة. غير أن ما يعيب عليه المدة الطويلة التي سيحتاجها لاستكماله والتي قد تصل إلى عشرين عاماً. وعليه وبالرغم من أن المشروع التركي يعتبر خياراً قيماً لتزويد المياه بها، وهنا يمكن نقل المياه من خلال شبكة سكة حديد أو بحراً أو بالطبع مد خطوط مياه على نمط الخطوط الناقلة للنفط، إلاّ أن هذا الخيار من الناحية الاقتصادية لن يكون أفضل من محطات التقطير، ومع ذلك فإن لمشروع خط الأنابيب فوائده السياسية الهامة من حيث إنه يعمل على خلق نظام من العلاقات والمصالح المشتركة، وبدورها فإن الظروف المستجدة في ظل السلام قد تعمل على التقليل من أسعار المياه».

تركيا: ممر سياحي

يتحدث بيريز في الفصل العاشر من كتابه عن البنية التحتية للنقل والمواصلات (ص ١٤٩) فيدعو إلى ربط الشرق الأوسط بشبكة مواصلات منها: بناء خط حديدي بمحاذاة ساحل البحر المتوسط حيث سيصبح بإمكان السياح الأوروبيين، السفر من تركيا عبر سوريا وإسرائيل ومصر... الخ. كما يدعو بيريز إلى شبكة طرق سريعة واحدة منها بمحاذاة البحر بين مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا.

* * *

تحتل تركيا في «شرق أوسط جديد» بيريز مكاناً ضئيلاً وهامشياً إلى أقصى حد، وتغيب عن كل الأطر الإقليمية أمنياً وسياسياً واقتصادياً. ومع أن «الاستفادة» الوحيدة من تركيا قد تكون على صعيد المياه، وهذا ما يكرره المسؤولون الإسرائيليون دائماً، إلاّ أن بيريز سرعان ما يبدّد «آمال» أنقرة حين يشكك بالجدوى الاقتصادية من مشروع «مياه السلام» الذي اقترحه الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال ومفضلاً عليه محطات تحلية المياه المالحة.

يبقى أن تقرأ النُخَب التركية، السياسية والإعلامية والفكرية، «الأهمية» التي توليها إسرائيل عبر شمعون بيريز لبلادهم، لتدرك (تلك النخب)، أية ضفاف سيرسو عليها المركب التركي الضائع: في الهوية والدور.

القسم الثامن

المثلث «الشيطاني»

١ -

تركيا مجدداً في دائرة الخطر الروسي

لم تُظهر الانتخابات النيابية الروسية، التي جرت في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، الميول القومية لدى المجتمع الروسي نحو الأفكار القومية المتطرفة والتوسعية التي تجسّدت مراراً في علاقات روسيا بتخومها الجنوبية والغربية طوال العهدين القيصري والشيوعي، بقدر ما أكدتها.

فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار الدولة المركزية، ودخول روسيا الاتحادية مرحلة من الضعف السياسي والاقتصادي، أحسّ «الجيش الأحمر» أنه أصبح بلا دولة وبلا ايديولوجيا كبيرة، فشرع يؤسس، على طريقته، دولته الخاصة التي حدّدت ليلتسين خيارات تتناقض مع نزعتي الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والشعوب في تقرير المصير، فكان تدمير مبنى البرلمان بالدبابات، واعتقال زعماء المعارضة، من أبرز مظاهر النزعة الاستبدادية العسكرية على الصعيد الداخلي.

أما في الخارج فكان المثال التوسعي والعسكري أكثر قوة، عندما توسّل الروس بإثارة الاضطرابات والفتن الداخلية والبيئية، في الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، إلى إعادة هيمنتهم وفرض أنفسهم ضامناً وحيداً للاستقرار، كما حصل في جورجيا وأذربيجان وقره باغ وطاجكستان ومولدافيا... الخ.

وبلغت النزعة العسكرية والتوسعية لدى الروس ذروتها في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، حين أعلنت موسكو حقها في استخدام كل أنواع الأسلحة، بما فيها السلاح النووي، لمواجهة أي عدوان يستهدف روسيا. وذكر البيان الروسي كذلك أن روسيا ستستخدم السلاح النووي كعنصر تعويق لانتشار النزاعات الإقليمية، بما في ذلك الشرق الأوسط حيث ستقوم روسيا بدور فاعل لضمان السلم والاستقرار في المنطقة.

والإعلان، من جانب واحد، عن حق استخدام السلاح النووي، يتخطى بكثير، بل يتناقض حتى مع «مبدأ بريجنيف» الذي أعلن عام ١٩٨٢، وذهب إلى أن الاتحاد السوفياتي لن يكون الطرف البادىء باستخدام السلاح النووي. وعندما جرت الانتخابات في روسيا، ظهرت النزعة العسكرية والتوسعية في أوضح صورها حتى ذهبت معظم أصوات الجيش إلى الحزب الليبرالي ـ الديموقراطي، بزعامة فلاديمير جيرينوفسكي الذي يدعو إلى احتلال الروس لمعظم الدول التي تجاورهم.

تبرز تركيا، بوصفها إحدى القوى المجاورة لروسيا، الأكثر قلقاً من انتصار الاتجاه القومي المتشدد في روسيا

خاصة أن الآراء المعادية لتركيا تشغل حيزاً أساسياً من «الفكر» الجيرينوفسكي، الذي يعبّر عن «حالة» شاملة أكثر من اقتصاره على حزب معين أو شخص ما.

ومبعث القلق التركي، هو أن التطورات في روسيا على أكثر من صعيد تعيد من جديد صفحةً ظُن، مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، أنها طويت، وكانت تتحكم في تحديد الاستراتيجية التركية على امتداد نصف قرن، كرأس حربة أطلسية في مواجهة الكتلة الشيوعية. وعلى الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة قلّل من أهمية تركيا لدى الغرب، ومن اعتمادها عليه، إلاّ أنه أتاح لها إمكانية لممارسة نفوذ وتأثير واسعين في آسيا الوسطى والقفقاس والبلقان والبحر الأسود، وإيلاء اهتمام أكبر بالشرق الأوسط. أي أن غياب «الخطر الاستراتيجي» الشمالي، خلق فرصة لتركيا لتكون «قوة إقليمية كبرى»، لولا الأحداث التي اندلعت في البوسنة وقره باغ، واتخذت طابعاً عرقياً ودينياً واضحاً، وانتهت إلى غلبة واضحة لخصوم تركيا أثّرت بقوة على طموحاتها الإقليمية.

مع كل ذلك، لم تغب كلية، بانهيار الاتحاد السوفياتي، الهواجس والشكوك التركية من «العامل الروسي». فعندما كان يُسأل سليمان ديميريل عن احتمالات التدخل العسكري التركي في أحداث قره باغ، كان يبادر على الفور قائلاً: «سيظهر أمامنا الجيش الأحمر». وبعد إعلان موسكو «المبدأ النووي»، قال ديميريل، وكان في زيارة لبولندا، «لا توجداتهامات رسمية ضد موسكو حول الأحداث الداخلية في أذربيجان وبعض الدول الأخرى. لكن توجد شكوك». وإذ أقر بالغلبة الروسية بقوله: «من غير الممكن الوصول إلى مكان ما عندما تُسلّم (دولة) أمرها إلى روسيا أو تسمح لها بالتدخل في شؤونها الداخلية»، فقد دعا ديميريل، مع ليش فاليشا (ليخ فاونسا)، إلى تشكيل آلية مشتركة لمواجهة التوسعية الروسية.

والخطر الأكبر في مرحلة ما بعد الشيوعية، في روسيا، هو، من جهة، إغراء استخدام السلاح دون أي رادع ايديولوجي أو أخلاقي، ومن جهة ثانية، احتمال وصول إصلاحات يلتسن الاقتصادية إلى مستوى غير كافٍ من النجاح، يكون سبباً لانتشار النزعات الفاشية والقومية المتطرفة وعودة الشيوعية.

بغض النظر عن مدى جدية جيرينوفسكي، واتصاف شخصيته بالتقلب وعدم الاتزان، إلاّ أن أفكاره، التي وجدت صدى قوياً لدى قطاع واسع من الرأي العام الروسي، تحفل بعدائية مطلقة لتركيا شعباً وحضارة. ولم يتورع جيرينوفسكي، لاستثارة مزيد من العداء ضد الأتراك، عن العزف على الوترين الديني والعرقي.

يدعو جيرينوفسكي إلى احتلال تركيا وتوزيعها بين اليونان والأكراد والأرمن والروس، ويقول إن أجراس الكنائس الروسية ستقرع على الأراضي التركية، معتبراً أن المسلمين يشكلون تهديداً للمسيحيين بصورة دائمة، «لذا يجب أن نكون مع اليونان في حلف واحد، أرثوذكسي، لمواجهة تركيا».

ويعزف الزعيم الروسي عالياً على الوتر العرقي بقوله: «لا يوجد شيء اسمه ثقافة تركية. إن الثقافة لا تمر عبر السيف». ويزعم جيرينوفسكي أن تركيا تريد تقسيم بلغاريا والسيطرة على البوسنة والهرسك، واحتلال أجزاء من اليونان. لذا دعا، بعد فوزه، في تصريح لصحيفة «ترود» البلغارية (١٥/١٢/١٩٩٣) إلى إقامة دولة سلافية جنوبية تضم، في المرحلة، الأولى صربيا وبلغاريا ومقدونيا ورومانيا والبانيا، و«يجب أن نكون مع

البلغار يداً بيد لنوقف الأتراك». وفي التاريخ نفسه كان جيرينوفسكي يقول لإذاعة «صوت ألمانيا» أن تقوية تركيا خطر يتناقض مع مصالح روسيا، ويدعو إلى تقسيم الشعوب التركية ودعم الأكراد والأرمن والجورجيين. وعما إذا كان صحيحاً ما ينسب إليه من أنه يريد ضم أراضي فان وأغري، في تركيا، قال جيرينوفسكي: «قد يكون ذلك. أن هذه الأراضي منذ القدم للأرمن». ولم ينف دعم روسيا للأرمن. واتهم تركيا بالسعي وراء مصالحها الخاصة في آسيا الوسطى، معتبراً تقاربها مع هذه المنطقة مضراً بالمصالح الروسية، «الجنوب بالنسبة إلينا إقليم مصيري، وقد يتحول إلى طوران، وعندها سيكون توركيش [زعيم يميني تركي] مسروراً». وفي تصريح لصحيفة «قورانتي» الموسكوبية (١٩٩٣/١٢/١٦) يتوقع جيرينوفسكي تقاتلاً بين مختلف الشعوب الجنوبية، واندلاع حرب أهلية في تركيا بين الأكراد والأتراك تنتهي بتقسيم تركيا.

فلاديميري جيرينوفسكي هذا، للمفارقة، يتقن اللغة التركية التي درسها أولاً في موسكو ثم في تركيا، وأعد في أواخر الستينات أطروحة عن الأحزاب التركية، وزار تركيا أربع مرات، منها عمله مترجماً في أوائل السبعينات في مصفاة نفط أنشأها الروس في اسطنبول، واعتقاله لمدة اسبوع بسبب تعليقه زراً على صدره يحمل صورة بوشكين بعدما ظن أنه لماركس. وبعد تدخل القنصل الروسي أخلي سبيله مباشرة إلى... موسكو. وكان جيرينوفسكي يعمل مترجماً ودليلاً للسائحين الأتراك في روسيا. وقبل ٤ سنوات جاء إلى تركيا متاجراً بالجلود وبائعاً لـ ٥ سماورات و٢٠ ساعة يد وكافيار وفودكا وبذلات رجالية رديئة النوعية، لكنه اضطر لبيعها بأسعار بخسة جداً.

ويبدي جيرينوفسكي إعجابه بعصمت إينونو الذي رآه قبل ٢٥ سنة، وبـ«بابا» ديميريل، وبولنت أجاويد، وطورغوت أوزال، وبحزب «الوطن الأم».

ومع أن جيرينوفسكي يحاول، وباللغة التركية، في لقاءاته مع الصحافيين الأتراك تبديد الصورة التي شاعت عنه إزاء تركيا، بدعوته لتطوير العلاقات التجارية والثقافية بين البلدين، ممتدحاً الديموقراطية التركية ونموذجها الاقتصادي، إلاّ أن مغزى انتصاره الانتخابي ألقى بظلاله الثقيلة على الحياة السياسية التركية وأضاف إلى هموم تركيا الكثيرة همّاً إضافياً قد يربك مخططي السياسة الخارجية التركية في عالم يتحول بصورة مذهلة.

ردة الفعل الأولى والأكبر هو أن مركز الثقل في الاستراتيجية التركية قد يعود مجدداً إلى الشمال لمواجهة «الخطر الروسي المتجدد». فدخلت روسيا، مع انتصار اليمين المتطرف وتقدم الشيوعيين في انتخابات ١٩٩٥، مرحلة جديدة من عدم الوضوح والاستقرار، ما سيدفع الغرب إلى مزيد من الدعم ليلتسين، وهو ما سيكلف أنقرة، المضطرة لقبول ذلك كأهوّن الشرور، الكثير. ذلك أن يلتسين، الأقل خطراً من جيرينوفسكي، أظهر هو نفسه سلوكاً دموياً في الشيشان أسفر عن مقتل الزعيم الوطني جوهر دوداييف في نيسان ١٩٩٦، وتدمير العاصمة غرزوني وعشرات القرى، وسياسة توسعية واضحة في آسيا الوسطى والقفقاس، ويواصل ضغوطه لعودة هيمنة موسكو الكاملة على الأجزاء السابقة من الاتحاد السوفياتي.

لذا تحاول أنقرة تضخيم مخاطر انتصار اليمين المتطرف عام ١٩٩٣، والشيوعيين عام ١٩٩٥ في روسيا، لإعادة الاعتبار إلى تركيا كقوة لا يمكن لحلف شمال الأطلسي الاستغناء عنها. وإذا نجحت أنقرة في إقناع الغرب بذلك فإن أهميتها الاستراتيجية السابقة ستعود إليها. إلاّ أن الأتراك سوف يحاولون استعادة أهمية

بلادهم الاستراتيجية، ليس في إطار مفهوم الدركي السابق أو كمستودع رخيص للجنود والأسلحة، بل بترسيخ الحريات الاجتماعية وإطلاق الديناميات الاقتصادية، وتعميم ذلك على المجتمعات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى والقفقاس، ومجتمعات أوروبا الشرقية.

وفي هذا الإطار ستتضاعف الجهود التركية لإخراج دول أوروبا الشرقية نهائياً من التأثير الروسي عبر إدخالها (ولا سيما المجاورة منها لتركيا مثل بلغاريا ورومانيا) إلى المنظومة الدفاعية لحلف شمال الأطلسي. وقد ينعكس إعادة ترتيب الأولويات في الاستراتيجية التركية، في ضوء تنامي النزعة القومية الروسية، سلباً على بعض الأصعدة.

فالخطر الروسي المتجدد، قد يزيد من الإنفاق العسكري التركي لإعادة جيش حديث وقوي عدة وعدداً، ويدفع في هذا الاتجاه التوتر المفتوح بين أنقرة وأثينا.

لكن الإنفاق المتزايد على التسلح سوف يؤثر سلباً على خطط التنمية الاقتصادية ومحاولات الحد من ارتفاع التضخم علماً أن المشكلة الكردية وحدها تكلف الدولة التركية حوالي ٧ مليارات دولار سنوياً.

وقد يؤثر احتمال عودة التركيز على الخطر القادم من الشمال على محاولات تركيا حجز مقعد لها في النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط. وإذا أضفنا الضربات الموجعة التي تعرّضت لها في البلقان والقفقاس وآسيا الوسطى لأدركنا أية مرحلة من الغموض سيترتب على تركيا أن تواجه في المرحلة المقبلة.

وإذ يحاول دعاة الديموقراطية وسيادة المجتمع المدني تعزيز مواقعهم في تركيا يشكل الخطر الروسي «الداهم» المؤيد للأرمن والأكراد ذريعة لأنصار النزعة العسكرية إقامة سلطة استبدادية تكون ـ برأيهم ـ سياجاً ودرعاً لحماية وحدة الدولة والأرض والشعب.

تقف تركيا أمام احتمالات تشكيل طوق سلافي ـ «أرثوذكسي» يضم روسيا واليونان وأرمينيا وصربيا وجنوب قبرص، ومع استمرار الخلافات مع سوريا وإيران والحظر على العراق، تبدو الديبلوماسية التركية أمام ضرورة ملحة لرسم استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار حقائق التاريخ الجديد وواقع الجغرافيا المستجدة قبل أن يتحول الكابوس الروسي المتجدد إلى واقع مؤلم.

٢ ـ تركيا واليونان: خلافات حول كل شيء

تذكّر حادثة اغتيال عمر خلوق صباحي أوغلو، القنصل التركي في أثينا (٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤)، بأحد الملفات الشائكة في منطقة البلقان، وتُظهر مدى التوتر الذي تشهده العلاقات التركية ـ اليونانية، خصوصاً منذ عودة اندرياس باباندريو إلى السلطة في اليونان في أثر الانتخابات التشريعية التي جرت في خريف ١٩٩٣، واتسمت بحملة قاسية، من جانب باباندريو، على تركيا. وخلال ثمانية أشهر توالت المواقف التصعيدية، خصوصاً من الجانب اليوناني، في أكثر من مناسبة وقضية، إلى درجة دفعت طانسو تشيللر رئيسة الحكومة التركية إلى التهديد، في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٩٤، بـ«الخروج إلى الجزر» أي إعلان الحرب على اليونان واحتلال بعض الجزر في بحر إيجه.

لا نغالي أبداً إذا قلنا إن الملف التركي ـ اليوناني يتضمن من المشكلات ما يتطلب حلّها نوعاً من «المعجزات». وغالباً ما تكون القضايا عصيّة على الحل عندما تتداخل في نسجها عوامل تاريخية ودينية وحضارية وجغرافية. ويمكن هنا، انطلاقاً من ذلك، ترتيب ملف العلاقات التركية ـ اليونانية، وفقاً لما يأتي:

التنازع بين فكرتي الهيلينية والعثمانية:

يذهب معظم الباحثين والمعلّقين الأتراك، إلى تفسير الممارسات اليونانية المعادية لتركيا، على أكثر من صعيد، بالعودة إلى نظرية «الفكرة العظيمة» أو «ميغالو ايديا» التي تدعو إلى بعث الحضارة الهيلينية من جديد وإعادة السيطرة على الجغرافيا التي كانت تنتشر فيها، وتضم، في ما تضم، معظم أراضي غرب تركيا وأجزاء واسعة من البلقان. وحين أعلنت اليونان أوائل حزيران/ يونيو ١٩٩٤، أنها ستمدّ حدود مياهها الإقليمية في إلى اثني عشر ميلاً، اعتبر أوكتاي اكشي، كبير المحررين في صحيفة «حرّيت» التركية أن فهم هذا السلوك، خارج فكرة «ميغالي ايديا»، هو من باب المزاح. «إن جذر هذا التصرف ـ يقول اكشي ـ مدون في «الفكرة العظيمة» التي أعلنت عام ١٨١٤، أي قبل ١٨٠ عاماً بالضبط وتسعى الأمة اليونانية إلى تجسيدها. وهو برنامج أعلن قبل ١٦ سنة من استقلال اليونان ويهدف إلى السيطرة على جزر بحر إيجه والأناضول الغربي والجزر الاثنتي عشرة واسطنبول وتأسيس الأمبراطورية الرومانية الشرقية من جديد».

ويذكر الأتراك بأن اليونان، منذ استقلالها عام ١٨٢٩ عن الدولة العثمانية، «توسّعت» أكثر من سبع مرات في أعوام ١٨٦٤، ١٨٨١، ١٨٩٧، ١٩١٢، ١٩١٩، ١٩٢٢، ١٩٤٧. وفيما كانت تكبر شيئاً فشيئاً، كانت تركيا، بالمقابل، إلى صغر مطرد. أيضاً يُعيد بولنت أجاويد، بطل غزو قبرص عام ١٩٧٤، وزعيم حزب «اليسار الديموقراطي»، مبعث سياسة باباندريو «التوسعية» إلى فكرة الهيلينية، وحزبه يحمل اسم «حزب الحركة الاشتراكية للجامعة الهيلينية» (بآسوك). ويعتبر أجاويد أن باباندريو هو الممثل الأكثر تطرفاً للجامعة الهيلينية.

في المقابل، لم تستطع اليونان، كما دول البلقان الأخرى، أن تتخطى «العقدة العثمانية»، التي تمثلت بسيطرة تركية على معظم شبه جزيرة البلقان لأكثر من خمسة قرون. ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير ليلاحظ أن الكتب المدرسية اليونانية (والبلغارية وغيرها) لا تعنيها البتة خيارات تركيا الغربية، العلمانية بالذات، بقدر ما

تركّز على «الإرث الاستعماري» و«النير» العثماني. وقد يكون شعار أتاتورك «لا طورانية ولا عثم
تركية» محاولة عاقلة لتلطيف «العقدة العثمانية» لدى البلقانيين والقفقاسيين، إلاّ أن شعار طو
الجديد، في أواخر القرن العشرين، «من الأدرياتيك إلى سور الصين» كان بمثابة «الزبدة على
هواجس من كانوا يوماً ما «رعايا» عثمانيين. إن الماضي، العثماني والهيليني، لا يزال حاضراً بقو
اليونانيين وحاضر الأتراك، ويشكل، إلى أجل (بعيد بالتأكيد) سدّاً أمام تلاقي الشعبين ومصالح

مواطن النزاع الثنائية:

ويتمحور معظمها حول المياه الإقليمية والمجال الجوي وتسليح الجزر وتحديد الجرف القاري (ا
التنقيب عن النفط). إضافة إلى مشكلتي قبرص ومسلمي تراقيا الغربية. ومنشأ المشكلات الأربع ا
بحر إيجه الذي يقع بين تركيا واليونان.

يوجد في بحر إيجه حوالى ألفي جزيرة تابعة لليونان وبضع جزر تابعة لتركيا. ويفيد القانون
كل دولة في احتساب مسافة ١٢ ميلاً حدوداً لمياهها الإقليمية. ولكن المشكلة بالنسبة إلى بـ
بعض الأوضاع الخاصة التي إن لم تؤخذ في الاعتبار فقد تحوّل البحر إلى «بحر يوناني» خالص. ذ
عدداً كبيراً من الجزر اليونانية على مقربة شديدة من الساحل التركي بحيث لا تتعدى المسافة
الستة أميال. ولوزير الخارجية التركية السابق إحسان صبري جاغليانغيل تعبير طريف وبليغ يقول
بوجهة نظر اليونان حول مسافة ١٢ ميلاً مياهاً إقليمية فهذا يعني أن كل تركي مضطر ليحمل جـ
جيبه فور مغادرته البر التركي وملامسته لمياه الشاطىء.

إن مطالبة تركيا بجعل المياه الإقليمية في بحر إيجه ستة أميال فقط بدلاً من اثني عشر ميلاً
اليونان على ٤٤ في المئة من بحر إيجه مقابل ٨ في المئة لتركيا وبقاء ٤٨ في المئة مياهاً مفتوحة.
اليونان بمدّ مياهها الإقليمية في بحر إيجه إلى اثني عشر ميلاً فهذا يعني أنها ستكون صاحبة السي
في المئة من البحر مقابل ٩ في المئة لتركيا وبقاء ١٩ في المئة بحراً مفتوحاً للجميع. وفي هذه ا
حركة تركيا البحرية في بحر إيجه مقيّدة إلى أقصى درجة وسيكون البحر المذكور تحت الإشراف
لليونان. وبطبيعة الحال يصيب ذلك مصالح تركيا بأذى شديد. وهذه المشكلة بالذات كانت مـ
بين الدولتين.

وارتباطاً بمساحة المياه الإقليمية للدولة، يتحدد المجال الجوي أيضاً وذلك وفقاً لإتفاقية شيكاغو
التي كانت اليونان من بين موقّعيها. إلاّ أن أثينا، استناداً إلى قرار لها في العام ١٩٣١، حدّدت مـ
بعشرة أميال. أي أن الطائرات التركية، بالكاد تسير ستة أميال حتى تكون بحكم المنتهكة للمـ
اليوناني. وتوسيع اليونان لمياهها الإقليمية سيستتبع حتماً توسيعاً لمجالها الجوي، وهذا أيضاً ما لا
ولدواعٍ أمنية.

وتأتي قضية تسليح بعض الجزر في بحر إيجه، ضمن بؤر النزاع الثنائية المتجددة بين تركيا و
منحت اتفاقية باريس عام ١٩٤٧ اليونان اثنتي عشرة جزيرة في بحر إيجه قريبة جداً من السو

وتُعرف بـ«الجزر الاثنتي عشرة». لكن هذه الاتفاقية حظرت استخدام هذه الجزر لأية أغراض عسكرية وحرّمت تسليحها. وتتهم تركيا اليونان بأنها تضع أسلحة وتبني منشآت عسكرية فيها منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ما يشكل خطراً على الأمن القومي التركي. وتدعي أنقرة أن اليونان تقوم بإنشاء مطارات في جزر قريبة من تركيا ولا سيما في الجزيرة الأقرب «سيمي» عبر مشروع «تنمية» قيمته ٦٠٠ مليون دولار سيدفع الاتحاد الأوروبي منها ٤٠٠ مليون فيما تتكفل الحكومة اليونانية بالمبلغ الباقي.

وتبدو مسألة التنقيب عن النفط في بحر إيجه، الأكثر تردداً في وسائل الإعلام العالمية، وقد بدأت مطلع الستينات عندما اعترضت أثينا على محاولة تركيا التنقيب عن النفط في بحر إيجه معتبرة ذلك في شكوى إلى الأمم المتحدة، انتهاكاً لمياهها الإقليمية. ونتيجة لمحادثات ثنائية وتوسط الأمم المتحدة، توصلت تركيا واليونان عام ١٩٧٦ إلى «اتفاقية برن (سويسرا)» التي قررت وقف أي نشاط تنقيبي عن النفط في بحر إيجه، باستثناء الأبحاث العلمية العادية، ومع ذلك حاولت اليونان استئناف التنقيب عن النفط عام ١٩٨٧ مما أدى إلى توتر خطير في آذار/ مارس من ذلك العام استدعى إرسال سفن حربية تركية إلى بحر إيجه واستنفار جيشي البلدين، وكان اندرياس باباندريو نفسه رئيساً للحكومة اليونانية آنذاك وطورغوت أوزال رئيساً للحكومة التركية.

ومع عودة باباندريو إلى السلطة في خريف ١٩٩٣، ارتفعت وتيرة التوتر في العلاقات بين تركيا واليونان إزاء إحدى أكثر القضايا سخونة بينهما وهي المشكلة القبرصية. ومع أن الخلاف بين البلدين، وبين المجموعتين العرقيتين التركية واليونانية في الجزيرة، يعود إلى أوائل الستينات، إلاّ أنه وصل إلى الذروة مع احتلال القوات التركية، في «عملية السلام»، كما أطلق عليها، لحوالى ثلث الجزيرة، دفاعاً عن أتراك الجزيرة ضد سلطتها اليونانية. ومنذ ذلك الحين فشلت كل محاولات الأمم المتحدة لحل المشكلة، مع ممارسة ضغوط مستمرة على الجانب التركي. وبعيد نجاح باباندريو في الانتخابات الأخيرة، أعلن عن خطط لضم قبرص إلى «منطقة الدفاع اليونانية» وعقبت ذلك زيارة أولى لوزير دفاع يوناني (يراسيموس أرسينيس) إلى قبرص منذ ١٩٧٤.

وبعدما كانت حصة الدفاع في ميزانية قبرص ٧,٣ في المئة فإنها سترتفع بعد اتفاق الدفاع المشترك إلى ١٤ في المئة. وقد استفاد الجانب اليوناني من الموقف العدائي لأمين عام الأمم المتحدة بطرس غالي إزاء تركيا، وصعّد لهجته ومواقفه القبرصية رافضاً الاعتراف بحقوق متساوية بين أتراك قبرص ويونانييها، ومنح الأتراك القبارصة حق الفيتو في النظام السياسي المقبل لأنهم «أقلية»، تماماً كما ترفض تركيا ـ يقول نائب وزير الخارجية اليوناني يوغو باباندريو، ابن رئيس الحكومة ـ «إعطاء حق الفيتو لأكرادها». ومع أن تركيا، لضرورات أوروبية، في وارد القبول بتقديم بعض التنازلات، إلاّ أن القضية القبرصية تحولت داخل تركيا إلى قضية قومية ويطلق على «جمهورية شمال قبرص التركية» لقب «الوطن الإبن»، وهذا يحول دون ممارسة أنقرة لضغوط «غير معقولة» على القبارصة الأتراك. بل إن بولنت أجاويد نفسه يرى أنه، بعكس ما قبل ١٩٧٤، توجد في قبرص الشمالية الآن نهضة وسلام حرية وديموقراطية، إضافة إلى توقف تام لإراقة الدماء. وتتهم اليونان تركيا بأنها تحاول إبقاء المشكلة من دون حلّ. لكن هناك من يدعو، داخل تركيا، إلى جعل قبرص الشمالية دولة تامة

الاستقلال في شؤونها الداخلية مع ارتباطها بتركيا في السياسة الخارجية والدفاع. وذلك على غرار وضع دولتي جزيرتي تشابل ايسلندا ومان ايسلندا مع بريطانيا وكذلك وضع دولة جزر فار أور مع الدانمارك.

ولا تني تركيا عن التذكير من وقت لآخر بأوضاع مئة وعشرين ألف مسلم من أصل تركي يقطنون منطقة تراقيا الغربية في شمال شرقي اليونان على الحدود مع تركيا. وتتهم أنقرة اليونان بأنها تمارس سياسة تهجير المسلمين من أراضيهم وطمس هويتهم الثقافية والضغط على ممثليهم السياسيين ومنع رجال دين أتراك من التوجه، لأغراض الوعظ، إلى مناطق المسلمين في تراقيا الغربية. وتستند تركيا في دفاعها عن المسلمين اليونانيين على معاهدة لوزان التي نصت على حقوق الأقليات في تركيا وفي اليونان.

مشكلات مستجدة بعيد انتهاء الحرب الباردة:

ترك انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغسلافي أثره البالغ على الأوضاع في منطقة البلقان وعلاقات تركيا بمحيطها الإقليمي.

فقد «حرّر» انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي روسيا من «أثقال طارئة» وأتاح لها «العودة إلى الجذور والذات» فانطلقت الدعوة، كما لوحدة الشعوب السلافية، كذلك إلى إقامة تحالف بين الشعوب الأرثوذكسية وبالذات بين روسيا وبلغاريا واليونان وقبرص وصربيا. وتحقيق ذلك يهدف إلى مواجهة الكاثوليكية وألمانيا الموحدة، ومسلمي البلقان وعلى رأسهم تركيا، ويضمن هذا التحالف كذلك إلى إيجاد موطىء قدم روسية، عبر الصرب واليونانيين في الأدرياتيكي والمتوسط، إضافة إلى دعم اليونان في بعض مطالبها الإقليمية والحؤول دون تطويقها بدول إسلامية. والنزعة الأرثوذكسية في السياسة الخارجية اليونانية تجلّت واضحة في العديد من التصريحات والمواقف ومن أعلى المقامات. ففي شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٤ تحدث أندرياس باباندريو بعد تجديد انتخابه زعيماً لحزب «باسوك» عن الأرثوذكسية كعنصر من عناصر السياسة الخارجية «من الضروري أن تكون الأرثوذكسية والماضي التاريخي والقيم الوطنية والشخصية اللغوية والثقافية، أساس سياستنا الخارجية». كما تثير اليونان منذ أشهر قضية وضع بطريركية الروم الأرثوذكس في اسطنبول التي هي بمثابة «روما الأرثوذكس». وإذ تطالب أثينا، على لسان وزير خارجيتها كارلوس بابولياس، بمنح بطريركية اسطنبول وضعاً خاصاً مثل الفاتيكان، فإن حكمت تشيتين وزير خارجية تركيا، يرفض ذلك معتبراً أن البطريركية «مؤسسة تركية شأنها شأن المؤسسات التركية الأخرى».

ومن المشكلات الأساسية التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك يوغسلافيا، ظهور المسألة العرقية (والدينية) بحدّة في البلقان مهددة بتحويل المنطقة إلى ساحة اقتتال بين دولها، التي انقسمت بين معسكرين تقع اليونان في أحدهما وتركيا في ثانيهما.

فمن جهة تتقاطع مصالح تركيا ومسلمي كروات والبوسنة وألبانيا ومقدونيا ومقاطعة كوسوفا، في حين تتحالف صربيا واليونان وجزئياً بلغاريا. وتشكل مطامع اليونان في مقدونيا وجنوب ألبانيا عاملاً أساسياً في وقوف هاتين الدولتين مع تركيا. وكانت أنقرة من أوائل العواصم التي اعترفت باستقلال مقدونيا التي تعتبرها اليونان جزءاً من «اليونان الكبرى» ومن تراثها الحضاري. كذلك تقف تركيا ضد سعي اليونان ضم مقاطعة

«ايبير» في جنوب ألبانيا حيث تعيش أقلية يونانية. وفي المقابل يتهم تيودور بانغالوس وزير الدولة اليوناني المسؤول عن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، تركيا بأنها تدعم التوتر الموجه ضد اليونان وأن ألبانيا «لا يمكن لها القيام بشيء وحدها».

لقد حوّل انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية أنظار تركيا واليونان إلى «ممتلكاتهما» (هي نفسها) السابقة في البلقان. ولقد انطلق الطرفان من منطلقات متشابهة، دينية وعرقية، في سياستيهما، والبلقان، بغياب قوة إقليمية عظمى واحدة، وقياساً إلى الحساسيات التاريخية والعرقية والدينية والسابقة، «مؤهل»، أكثر من أي وقت مضى، ليكون مسرحاً لـ«صدام حضارات» قطباه الأساسيان: تركيا واليونان.

٣ - قره باغ: حدّ المواجهة بين مشروعين

منذ انفجر النزاع على إقليم قره باغ بصورة دموية، في شباط/فبراير من العام ١٩٩٢ وحتى الأحداث التي جرت في مطلع نيسان/ أبريل ١٩٩٣، وهو أقرب إلى كونه، ظاهراً على الأقل، مشكلة «محلية» محدودة تنحصر في محاولة الأرمن الفصل التام للإقليم عن أذربيجان، وإلحاقه النهائي، لاحقاً، «بالوطن الأم» أرمينيا. وتمثلت محدودية النزاع في قصر المعارك على حدود الإقليم دون امتدادها إلى خارجه.

عند هذا المستوى من المشكلة، كان التعاطي التركي معها، باستثناء المواقف المتضامنة مع أذربيجان، تعاطي المتفرج بكل معنى الكلمة بل ساهمت أنقرة، على الرغم من صرخات الاحتجاج من باكو، في تمرير مساعدات إنسانية، غذائية وطبية، عبر أراضيها، إلى أرمينيا وحكمت الموقف التركي هذا، الرغبة في عدم إضفاء طابع ديني، مسيحي إسلامي على النزاع وبالتالي عدم استعداء العالم الغربي وروسيا، حيث «لوبي» أرمني قوي قادر على تأليب الرأي العام ضد الأتراك المسلمين.

لكن البواعث الحقيقية للموقف التركي كانت، في الواقع، أبعد من ذلك وتطال جوهر العلاقات التركية ـ الأرمنية.

فالمسألة الأرمنية التي «نامت» سبعين عاماً في ظل السلطة السوفياتية، استيقظت مع انهيار الاتحاد السوفياتي، واستقلال أرمينيا، لتحمل إلى الحاضر كل موروثات الماضي المزمنة، الجغرافية والدينية والعرقية، المتصلة جميعها، بالعلاقات مع تركيا والشعب التركي. ذلك أن نقطتي النزاع المحوريتين بين تركيا وأرمينيا هما: عدم تخلي الأرمن عن المطالبة بأراضٍ موجودة حالياً داخل الأراضي التركية، واستمرار اتهامهم الأتراك بارتكاب مذابح ضدهم عام ١٩١٥.

التعاطي التركي المرن، الذي فاجأ باكو، مع مشكلة قره باغ منذ اندلاعها، كان رسالة واضحة إلى يريفان برغبة أنقرة في طي الملفات الثنائية الشائكة وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الشعبين والدولتين. وبدا حتى وقت قريب، أن مثل هذه المحاولات التركية قد يكون لها حظ من النجاح إذا اشتغل عليها بدقة وصبر ومواظبة وعقلانية.

غير أن ما جرى من تطورات ميدانية عسكرية في الأيام الأولى من نيسان/ أبريل ١٩٩٣ أدخل مشكلة قره باغ في مرحلة جديدة وأظهر أن «المرونة» التركية لن يكتب لها النجاح ربما.

ففي مطلع نيسان/أبريل لم تكتف القوات الأرمنية بفتح ممر ثانٍ، عبر كلبيجير بين أرمينيا وقره باغ بل تقدمت واحتلت أراضي آذرية تعادل عشر مساحة أذربيجان، وصولاً في وقت لاحق الى ربط قره باغ بالحدود الإيرانية وفصل أذربيجان عن أراضيها الواقعة شرق قره باغ.

وقد ألقت هذه العمليات بظلالها الثقيلة جداً على العلاقات التركية ـ الأرمنية، ودفعت إلى المواجهة بجوهر المشكلة التي لم تبق، وهي لم تكن، لتتعلق بقره باغ وحدها، وعما إذا كانت ستبقى تابعة لباكو أم

ستلحق بأرمينيا، بل تعدت ذلك لتطرح على بساط البحث مجمل العلاقات الإقليمية وفي القلب منها العلاقات التركية ـ الأرمنية.

وفي الواقع أن مؤشرات تحول المشكلة أو العودة إلى أصولها كانت قد بدأت بالظهور، وفي أكثر من مناسبة، مع بداية تفكك الاتحاد السوفياتي. ففي العام ١٩٨٩ طالب برلمان أرمينيا بأراضٍ تقع بين «شمال أذربيجان وشمال شرق تركيا». وفي العام ١٩٩١، اعتبر الرئيس الأرمني تير بتروسيان، الموصوف «بالمعتدل» في حوار مع مجلة «أدلة ووقائع» السوفياتية، أن «قارص أرض أرمينية» (قارص منطقة الآن في الشمال الشرقي من تركيا). كما أن «لجنة التاريخ البرلمانية» التي كان يرأسها بتروسيان نفسه تذكر في تقرير لها أن «حدود تركيا غير مقبولة». وفي مطلع خريف ١٩٩٢ وزعت السفارة الأرمنية في لندن خريطة لأرمينيا تتضمن أراضي تقع الآن داخل تركيا، مثل طرابزون وأرزنجان وموش وتبليس، وهي الخريطة نفسها التي أقرتها معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، والتي عهد للرئيس الأميركي ويلسون برسمها. وفي مناسبة اخرى صرح نائب وزير الدفاع الأرمني، فازغين مانوكيان ، بأن دولته لا تعترف بمبدأ عدم تغير الحدود في القفقاس والاتحاد السوفياتي السابق. لأن هذا المبدأ يسري فقط بالنسبة إلى أوروبا بعد حربين عالميتين طاحنتين.

كل هذه المؤشرات، إلى احتلال مدينة فضولي الآذرية ومحيطها المتصل بإيران، وبالتالي قطع الخط البري الوحيد، عبر إيران، بين أذربيجان ونخجوان، توحي بأن مشروع أرمينيا الموحدة والموسعة، حتى لا نقول «الكبرى»، يتحقق تدريجياً وهو على قاب قوسين أو أدنى من الاصطدام الفعلي بـ«المشروع التركي» الذي يراود مخيلة بعض الأوساط التركية، وعلى رأسهم الرئيس الراحل طورغوت أوزال الذي يدعو إلى قيام تركيا بـ«دورها» من ضفاف الأدرياتيك إلى سور الصين. ومن المفارقة أن تجدد المشروعين الأرمني والتركي قد ظهر في لحظة تاريخية واحدة وفرها تفكك الاتحاد السوفياتي.

فبعد استقلال الجمهوريات الإسلامية ـ التركية عن الاتحاد السوفياتي، بدأت محاولات إحياء الفكرة الطورانية بواسطة التنسيق، فالتناغم بين الجمهوريات ذات العرق التركي في العالم (لا ننسى في هذا الإطار أيضاً «جمهورية شمال قبرص التركية») وبدت هذه المحاولة جدية بعد وصول أبو الفضل التشي بك إلى سدة الرئاسة في أذربيجان، وهو المعروف بخطه الأتاتوركي المتشدد والمؤيد تماماً لأنقرة.

إلاّ أن جملة وقائع وثغرات تجعل من المشروع، في الوقت الراهن على الأقل مجرد وهم، وهو الذي انعكس سلباً على موقع أنقرة في القفقاس عموماً، وأظهرها في موقف العاجز عن التحرك والفاقدة الصدقية أمام «الأخوة» الأتراك الآخرين.

إن الترويج لفكرة «الوطن التركي» الواحد الكبير لم يلق آذاناً صاغية خارج تركيا باستثناء أذربيجان، لأن الفكرة لا تستند إلى قراءة موضوعية للوقائع الراهنة فمحاولة تسويق تركيا على أنها «الشقيق الأكبر» الذي يستطيع أن يحمي «صغار الأخوة» وعلى أنها ضمانتهم الوحيدة تنفيها أمثلة كثيرة منها ما ذكره مراسل «حريت» التركية الذي رافق أوزال في جولته التي سبقت وفاته، من أن تركيا لا ترى من طشقند، جزءاً من «الوطن التركي» بل مجرد بلد يقع إلى الناحية الأخرى من أذربيجان.

كما يذكر المراسل في إشارة إلى انعدام «الشعور الأخوي» أن «أوزبكستان، قلب الوطن التركي، لا تهتم أبداً أبداً (كرر الكلمة مرتين) بالمأساة الأذرية». ولا ينسى وهب بختيار زادة، الأستاذ في جامعة باكو، القول إن أوزبكستان وتركمانستان تقدمان المساعدات إلى الأرمن.

أحد أهم الصدوع التي تلجم الحركة في اتجاه التأثير الفاعل في الأحداث هو مواقف القوى الإقليمية الكبرى في القفقاس وعلى رأسها روسيا وإيران، اللتان تقفان على طرفي نقيض مع السياسة التركية.

لقد أكد أوزال، كما الوقائع الميدانية، على أن روسيا هي المصدر الأساسي للتسلح الأرمني، (مؤخراً بدأ التلميح في تركيا، بلسان مسعود يلماز بالذات، إلى أن جزءاً من المساعدة العسكرية إلى أرمينيا كان ينقل بطائرات قادمة من حلب في سوريا، كما إن الإسلاميين في تركيا يتهمون القوات الأميركية المرابطة في قاعدة إينجير ليك، بأنها مصدر آخر للسلاح إلى الأرمن). ومبتغى روسيا استعادة نفوذها السابق في القفقاس ولا سيما في أذربيجان الدولة الوحيدة التي ترفض الانضمام إلى مجموعة الدول المستقلة، وذلك بالضغط العسكري الأرمني وكما سقط النظام الموالي لموسكو في باكو عام ١٩٩٢، بعد فتح ممر لاتشين، كانت موسكو تأمل أن يعقب فتح ممر كيلبيجير الجديد بين أرمينيا وقره باغ سقوط التشي بك وعودة أتباعها إلى السلطة في باكو، وهو ما نجحت فيه بعد الاطاحة بألتشي بك في حزيران ١٩٩٣ على يد الزعيم الشيوعي السابق حيدر علييف، والموالي لموسكو.

أما إيران، وإن كانت قد أدانت الأرمن لاحتلالهم أراضي آذرية مسلمة، ودعت لانسحاب قواتهم منها إلاّ أنها ليست بالتأكيد على استعداد لتقديم المساعدة لنظام معادٍ لها في باكو يدعو أيضاً إلى ضم أذربيجان الإيرانية إلى جمهورية أذربيجان، كذلك لأي نظام أذري يغلب المصالح التركية على غيرها من المصالح.

يحتل الموقفان الروسي والإيراني المعارضان لسياسة أنقرة في القفقاس حيزاً كبيراً في الحسابات التركية. وعندما كرر أوزال دعوته لاستخدام القوة ضد أرمينيا و«إظهار الأسنان» لها و«إلقاء بضع قنابل عليها» أبدى سليمان ديميريل، رئيس الحكومة استياءه وقلقه الشديدين لسبب واحد، وهو أن أي تدخل عسكري تركي سيجد أمامه... الجيش الروسي. وهذا يفتح مستقبل تركيا على أخطار عديدة.

لكن في المقابل لا يمكن لأنقرة، التي تسعى حثيثة وراء دور إقليمي فاعل ومؤثر أن تبقى إلى ما لا نهاية في موقف المتفرج على «الزحف» الأرمني والعاجز عن وقفه. ذلك أن تقدم القوات الأرمنية واحتلال أراضٍ أذرية محاذية للحدود مع ايران، يشكل من زاوية الأمن القومي التركي، خطراً جدياً في المدى القصير والمتوسط، لأنه يعني بداية تأسيس «أرمينيا الكبرى» كما أنه يقلب التوازنات في القفقاس رأساً على عقب، فتضطر تركيا للتدخل لحماية التوازنات الراهنة. وإذا لم تستطيع تركيا وقف التقدم الأرمني بعد «عجزها» الأخير في البوسنة، فلن يبقى أي معنى لادعائها القيام بدور مؤثر من الأدرياتيك إلى الصين، وبالتالي في العالم، وهي التي تسعى لتكون في غضون السنوات المقبلة، كما كان يطمح أوزال «قوة عالمية» يحسب لها الحساب..

لقد أثبتت أحداث ربيع ١٩٩٣، أن سياسة أنقرة في «تدجين» أرمينيا عبر المساعدات والوقوف على الحياد، فشلت كما فشلت أيضاً محاولات الخارجية التركية التأسيس لسياسة تركية وروسية مشتركة في القفقاس.

وعلى الرغم من «مشروع السلام» الجديد الذي أعدته كل من تركيا وروسيا والولايات المتحدة في أيار/ مايو ١٩٩٣، واعتبر خطوة أولى على طريق إيجاد حل لمشكلة قرة باغ، إلاّ أنه لا يقدم تصوراً محدداً وواضحاً ويكتفي بدعوة الأطراف المعنية إلى الاجتماع ومناقشة المشكلات الموجودة. كما أن موقف الولايات المتحدة سيبقى عديم الفاعلية ومرتبكاً وساعياً لحصر النزاع في حدود «معقولة» دون إيجاد حل نهائي له، وينطلق الموقف الأميركي هذا من عدة عوامل أبرزها وجود لوبي أرمني قوي جداً في الولايات المتحدة، وحاجة واشنطن في الوقت نفسه إلى الاحتفاظ بتركيا كدولة حليفة، وعضو في حلف الناتو، وقوة توازن إقليمية في مواجهة إيران وسوريا. كذلك أن المحافظة على استمرار وجود «بؤرة توتر» قريبة من الحدود الإيرانية ومن روسيا، يشكل ورقة ضغط أميركية في مرحلة تسعى واشنطن لاحتواء «الخطر الأصولي» من جهة وحثّ روسيا نحو مزيد من الانتقال إلى اقتصاد السوق من جهة أخرى.

لكل هذه الأسباب، تجد تركيا نفسها تبحث عن «مخرج» قانوني يتيح لها حرية التحرك من ناحية وجعلها بمنأى من الضغوطات الدولية والغربية من جهة أخرى.

وهنا ترى بعض الأوساط التركية أن معاهدتي موسكو وقارص الموقعتين عام ١٩٢١ تمنحان تركيا موقع «الضامن» و«الحامي» للوضع القانوني الحالي لأذربيجان ونخجوان وعدم تغيير الحدود. وهذا يسمح لتركيا بدخول نخجوان والوقوف بوجه القوات الأرمنية انطلاقاً من أراضي نخجوان التي تشترك مع تركيا في حدود قصيرة (حوالى الـ١٢ كيلومتراً).

إلاّ أن لروسيا، وبطبيعة الحال أرمينيا، تفسيراً مخالفاً، ينفي إعطاء مثل هذا الحق في التدخل، إن كان لتركيا أو لروسيا.

ففي مقابلة مع صحيفة «ميلليت» التركية (١٩٩٣/٤/١٤) يقول السفير الروسي في أنقرة ألبرت تشيرنيشف:

> «لا معاهدة موسكو ولا معاهدة قارص تعطيان لروسيا وتركيا حق «الضمانة». والمقصود هنا نخجوان. لقد حددت المعاهدة الحدود بين روسيا وتركيا وجمهوريات القفقاس الثلاث (أرمينيا، جورجيا وأذربيجان) ولا ذكر في المعاهدتين لتغيير الحدود. ولا ضمانة لنا هناك... أما بالنسبة إلى نخجوان، فقد وافقت الدول في معاهدتي قارص وموسكو على كيان حكم ذاتي لنخجوان مرتبط بأذربيجان. ولا يمكن انتقال ذلك لطرف ثالث. نحن متفقون تماماً على هذا الوضع. لكن ذلك لا يعطينا حق الضمانة».

أما الصيغة «القانونية» الأخرى التي تتيح لتركيا التدخل العسكري فهي توقيع اتفاق دفاع مشترك مع أذربيجان ونخجوان. وهذا حق تسمح به المواثيق والقوانين الدولية.

إن آفاق حل المشكلة الأرمنية ـ التركية الذي يشكل النزاع حول قره باغ شرارتها العلنية، لا تبدو رغم الجهود المبذولة، قريبة المنال.

فأرمينيا لن تتخلى أبداً عن قره باغ، ولن توافق على إبقائه تحت السيادة الأذرية. ونائب وزير الخارجية الأرمنية أرمان غيراغوسيان كان صريحاً جداً عندما قال: «لو لم يكن ممر لاتشين لما كانت قره باغ». ويدافع الارمن عن افتتاح ممر آخر هو كيلبجير، بالقول أنه كان ضرورياً لابقاء التواصل مع قره باغ». لأنه في حال

تمكن الآذريون من استعادة ممر لاتشين، يكون في متناول الأرمن ممر آخر. ويدرك الأرمن أن الرأي العام العالمي لن يسمح باحتلال أراضٍ آذرية. لكن الانسحاب منها اليوم يضعف المقاومة في قره باغ.

ومن المؤشرات على عدم وجود آفاق حل قريب يرضى عنه الطرفان، الاقتراح الغريب الذي قدمه المارشال يفغيني شابوشنيكوف قائد قوات مجموعة الدول المستقلة، الذي يعكس موقفاً روسياً ويدعو إلى ربط قره باغ بروسيا. قال شابوشنيكوف (ميلليت ١٩٩٣/٤/٢٨): «لا يمكن حل المسألة إلا عبر خيارين: الأول إبقاء قره باغ منطقة حكم ذاتي تابعة لأذربيجان، بموافقة جميع الأطراف، والثاني جعلها منطقة حكم ذاتي تابعة لروسيا، على أن يتولى الأرمن والآذريون إدارتها».

إلاّ أن الشروط التي تطرحها القوى الأرمنية داخل أرمينيا وقره باغ لحل المشكلة، تميل الى خيار الاستقلال اكثر من غيره من خيارات أخرى. لكن العودة الى الوضع الذي سبق تفكك الاتحاد السوفياتي غير وارد إطلاقاً.

أحد زعماء حزب الطاشناق الأرمني الثوري المعارض في أرمينيا هراير قره بيتيان يقول «مثلما انتهت السياسة البولشفية في أوروبا الشرقية إلى توصية ألمانيا، فيجب أن تنتهي تلك السياسة في القفقاس إلى استقلال قره باغ الكامل ولا حل آخر» (ميلليت ٩٣/٤/١٧).

أيضاً فيغين خاتشا دوريان من زعماء حزب الديموقراطية الليبرالية يقول إنه «من زاوية حقوق الإنسان، الحكم الذاتي ليس ضمانة. الضمانة الوحيدة هي الاستقلال».

ولا يبعد موقف السلطة الرسمي كثيراً عن هذا الاتجاه فالناطق الرسمي باسم الرئيس تير بتروسيان، آرام إبراهيميان، رد على سؤال عما إذا كانت أرمينيا تعترف بقره باغ أرضاً تابعة لسيادة أذربيجان، بالقول: «ليس النقاش الآن، لمن تعود هذه الأراضي. لا تير بتروسيان ولا أحد آخر، يستطيع أن يعرف لمن تعود هذه الأراضي. إن من يعرف ذلك هم فقط الذين يعيشون هناك... نحن إلى جانب ما يريده شعب قره باغ، أكان الاستقلال التام أو الانضمام إلى أرمينيا».

لا يمكن أن نفصل قضية قره باغ عن مجمل العلاقات التركية ـ الأرمنية. وكما ذكرنا فإن قره باغ، ليست سوى الرأس الظاهر من «جبل جليد» علاقات البلدين. يقول قره بيتيان: «إننا ضد أي تطبيع للعلاقات قبل أن تعترف تركيا بمسؤوليتها عن مجازر ١٩١٥. إننا لا نستطيع أن ننسى الماضي. للماضي الآن تأثير أكيد على العلاقات الراهنة. قبل تسوية المشكلات القديمة سيكون من الخطأ الحديث عن علاقات حرة ومنفتحة. إن سياسة النعامة ودفن الرأس في الرمال لن تفيد. إن عدم البحث في المشكلات لا يعني أنها غير موجودة. ستظهر عاجلاً أم آجلاً،» أما خاتشادوريان فيقول: لا يمكن تأسيس حوار سليم عبر نسيان الماضي».

ومهما يكن، أن تركيا لن تقبل بأية صورة احتلال أراضٍ آذرية أو وصل قره باغ بالحدود الإيرانية وقطع الطريق البري، وإن عبر إيران، بين أذربيجان ونخجوان. من هنا فإن تحذير حكمت تشيتين وزير الخارجية التركية السابق للأرمن من «ألا يضطروا تركيا للقيام بعملية قبرصية ثانية في القفقاس»، يمكن أن تصيب عصفورين بحجر واحد: الأول قطع الطريق أمام أرمينيا لاستكمال طموحاتها، والثاني فتح ممر بري مباشر،

وعبر أرمينيا، بين أرمينيا ونخجوان، وبالتالي ربط تركيا براً ولأول مرة بأذربيجان وآسيا الوسطى. وكما ستعارض بشدة تركيا الاحتلال الأرمني لأراضٍ أذرية وستسعى للحؤول دون تحوّله الى «أمر واقع»، كذلك ستستميت أرمينيا من أجل عدم إتاحة الفرصة أمام تركيا لإقامة ممر بري مباشر بين نخجوان وأذربيجان.

وإذا لم يلتقِ المشروعان الأرمني والتركي في منتصف الطريق، ستكون التوقعات حول تطور الأحداث من باب التكهنات.

أ

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ح

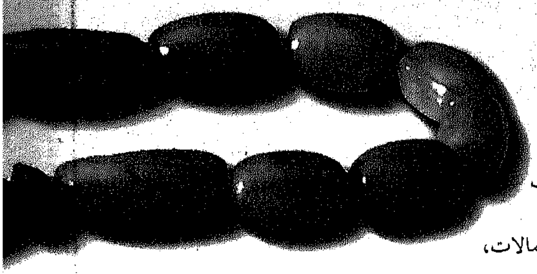
خ

د

مُحمّد نور الدّين

تركيا في الزمن المتحوّل

قلق الهويّة وصراع الخيارات



كانت تركيا، حتى تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية ١٩٩١، جزءاً من استراتيجية غربية ذات هدف واحد محدد: مواجهة الخطر الشيوعي. ومع زوال هذا الخطر، شهد المحيط الجيوستراتيجي لتركيا جملة تطورات وتحولات دراماتيكية، كاشفاً، في الوقت نفسه، آفاقاً جديدة، للتحرك أمام أنقرة، ما حوّل تركيا، إلى ساحة مفتوحة لشتى الاحتمالات، كذلك إلى قوة قادرة على التأثير في ما يتصل بمحيطها الإقليمي من قضايا ومشكلات مزمنة أو مستجدة.

وهذا الكتاب، إذ لا يستطيع الادعاء بتناول جميع هذه القضايا والظواهر، ولا الإحاطة بها من كل جوانبها، إلا أنه محاولة جادّة، ونادرة في العالم العربي، لتقديم مقاربة لأهم الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية التي عصفت، وما زالت، بالمجتمع التركي، وللقضايا الساخنة الأساسية المتصلة بالوضع الإقليمي لتركيا من الشرق الأوسط إلى القوقاز، ومن البلقان إلى آسيا الوسطى، خلال السنوات التي تلت مباشرة تفكك الاتحاد السوفياتي. ولا تخفى الأهمية المصيرية لمختلف المسائل التي تتجاذب القوى السياسية والاجتماعية داخل تركيا، لا سيما تلك المتعلقة بمسألة الهوية ذات الصلة الوثيقة بالمسألتين الكردية والإسلامية، والتأثير المباشر للتحولات الإقليمية على مستقبل الخيارات الاستراتيجية التركية. وستكون من وظائف هذا الكتاب، كذلك، أن يقدم للقارئ العربي، ومن خلال المصادر التركية مباشرة، فهماً أفضل للعوامل والعناصر التي تتحكم بالسلوك التركي، في الداخل والخارج، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

1855132796